

٤١٣٦

كتاب

من مجموعة الرسائل الكبرى

تأليف

شيخ الاسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم

ابن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي المتوفى

سنة ٧٢٨ رحمه الله تعالى

(الاولي)

رسالة لا كليل في

وهو مما صنفه

الطبعة

(الطبعة)

بالطبعة العاشرة

١٩٥٠

(على نفقة شركة طبع الكتب العلمية بمصر)



(قال شيخ الاسلام علم الاعلام أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني الدمشقي)
الحمد لله رب العالمين وصلي الله على سيدنا محمد وآله وسلم

فصل قوله تعالى وما أرسنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمقى
ألقي الشيطان في أمنيه (الى قوله) ليجمع ما يلقى الشيطان فتنة للذين في
قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وان الظالمين لفي شقاق بعيد وليعلم الذين
أوتوا العلم انه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وان الله
لهادي الذين آمنوا الى صراط مستقيم

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام قاسية وذات مرض ومؤمنة مخبئة وذلك لانها
اما أن تكون بإسبة جامدة لا تدين للحق اعترافا واذعانا أولا تكون بإسبة جامدة
* فالاول هو القاسي وهو الجامد اليأس بمنزلة الحجر لا يندفع ولا يكتب فيه
الايمان ولا يرسم فيه العلم لان ذلك يستدعي محلا لنا قابلا والثاني
لا يخلو اما أن يكون الحق ثابتا فيه لا يزول عنه لقوته مع لينة أو يكون
لينة مع ضعف والتحلال فالثاني هو الذي فيه مرض والاول هو القوي
اللين وذلك ان القلب بمنزلة أعضاء الجسد كأيدي مثلا فاما أن تكون
جامدة بإسبة لا تتوى ولا تبطش أو تبطش بعنف فذلك مثل القلب
القاسي أو تكون ضعيفة مريضة عاجزة لضعفها ومرضها فذلك الذي

فيه مرض أو تكون باطشة بقوة وابن فهو مثل القلب العليم الرحيم
 فبالرحمة خرج عن القسوة وبالعلم خرج عن المرض فإن المرض من
 الشكوك والشبهات ولهذا وصف من عدى هؤلاء بالعلم والايمان
 ولاخبات وفي قوله (وليعلم الذين أوتوا العلم انه الحق من ربك فيؤمنوا به
 فتخبت له قلوبهم) ادليل على ان العلم يدل على الايمان ليس ان أهلى
 العلم ارتفعوا عن درجة الايمان كما يتوهمه طائفة من المتكلمة بل مهم
 العلم والايمان كما قال تعالى (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون
 يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك) وقال تعالى (وقال الذين
 أوتوا العلم والايمان) وعلى هذا فتتولد والراسخون في العلم يقولون آمنا به
 كل من عند ربنا نظير هذه الآية فانه أخبر هنا ان الذين أوتوا العلم
 يعامون انه الحق من ربهم وأخبر هناك أنهم يقولون في المتشابه آمنا به
 كل من عند ربنا وكلا الموضوعين موضع شبهة لغيرهم وان الكلام
 هناك في المتشابه وهنا فيما يلقى الشيطان مما ينسخه الله ثم يحكم الله آياته
 وحمل المحكم هنا ضد الذي نسخ الله مما أتى الشيطان ولهذا قال طائفة
 من المفسرين المتقدمين المحكم هو الناسخ والمتشابه المنسوخ

أرادوا والله أعلم قوله ينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته
 والمنسخ هنا رفع ما ألقاه الشيطان لارفع مشرعه الله وقد أثرت الى
 وجهه ذلك فيما بعد وهو ان الله جعل المحكم مقابل المتشابه تارة
 ومقابل المنسوخ في آخره والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف
 كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح كتمسيص العام وتقييد المطلق
 فان هذا متشابه لانه يحمل معنيين ويدخل فيه الجملة فانه متشابه

واحكامه رفع مايتوهم فيه من المعنى الذى ليس بمراد وكذلك ما رفع حكمه فان في ذلك جميعه نسخا لما يلقبه لشيطان في معانى القرآن ولهذا كانوا يقولون هل صرفت النسخ من المنسوخ فاذا صرفت لاسخ صرفت المحكم وعلى هذا فيصح أن يقال المحكم والمنسوخ كما يقال المحكم والمتشابه وقوله بعد ذلك ثم يحكم الله آياته جعل جميع الآيات محكمة محكمها ومتشابهها كما قال (الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت) وقال (لك آيات الكتاب الحكيم) على أحد القولين وهناك جعل الآيات قسمين محكما ومتشابهها كما قال (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) وهذه المتشابهات مما أنزله الرحمن لا مما ألقاه الشيطان ونسخه الله فصار المحكم في القرآن تارة يقابل بالمتشابه والجميع من آيات الله وتارة يقابل بما نسخ الله مما ألقاه الشيطان

ومن الناس من يجعله مقابلا لما نسخ الله مطلقاً حتى يقول هذه الآية محكمة ليست منسوخة ويجعل المنسوخ ليس محكما وأن كان الله أنزله أولا اتباعا لظاهر من قوله فينسخ الله ويحكم الله آياته فهذه ثلاث معان تقابل المحكم ينبغى ان نطعن لها

وجماع ذلك ان الاحكام تارة تكون في النزول فيكون في الباطن ما يلقبه الشيطان فالمحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أى فصله به من الاشتباه بغيره وفصل منه ما ليس منه فان الاحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذى به يتحقق الشيء ويحصل اتقنه ولهذا دخل فيه معنى المنع كما دخل في الحد بالمنع جزء معناه لاجميع معناه * وتارة يكون في ابقاء النزول عند من قابله بالنسخ الذى هو رفع ما شرع وهو

اصطلاحاً أو قبل وهو أشبه بقول السلف كانوا يسمون كل رفع نسخاً سواء كان رفع حكم أو رفع دلالة ظهيرة والفاء الشيطان في أمنيته قد يكون في نفس لفظ المبلغ وقد يكون في مسمع المبلغ وقد يكون في فهمه كقال (أنزل من السماء ماء فسالأت أودية بقدرها) الآية ومعلوم أن من سمع سمع النص الذي قد رفع حكمه أو دلالة له فانه يلقى الشيطان في تلك التلاوة اتبساع ذلك المنسوخ فيحكم الله آياته بالناسخ الذي به رفع الحكم وبأن المراد وعلى هذا التقدير فيصح أن يقال التشابه المنسوخ بهذا الاعتبار والله أعلم

ونارة يكون الأحكام في التأويل والمعنى وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها حتى لا تشابه بغيرها وفي مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا فتكون محتملة للمعنيين ولم يقل في التشابه لا يعلم بفساده ومعناه إلا الله وإنما قال وما يعلم تأويله إلا الله وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضع فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو والوفى هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهور التابعين وجهابرة الأمة ولكن لم ينفع علمهم بمعناه وتفسيره بل قال (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وعندما هم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات وما لا يعقل له معنى لا يدبروا قال (أفلا يدبرون القرآن أن كرم يستشئ شيئاً منه نهي عن تدبره والله ورسوله إنما ذم من اتبع التشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فأما من تدبر المحكم والتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يدمه الله بل أمر بذنوبه ومدح عليه بهين ذلك أن التأويل قد روي

أن من اليهود الذين كانوا بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كحبي
ابن أخطب وغيره من طاب من حروف الهجاء التي في أوائل السور
تأويل بقاء هذه الامة كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة لصابئة
المنجمين وزعموا أنه ستمائة وثلاثة وتسعون عاماً لأن ذلك هو عدد
مالا حروف في حساب الجمل بمد اسقاط المكرر وهذا من نوع تأويل
الحوادث التي أخبر بها القرآن في اليوم الآخر

وروي ان من الثنصارى الذين وفدوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في وفد نجران من تأويل انا ونحن على ان الالهة ثلاثة لان هذا ضمير
جمع وهذا تأويل في الايمان بالله فاولئك تأولوا في اليوم الآخر هؤلاء
تأولوا في الله ومعلوم ان انا ونحن من المتشابه فانه يراد بها الواحد الذي
معه غيره من جنسه ويراد بها الواحد الذي معه أعوانه وان لم يكونوا
من جنسه ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذي يقوم مقامه من غيره
لتنوع أسمائه التي كل اسم منها يقوم مقام معنى فصار هذا متشابهاً لان
اللفظ واحد والمعنى متنوع والاسماء المشتركة في اللفظ هي من المتشابهة
وبعض المتواطئة أيضاً من المتشابهة ويسمى أهل التفسير الوجود والنظائر
وصنفوا كتب الوجوه والنظائر فالوجوه في الاسماء المشتركة والنظائر
في الاسماء المتواطئة وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك ان الوجوه
والنظائر جميعاً في الاسماء المشتركة فهي نظائر باعتبار اللفظ ووجوه
باعتبار المعنى وليس الامر على مقاله بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن
تأمله والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه بل
والحكم الله واحد اتى أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني ما اتخذ الله من ولد

وما كان معه من اله ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ويتوبون المتشابه ابتغاء الفتنة يفتنوا به الناس اذا وضموه على غير مواضعه وحرفوا الكلم عن مواضعه وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها وذلك ان الكلام نوعان الشاء فيه الامر وأخبار فتأويل الامر هو نفس الفعل المأمور به كما قال من قال من السام ان السنة هي تأويل الامر قالت عائشة رضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي بتأويل القرآن أن تعني قوله فسبح بحمد ربك واستغفر له انه كان تواباً

وأما الاحبار فتأويله عين الامر المخبر به اذا وقع ليس تأويله فهم معناه وقد جاء اسم التأويل في القرآن في غير موضع وهذا معناه قال الله تعالى (ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون هل ينظرون الا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الدين لله والله أعلم بما ترون من قبل قد جاء ربنا بالحق) فقد أخبر أنه فصل الكتاب وتفصيله بيانه وتمييزه بغيره لا يتبعه

ثم هل ينظرون أي ينتظرون الا تأويله يوم يأتي تأويله الي آخر الآ. وإنما ذاك مجيء ما أخبر به القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها كالدابة وبأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ومجيء ربك وامتداد صفاتها وما في الآخرة من اصحف والموازين والجنة والنار وأنواع النعم والعذاب وغير ذلك فينبذ يقولون قد جاءت رسل ربنا بالحق قبلنا من شيعنا فيشفعوا لنا أو نرد فتعمل غير الذي كنا

نعمل وهذا القدر الذى أخبر به القرآن من هذه الامور لا يعلم وقته وقدره وصفته الا الله فان الله يقول فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة عين ويقول أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وقال ابن عباس ليس فى الدنيا مما فى الجنة الا الاسماء فالله قد أخبر ان فى الجنة خمرأ ولبنأ وماء وحريرأ وذهبأ وفضة وغير ذلك ونحن نعلم قطعاً ان تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه بل بينهم ما تبين عظيم مع التشابه كما فى قوله (وأتوا به متشابهأ) على أحد القولين ان يشبه ما فى الدنيا وليس مثله فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه فنحن نعلمها اذا خاطبنا بتلك الاسماء من جهة القدر المشترك بينهما ولكن لتلك الحقائق خاصية لاندرکها فى الدنيا ولا سبيل الى ادراكها لادم ادراك عينها أو لطيرها من كل وجه وتلك الحقائق على ما هى عليه هى تأويل ما أخبر الله به وهذا فيه رد على اليهود والنصارى والصابئين من المتفلسفة وغيرهم فانهم يذكرون أن يكون فى الجنة أكل ونسرب ولباس ونسكاح ويمتعون وجود ما أخبر به القرآن ومن دخل فى الاسلام وناقى المؤمنين تأول ذلك على أن هذه أمثال مضروبة لفهم المعيم الروحاني ان كان من المتفلسفة الصائبة المنكرة لحمر الاجساد وان كان من منافقة المذنبين المقرين بحشر الاجساد تأول ذلك على تفهيم النعيم الذى فى الجنة من الروحاني والسماع الطيب والروائح العطرة كل ضال يحرف الكلم عن مواضعه الى ما استقد ثبوته وكان فى هذا أيضاً

متبعاً للمتشابه اذ الاسماء تشبه الاسماء والمسميات تشبه المسميات ولكن
تخالفها أكثر مما تشابهها فهو لاء يتبعون هذا المتشابه ابتغاء الفتنة بما
يوردونه من الشبهات على امتناع أن يكون في الجنة هذه الحقائق وابتغاء
تأويله ليردوه الي المجهود الذي يعلمونه في الدنيا قال الله تعالى (وما يعلم
تأويله الا الله) فان تلك الحقائق قال الله فيها فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
من قرة أعين لأملاك مقرب ولا نبي مرسل

وقوله وما يعلم تأويله اما أن يكون الضمير عائداً على الكتاب أو
على المتشابه فان كان عائداً على الكتاب كقوله منه ومنه فيتبعون ما تشابه
منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فهذا يصح فان جميع آيات الكتاب
الحكمة والمتشابهة التي فيها اخبار عن الغيب الذي أمرنا أن نؤمن به
لا يعلم حقيقة ذلك الغيب ومتي يقع الا الله وقد يستدل لهذا ان الله
جعل التأويل للكتاب كله مع اخباره أنه مفصل بقوله ولقد جئناهم
بكتاب فصلناه على علم هدي ورحمة لقوم يؤمنون هل ينظرون الا
تأويله يوم يأتي تأويله فجعل التأويل الجائي الكتاب المنصل

وقد بينا ان ذلك التأويل لا يعلمه وقتاً وتدرأ ونوعاً وحقيقة الا الله
وانما نعلم نحن بعض صفاته بمبلغ علمنا لعدم نظيره عندنا وكذلك قوله
(بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله) واذا كان التأويل الكتاب
كله والمراد به ذلك ارتفعت الشبهة وصار هذا بمنزلة قوله (يسألونك عن
الساعة أيا نمرسها قل انما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها الا هو تغفلت
في السموات والارض) الى قوله (انما علمها عند الله) وكذلك قوله (يسألونك

الناس عن الساعة قل انما علمها عند الله وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً) فأخبر أنه ليس علمها الا عند الله وانما هو علم وقتها المعين وحقيقتها والا فحقن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به فلم تأويله كعلم الساعة والساعة من تأويله وهذا واضح بين ولا ينافي كون علم الساعة عند الله أن نعلم من صفاتها واحوالها ما علمناه وان نفسير النصوص للمبينة لاحوالها فهذا هذا وان كان الضمير عائداً الى ما تشابه كما يقوله كثير من الناس فلان الخبر به من الوعد والوعيد متشابه بخلاف الامر والنهي ولهذا في الآثار العمل بحكمه والايمان بتشابهه لان المقصود في الخبر الايمان وذلك لان الخبر به من الوعد والوعيد فيه من التشابه ما ذكرناه بخلاف الامر والنهي فانه متميز غير مشتبّه بغيره فانه أمور نفعلها قد علمناها بالوقوع وأمور نتركها لا بد أن نتصورها

ومما جاء من لفظ التأويل في القرآن قوله تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله) والكناية عائدة على القرآن أو على ما لم يحيطوا بعلمه وهو يعود الى القرآن قال تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم بالمفسدين) فأخبر سبحانه ان هذا القرآن ما كان ليفترى من دون الله

وهذه الصيغة تدل على امتناع المنفى كقوله (ما كان ربك ليهلك القرى
بظلم) لان الحاق عاجزون عن الاثيان بمثله كما تحداهم وطالبهم لما قال أم
يقولون افتراء قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله
ان كنتم صادقين فهذا تعجيز لجميع المخلوقين قال تعالى ولكن تصديق
الذي بين يديه أى مصدق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب أى مفصل
الكتاب فأخبر أنه مصدق الذي بين يديه ومفصل الكتاب والكتاب
اسم جنس ولم تحدى القائلين افتراء ودل على أنهم هم المفترون قال بل
كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ففرق بين الاحاطة بعلمه
وبين اتيان تأويله فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والايمان بعلمه
ولما يأتهم تأويله وان الاحاطة بعلم القرآن ليست اتيان تأويله فان
الاحاطة بعلمه معرفة معاني الكلام على التام واتيان التأويل نفس وقوع
الخبر به وفرق بين معرفة الخبر وبين الخبر به فمعرفة الخبر هي معرفة تفسير
القرآن ومعرفة الخبر به هي معرفة تأويله وهذا هو الذي يناه فيما تقدم
ان الله انما أنزل القرآن ليعلم ويفهم ويفقه ويتدبر ويتفكر فيه محكمه
ومتشابهه وان لم يعلم تأويله

وبين ذلك ان الله يقول عن الكفار (واذا قرأت القرآن جعلنا
بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا وجعلنا على قلوبهم
أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا واذا ذكرت ربك في القرآن وحده
ولوا على أذبارهم نفورا) فقد أخبر دما للمشركين انه اذا قرئ عليهم
القرآن حجب بين أبصارهم وبين الرسول بحجاب مستور وجعل على

قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا فلو كان أهل العلم والایمان على قلوبهم أكنة أن يفقهوا بعضه لشاركوهم في ذلك وقوله أن يفقهوه يعود الى القرآن كله

فعلم أن الله يجب أن يفقه ولهذا قال الحسن البصري ما أنزل الله آية الا وهو يجب أن يعلم فيها إذا أنزلت وماذا عني بها وما استثنى من ذلك لامتثالها ولا غيره

وقال مجاهد عرضت المصحف على ابن عباس من أوله الى آخره مرأت أقف عند كل آية وأسأله عنها فهذا ابن عباس حبر الامه وهو أحد من كان يقول لا يعلم التأويل الا الله يحيب مجاهدا عن كل آية في القرآن

وهذا هو الذي جعل مجاهدا ومن وافقه كابن تينية على ان جعلوا الوقف عند قوله والراسخون في العلم فجعلوا الراسخين يعلمون التأويل لان مجاهدا تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله ويان ما فيه فظن ان هذا هو التأويل المنفي عن غير الله

وأصل ذلك ان لفظ التأويل وبه أشير الى بين ما عناه الله في القرآن وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين بسبب الاشتراك في لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغته أن ذلك هو المذكور في القرآن * ومجاهد امام التفسير قال الثوري اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به وأما التأويل فشد أن آخر وبين ذلك ان الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله وقال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه ولا قال قط أحده

من ساقف الامة ولا من الائمة المتبوعين ان في القرآن آيات لاتعلم معناها ولا يفهمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أهل العلم والايمان جميعهم وانما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس وهذا لارهب فيه

وانما وضع هذه المثلة المتأخرون من الطوائف بسبب الكلام في آيات الصفات وآيات القدر وغير ذلك فلقبوها هل يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يعلم منناه وما تمبذنا بتلاوة حروفه بلا فهم فحوز ذلك طوائف متمسكين بظاهر من هذه الآية وبأن الله يتمتعن عباده بما شاء ومنعها طوائف ليتوصلوا بذلك الى تأويلاتهم الفاسدة التي هي تحريف الكلام عن مواضعه * والغالب على كلا لطائفتين الخطأ أولئك يقصرون في فهم القرآن بمنزلة من قيل فيه ومنهم أمبون لا يعلمون الكتاب الا أمانى وهؤلاء معتدون بمنزلة الذين يحرفون الكلام عن مواضعه

ومن المتأخرين من وضع المسئلة بقب شديد فقال لا يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعنى به شيئاً خلافاً للحشوية وهذا لم يقله مسلم ان الله يتكلم بما لا معنى له

وانما النزاع هل يتكلم بالافهم معناه وبين نفي المعنى عند المتكلم ونفي الفهم عند المخاطبون عظيم

ثم احتج بما لايجزى على أصله فقال هذا عبث والعبث على الله محال وعنده ان الله لا يقبح منه شيء أصلاً بل يجوز أن يفعل كل شيء وليس له أن يقول العبث صفة نقص فهو منتف عنه لان النزاع في الحروف وهي عنده مخلوقة من جملة الافعال ويجوز أن يشتمل الفعل عنده على كل

صفة فلا نقل صحيح ولا عقل صريح

ومشار الفتنة بين الطائفتين ومحار عقولهم ان مدعى التأويل أخطأوا
 في زعمهم ان العلماء يعلمون التأويل وفي دعواهم ان التأويل هو
 تأويلهم الذي هو تحريف الكلام عن مواضعه فان الاولين لعلمهم بالقرآن
 والسنة وصحة عقولهم وعلمهم بكلام السلف وكلام العرب علموا يقيناً
 ان التأويل الذي يدعيه هؤلاء ليس هو معنى القرآن فانهم حرفوا
 الكلام عن مواضعه وصاروا مراتب مابين قرامطة وباطنية يتأولون
 الاخبار والاوامر وما بين صائفة فلاسفة يتأولون طامة الاخبار عن الله
 وعن اليوم الآخر حتى عن أكثر أحوال الانبياء وما بين جهمية
 ومعتزلة يتأولون بعض ما جاء في اليوم الآخر في آيات القدر ويتأولون
 آيات الصفات وقد وافقهم بعض متأخري الاشعرية على ما جاء في بعض
 الصفات وبعضهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر وآخرون من أصناف
 الامة وان كان تغلب عليهم السنة فقد يتأولون أيضاً مواضع يكون تأويلهم
 من تحريف الكلام عن مواضعه والذين ادعوا العلم بالتأويل مثل طائفة
 من السلف وأهل السنة وأكثر أهل الكلام والبدع رأوا أيضاً ان
 التصوص دات على معرفة معاني القرآن ورأوا عجراً وعبياً وقبيحاً
 ان يخاطب الله عباده بكلام يترؤنه ويتلونه وهم لا يفهمونه وهم
 مصيرون فيما استدلوا به من سمع وعقل لكن أخطأوا في معنى التأويل
 الذي نفاء الله وفي التأويل الذي أثبتوه وتساق بذلك مبتدعهم الى
 تحريف الكلام عن مواضعه وصاروا الاولون أقرب الى السكوت والسلامة

بنوع من الجهل وصار الآخرون أكثر كلاماً وجهداً ولكن بفربه على الله وقول عليه ما لا يعلمونه والحادى فى أسمائه وآياته فهذا هذا ومنشأ الشبهة الاشتراك فى لفظ التأويل

فإن التأويل فى عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدثة والمنصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح الى المعنى المرجوح لدليل يقتزن به وهذا هو التأويل الذى يتكلمون عليه فى أصول الفقه ومسائل الخلاف فاذا قال أحد منهم هذا الحديث أو هذا النص مؤول أو هو محمول على كذا قال الآخر هذا نوع تأويل والتأويل يحتاج الى دليل والمتأول عليه وظيفتان بيان احتمال اللفظ للمعنى الذى ادعاه ويبين الدليل الموجب للصرف اليه عن المعنى الظاهر وهذا هو التأويل الذى يتنازعون فيه فى مسائل الصفات اذا صنف بعضهم فى ابطال التأويل أو ذم التأويل أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤول وقال الآخر بل يجب تأويلها وقال الثالث بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة أو يصاح للعلماء دون غيرهم الى غير ذلك من المقالات والتنازع

وأما التأويل فى لفظ السلف فله معنيان أحدهما تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء منقاربا أو مترادفا وهذا والله أعلم هو الذى عناه مجاهدان العلماء يعلمون تأويله ومحمد بن جرير الطبرى يقول فى تفسيره القول فى تأويل قوله كذا وكذا واختلف أهل التأويل فى هذه الآية ونحو ذلك ومراده

التفسير والمعنى الثانى فى لفظ السلف وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً هو نفس المراد بالكلام فان الكلام ان كان طامبا كان تأويله نفس الفـعل المطلوب وان كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به وبين هذا المعنى والذي قبله يون فان الذى قبله يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام كالتفسير والشرح والايضاح ويكون وجود التأويل فى القلب والاسان له الوجود الذهنى واللفظى والرسمى

وأما هذا فالتأويل فيه نفس الامور الموجودة فى الخارج سواء كانت ماضية أو مستقبلة فاذا قيل طلعت الشمس فتأويل هذا نفس طلوعها وهذا الوضع والعرف الثالث هو لغة القرآن التى نزل بها وقد قدمنا التبيين فى ذلك ومن ذلك قول يعقوب عليه السلام ليوסף (وكذلك يجتيتك ربك ويعلمك من تأويل الاحاديث ويتم نعمته عليك) وقوله (ودخل معه السجن فتيان قال أحدهما انى أرانى أعصر خمرًا وقال الآخر انى أرانى أحمل فوق رأسى خبزاً تأكل الطير منه نبتنا بتأويله اننا نراك من المحسنين قال لا يأتىكما طعام تزرعانه الا نأتىكما بتأويله قبل ان يأتىكما) وقول الملا (أضغات أحلام وما نحن بتأويل الاحلام بعالمين وقال الذى نجا منهما وادكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فارسلون وقول يوسف لما دخل عليه أهله مصر وآوى اليه أبويه وقال ادخلوا مصر ان شاء الله آمنين ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً وقال يا أبا هذا تأويل رؤياى من قبل قد جعلها ربى حقاً)

فتأويل الاحاديث التى هي رؤيا المنام هي نفس مدلولها التى تؤول

إليه كما قال يوسف هذا تأويل رؤياي من قبل والعالم بتأويلها الذي
يخبر به كما قال يوسف لا يأتكما طعام ترزقانه أى في المنام الانبأتكما
بتأويله قبل أن يأتكما أى قبل أن يأتكما التأويل وقال الله تعالى (فإن
تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) قالوا أحسن عاقبة ومصير فالتأويل
هنا تأويل فعلهم الذي هو الرد إلى الكتاب والسنة والتأويل في سورة
يوسف تأويل أحاديث الرؤيا والتأويل في الاحراف ويونس تأويل
القرآن وكذلك في سورة آل عمران وقال تعالى في قصة موسى والعالم
(قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا) إلى
قوله (وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبرا) فالتأويل
هنا تأويل الأفعال التي فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها
ومن قتل الفلام ومن إقامة الجدار فهو تأويل عمل لا تأويل قول
وانما كان كذلك لأن التأويل مصدر أوله يؤول تأويلا مثل حول نحويلا
وعول نحويلا وأول يؤول بمعنى آل يؤول أولا مثل حال يحول حولا
وقولهم آل يؤول أى عاد إلى كذا ورجع إليه ومنه آل وهو ما يؤول
إليه الشئ ويشاركة في الاشتقاق الأكبر انوئل فانه وال وهذا من أول
و انوئل المرجع قال تعالى (ولم يجدوا من دونه موثلا) وما يوافق في
اشتقاقه الأصغر الآل فان آل الشخص من يؤول إليه ولهذا لا يستعمل
إلا في عظيم بحيث يكون المضاف إليه يصلح أن يؤول إليه الآل كال
إبراهيم وآل لوط وآل فرعون بخلاف الأهل والاول أفعل لانهم قالوا في

تأنيته أولي كما قالوا جمادى الاولى وفي القصص (وله الحمد في الاولى
والآخرة) ومن الناس من يقول فاعل ويقول أوله الا أن هذا
يحتاج الى شاهد من كلام العرب بل عدم صرفه يدل على أنه أفعل
لا فاعل فان فاعل مثل كثر وجوه صرف سمي المتقدم أول
والله أعلم لان ما بعده يؤول اليه وياني عليه فهو أس لما بعده وقاعدة له
والصفة صيغة تفضيل مثل أكبر وأصغر وأصغرى لامن باب
أحر وأحرأ ولهذا يقولون جنته أول من أمس وقال من أول يوم
وأنا أول المسلمين ولا تكونوا أول كافر به ومثل هذا أول هؤلاء فهذا
الذي فضل عاينهم في الاول لان كل واحد يرجع الى ما قبله فيعتد عليه
وهذا السابق كلهم يؤول اليه فان من تقدم في فعل فاستبق به من بعده
كان السابق الذي يؤل اليه فالاول له وصف السوود والاتباع
وافظ الاول مشعر بالرجوع والعود والاول مشعر بالابتداء والبدء
خلاف العائد لانه انما كان أولا لما بعده فانه يقال أول المسلمين وأول
يوم فما فيه من معنى الرجوع والعود هو المضاف اليه لا المضاف واذا
قلنا آل فلان فالعود في المضاف لان ذلك صيغة تفضيل في كونه مآلا
ومرجعا لغيره لان كونه مفضلا دل على انه مآل ومرجع لا آيل
راجع اذ لا فضل في كون الشيء راجعا الي غيره أبلا اليه وانما الفضل
في كونه هو الذي يرجع اليه ويؤال فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل
أشعرت بانه مفضل في كونه مآلا ومرجعاً والتفضيل الماتق في ذلك
يقضي أن يكون هو السابق المبتدئ والله أعلم

فتأويل الكلام مأوله اليه المتكلم أو ما يؤول اليه الكلام أو ما تأوله المتكلم فإن التفعيل يجري على غير فعل كقوله وتبئله اليه تبئلا فيجوز أن يقال تأول الكلام الى هذا المعنى تأويلا والمصدر واقع موقع الصفة اذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل كعدل وصوم وفطر وبمعنى المفعول كدرهم ضرب الامير وهذا خلق الله فالتأويل هو مأول اليه الكلام أو يؤول اليه أو تأول هو اليه والكلام انما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤول الى حقيقته التي هي عين المقصود به كما قال بعض السلف في قوله لكل نبي مستقر قال حنيفة فانه ان كان خيرا فالى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع والا لم تكن له حقيقة ولا مال ولا مرجع بل كان كذبا وان كان طلبا فالى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع والا لم يكن مصوده موجودا ولا حاصلًا ومتى كان الخبر وعدا أو وعيدا فالى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا هذه الآية (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا) قل انها كانت ولم يأت تأويلها بعد (فصل) وأما ادخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في التشابه الذي لا يعلم تأويله الا الله أو اعتقاد أن ذلك هو التشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم فانهم وان ادابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم فالكلام على هذا من وجهين الاول من قال ان هذا من التشابه وانه لا يفهم منه فيقول ان دليلي على ذلك فاني ما علم عن

أحد من ساف الامة ولا من الائمة لأحمد بن حنبل ولا غيره انه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ونفى أن يعلم أحد معناه وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الاعجمي الذي لا يفهم ولا قالوا ان الله ينزل كلاما لا يفهم أحد معناه وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة قالوا في أحاديث الصفات تمر كما جاءت ونهوا عن تأويلات الجهمية ودوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النفوس على ماداد عليه وصوص أحمد والائمة قبله بينه في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويفرون النصوص على ماداد عليه من معناها ويفهمون منها بعض مارات عليه كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات تمر كما جاءت في أحاديث الوعد مثل قوله من غشنا فليس منا وأحاديث الفضائل ومقصوده بذلك ان الحديث لا يحرف كنهه عن مواضعه كما يفهم من يحرفه ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الائمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية أنهم تمسكوا بمتشابه القرآن وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية وجرى في ذلك على سنن الائمة قبله فهذا اتفاق من الائمة على أنهم يعلمون معني هذا المتشابه وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره بل يبين ويقرر فاتفق الائمة من غير تحريف له عن مواضعه أو الحاد في أسماء الله وآياته

ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب ان أهل السنة متفقون على ابطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المنحرفين الملحدين والتأويل المردود هو صرف الكلام عن ظاهره الى ما يخالف ظاهره فلو قبل ان هذا هو التأويل المذكور في الآية وانه لا يعلمه الا الله لكن في هذا تسليم للجهمية ان الآية تأويل لا يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه الا الله وليس هذا مذهب السلف والائمة وانما مذهبهم في هذه التأويلات وردها لا التوقف عنها وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمر كما جاءت دالة على المعاني لا تحرف ولا يلحد فيها

والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن نقول لا ريب ان الله سمى نفسه في القرآن باسماء مثل الرحمن والودود والعزير والخبار والعالم والفدير والرؤف ونحو ذلك ووصف نفسه بصفات مثل سورة الاخلاص وآية الكرسي وأول الحديد وآخر الحنم وقوله (ان الله بكل شيء عليم) وعلى كل شيء قدير • وان يحب المتقين • والمقسطين والمحسنين • وانه يرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات • ولما آسفونا انتقمنا منهم • ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله • ولكن كره الله انبعاثهم • الرحمن على العرش استوى • ثم استوى على العرش • يعلم ما يليق في الارض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها • وهو معكم أينما كنتم • وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله وهو العلي العظيم اليه يصعد الحكم الطيب • والعمل الصالح يرفعه • اني معكم أسمع وأرى • وهو الله في السموات وفي الارض • ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي • بل

يداه مبسوطتان • ينفق كيف يشاء • ويبقى وجهه بك ذوالجلال والاكرام •
يريدون وجهه (ولتضع على عيني) الى أمثال ذلك فيقال ان ادعي
في هذا انه متشابه لا يعلم معناه أقول هذا في جميع ماسمى الله ووصف
به نفسه أم في البعض فان قلت هذا في الجميع كان هذا عنادا ظاهرا
وجهدا لما يسلم بالاضطرار من دين الاسلام بل أمر صريح فانا
نفهم من قوله (ان الله بكل شيء عليم) معنى ونفهم من قوله (ن الله على
كل شيء قدير) معنى ليس هو الاول ونفهم من قوله (ورحمتي وسعت كل
شيء) معنى ونفهم من قوله (ن الله عزيز ذو انتقام) معنى وسبيان المسلمين
بل وكل عاقل يفهم هذا وقد رأيت بعض من ابتدع وجهد من أهل
المغرب مع انتسابه الى الحديث لكن أثرت فيه الفاسقة النابذة من
يقول انا نسمى الله الرحمن العليم القدير عالماً محضاً من غير أن نفهم منه
معنى يدل على شيء قط وكذلك في قوله (ولا يعطون بشيء من علمه)
يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول له علم

وهذا الغلو في الظاهر من جنس غلو القرامطة في الباطن لكن هذا
أيديس وذاك أكفر

ثم يقال لهذا المعاند فهل هذه الاسماء دالة على الاله المعبود
أو على حق موجود أم لا فان قال لا كان معطلا محضاً وما أعلم مسلماً
يقول هذا وان قال نعم قيل له فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم
تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة والعلم وكلاهما في الدلالة
سواء فلا بد أن يقول لان ثبوت الصفات محال في العقل لانه يرم منه

التركيب أو الحدوث بخلاف الذات فيخاطب حينئذ بما يخاطب به الفريق الثاني كما سنذكره وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الاسماء والصفات دون بعض فيقال له ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيت أوسكت عن إثباته ونفيه فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع* أما الأول فدلالة القرآن على أنه رحن رحيم ودود سميع بصير على عظيم كدلاليته على أنه عليم قدير ليس بينهما فرق من جهة النص وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلوه مثل ذكره لمشيئته وإرادته* وأما الثاني فيقال لمن أثبت شيئاً ونفى آخر لم نفيت مثلاً حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى إرادته فإن قال لان المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقة تتمتع على الله قيل له والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يتمتع على الله فإن قال إرادته ليست من جنس إرادته خلقه قبل له ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه وكذلك محبته وإن قال وهو حقيقة فوله لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين لان الفـلـ دل على القدرة والاحكام دل على العلم والتخصيص دل على الإرادة قيل له الجواب من ثلاثة أوجه

أحدها ان الانعام والاحسان وكشف الضر دل أيضاً على الرحمة كدلالة التخصيص على الإرادة والتقريب والاداء وأنواع التخصيص

التي لا تكون الا من الحب تدل على المحبة أو طاق الاختصاص يدل على الارادة وأما الاختصاص بالانعام فتخصيص خاص والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص وما سلكه في مسالك الارادة يسلك في مثل هذا الثاني يقال له حب ان العقل لا يدل على هذا فانه لا ينفيه الا بما لا ما ينفى به الارادة والسمع دليل مستقل بنفسه بل الضمانية اليه في هذه المضائق أعظم ودلالته أتم فلا شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها الى الارادة مع أن النصوص تفرق فلا يذکر حجة الا عورض بمنها في اثباته الارادة زيادة على الفعل

الثالث يقال له اذا قال لك الجهمي الارادة لا معنى لها الا عدم الاكراه أو نفس الفعل والامر به وزعم أن اثبات ارادة تقتضي محذورا ان قال بقدمها ومحذورا ان قال بمحذورها

وهنا اضطربت المعتزلة فانهم لا يقولون بارادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم ولا يقولون بتجدد صفة له لامتناع حلوله وادخاله فيهم مع تناقضهم

فصاروا حزبين البغداديون وهم أشد غلوا في البدعة في الصفات وفي القدر نشوا حقيقة الارادة وقال الجاحظ لا معنى لها الا عدم الاكراه وقال الكعبي لا معنى لها الا نفس الفعل اذا تملقت بفعله ونفس الامر اذا ملئت بطاعة عباده

والبصريون كعبي على وأبي هاشم قالوا تحدث ارادة لاني محمل فلا

ارادة فالتزموا حدوث حادث غير مراد وقيام صفة بغير محل وكلاهما عند العقلاء معلوم الفساد بالبديهة كان جوابه ان مادعي احالته من ثبوت الصفات ليس بمحال والنص قد دل عليها والعقل أيضاً فاذا أخذ الخصم ينازع في دلالة النص أو العقل جعله مسفهاً أو مقرمطاً وهذا بدينه موجود في الرحمة والمحبة فان خصومه ينازعونه في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعي

ثم يقال لخصومه بم أثبتتم انه عالم قدير فما أثبتوه به من سميع وعقل فبحينه تثبت الارادة وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمنه في العلم والقدير واذا انتهى الامر الى ثبوت المعاني وانما تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار كان الجواب ماقررناه في غير هذا الموضع فان ذلك لا يستلزم حدوثاً ولا تركيباً مقتضياً حاجة الى غيره

وبعارضون أيضاً بما ينفي به أهل تعطيل الذات من الشبه الفاسدة ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية والضرورة العقلية والقواطع العقلية واتفاق الامم وغير ذلك من الدلائل ثم يطالبون بوجود من جنس مانعهم أو بوجود يعلمون كيفيته فلا بد أن يفروا الى اثبات مالا تشبه حقيقته الحقائق فالقول في سائر ماسمى ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى ونكته هذا الكلام ان غالب من نفى وأثبت شيئاً مما دل عليه الكتاب والسنة لا بد أن يثبت النفي لقيام المقتضى وانتفاء المانع وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضى أو يتوقف اذا لم يكن له عنده مقتض ولا مانع فيبين له أن المقتضى فيما نفاه قائم

كما أنه فيما أثبتته قائم اما من كل وجه أو من وجهه يجب به الاثبات فان كان المقتضى هناك حقاً فكذلك هنا والافدرء ذلك المقتضى من جنس درء هذا

وأما المانع فيبين ان المانع الذي تخيله فيما نقاه من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبتته فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجودا على التقديرين لم ينج من محذوره بأثبات أحدهما ونفى الآخر فانه ان كان حقاً نقاهها وان كان باطلا لم ينف واحداً منهما فعليه أن يسوى بين الامرين في الاثبات والنفي ولا سبيل الى النفي فتعين الاثبات

فهذه نكته الالتزام لمن أثبت شيئاً وما من أحد الا ولا بد أن يثبت شيئاً أو يجب عليه اثباته فهذا يعطيك من حيث الجملة ان اللوازم التي يدعى أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة وان لم يعرف فسادها على التفصيل واما من حيث التفصيل فيبين فساد المانع وقيام المقتضى كما قرر هذا غير مرة

فان قال من أثبت هذه الصفات التي هي فينا اعراض كالحياة والعلم والقدرة ولم يثبت ماهو فيها أبعاض كالايد والقدم هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم

قل له وتلك اعراض تستلزم التجسيم والتركيب العلى كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسى فان أثبت تلك على وجه لانه لا تكون اعراضاً أو تسميتها اعراضاً لا يمنع ثبوتها قيل له وأثبت هذه على وجه لانه لا تكون تركيباً وإبعاضاً أو تسميتها تركيباً وأبعاضاً لا يمنع ثبوتها

فان قيل هذه لا يعقل منها الا الاجزاء قيل له وذلك لا يعقل منها الا
الاعراض فان قال العرض مالا يبتى وصفات الرب باقية
قيل والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة وذلك في حق الله محال
فمارقة الصفات القديمة مستحيلة في حق الله آمالي مطلقاً والمخلوق يجوز
أن تفارقه أعراضه وأبعاضه

فان قال ذلك تجسيم والتجسيم منتف قبل وهذا تجسيم والتجسيم منتف
فان قال أنا أعقل صفة ليست عرضاً بغير متحيز وان لم يكن له في
الشاهد نظير قيل له فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وان لم يكن له
في الشاهد نظير فان نفى عقل هذا نفى عقل ذاك وان كان بينهما نوع
فرق لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع ولهذا كانت المعطلة المحمية
تنفي الجميع لكن ذاك أيضاً مستلزم لنفي الذات ومن أثبت هذه الصفات
الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالم والقدرة وهذا
أيضاً ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل واما الضرورة الجأته
الي هذه المضايق وأصل ذلك أنهم أتوا بالفاظ ليست في الكتاب ولا
في السنة وهي ألفاظ مجملة مثل متحيز ومحدود وجسم ومركب ونحو ذلك
ونفوا مدلولها وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة ومدلولها عاها بنوع
قياس وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في اثبات حدوث العالم
بحدوث الاعراض أو اثبات امكان الجسم بالتركيب من الاجزاء فوجب
طر الدليل بالحدوث والامكان لكل ما شمله هذا الدليل اذ الدليل القطعي

لا يقبل الترك لمعارض راجح فأروا ذلك يكثر عليهم من جهة المتعصين
ومن جهة العقل من ناحية أخرى فصاروا أحزابا تارة يغلبون اقياس
الاول ويدفعون معارضه وهم المعتزلة وتارة يغلبون اقياس الثاني
ويدفعون الاول كهشام بن الحكم الرافضي فانه قد قيل أول ما سلككم في
الجسم نفيا واثباتا من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل اللاف فان أبا
الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نهوا الجسم لما سلكوا من القياس
وعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس واعتقد الاولين
احالة نبوته واعتقد هذا احالة نفيه وتارة يجمعون بين النصوص والقياس
بمجمع يظهر فيه الاحالة والتناقض

فما أعلم أحدا من الخارحين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان
الكلام والفلسفة الا ولا بد أن يتناقض فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب
ما أحال نظيره اذ كلامهم من عند غير الله وقد قال الله تعالى (واو كان من
عند غير الله لو جدوا فيه اختلافا كثيرا)

والصواب ما عاينه أئمة الهدى وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه
أو وصفه به رسوله لا يشجاوز القرآن والحديث ويتبع في ذلك سبيل
السلف الماضين أهل العلم والايمان والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة
لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلام عن موضعه ولا يمرض
عنها نيكون من باب الذين اذا ذكروا بآيات رسم لم يحجروا عليها سما
وعصيانا ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الدين لا يعامون الكتب
الا أمانى فهذا أحد الوجهين وهو منع أن تكون هذه من المتشابهة

* الوجه الثاني انه اذا قيل هذه من المتشابه أو كان فيها ماهو من المتشابه كما نقل عن بعض الأئمة انه سمي بعض ما استدلل به الجهمية بتشابه فيقول الذي في القرآن انه لا يعلم تأويله الا الله اما المتشابه واما الكتاب كله كما تقدم وانفي علم تأويله ليس نفى علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة وهذا الوجه قوى ان ثبت حديث ابن اسحاق في وفد نجران انهم احتجوا على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله انا ونحن ونحو ذلك ويؤيده أيضا أنه قد ثبت ان في القرآن متشابه وهو ما يحتمل معنيين وفي مسائل الصفات ماهو من هذا الباب كما أن ذلك في مسائل المعاد وأولى فان نفى التشابه بين الله وبين خلقه أعظم من نفى التشابه بين موعود الجنة وموجود الدنيا وانما مكتة الجواب هو ما قدمناه أولا ان نفى علم التأويل ليس نفيا لعلم المعنى وتزیده تقريرا ان الله سبحانه يقول (واند ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يئذكرون قرآنا عربيا غير ذى عوج) وقال تعالى (الرتلك آيات الكتاب المبين انا أنزلناه قرآنا عربيا لعلمكم تعقلون) فأخبر انه أنزله ليعقلوه وانه طلب تذكرهم وقال أيضا (وللك الامثال نضربها للناس لعلمهم يتفكرون) فخص على تديره وفقهه وعقله وانتذكرك به والتفكر فيه ولم يستثن من ذلك شيأ بل اصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أفاهاها) وقوله (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) ومعلوم ان نفى الاختلاف عنه لا يكون الا بتديره كله والا فتدير بعضه لاوجب الحكم بنفى مخالفة ما لم يتدبر

لما تدبر

وقال عليّ عليه السلام لما قيل له هل ترك عندكم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة الا فهمما يؤثيه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الامة والفهم أخص من العلم والحكم قال الله تعالى (فقهناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً) وقال النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع وقال باغوا عني ولو آية وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الامة قد تتكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها وفسروها بما يوافق دلائلها وروا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة توافق القرآن وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن معود الذي كان يقول لو أعلم بعلم بكتاب الله مني ثلغته آباط الابل لأتيته وعبد الله بن عباس الذي دعاه النبي صلى الله عليه وسلم وهو حبر الامة وترجمان القرآن كاناها وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين اثباتاً للصفات ورواية لها عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا وما في التابعين أجمل من أصحاب هذين السيدين بل وثالثهما في غاية التابعين من جنسهم أو قريب منهم جلالة أصحاب زيد بن ثابت لكن أصحابه مع جلالهم ليسوا مختصين به بل أخذوا عن غيره مثل عمر وابن عمر وابن عباس ولو كان معاني هذه الآيات منفيًا أو مسكوتاً عنه لم يكن ربانيوا الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه

ثم ان الصحابة نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة ولم يذكر أحد منهم عنه قط انه امتنع من تفسير آية

قال أبو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرؤنا عثمان بن عثمان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا فنعلمنا القرآن والعلم والعمل وكذلك الأئمة كانوا اذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية كقول مالك بن أنس لما سئل عن قوله تعالى (الرحمن على العرش) استوى كيف استوى فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والایمان به واجب والسؤال عنه بدعة وكذلك ربيعة قبله وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من يشكره وقد بين ان الاستواء معلوم كما ان سائر ما أخبر به معلوم ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها لا يقال كيف استوى ولم يقل مالك الكيف معدوم وإنما قال الكيف مجهول وهذا فيه نزاع بين أصحابنا وغيرهم من أهل السنة غير ان أكثرهم يقولون لا تخاطر كفيته ببال ولا تجرى ماهيته في مقال ومنهم من يقول ليس له كفية ولا ماهية

فان قبل معنى قوله الاستواء معلوم ان ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قاله بعض أصحابنا الذين يجعلون معرفة معانيها من التأويل الذي استأثر الله بعلمه

قل هذا ضعيف فان هذا من باب تحصيل الحاصل فان السائل قد علم ان هذا موجود في القرآن وقد تلا الآية وأيضاً فلم يقل ذكر الاستواء في القرآن ولا اخبار الله بالاستواء وانما قال الاستواء معلوم فأخبر عن الاسم المفرد انه معلوم لم يخبر عن الجملة وأيضاً فإنه قال والكيف مجهول ولو أراد ذلك لقال معنى الاستواء مجهول أو تفسير الاستواء مجهول أو بيان الاستواء غير معلوم فلم ينف الا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه لو قال في قوله اني معكما أسمع وأرى كيف يسمع وكيف يرى لقلنا السمع والرؤيا معلوم والكيف مجهول ولو قال كيف كلم موسى تكلمنا لتلنا التكليم معلوم والكيف غير معلوم * وأيضاً فان من قال هذا من أصحابنا وغيرهم من أهل السنة يقولون بأن الله فوق العرش حقيقة وان ذاته فوق ذات العرش لا ينكرون معنى الاستواء ولا يرون هذا من المتشابه الذي لا يعلم معناه بالكلية

ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة قال بعضهم ارتفع على العرش علا على العرش وقال بعضهم عبارات أخرى وهذه ثابتة عن السلف قد ذكر البخاري في صحيحه بعضها في آخره في كتاب الرد على الجهمية

وأما التأويلات المحرفة مثل استولى وغير ذلك فهي من التأويلات المتبدعة لما ظهرت الجهمية وأيضاً قد ثبت ان اتباع المتشابه ليس في خصوص الصفات بل في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال لعائشة يا عائشة اذا رأيت الذين يتبعون ماتشابه منه فأولئك الذين
سمى الله فاحذرهم وهذا عام وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب
من اشرف القضايا فانه بلغه انه يسأل عن متشابه القرآن حتى رآه عمر
فسأل عمر عن الذاريات ذروا فقال ما سمك قال عبدالله صبيغ فقال
وأنا عبدالله عمر وضربه الضرب الشديد وكان ابن عباس األح عليه
رجل في مسألة من هذا الجنس يقول ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع
عمر بصبيغ وهذا لانهم رأوا ان غرض السائل ابتغاء الفتنة لا الاسترشاد
والاستفهام كما قال النبي عليه الصلاة والسلام اذا رأيت الذين يتبعون
ماتشابه منه وكما قال تعالى (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه
ابتغاء الفتنة) فما قبوهم على هذا القصد الفاسد كالذي يعارض بين آيات
القرآن وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال لا تضربوا
كتاب الله بعضه ببعض فان ذلك يوقع الشك في قلوبهم ومع ابتغاء الفتنة
ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه الا الله فكان مقصودهم مذموما ومطلوبهم
متعذرا مثل اغلوطات المسائل التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنها

ومما يبين الفرق بين المعنى والتأويل ان صبيغا سأل عمر عن
الذاريات وليست من الصفات وقد تكلم الصحابة في تفسيرها مثل علي
ابن أبي طالب مع ابن الكواء لما سأله عنها كره سؤاله لما رآه من قصده
ليكن على كات رعيته ملتوية عليه لم يكن مطاعا فيهم طاعة عمر حتى
يؤديه والذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات فيها اشتباه لان

اللفظ بمحمل الرياح والسحاب والنجوم والملائكة ويحتمل غير ذلك اذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف والتأويل الذى لا يعلمه الا الله هو اعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها ومتى تهب وأعيان السحاب وما تحمله من الامطار ومتى ينزل المطر وكذلك فى الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه الا الله وكذلك فى قوله انا ونحن ونحوها من أسماء الله التى فيها معنى الجمع كما اتبعته النصارى فان معناه معلوم وهو الله سبحانه لكن اسم الجمع يدل على تعدد الماتى بمنزلة الاسماء المتعددة مثل العلم والقدير والسميع والبصير فان المسمى واحد ومعانى الاسماء متعددة فهكذا الاسم الذى لفظه الجمع

وأما التأويل الذى اختص الله به حقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك والكيف مجهول فاذا قالوا ماحقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره قيل هذا هو التأويل الذى لا يعلمه الا الله

وما أحسن ما يعاد التأويل الى القرآن كله (فان قيل) فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل (قيل) أما تأويل الامر والنهى فذاك يعلمه واللام هنا للتأويل المعهود لم يقل تأويل كل القرآن فالتأويل المنفى هو تأويل الاخبار التى لا يعلم حقيقة مخبرها الا الله والتأويل المعلوم هو الامر الذى يعلم العباد تأويله وهذا كقوله (هل ينظرون الا تأويله يوم يأتى تأويله) وقوله (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) فان المراد تأويل الخبر الذى فيه عن

المستقبل فانه هو الذي ينتظر ويأتى ولما بأنهم وأما تأويل
الامر والنهى فذلك في الامر وتأويل الخبر عن الله
وعمن مضى ان أدخل في التأويل
لا ينتظر والله سبحانه أعلم
وبه التوفيق

❦ تمت الرسالة الاولى ❦

❦ وبابها الرسالة الثانية له أيضا ❦

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسألة سئل عنها الشيخ الامام العالم العامل شيخ الاسلام وقطب الأئمة الاعلام ومن عمت بركاته أهل العراق والشام تفي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني ثم الدمشقي متبع الله المسلمين ببركاته وكان بالديار المصرية * في رجل نقل عن بعض السلف من الفقهاء انه قال أكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان ف قيل له لم ذلك فذكر ان وقعة المنصورة لم تقسم الغنائم فيها واحتلقت الاموال بالمعاملات بها ف قيل له ان الرجل يؤجر نفسه لعمل من الاعمال المباحة ويأخذ أجرته حلال فذكر أن الدرهم في نفسه حرام ف قيل له كيف قبل الدرهم التغير أولا فصار حراما بالسبب الممنوع ولم يقبل التغير فيكون حلالا بالسبب المشرع فما الحكم في ذلك

فأجاب رضى الله عنه * الحمد لله * هذا القائل الذي قال أكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان غلط مخطيء في قوله باتفاق أئمة الاسلام فان مثل هذه المقالة كان يقولها بعض أهل البدع وبعض أهل الفقه الفاسد وبعض أهل النسك الفاسد فأنكر الأئمة ذلك حتي الامام أحمد في ورعه المشهور كان ينكر مثل هذه المقالة وجاء رجل من النسك فذكر له شيئا من هذا فقال انظر الى هذا الخبيث يحرم أموال المسلمين

وقال بلغني أن بعض هؤلاء يقول من سرق لم تقطع يده لأر المال ليس بمعصوم ومثل هذا كان يقوله بعض المتسبين الى العلم من أهل

العصر بناء على هذه الشبهة الفاسدة وهو أن الحرام قد غلب على الاموال
لكثرة الغصوب والعقود الفاسدة ولم يتميز الحلال من الحرام
ووقعت هذه الشبهة عند طائفة من مصنفي الفقهاء فأقنوا بأن
الانسان لا يتناول الا مقدار الضرورة وطائفة لما رأيت مثل هذا الحرج
سدت باب الورع فصاروا نوعين المباحية لا يميزون بين الحلال والحرام
بل الحلال ماحل بأيديهم والحرام ماحرموه لانهم ظنوا مثل هذا الظن
الفاسد وهو أن الحرام قد طبق الارض ورأوا أنه لا بد للانسان من
الطعام والكسوة فصاروا يتناولون ذلك من حيث أمكن فلينظر الماقل
عاقبة ذلك الورع الفاسد كيف أورث الانحلال عن دين الاسلام وهؤلاء
يحكون في الورع الفاسد حكايات بعضها كذب ممن نقل عنه وبعضها غلط
كما يحكون عن الامام أحمد ان ابنه صالحا لما تولى القضاء لم يكن يخبرني
داره وان أهله خبزوا في تنوره فلم يأكل الخبز فألقوه في دجلة فلم يكن
يأكل من صيد دجلة

وهذا من أعظم الكذب والفرية على مثل هذا الامام ولا يفعل
مثل هذا الا من هو من أجهل الناس وأعظمهم مكرأ بالناس واحتيالا
على أموالهم وقد نزهه الله عن هذا وكل عالم يعلم أن ابنه لم يتول
القضاء في حياته وانما تولاه بعد موته

ولكن كان الخليفة المتوكل قد أجاز أولاده وأهل بيته جوائز من
بيت المال فأمرهم أبو عبد الله أن لا يقبلوا جوائز السلاطان فاعتذروا
اليه بالحاجة فقبلها من قبلها منهم فترك الا كل من أموالهم والانتفاع

بنيرانهم في خبز أو ماء لكونهم قبلوا جوائز السلطان وسألوه عن هذا المال احرام هو فقال لا فقالوا أنصح منه فقال نعم وبين لهم انما امتنع منه لئلا يصير ذلك سبباً الى أن يداخل الخليفة فيما يريد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم خذ العطاء ما كان عطاء فاذا كان عوضاً عن دين أحدكم فلا يأخذه ولو ألقى في دجلة الدم والميتة ولحم الخنزير وكل حرام في الوجود لم يحرم صيدها ولم تحرم

ومن الناس من آلبه الافراط في الورع الى أمر اجتهد فيه فيثاب على حسن قصده وان كان المشروع خلاف مافعله مثل من امتنع من أكل مافي الاسواق ولم يأكل الا ماينبت في البرارى ولم يأكل من أموال المسلمين وانما يأكل من أموال أهل الحرث وأمثال ذلك مما يكون فاعله حسن القصدوله فيما فعل تأويل لكن الصواب المشروع خلاف ذلك فان الله سبحانه خلق الخلق لعبادته وأمرهم بذلك وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال (ياأيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً) وقال (ياأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده الى السماء يارب يارب ومطعمه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فاني يستجاب لذلك فقد بين صلى الله عليه وسلم ان الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين من أكل الطيبات كما أمرهم بالعمل الصالح والعمل الصالح لايمكن الا بأكل وشرب ولباس وما يحتاج اليه العبد من سكن ومركب وسلاح يقاتل به وكراع

يقاتل عليه وكتب يتعلم منها وأمنال ذلك مما لا يقوم مأمر الله به الا به
ومالا يتم الواجب الا به فهو واجب فاذا كان القيام بالواجبات فرضاً على
جميع العباد وهي لا تتم الا بهذه الاموال فكيف يقال انه قليل بل هو
كثير غالب بل هو الغالب على أموال الناس ولو كان الحرام هو الاغلب
والدين لا يقوم في الجمهور الا به لازم أحد أمرين اما ترك الواجبات من
أكثر الخلق واما اباحه الحرام لأكثر الخلق وكلاهما باطل والورع
من قواعد الدين ففي الصحيح عن عثمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور متشابهات لا يعلمهن
كثير من الناس فمن ترك الشبهات استبرأ لرضه ودينه ومن وقع في الشبهات
وقع في الحرام كالزاعى يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه ألا وان لكل
ملك حمى ألا وان حمى الله محارمه الاوان في الجسد مضغة اذا صلحت
صالح الجسد كنه واذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب

وفي الحديث الآخر دع ما يريبك الى ما لا يريبك ورأي تمرة
ساقطة فقال لولا أخاف أن تكون من الصدقة لاكلتها وهذا مبسوط

في غير هذا الموضع وهذا يتبين بذكر أصول

أحدها انه ليس كل ما اعتد فقيه معين أنه حرام كان حراماً انما
الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب أو السنة أو الاجماع أو قياس مرجح
لذلك وما تنازع فيه العلماء رد الى هذه الاصول ومن الناس من يكون
نشأ على مذهب امام معين أو استفتى فقيهاً معيناً أو سمع حكاية عن بعض
الشيوخ فيريد أن يحمل المسلمين كلهم على ذلك وهذا غلط ولهذا انظار

منها مسألة المغنم فان السنة أن تجميع وتحبس وتقسم بين الغانمين بالعدل وهل يجوز للامام أن ينفل من أربعة أخماسها في قولان فذهب فقهاء الثغور وأبي حنيفة وأحمد وأهل الحديث أن ذلك يجوز لنا في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل في بدأته الربع بعد الخمس ونفل في رجعته الثلث بعد الخمس

وقال سعيد بن المسيب ومالك والشافعي لا يجوز ذلك بل يجوز عند مالك التنفيل من الخمس ولا يجوز عند الشافعي الا من خمس الخمس وكان أحمد يعجب من سعيد بن المسيب ومالك كيف لم تبلغهما هذه السنة مع وفور علمهما

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية قبل نجد فبلغت سهامنا اثنا عشر بعيراً ومعلوم ان السهم اذا كان اثني عشر بعيراً لم يحتل خمس الخمس أن يخرج منه لكل واحد بعير فان ذلك لا يكون الا اذا كان السهم أربعة وعشرين بعيراً وكذلك اذا فضل الامام بعض الغانمين على بعض لمصلحة راجحة كما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سامة بن الاكوع في غزوة ذي قرد سهم راجل وفارس فان ذلك يجوز في أصح قولي العلماء ومنهم من لا يجزئه كما تقدم

وكذلك اذا قال الامام من أخذ شيئاً فهو له ولم تقسم الغنائم فهذا جائز في أحد قولي العلماء وهو ظاهر مذهب أحمد ولا يجوز في القول الآخر وهو المشهور من مذهب الشافعي وفي كل من المذهبين خلاف

وعلى مثل هذا الاصل تنبئ الغنائم في الازمان المتأخرة مثل الغنائم التي كان يغنمها السلاجقة الاراك والغنائم التي غنمها المسلمون من النصاري من تغور الشام ومصر فان هذه أفنى بعض الفقهاء كأبي محمد الجويني والنواوي أنه لا يحل لمسلم ان يشتري منها شيئاً ولا يطاء منها فرجاً ولا يملك منها مالا ولزم من هذا القول من الفساد ما لله به عليهم فعارضهم أبو محمد بن سباع الشافعي فأفنى ان الامام لا يجب عليه قسمة المغانم بحال ولا تخديها وان له أن يفضل الرجل وان يحرم بعض الغانمين ويخص بعضهم وزعم أن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك وهذا القول خلاف الاجماع والذي قبله باطل ومنكر أيضاً فكلاهما انحراف والصواب في مثل هذه ان الامام اذا قال من أخذ شيئاً فهو له فان قيل بجواز ذلك فمن أخذ شيئاً ملكه وعليه تخميسه وان كان الامام لم يقل ذلك ولم يهبهم المغانم بل أراد منها مالا يسوغ بالاتفاق أو قيل انه يجب عليه أن يقسم باله ل ولا يجوز له الاذن بالانتهاب فهنا المغانم مال مشترك بين الغانمين ليس لغيرهم فيما حق فمن أخذ منها مقدار حقه جاز له ذلك واذا شك في ذلك فاما أن يحتاط ويأخذ بالورع المستحب أو يبني على غالب ظنه ولا يكلف الله نفساً الا وسعها وكذلك المزارعة على أن يكون البذر من العامل التي يسميها بعض الناس المخابرة وقد تنازع فيها الفقهاء لكن ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة جوازها فانه عامل أهل خير بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع على أن يسمروها من أموالهم واما نهيه عن المخابرة فقد جاء مفسراً في الصحيح

فان المراد به أن يشترط للمالك زرع بقعة بعينها وكذلك كراء الارض بجزء من الخارج منها فجوزه أبو حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه ونهى عنه مالك وأحمد في رواية ونظائر ذلك كثيرة فهذا يبين

الاصل الثاني ان المسلم اذا عامل معاملة يعتقد هو جوازها وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة فانه قد ثبت ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه رفع اليه ان بعض عماله يأخذ خمرأ من أهل الذمة عن الجزية فقال قاتل الله فلانأما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها وباعوها وأكلوا أثمانها ثم قال عمر ولوهم بيها وخذوا منهم أثمانها فامر عمر أن يأخذوا من أهل الذمة الدراهم التي باعوا بها الخمر لانهم يعتقدون جواز ذلك في دينهم ولهذا قال العلماء ان الكفار اذا تعاملوا بينهم بمعاملات يعتقدون جوازها وتقابضوا الاموال ثم أساموا كانت تلك الاموال لهم حلالا وان تحاكموا اليها أقررنها في أيديهم سواء تحاكموا قبل الاسلام أو بعده وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين) فامرهم بترك ما بقى في الذم من الربا ولم يأمرهم برد ما قبضوه لانهم كانوا يستحلون ذلك والمسلم اذا عامل معاملات يعتقد جوازها كالحيل الربوية التي يفتي بها من يفتي من أصحاب أبي حنيفة وأخذ ثمنه أو زارع علي ان البذر من العامل أو أكرى الارض بجزء

من الخارج منها ونحو ذلك وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في ذلك المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الأولى والآخرى ولو أنه تبين له فيما بعد رجحان التحريم لم يكن عليه اخراج المال الذي كسبه بتأويل سائغ فإن هذا أولى بالعفو والعذر من الكافر المتأول ولما ضيق بعض الفقهاء هذا على بعض أهل الورع ألجأه إلى أن يعامل الكفار ويترك معاملة المسلمين ومعلوم أن الله ورسوله لا يأمر المسلم أن يأكل من أموال الكفار ويدع أموال المسلمين بل المسلمون أولى بكل خير والكفار أولى بكل شر

الأصل الثالث أن الحرام نوعان * حرام لو صفه كالميتة والدم ولحم الخنزير فهذا إذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة وغير طعمه أو لونه أو ريحه حرمه وإن لم يغيره ففيه نزاع ليس هذا موضعه * والثاني الحرام لكسبه كالمأخوذ غصبا أو بعقد فإد فهذا إذا اختلط بالحلال لم يحرمه فلو غصب الرجل دراهم أو دنانير أو دقيقا أو حنطة أو خبزا وخلط ذلك بماله لم يحرم الجميع لأعلى هذا ولا على هذا بل إن كانا متماثلين أمكن أن يقسموه ويأخذ هذا قدر حقه وهذا قدر حقه وإن كان قد وصل إلى كل منهما غير مال الآخر والذي أخذ الآخر نظيره وهل يكون الخلط كالأتلاف فيه وجهان في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما * أحدهما أنه كالأتلاف فيعطيه مثل حقه من أين أحب * والثاني إن حقه باق فيه فلا مالاً أن يطلب حقه من المختلط فهذا أصل نافع فإن كثير آمن الناس يتوهم أن الدراهم المحرمة إذا اختلعت

بالدراهم الحلال حرم الجميع فهذا خطأ وإنما تورع بعض العلماء فيها إذا كانت قليلة وأما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاعاً

الأصل الرابع المال إذا تمسذر معرفة مالكه صرف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء كلاك وأحد وغيرهما فإذا كان بيد الإنسان غصوب أو عواري أو ودائع أو رهون قد يئس من معرفة أصحابها فإنه يتصدق بها عنهم أو يصرفها في مصالح المسلمين أو يسلمها إلى قاسم عادل يصرفها في مصالح المسلمين المصالح الشرعية ومن الفقهاء من يقول يوقف أبداً حتى يتبين أصحابها ولصواب الأول فإن حبس المال دائماً لمن لا يرجي لافائدة فيه بل هو تعرض لهلاك المال واستيلاء الظلمة عليه وكان عبد الله بن مسعود قد اشترى جارية فدخل بيته ليأتي بالثمن فخرج فلم يجد البائع فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم بالثمن ويقول اللهم عن رب الجارية فإن قبل فذلك وإن لم يقبل فهو لي وعلي له مثله يوم القيامة وكذلك أفقي بعض التابعين من غل من الغنيمة وتاب بعد تفرقهم أن يتصدق بذلك عنهم ورضى بهذه الفتيا الصحابة والتابعون الذين باعهم كعماوية وغيره من أهل الشام وهذا يبين

الأصل الخامس وهو الذي يكشف سر المسئلة وهو أن المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه فإن الله سبحانه وتعالى قال (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم قاله إذا أمرنا بأمر كان

ذلك مشروطاً بالقدرة عليه والتمكن من العمل به فما عجزنا عن معرفته أو عن العمل به سقط عنا ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في اللقطة فإن جاء صاحبها فأدّها إليه والا فهي مال الله يؤتيه من يشاء فهذه اللقطة كانت ملكاً للمالك ووقعت منه فلما تمذر معرنة مالكها قال النبي صلى الله عليه وسلم هي مال الله يؤتيه من يشاء فدل ذلك على أن الله شاء أن يزيل عنها ملك ذلك المالك ويعطيها لهذا الملتقط الذي صرفها سنة ولا نزاع بين الأئمة أنه بعد تعريف السنة يجوز للملتقط أن تصدق بها وكذلك له أن يملكها إن كان فقيراً أو هل له التملك مع الغنى ففيه قولان مشهوران ومذهب الشافعي وأحمد أنه يجوز ذلك وأبو حنيفة لا يجوز ولو مات رجل ولم يعرف له وارث صرف ماله في مصالح المسلمين وإن كان في نفس الأمر له إرث غير معروف حتى لوتين الوارث يسلم إليه ماله وإن كان قبل تدينه يكون صرفه إلى من يصرفه جائزاً وأخذه له غير حرام مع كثرة من يموت وله عصباء بعد لم تعرف وإذا ثبت هذا فيقال ما في الوجود من الأموال المخصوصة والمقبوضة بعقود لا تباح بالقبض أن صرفه المسلم اجتنابه فمن علمت أنه سرق مالا أو خافه في أمانته أو غصبه فأخذه من المقصوب فهذا بغير حق لم يجزى أن أخذه منه لا بطريق الهبة ولا بطريق المعاوضة ولا وفاء عن أجره ولا بمن بيع ولا وفاء عن قرض فإن هذا غير مال ذلك المظلوم وأما إن كان ذلك المال قبضه بأوّل سائغ في مذهب بعض الأئمة جازي أن أستوفيه من نمن المبيع والأجرة والقرض وغير ذلك من الديون وإن كان مجهول الحال

فالمجهول كالمعدوم والاصل فيما يبد للمسلم ان يكون ملكه ان ادعى انه ملكه أو يكون وإيا عليه كتناظر الوقف وولي اليتيم وولي بيت المال أو يكون وكلا فيه وما تصرف فيه المسلم أو الذمي بطريق الملك أو الولاية جاز تصرفه فاذا لم أعلم حال ذلك المال الذي بيده بذت الامر على الاصل ثم ان كان ذلك الدرهم في نفس الامر قد غصبه هو ولم أعلم أنا كنت جاهلا بذلك والمجهول كالمعدوم فليس أخذنى الثمن المبيع وأجرة العمل وبذل القرض بدون أخذنى النقطة فان النقطة أخذتها بغير عوض ثم لم أعلم مالهما وهذا المال لا أعلم له مال كما غر هذا وقد أخذته عوضا عن حق فكيف يحرم هذا على لكن ان كان ذلك الرجل معروفا بأن في ماله حراما ترك معاملته ورعا وان كان أكثر ماله حراما فيه نزاع بين العلماء وأما المسلم المستور فلا شبهة في معاملته أصلا ومن ترك معاملته ورعا كان قد ابتدع في الدين بدعة ما أنزل الله بها من سلطان وبهذا يتبين الحكم في سائر الاموال فان هذا الغالط يقول ان هذه الاحكام والالابان التي تؤكل قد تكون في الاصل قد نهبت أو عصبت فيقال المجهول كالمعدوم فاذا لم نعلم ان ذلك في حقنا كأنه لم يكن وهذا لان الله انما حرمه من المعاملات الفاسدة لما فيها من الظلم فالله تعالى يقول في كتابه العزيز (لقد أرسلنا رسlnا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوي عزيز) والمنصب وأنواعه والسرقة والحيانة داخل في الظلم واذا كان كذلك فهذا

المظلوم الذي أخذ ماله بغير حق لم يبيع (١) أجرة وأخذ منه والمشتري لا يعلم بذلك ثم ينقل من المشتري الى غيره ثم الى غيره ويعلم أن أولئك لم يظلموه وإنما ظالمه من اعتدى عليه ولكن لو علم بهم فهل له مطالبتهم بما لم يلتزموا ضمانه على قولين للعلماء أحدهما أنه ليس له ذات

مثال ذلك ان الظالم اذا أودع ماله عند من لا يعلم أنه غاصب فتلفت الوديعة فهل للمالك أن يطالب المودع على قولين أحدهما أنه ليس له ذلك ولو أطمع المال لضيء لم يعلم بالظلم ثم علم المالك فهل له مطالبة الضيف على قولين أحدهما ليس له مطالبة ومن قال ان له مطالبة لا يقول انه أكله حرام بل يقول لا إثم عليه في أكله وإنما عليه أداء ثمنه بمنزلة ما اشتراه وصاحب القول الصحيح يقول لا إثم عليه في أكله ولا ضرر عليه لصاحبه بحال وإنما الغرم على الغاصب الظالم الذي أخذه منه بغير حق فاذا نظرنا الى مال معين بيد اسان لا يعلم أنه مغصوب ولا مقبوض قبضاً لا يفيد معاملة المالك واستوفينا منه أو استهناه منه أو استوفينا عن أجرة أو بدل قرض لا إثم علينا في ذلك بالاتفاق وان كان في نفس الامر قد سرقه أو غصبه ثم اذا علمنا فيما بعد انه مسروق فعلى أصح القولين لا يجب علينا الا ما التزمناه بالعقد أى لا يستقر علينا الاضمان ما التزمناه بالعقد فلا يستقر علينا ضمان ما أهدي أو وهب ولا ضمان أكثر من اليدين وكذلك الاجرة وبدل اقرض اذا كنا قد تصرفنا فيها لم يستقر علينا ضمان بدله لكن تنازع الفقهاء هنا في مسألة وهي انه هل للمالك تضمين هذا المغرور الذي تلف المال تحت

يده ثم يرجع الى الغار بما ضره بقروره أم ليس له مطالبة المفرور
الا بما يستقر عليه ضمانه على قولين هما روايتان عن أحمد ومثل هذا
لو نصب رجل جارية فاشتراها منه انسان واستولدها أو وهبه ايادافقد
اتفق الصحابة والائمة على ان ولدها من المفرور يكونون أحرارا لان
الواطيء لا يعلم انها مملوكة لغيره بل اعتقد انها مملوكة مع اتفاقهم ان الولد
يتبع أمه في الحرية والرق ويتبع أباه في النسب والولاء ومع هذا
فجهلوا ابنه حرا لكون الوالد لم يعلم والمجهول كالمعدوم وأوجبوا السيد
الجارية بدل الولد لانه كان يستحقه لولا الفرور فاذا خرجوا عن ملكه
بغير حق كان له بدلهم وأوجبوا له مهرأمة وقالوا في أصح القولين
ان هذا يلزم الغارم الظالم الذي غصب الجارية وباعها لا يلزم المفرور
المشتري الا ما التزمه بالمقد وهو بالثن فقط ثم هل لصاحبها أن يطالب
المفرور بفداء الولد والمهر ثم يرجع به المفرور على الغار الظالم أم ليس
له الا مطالبة الغار الظالم على قولين هما روايتان عن أحمد ولا نزاع
بين الامة ان وطنه ليس بحرام وان ولده ولد رشده لا ولد عنه فهو
ولد حلال لا ولد زنا وكذلك في سائر هذه الصور لم يتنازعوا انه لا اثم
على الآكل ولا على اللابس ولا على الواطيء الذي لم يعلم وانما تنازعوا
في الضمان لان الضمان من باب العدل الواجب في حقوق آدميين
وهو يجب في العمد والخطأ (وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ
ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسامة الى أهله الا
أن يصدقوا) فتاتل انفس خطأ لا يأتهم ولا يفق بذلك ولكن عليه

الدية وكذلك من أنقلب مالا مفصوبا خطأ فعليه بدله ولا أثم عليه

فقد تبين أن الأثم منتف مع عدم العلم
وحينئذ فجميع الاموال التي بأيدي الساميين واليهود والنصارى
التي لا يعلم بدلالة ولا أمانة أنها مفصوبة أو مقبوضة قبضا لا يجوز
معه معاملة القابض فانه يجوز معاماتهم فيها بلا ريب ولا تنازع في ذلك
بين الأئمة أعلمه

ومعلوم أن غالب أموال الناس كذلك والقبض الذي لا يفيد الملك
هو الظلم المحض فاما المقبوض بعقد فاسد كالربا والميسر ونحوها فمهل
يفيد الملك على ثلاثة أحوال للفقهاء أحدها أنه يفيد الملك وهو مذهب
أبي حنيفة والثاني لا يفيد وهو مذهب الشافعي وأحمد في المرفوع
من مذهبه والثالث أنه من باب أفاد الملك وإن أمكن رده إلى مالكه
ولم يتغير في وصف ولا سمع لم يفد الملك وهو المحكي عن مذهب
مالك وهذه الأمور والقواعد قد بسطناها في غير هذا الجواب ولكن
نبهنا على قواعد شريفة تفتح باب الاشتباه في هذا الأصل الذي هو
أحد أصول الاسلام كما قال الامام أحمد وغيره أن أصول الاسلام
تدور على ثلاثة أحاديث قوله الحلال بين والحرام بين وقوله إنما
الاعمال بالنيات وقوله من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد فإن
الاعمال إما مأمورات وإما محظورات والاول فيه ذكر المحظورات
والمأمورات أما قصد القلب وهو التنية وأما العمل الظاهر وهو الم شروع
الموافق للسنة كما قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى (ليلوكم أيكم

أحسن عملاً) قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل وان كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة

فتبين ان ما ذكره هذا القائل الذي قال أكل الحلال متعذر ولا يمكن وجوده في هذا الزمان قوله خطأ مخالفاً للاجماع بل الحلال هو الغالب على أموال الناس وهو أكثر من الحرام وهذا القول قديقوله طائفة من المتفهمة المتصوفة وأعرف من قاله من كبار المشايخ بالعراق ولعله من أولئك انتقل الى بعض شيوخ مصر ثم الذي قال ذلك لم يرد أن يسد باب الاكل بل قال الورع حينئذ لا سبيل اليه ثم ذكر ما يأتي فيها يفعل ويترك لم يحضرني الآن

فليتدبر القائل وليعلم انه من خرج عن القانون النبوي الشرعي الحمدي الذي دل عليه الكتاب والسنة وأجمع سائر الامة وأئمتها احتاج الى أن يضع قانوناً آخر متناقضاً يردده العقل والدين لكن من كان مجتهداً امتحن بطاعة الله ورسوله فان الله يشبهه على اجتهاده ويعفو له خطاه (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم).

وما ذكره من ان وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها المغانم واختلطت فيها المغانم دخلت الشبهة

الجواب عنه من ^{٤٥}مين* أحدهما ان يقال الذي اختلط بأموال

الناس من الحرام المحض كالغصب الذى يغصبه القادرون من الولاة والقطاع أو أهل الفتن وما يدخل في ذلك من الخيانة فى المعاملات أكثر من ذلك بكثير لاسيما فى هذه البلاد المصرية فإنها أكثر من الشام والمغرب ظلما كظم بعضهم بعضاً فى المعاملات بالخيانة والغش وجهد الحق واكثر ما فيها من ظلم قطاع الطريق والاهل الاحين والاعراب ولكثرة ما فيها من الظلم الموضوع من المتولين بغير حق فاحالة التحريم على هذا الامر أولى من احالته على المغانم

الثانى ان تلك المغانم قد ذكرنا مذهب الفقهاء فيها وبيننا ان الصحيح ان الامام اذا أذن فى الاخذ من غير قسم جاز وانه اذا لم يجوز فن أخذ مقدار حقه جاز وان أخذ من أحد أكثر من حقه وفقد رده على أصحابه لعدم العلم بهم فانه يتصدق به عنهم وانه لو لم يتصدق به عنهم ونصرف فيه فتى وصل اليه منه شيء لم يعلم بحاله لم يكن محرما عليه ولا عايه فيه اتم وهذا الحكم جار فى سائر النصوص المذكورة وتبين بما ذكرناه ان من آجر نفسه أو دوابه أو عقاره أو ما يتعلقه وأخذ الثمن والاجرة لم يحرم عايه سواء علم ذلك الثمن والاجرة حلالا للمالك أو لم يعلم حاله بان كان مستورا وان علم انه غصب تلك الدراهم أو سرقها أو قبضها بوجه لا يبيح أخذها به لم يجوز أخذها عن يده وأجرته مع ان هذا فيه نزاع بين الفقهاء نضيق هذه الورقة عن بسطه

وأما قول القائل الدرهم كيف قبل التفسير وصار حراما بالسبب

الممنوع ولم يقبل التغير فيصير حلالاً بالسبب المشروع
 فيقال له بل قبل التغير فيما حرم لوصفه لا بما حرم لكسبه فالاول
 مثل الخمر فانها لما كانت عصياً لم تصر حلالاً طاهراً فلما تخمر كان
 حراماً نجساً فاذا تخللت بفعل الله من غير قصد لتخليتها كانت خل
 خمر حلالاً طاهراً باتفاق العلماء وانما تنازعوا فيما اذا قد تخمرها
 وتنازعوا في سائر النجاسات كالخنزير اذا صار ملحاً والنجاسة اذا
 صارت رماداً قليل لا يطره ركقول الشافعي واحمد القولين في مذهب
 مالك وأحمد والثاني مثل المال المنصوب هو حرام لانه قبض بالظلم فاذا
 قبض بحق أبيح مثل أن يأذن فيه المالك للغاصب أو يهبه اياه أو يبيعه
 منه أو يقبضه المالك أو وليه أو وكيله ثم الغاصب اذا أعطاه

لمن لا يعلم انه منصوب كان قبضه بحق لان الله

لم يكلفه ما لا يعلم وكذلك بين قبضه من

القابض بحق وقد تقدم الكلام

في الضمان والله أعلم

تمت الرسالة الثانية

وبابها الرسالة الثالثة له أيضاً

أحدهما يجب الوفاء بهذا النذر وهو قول الاكثرين مثل مالك وأحمد ابن حنبل وغيرهما واثنان لا يجب وهو قول أبي حنيفة فان من أصله أنه لا يجب بالنذر الا ما كان من جنسه واجب بالشرع فلهذا يوجب نذر الصلاة والصيام والصدقة والحج والعمرة فان من جنسها واجب بالشرع وواجب نذر الاعتكاف فان الاعتكاف لا يصح عنده الا بصوم وهو مذهب مالك وأحمد في أحد الروايتين عنه واما الاكثرون فيحتجون بما رواه البخاري في صحيحه عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نذر أنه يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء بالنذر لكل من نذر أن يطيع الله ولم يشترط أن تكون الطاعة من جنس الواجب بالشرع وهذا القول أصح وهكذا النزاع لو نذر السفر الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه أفضل من المسجد الاقصى واما لو نذر ابتداء المسجد الحرام لحج أو عمرة وجب عليه الوفاء بنذره باتفاق العلماء والمسجد الحرام أفضل المساجد يليه مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويابه المسجد الاقصى وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة في مسجدي هذا خير أمن ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام

والذي عليه جمهور العلماء أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل منها في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي أحمد والنسائي وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف

صلاة وأما في المسجد الأقصى فقد روى أنها بخمسين صلاة وقيل بخمسة صلاة وهو أشبه

(ولو نذر السفر الى قبر الخليل عليه السلام) أو قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو الى الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام أو الى جبل حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه وجاءه الوحي فيه أو الغار المذكور في القرآن أو غير ذلك من المقابر والمقامات والمشاهد المضافة الى بعض الانبياء والمشايخ أو الى بعض المغارات أو الحيا لم يجب الوفاء بهذا النذر باتفاق الأئمة الأربعة فإن السفر الى هذه المواضع منهي عنه لنهي النبي صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد فإذا كانت المساجد التي هي من بيوت الله التي أمر فيها بالصلوات الخمس قد نهى عن السفر اليها حتى مسجد قباء الذي يستحب لمن كان بالمدينة أن يذهب اليه لما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأتي قباء كل سبت راكباً ومشياً وروى الترمذي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تطهر في بيته فحسن الطهور ثم أتى مسجد قباء لا يريد الا الصلاة فيه كان له كعمرة قال الترمذي حديث حسن صحيح

فإذا كان مثل هذا ينهي عن السفر اليه وينهي عن السفر الى الطور المذكور في القرآن وكذا ذكر مالك بالمواضع التي لم تنبي للصلوات الخمس بل ينهي عن اتخاذها مساجد فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مرض موته لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا آثار

أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولو لا ذلك لأبرز قبره وَاكُنْ كره أن يتخذ مسجداً وفي صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك ولهذا لم تكن الصحابة يسافرون إلى شيء من مشاهد الأنبياء لا مشهد إبراهيم الخليل عليه السلام ولا غيره والنبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج صلى في بيت المقدس ركعتين كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح ولم يصل في غيره وأما ما يرويه بعض الناس من حديث المعراج أنه صلى في المدينة وصلى عند قبر موسى عليه السلام وصلى عند قبر الخليل فكل هذه الأحاديث مكذوبة موضوعة وقد رخص بعض المتأخرين في السفر إلى المشاهد ولم يفتوا بذلك عن أحد من الأئمة ولا احتجوا بحجة شرعية

(فصل والعبادات المشروعة في المسجد الأقصى) هي من جنس العبادات المشروعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من سائر المساجد إلا المسجد الحرام فإنه بشرع فيه زيادة على سائر المساجد بالطواف بالكعبة واستلام الركنين اليمانيين وتقبيل الحجر الأسود وأما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى وسائر المساجد فليس فيها ما يطاف فيه ولا فيها ما يتسبح به ولا ما يقبل فلا يجوز لأحد أن يطوف بحجرة النبي صلى الله عليه وسلم ولا بغير ذلك من مقابر الأنبياء والصالحين ولا بصخرة بيت المقدس ولا بغير هؤلاء كاتفة التي فوق جيل عرفات وأمثالها بل ليس في الأرض مكان يطاف به كما يضاف بالكعبة

(ومن اعتقد ان الطواف بغيرها) مشروع فهو شر ممن يعتقد جواز الصلاة الى غير الكعبة فان النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر من مكة الى المدينة صلى بالمسلمين ثمانية عشر شهراً الى بيت المقدس فكانت قبلة المسلمين هذه المدة ثم ان الله حول القبلة الى الكعبة وأنزل الله في ذلك القرآن كما ذكر في سورة البقرة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون الى الكعبة وصارت هي القبلة وهي قبلة ابراهيم وغيره من الانبياء فمن اتخذ الصخرة اليوم قبلة يصلى اليها فهو كافر مرتد يستتاب فان تاب والا قتل مع أنها كانت قبلة لكن نسح ذلك فكيف بمن يتخذها مكاناً يطاف به كما يطاف بالكعبة والطواف بغير الكعبة لم يشرعه الله وكذلك من قصد أن يسوق اليها غنماً أو بقرأً ليدبحها هناك ويعتقد ان الاضحية فيها أفضل وان يحلق فيها شعره في العيد أو ان يسافر اليها ليعرف بها عشية عرفه فهذه الامور التي يشبه بها بيت المقدس في الوقوف والطواف والذبح والحلق من لبدع والضلالات ومن فعل شيئاً من ذلك معتقداً ان هذا قرينة الى الله فانه يستتاب فان تاب والا قتل كما لو صلى الى الصخرة معتقداً ان استقبالها في الصلاة قرينة كاستقبال الكعبة ولهذا بنى عمر بن الخطاب مصلى المسلمين في مقدم المسجد الاقصى

(فان المسجد الاقصى) اسم لجميع المسجد الذي بناه سليمان عليه السلام وقد صار بعض الناس يسمى الاقصى المصلى الذي بناه عمر بن الخطاب رضى الله عنه في مقدمه والصلاة في هذا المصلى الذي

بناء عمر للمسلمين أفضل من الصلاة في سائر المسجد فان عمر بن الخطاب لما فتح بيت المقدس وكان على الصخرة زبالة عظيمة لان النصارى كانوا يقصدون اهانتها مقابلة لليهود الذين يصلون اليها فأمر عمر رضى الله عنه بإزالة النجاسة عنها وقال لكعب الاحبار أين تري أن نبى صلى لمسلمين فقال خلف الصخرة فقال يا ابن اليهودية خالطتك يهودية بل أئنه امامها فان لنا صدور المساجد ولهذا كان أئمة الامة اذا دخلوا المسجد قصدوا الصلاة في المصلى الذى بناء عمر وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه صلى فى محراب داود وأما الصخرة فلم يصل عندها عمر رضى الله عنه ولا الصحابة ولا كان على عهد الخلفاء الراشدين عليها قبة بل كانت مكشوفة فى خلافة عمر وعثمان وعلى ومعاوية وبزید وحران ولكن لما تولى ابنه عبد الملك الشام ووقع بينه وبين ابن الزبير الفتنة كان الناس يحجون فيجتمعون بابن الزبير فأراد عبد الملك أن يصرف الناس عن ابن الزبير فبنى القبة على الصخرة وكساها فى الشتاء والصيف ليرغب الناس فى زيارة بيت المقدس ويشتغلوا بذلك عن اجتماعهم بابن الزبير وأما أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم باحسان فلم يكونوا يعظمون الصخرة قاهما قبة منسوخة كما ان يوم السبت كان عبداً فى شريعة موسى عليه السلام ثم نسخ فى شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بيوم الجمعة فليس للمسلمين أن يخصوا يوم السبت ويوم الاحد بعبادة كما تفعل اليهود والنصارى وكذلك الصخرة انما يعظمها اليهود وبعض النصارى (وما يذكره بعض الجهال فيها) من ان هناك أثر قدم النبي صلى

الله عليه وسلم وأثر عمامته وغير ذلك فكله كذب وأكذب منه من يظن أنه موضع قدم الرب وكذلك المكان الذي يذكر أنه مهد عيسى عليه السلام كذب وإنما كان موضع معمودية النصارى وكذا من زعم أن هناك الصراط والميزان أو أن السور الذي يضرب به بين الجنة والنار هو ذلك الحائط المبني شرقي المسجد وكذلك تعظيم السلسلة أو موضعها ليس مشروعا

(فصل) وليس بيت المقدس مكان يقصد للعبادة سوى المسجد الأقصى لكن إذا زار قبور الموتى وسلم عليهم وترحم عليهم كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه فحس فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات وأنا إن شاء الله بكم لاحقون ويرحم الله المتقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم

(فصل) وأما زيارة معابد الكفار مثل الموضع المسمى بالقمامة أو بيت لحم أو صهيون أو غير ذلك مثل كنائس النصارى فمنهم من يظن أن زار مكاناً من هذه الامكنة مستقداً أن زيارته مستحبة والعبادة فيه أفضل من العبادة في بيته فهو ضال خارج عن شريعة الاسلام يستتاب فان تاب والا قتل وأما إذا أدخلها الاسان لحاجة وعرضت له الصلاة فيها فقلل العلماء فيها ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل تكره الصلاة فيها مطلقاً واخثاره ابن عقيل وهو منقول عن مالك وقيل تباح مطلقاً وقيل

لأن كان فيها صور تهبي عن الصلاة والا فلا وهذا منصوص عن أحمد وغيره وهو مروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدخل ملائكة بيت فيه صورة ولما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة كان في الكعبة تماثيل فلم يدخل الكعبة حتى محيت تلك الصور والله أعلم

(فصل) وليس بيت المقدس مكانا يسمى حرما ولا بقرية إيل ولا بقير ذلك من البقاع الثلاثة أما كن أحدها هو حرم باتفاق المسلمين وهو حرم مكة شرفها الله تعالى والثاني حرم عند جمهور العلماء وهو حرم النبي صلى الله عليه وسلم من غير الثور بريد في بريد فإن هذا حرم عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وفيه أحاديث صحيحة مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم والثالث وج وهو واد بالطائف فإن هذا روى فيه أحاديث رواه أحمد في المسند وليس في الصحاح وهذا حرم عند الشافعي لاعتقاده صحة الحديث وليس حرما عند أكثر العلماء وأحد ضعف الحديث المروى فيه فلم يأخذ به وأما ما سوى هذه الأما كن الثلاثة فليس حرما عند أحد من علماء المسلمين فإن الحرم ما حرم الله صيده ونباته ولم يحرم الله صيدهم كان ونباته خارجا عن هذه الأما كن الثلاثة

(فصل) وأما زيارة بيت المقدس فمشروعة في جميع الاوقات ولكن لا ينبغي أن يولي في الاوقات التي تقصدها الضلال مثل وقت عيد الفطر فإن كثيرا من الضلال يسافرون اليه ليقفوا هناك والسفر

اليه لاجل التعريف به معتقدا ان هذا قربة محرم بلا ريب وينبغي أن لا يتشبهه بهم ولا يكثر سوادهم وليس السفر اليه مع الحج قربة وقول القائل قدس الله حجتك قول باطل لأصله كما يروى من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له الجنة فان هذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث بل وكذلك كل حديث يروى في زيادة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فانه ضعيف بل موضوع ولم يرو أهل الصحاح والسنن والمسائيد كسند أحمد وغيره من ذلك شيئا ولكن الذي في السنن مارواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يسلم على الا رد الله على روعي حتى أُرِد عليه السلام فهو يرد السلام على من سلم عليه عند قبره ويباغ سلام من سلم عليه من البعيد كما في النسائي عنه انه قال ان الله وكل بقبري ملائكة يبلغون عن أمتي السلام وفي السنن عنه أنه قال أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فان صلاتكم معروضة على قالوا كيف صلاتنا تعرض عليك وقد أرمت فقال ان الله قد حرم على الارض أن تأكل لحوم الانبياء فين صلى الله عليه وسلم ان الصلاة والسلام توصل اليه من البعيد والله قد أمرنا أن نصلي عليه ونسلم وثبت في الصحيح انه قال من صلى على مرة صلى الله عليه بها عشرا صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا

(فصل) وأما السفر الى عسقلان في هذه الاوقات فليس مشروعاً ولا واجباً ولا مستحباً ولكن عسقلان كان لسكنائها وقصدها فضيلة لما كانت ثغراً للمسلمين يقيم بها المرابطون في سبيل الله فانه قد

ثبت في صحيح مسلم عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات
 مرابطاً مات مجاهداً وأجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة
 وأمن الفتان وقال أبو هريرة لأن أربط في سبيل الله أحب إلي من
 أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود وكان أهل الخير والدين
 يتصدقون ثغور المسلمين للرباط فيها ثغور الشام كمسقلان وعكة
 وطرسوس وجبل لبنان وغيرها وثغور مصر كالاسكندرية وغيرها
 وثغور العراق كعبدان وغيرها فما خرب من هذه البقاع ولم يبق بيوتنا
 كمسقلان لم يكن ثغوراً ولا في السفر إليه فضيلة وليس فيه أحد من الصالحين
 المتبعين لشرعة الإسلام ولكن فيه كثير من الجن وهم رجال الغيب
 الذين يرون أحياناً في هذه البقاع قال تعالى (وإنه كان رجال من الإنس
 يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقاً) وكذلك الذين يرون الحضر
 أحياناً هو جنّي رآه وقد رآه غير واحد ممن أعرفه وقال النبي الحضر
 وكان ذلك جنياً لبس على المسلمين الذين رأوه والافالحضر لذي
 كان مع موسى عليه السلام مات ولو كان حياً علي عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم لوجب عليه أن يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 ويؤمن به ويجاهد معه فإن الله فرض علي كل نبي أدرك محمداً ولو كان
 من الأنبياء أن يؤمنوا به ويجاهدوا معه كما قال الله تعالى (واذا أخذ
 الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق
 لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري

قالوا أقررنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين قال ابن عباس رضي الله عنه لم يبعث الله نبيا الا أخذ عليه الميثاق ان بعث محمد وهو حى ليؤمنن به ولينصرنه وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ولم يذكر أحد من الصحابة انه رأى الحضر ولانه أتى الى النبي صلى الله عليه وسلم فان الصحابة كانوا أعلم وأجل قدرا من أن يلتبس الشيطان عليهم ولكن لبس على كثير من بعدهم فصار يتمثل لاحدهم في صورة النبي ويقول أنا الحضر وانما هو شيطان كما ان كثيرا من الناس يرى ميتة خرج وجاء اليه وكله في أمور وقضاء حوائج فيظنه الميت نفسه وانما هو شيطان تصور صورته وكثير من الناس يستغيث بمخلوق اما نصراني كعرجس أو غير نصراني فيراه قد جاءه وربما يكلمه وانما هو شيطان تصور بصورة ذلك المستغاث به لما أشرك به المستغيث تصور له كما كانت الشياطين تدخل في الاصنام وتكلم الناس ومثل هذا موجود كثير في هذه الازمان في كثير من البلاد ومن هؤلاء من تحمله الشياطين فتطير به في الهواء الى مكان بعيد ومنهم من تحمله الى عرفة فلا يحج حجا شرعيا ولا يحرم ولا يبي ولا يطوف ولا يسعى ولكن يقف بتيابه مع الناس ثم يحملونه الى بلده وهذا من تلعب الشياطين بكثير من الناس كما قد بسط الكلام في غير هذا الموضع والله أعلم بالصواب وصلى الله على

نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تمت الرسالة الثالثة

ويلها الرسالة الرابعة له أيضا

بسم الله الرحمن الرحيم

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين فى قوله تعالى (انما أمرنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون) قال كان الخطاب موجود فتحصيل الحاصل محال وان كان معدوما فكيف يتصور خطاب المعدوم

وقوله تعالى (ما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) فان كانت اللام لصبرورة فى عاقبة الامر فما صار ذلك وان كانت اللام للعرض فلزم أن لا يتخلف أحد من المخلوقين عن عبادته وليس كذلك فكيف التخلّص من هذا المضيق

وفى ما ورد من الاخبار والآيات بالرضا بقضاء الله تعالى فكراحتها وبغضها كراهة وبغض لقضاء الله تعالى

وفى قوله صلى الله عليه وسلم جف القلم بما هو كائن فى معنى قوله تعالى دعونى أستجب لكم فان كان الدعاء أيضا بما هو كائن فمافائدة الامر به ولا بد من وقوعه

وفى قوله صلوات الله عليه وعلى آله وسلم من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار فاختلف المفسرين فى آية واحدة ان كان بالرأى فكيف النجاة وان لم يكن بالرأى فكيف وقع الاختلاف والحق لا يكون فى طرفى تقيض افتونا مأجورين أنا بكم الجنة

قال شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله رب العالمين * أما المسئلة الاولى فهى مبنية على أصابن

أحدهما الفرق بين خطاب التكوين الذي لا يطلب به سبحانه فعلا من المخاطب بل هو الذي يكون المخاطب به ويخلقه بدون فعل من المخاطب أو قدرة أو ارادة أو وجود له وبين خطاب التكليف الذي يطلب به من المأمور فعلا أو تركا بفعله بقدرة و ارادة وان كان ذلك جميعه بحول الله وقوته اذ لا حول ولا قوة الا بالله وهذا الخطاب قد تنازع فيه الناس هل يصح أن يخاطب به المعدوم بشرط وجوده أم لا يصح أن يخاطب به الا بعد وجوده لا نزاع بينهم انه لا يتعلق به حكم الخطاب الا بعد وجوده وكذلك تنازعوا في الاول هل هو خطاب حقيقي أم هو عبارة عن الاقتدار وسرعة التكوين بالقدرة والاول هو المشهور عند المنتسبين الى السنة والاصل انثاني ان المعدوم في حال عدمه هل هو شيء أم لا فانه قد ذهب طوائف من متكلمة المعتزلة والشيعة الى انه شيء في الخارج وذات وعين وزعموا ان الماهيات غير مجعولة ولا مخلوقة وان وجودها زائد على حقيقةها وكذلك ذهب الى هذا طوائف من المتفلسفة والاشهادية وغيرهم من الملاحدة والذي عاينه جماهير الناس وهو قول متكلمة أهل الاثبات والمنتسبين الى السنة والجماعة انه في الخارج عن الذهن قبل وجوده ليس بشيء أصلا ولا ذات ولا عين وانه ليس في الخارج شيئا أحدهما حقيقة والآخر وجوده الزائد على حقيقته فان الله أبدع الذوات التي هي الماهيات فكل ما سواه سبحانه فهو مخلوق ومجموع وهب بدع ومبدوله سبحانه وتعالى لكن في هؤلاء من يقول المعدوم ليس بشيء أصلا وانما سمي شيئا باعتبار ثبوته في العلم كان مجازا

ومنهم من يقول لا ريب ان له نبوتاً في العلم ووجوداً فيه فهو باعتبار هذا الثبوت والوجود هو شيء وذات وهؤلاء لا يفرقون بين الوجود والثبوت كما فرق من قال المعدوم شيء ولا يفرقون في كون المعدوم ليس بشيء بين الممكن والممتنع كما فرق أولئك إذ قد تفقوا على أن الممتنع ليس بشيء وإنما النزاع في الممكن وعمدة من جملة شيتائنا هو لأنه ثابت في العلم وباعتبار ذلك صح أن يخص بالنقص والخلق والخير عنه والامر به وانتهى عنه وغير ذلك قالوا وهذه التخصيصات تمتع أن تتماق بالعدم والمحض فإن خص الفرق بين الوجود الذي هو الثبوت العيني وبين الوجود الذي هو الثبوت العلمي زالت الشبهة في هذا الباب

وقوله تعالى إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون وذلك الشيء هو معلوم قبل ابداعه وقبل توجيه هذا الخطاب إليه وبذلك كان مقدراً مفضياً فإن الله سبحانه وتعالى يقول ويكتب من ما يعلمه ما شاء كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمر أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كان الله ولم يكن شيء معه وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السموات والأرض وفي سنن أبي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال ما أكتب قال ما هو كائن إلى يوم القيامة إلى أمثال ذلك من النصوص

التي تبين ان المخلوق قبل أن يخلق كان معلوماً مخبراً عنه مكتوباً في
 نبيء باعتبار وجوده العلمى الكلامى الكتابى وان كانت حقيقته التي
 هي وجوده العيني ليس ثابتاً في الخارج بل هو عدم محض ونفى صرف
 وهذه المراتب الاربعة المشهورة موجودات وقد ذكرها الله سبحانه
 في أول سورة أنزلها على نبيه في قوله (اقرأ باسم ربك الذي خلق
 الانسان من علق اقرأ وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم
 يعلم) وقد بسطنا الكلام في ذلك في غير هذا الموضع واذا كان كذلك
 كان الخطاب موجهاً الى من توجهت اليه الارادة وتعلقت به القدرة
 وخلق وكون كما قال (انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون)
 فالذي يقال له كن هو الذي يراد وهو حين يراد قبل أن يخلق له ثبوت
 وتميز في العلم والتقدير ولولا ذلك لما تميز المراد المخلوق من غيره وبهذا
 يحصل الجواب عن "التقسيم" فان قول السائل ان كان المخاطب موجوداً
 فتحصيل الحاصل محال * يقال له هذا اذا كان موجوداً في الخارج وجوده
 الذي هو وجوده ولا ريب ان الممدوم ليس موجوداً ولا هو في نفسه
 ثابت واما ما علم وأريد وكان شيئاً في العلم والارادة و"تقدير فليس
 وجوده في الخارج محالاً بل جميع المخلوقات لا توجد الا بعد وجودها
 في العلم والارادة وهو قول السائل ان كان ممدوماً فكيف يتصور خطاب
 الممدوم ويقال له اما اذا قصد أن يخاطب الممدوم في الخطاب بخطاب
 يفهم ويمثله فهذا محال اذ من شرط المخاطب أن يتمكن من الفهم
 والفعل والممدوم لا يتصور أن يفهم ويفعل فيمتنع خطاب التكليف

له حال عدمه بمعنى أنه يطلب منه حين عدمه أن يفهم ويقبل وكذلك أيضا يتمتع أن يخاطب المعلوم في الخارج خطاب تكويني^٣ بمعنى أن يستدرك أنه شيء ثابت في الخارج وأنه يخاطب^٤ بأن يكون وأما الشيء المعلوم المذكور المكتوب إذا كان توجيهه خطاب التكوين إليه مثل توجيه الإرادة إليه فليس ذلك محال بل هو أمر يمكن بل مثل ذلك بحسب الإنسان في نفسه فيقدر أمرا في نفسه يريد أن يفعله ويوجه إرادته وطلبه إلى ذلك المراد المطلوب الذي قدره في نفسه ويكون حصول المراد المطلوب بحسب قدرته فإن كان قادرا على حصوله حصل مع الإرادة والطلب الجازم وإن كان عاجزا لم يحصل وقد يقول الإنسان إن يمكن كذا ونحو ذلك من صيغ الطلب فيكون المطلوب بحسب قدرته عليه والله سبحانه على كل شيء قدير وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فإن أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون

(فصل) وأما المسئلة الثانية فقول السائل قوله تعالى (وما خافت

الجن والإنس إلا ليعبدون) أن كانت هذه اللام للصيرورة في عاقبة الأمر فما صار ذلك وإن كانت اللام للفرض لزم أن لا يخاف أحد من المخلوقين عن عبادته وليس الأمر كذلك فما الملحص من هذا المضيق

فيقال هذه اللام ليست هي اللام التي يسميها النحاة لام العاقبة والصيرورة ولم يقل ذلك أحد هنا كما ذكره السائل من أن ذلك لم يصر إلا على قول من يفسره ويعبدون بمعنى يعرفون بمعنى المرفة التي أمر بها المؤمن والكافر لكن هذا قول ضعيف وإنما زعم بعض الناس

ذلك كله قوله (ولذلك خالقهم) انني في آخر سورة هود فان بعض
القدرية زعم ان تلك اللام لام العاقبة والضرورة أى صارت عاقبتهم
الى الرحمة والى الاختلاف وان لم يقصد ذلك الخالق وجعلوا ذلك
كقوله (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) وقول الشاعر

لدو الموت وابنوا للخراب

وهذا ايضا ضعيف هذا اللام العاقبة انما نحىء في حق من لا يكون علما
بعواقب الامور ومصابرها فيفعل الفعل الذي له عاقبة لا يعلمها كآل فرعون
فاما من يكون علما بعواقب الافعال ومصابرها فلا يتصور منه أن يفعل
فعلا له عاقبة لا يعلم عاقبته واذا علم أن فعله له عاقبة فلا يقصد بفعله ما يعلم
انه لا يكون فان ذلك تنفي وليس ببارادة

وأما اللام فهي اللام المعرونة وهي لام كي ولام التعليل التي اذا
حذفت انتصب المصدر المجرور بها على المفعول له وتسمى العلة الغائية
وهي متقدمة في العلم والارادة متأخرة في الوجود والحصول وهذه
العلة هي المراد المطلوب المقصود من الفعل لكن ينبغي أن يعرف ان
الارادة في كتاب الله على نوعين

أحدهما الارادة الكونية وهي الارادة المستلزمة لوقوع المراد
التي يقال فيها شاء الله كان والم يشأ لم يكن وهذه الارادة في مثل
قوله (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن
يضلّه يجعل صدره ضيقا حرجا) وقوله (ولا ينفعكم نصحي ان أردت
أن أنصح لَكُمْ ان كان الله يريد أن يغويكم) وقال تعالى (ولو شاء

الله ماقتتلوا ولكن الله يقل ما يريد) وقال تعالى (ولولا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله لاقوة الا بالله) وأمثال ذلك وهذه الارادة في مدلول اللام في قوله (ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خاقهم) قال السلف خلق فريقا الاختلاف وفريقا للرحمة ولما كانت الرحمة هنا الارادة وهناك كونية وقع المراد بها فقوم اختلفوا وقوم رحوا

وأما النوع الثانى فهو الارادة الدينية الشرعية وهى محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاهم بالحسنى كما قال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وفى قوله تعالى (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم) وقوله (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم) والله عليم حكيم * والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتوبون الشهوات أن تميلوا ميلًا عظيمًا * يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا) فهذه الارادة لا تستلزم وقوع المراد الا أن يتعلق به لنوع الاول من الارادة ولهذا كانت الاقسام أربعة

أحدها ما تعلقت به الارادتان وهو ما وقع فى الوجود من الاعمال الصالحة فان الله أراد ارادة دين وشرع قاصر به وأجبه ورضيه وأراد ارادة كون فوق وقوع ولولا ذلك لما كان

والثاني ما تعلقت به الارادة الدينية فقط وهو ما أمر الله به من الاعمال الصالحة فعصى ذلك الامر الكفار والفجار فتلك كلها ارادة

دين وهو بحبها ويرضاها لو وقعت ولو لم تقع

والثالث ما تعلقت به الارادة الكونية فقط وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها كالمباحات والمعاصي فانه لم يأمر بها ولم يرضاها ولم يجبها اذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده اسكفر ولو لا مشيئته وقدرته وخلقها لما كانت ولما وجدت فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

والرابع ما لم تتعلق به هذه الارادة ولا هذه فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي واذا كان كذلك فمقتضى الام في قوله (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) هذه الارادة الدينية الشرعية وهذه تدفع مرادها وقد لا يقع والمعنى ان الغاية التي تجب لهم وترضى لهم والتي أمروا بفعالها هي العبادة فهو الله - جل الذي خلق المبادله أى هو الذى يحصل كمالهم وصلاحهم الذى به يكونون مرضيين محبوبين فمن لم تحصل منه هذه الغاية كان عادما لما يحب ويرضى ويرادله الارادة الدينية التي فيها سعاده ونجاته وعادما لسكاله وصلاحه العدم المستلزم فساده وعذابه وقول من قال العبادة هي العزيمة الفطرية فقولان ض - ميفان فسدان يظهر فسادها من وجوه متعددة

(فصل) وأما المسئلة الثالثة فقوله فيما ورد من الاخبار والآيات في الرضا بقضاء الله فان كانت المعاصي بغير قضاء الله فهو محال وقدح في التوحيد وان كانت بقضاء الله تعالى فكراهما وبفضها كراهة وبغض لقضاء الله تعالى

فقال ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله آية ولا حديث يأمر

العباد أن يرضوا بكل مفضى مقدر من أفعال العباد حسنها وسيئها فهذا أصل يجب أن يعنى ولكن على الناس أن يرضوا بأمير الله به فليس لاحد أن يسخط ما أمر الله به قال تعالى افلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) وقال (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله برسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله ! إلى الله راغبون) وذكر الرسول هنا يبين أن الإتياء هو الإتياء الدينى الشرعى لا الكونى القدرى وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ذاق طعم الإيمان من رضى بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا وينبى للانسان أن يرضى عما يقدره الله عليه من المصائب التى ليست ذنوبا مثل أن يتلبه بفقر أو مرض أو ذل وأذى الخاق له فإن الصبر على المصائب واجب وأما الرضا بها فهو مشرع لكن هل هو واجب أو مستحب على قواين لأصحاب أحمد وغيرهم أنه أنه مستحب ليس بواجب ومن المعلوم أن أوثق عرى الإيمان الحب فى الله والبغض فى الله وقد أمرنا الله أن نأمر بالمعروف ونحببه ونرضاه ونحب أهله ونهيه عن المنكر ونبغضه ونسخطه ونبغض أهله ومجاهاهم يدينا وألسنتنا وقلوبنا فكيف نتوهم أنه ليس فى المخلوقات ما نبغضه وسكره وقد قل تعالى لما ذكر ما ذكر من المنهيات كل ذلك كان سبيته عند ربك مكروها فإذا كان الله يكرهها وهو المقدر لها فكيف لا يكرهها من أمر الله أن يكرهها ويبغضها وهو القائل وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان

أولئك هم الراشدون وقال تعالى (ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم) وقد قال تعالى (فلما آسفونا انتقمنا منهم) وقال تعالى (وغضب الله عليهم ولعنهم) وقال تعالى (يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول) فأخبر أن من القول الواقع ما لا يرضاه وقال تعالى (وعدا الله الذين آمنوا بكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم ولم يكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم) وقال (ورضيت لكم الاسلام ديناً) وقال (وان تشكروا يرضه لكم) فبين أنه يرضى الدين الذي أمر به فلو كان يرضى كل شيء لما كان له خصيصة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أحد أغبر من الله أن يزني عبده أو تزني أمته وقال ان الله يفارو المؤمن يفارو غيره الله أن يأتي العبد ما حرم عليه ولا بد من الغيرة من كراهة ما يغار منه وبغضه وهذا باب واسع

(فصل) وأما المسئلة الرابعة فقولها اذا جف القلم بما هو كائن فما معنى قوله ادعوني أستجب لكم وان كان الدعاء أيضاً بما هو كائن فما فائدة الامر به ولا بد من وقوعه

فيقال الدعاء في اقتضائه الاجابة كسائر الاعمال الصالحة في اقتضاها الانابة وكسائر الاسباب في اقتضاها المسببات ومن قال ان الدعاء علامة ودلالة محضة على حصول المطلوب المسؤول ليس بسبب أو هو عبادة محضة لا أثر له في حصول المطلوب وجوداً ولا عدماً بل ما يحصل بالدعاء يحصل بدونه فهما قولان ضعيفان فان الله علق الاجابة به تعليق السبب

بالسبب فقوله وقال ربكم ادعوني أستجب لكم وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من مسلم يدعوا لله بدعوة ليس فيها اثم ولا قطيعة رحم الا اعطاه بها احدى خصال ثلاث اما أن يعجل له دعوته واما أن يدخر له من الخير مثلها واما أن يصرف عنه من الشر مثلها قالوا يا رسول الله اذا نكثرت قال الله أكثر فعلق العطايا بالدعاء. تليق الوعد والجزاء بالعمل المأمور به وقال عمر بن الخطاب اني لأحل هم الاجابة وانما أحل هم الدعاء فاذا ألهمت الدعاء فان الاجابة معه وأمثال ذلك كثير وأيضاً فالواقع المشهود يدل على ذلك وبينه كما يدل على ذلك مثله في سائر الاسباب وقد أخبر سبحانه من ذلك ما أخبر به في مثل قوله (ولقد نادانا نوح فلنعم الجبيون) وقوله تعالى (وذا النون اذ ذهب مغاضباً فظن أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات ان لا اله الا أنت - بحالك اني كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك نجى المؤمنين) وقوله (امن يحيب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء ويحيى الاموات) وقوله تعالى (رب لا تذرني فرداً وأنت خير الوارثين فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصاحنا له وزوجه) وقال تعالى (فاذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاههم الى البر اذا هم يشركون) وقال تعالى (ومن آياته الجوار في البحر كالاعلام ان شأبكم الريح فيظللن رواكد على ظهره ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور أو يؤقن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص) فأخبر أنه ان شاء أو يقن فاجتمع أخذهم بدنوهم

وعفوه عن كثير منها مع علم المجادلين في آياته انه ما لهم من محيص لانه في مثل هذا الحال يعلم المورد للشبهات في الدلائل الدالة على ربوبية الرب وقدرته ومشيئته ورحمته انه لا محاص له مما وقع فيه كقوله في الآية الاخرى (وهم يجادلون في الله وهو شديد المحال) فان المعارف التي تحصل في النفس بالاسباب الاضطرابية أثبت وأرسخ من المعارف التي ينتجها مجرد النظر اقياسي ينزاح عن النفوس في مثل هذه الحال هل الرب موجب في ذاته فلا يكون هو المحدث لهيوات ابتداء ولا يمكنه أن يحدث شيئا ولا يغير العالم حتى يدعى ويسأل وهل هو عالم بالتفصيل والاجمال وقادر على تصرف الاحوال حتى يسأل التحويل من حال الي حال ليس كذلك كما يزعمه من يزعمه من المتفلسفة وغيرهم من الضلال فيجتمع مع العقوبة والعفو من ذى الجلال علم أهل المراء والجدال أنه لا محيص لهم عما أوقع بينهم من جادلوا في آياته وهو شديد المحال وقد تكلمنا على هذا وأشباهه وما يتعلق به من المقالات والبيانات في غير هذا الموضع

والمقصود هنا أن يعلم أن الدعاء والسؤال هو سبب لنيل المطلوب المسؤل ليس وجوده كعدمه في ذلك ولا هو علامة محضة كما دل عليه الكتاب والسنة وان كان قد نازع في ذلك طوائف من أهل القبلة وغيرهم مع أن ذلك يقربه جماهير بنى آدم من المسلمين واليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركيين لكن طوائف من المشركيين والصابئين من المتفلسفة المشائين اتباع ارسطو ومن تبعه من متفلسفة أهل الملل

كالفارابي وابن سينا ومن سلك -بياهما- من خلط ذلك بالكلام والنصوف والفقهاء ونحو هؤلاء يزعمون ان تأثير الدعاء في تيل المطلوب كما يزعمونه في تأثير سائر الممكنات الخلوقات من القوى الفلكية والطبيعية والقوى النفسانية والعقلية فيجعلون ما يترتب على الدعاء هو من تأثير النفوس البشرية من غير أن يثبتوا للخالق سبحانه بذلك علماً مفصلاً أو قدرة على تغيير العالم أو ان يثبتوا أنه لو شاء أن يفعل غير ما فعل لأمكنه ذلك فليس هو عندهم قادراً على أن يجمع عظام الانسان و سوي بنيانه وهو سبحانه هو الخالق لها ولقواها فلا حول ولا قوة الا بالله

وأما قوله وان كان الدعاء مما هو كائن ففائدة الامر به ولا بد من وقوعه فيقال الدعاء المأمور به لا يجب كونه بل اذا أمر الله المباد بالدعاء فمنه من يطيعه فيستجاب له دعاؤه وينال طلبه ويدل ذلك على أن المعلوم المقدور هو الدعاء والاجابة ومنهم من يعصيه فلا يدعو فلا يحصل ما علق بالدعاء فيدل ذلك على أنه ليس في المعلوم المقدور الدعاء ولا الاجابة فالدعاء الكائن هو الذي تقدم العلم بأنه كائن لا يكون من قبل فمما فائدة الامر فيما علم أنه يكون من الدعاء قيل الامر هو سبب أيضاً في امتثال الأمور به كسائر الاسباب فالدعاء سبب يدفع بهلاء فإذا كان أقوى منه دفعه وان كان سبب البلاء أقوى لم يدفعه لكن يخففه ويضعفه ولهذا أمر عند الكسوف والآيات بالصلاة والدعاء والاستغفار والصدقة والعق

(فصل) وأما المسئلة الخامسة في قوله صلى الله عليه وسلم من

فسر القرآن برأيه فليقبوا مقعده من النار فاختلف المفسرين في آية واحدة ان كان بالرأى فكيف النجاة وار لم يكن بالرأى فكيف وقع الاختلاف والحق لا يكون في طرفي نقيض

فيقال ينبغي أن يعلم ان الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم على وجهين أحدهما ليس فيه تضاد وتناقض بل يمكن أن يكون كل منهما حقاً وانما هو اختلاف تنوع أو اختلاف في الصنات أو العبادات وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب فان الله سبحانه اذا ذكر في القرآن اسماً مثل قوله (اهدنا الصراط المستقيم) فكل من المفسرين يبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته وكل ذلك حق بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء كل اسم منها يدل على صفة من صفاته فيقول بعضهم الصراط المستقيم كتاب الله أو اتباع كتاب الله ويقول الآخر الصراط المستقيم هو الاسلام أو دين الاسلام ويقول الآخر الصراط المستقيم هو السنة والجماعة ويقول الآخر الصراط المستقيم طريق العبودية أو طريق الخوف والرضاء والحب وامتثال الأمور واجتناب المحظور أو متابعة الكتاب والسنة أو العمل بطاعة الله أو نحو هذه الاسماء والمبارات ومعلوم ان المسمى هو واحد وان تنوعت صفاته وتعددت أسمائه وعباراته كما اذا قيل محمد وأحمد وهو الحاشر وهو الماحي وهو العاقب وهو خاتم المرسلين وهو نبي الرحمة وهو نبي الملاحمة وكذلك اذا قيل القرآن هو الفرقان والنور والشفاء والذكر الحكيم والكتاب الذي

أحكمت آياته ثم فصلت وكذلك أسماء الله الحسنى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم وهو الذى خالق فسوى الذى قدر فهمدى والذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وهو الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذى لا اله الا هو الملك لقدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر هو الله الخالق البارئ المصور وأمثال ذلك فهو سبحانه واحد صمد وأسماءه الحسنى تدل كلها على ذاته ويدل هذا من صفاته على ما لا يدل عليه الآخر فهى متفقة في الدلالة على الذات متنوعة في دلالة على الصفات فالاسم يدل على الذات والصفة المصينة بالمطابقة ويدل على أحدهما بطريق التضمن وكل اسم يدل على الصفة التى دل عليها بالالتزام لانه يدل على الذات المتكفى به جميع الصفات فكثير من التفسير والترجمة تكون من هذا الوجه

ومنه قسم آخر وهو أن يذكر المفسر والمترجم معنى اللفظ على سبيل التعيين والتتمثيل لا على سبيل الجدل والحصر مثل أن يقول قائل من العجم مامعنى الحبز فيشار له الى رغب وليس المقصود بمجرد عينه وإنما الإشارة الى تعيين هذا الشخص وهذا كما اذا سئلوا عن قوله (فهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات) أو عن قوله (ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) أو عن الصالحين أو الظالمين ونحو ذلك من الاسماء العامة الجامعة التى قد يتعسر أو يتعذر على المستمع أو المتكلم ضبط مجموع معناه اذ لا يكون محتاجا الى ذلك فيذكر

له من أنواعه وأشخاصه ما يحصل به غرضه وقد يستدل به على نظائره
فإن الظالم لنفسه هو تارك المأمور فاعل المحظور والمقتصد هو فاعل
الواجب وتارك المحرم والسابق هو فاعل الواجب والمستحب وتارك
المحرم والمكروه فيقول المجيب بحسب حاجة السائل الظالم الذي يفوت
الصلاة أو الذي لا يسمع الوضوء أو الذي لا يتم الأركان ونحو ذلك
والمقتصد الذي يصلي في الوقت كما أمر ولسابق بالحيرات الذي يصلي
الصلاة بواجباتها ومستحباتها ويأتي بالتوافل المستحبة معها وكذلك
يقول مثل هذا في الزكاة والصوم والحج وسائر الواجبات وقد روى
عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال التفسير على أربعة أوجه تفسير
تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر أحد بجهالة وتفسير يعلمه
العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله فمن ادعى علمه فهو كاذب والصحابة
أخذوا عن الرسول لفظ القرآن وسمناه كما أخذوا عنه السنة وإن كان
من الناس من غير السنة فمن الناس من غير بعض معاني القرآن إذ لم
يتمكن من تغيير لفظه وأيضاً فقد يخفى على بعض العلماء بعض معاني
القرآن كما خفى عليه بعض السنة فيقع خطأ
المجتهدين من هذا الباب والله أعلم

تمت الرسالة الرابعة

ويلها الرسالة الخامسة له أيضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام حسنة الايام اُوحى المجتهدين قانع المبتدئين
تقى الدين أحمد بن عبيد السلام بن نيمة الحراني ثم الدهشقي رضى الله
عنه * عن قوم يحتجون بالقدر ويقولون قد قضى الامر من اللز فالسعيد
سعيد والشقي شقي من اللز ويحتجون بقوله تعالى (ان الذين سبقت لهم
منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) ويقولون ما لنا في جميع الانعال قدرة
وانما القدرة لله تعالى قدر الخير والشر وكتبه علينا والمراد بيان خطأ
هؤلاء بالادلة القاطعة ويقولون من قال لا اله الا الله دخل الجنة
ويحتجون بالحديث الذى فيه قوله صلى الله عليه وسلم وان زناوان سرق
وبغير ذلك فما الجواب عن هذا جيمه أفتونا مأجورين

فاجاب نعمنا الله بعلومه * الحمد لله رب العالمين * هؤلاء القوم اذا صبروا
على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى فان النصارى
واليهود يؤمنون بالامر والنهي والوعد والوعيد والثواب والعقاب لكن
حرفوا وبدلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض كما قال تعالى (ان الذين
يكفرون بالله ورسله يريدون ان يفرتوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن
ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم
الكافرون حقا) وأعدنا للكافرين عذابا مهينا والذين آمنوا بالله ورسله
ولم يفرتوا بين أحد منهم أولئك سوف يؤتيهم أجورهم وكان الله
غفورا رحيمًا) فاذا كان من آمن ببعض وكفر ببعض فهو كافر حقا
فكيف بمن كفر بالجميع ومن لم يقر بأمر الله ونهيه ووعدته وعيده

بل ترك ذلك محتجاً بالقدر فهو أكفر من آمن ببعض وكفر ببعض
وقول هؤلاء يظهر بطلانه من وجوه

أحدها ان الواحد من هؤلاء اما ان يرى القدر حجة للعبد واما
أن لا يراه حجة للعبد فان كان القدر حجة للعبد فهو حجة للجميع الناس
قاتم كلهم مشتركون في القدر وحينئذ يلزمه أن لا ينكر على من يظلمه
ويشتهه وبأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه ويهلك الحرث والنسل
وهؤلاء جميعهم كذابون متناقضون فان أحدهم لا يزال يذم هذا ويبغض
هذا ويخالف هذا حتى ان الذي ينكر عليهم يبغضونه ويمادونه
وينكرون عليه فاذا كان القدر حجة ان فعل المحرمات وترك الواجبات
لزمهم أن لا يدموا أحداً ولا يبيضوا أحداً ولا يقولوا عن أحد انه
ظالم ولو فعل ما فعل ومعلوم ان هذا لا يمكن أحداً فله ولو فعل الناس
هذا هلك العالم فتبين ان قولهم فاسد في العقل كما انه كفر في الشرع
وانهم كذابون مفترقون في قولهم ان القدر حجة للعبد

الوجه الثاني ان هذا يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم
نوح وقوم هود وكل من أهلكه الله بذنوبه معذورين وهذا من الكفر
الذي اتفق عليه أرباب الملل

الوجه الثالث ان هذا يلزم منه أن لا يفرق بين أولياء الله وأعداء
الله ولا بين المؤمنين والكفار ولا أهل الجنة وأهل النار وقد قال
تعالى (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل
ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات) وقال تعالى (أم نجعل

الذين آمنوا وعملوا الصالحات كلنسدين في الارض أم يجعل المؤمنين كالنصارى وقال تعالى (أم حسب الذين اجترأوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم - أم ياتيكون) وذلك ان هؤلاء جميعهم سبق لهم من الله تعالى السوابق وكتب الله تعالى مقاديرهم قبل أن يخلقهم وهم مع هذا قد انقسموا الى سبعة اقسام بالايان والعمل الصالح والى شقي بالكفر والفحوق والعصيان فعلم بذلك ان القضاء والقدر ليس بحاجة لاحد على معاصي الله تعالى

الوجه الرابع ان القدر يؤمن به ولا يحتاج به فمن احتج بانه سر خفيته داعضة ومن اعتذر بالقدر نعدده غير مقبول ولو كان الاحتجاج بالقدر مقبول لقبول من ابليس وغيره من العصاة ولو كان القدر حجة للعباد لم يعذب الله أحدا من الخلق لان الدنيا والاخرة واوفاة القدر حجة لم يقطع سارق ولا قاتل ولا اقيم حد على دى برينة ولا جوهده في سبيل الله ولا امر بمروروف ولا نهى عن منكر

الوجه الخامس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن هذا فقال ما منكم من أحد الا وقد كتب مقعده من النار ومقعه من الجنة فقيل يا رسول الله أفلا ندع العمل ونترك على الكتاب فقال لا عملو فكل ميسر لما خلق له رواه البخارى ومسلم وفي حديث آخر في الصحيح انه قيل له يا رسول الله أرايت ما يعمل الناس فيه ويكدهون أفيما جفت به الاقلام وطويت به الصحف فقيل فقيم العمل (١) فقال عميوا فكل ميسر لما خلق له (١) هذه الرواية لم تعلم في حرر.

الوجه السادس أن يقال ان الله تعالى علم الامور وكتبها على ما هي عليه فهو سبحانه قد كتب ان فلانا يؤمن ويعمل صالحا فيدخل الجنة وفلانا يفسق ويمسى فيدخل النار كما علم وكتب أن فلانا يتزوج امرأة ويطؤها فيأتيه ولد وان فلانا يأكل ويشرب فيشبع ويروي وان فلانا يبذر البذر فينبت الزرع فمن قال ان كنت من أهل الجنة فانا أدخلها ملا عمل صالح كان قوله قولاً باطلاً مناقضاً لما علمه الله وقدره ومثل من يقول أنا لأطأ امرأة فان كان الله قضى لي بولد فهو بولد فهذا جاهل فان الله تعالى اذا قضى بالولد قضى ان أباه يطاء امرأة فتجبل وتلد فاما الولد بلا حبل ولا وطء فان الله لم يقدره ولم يكتبه كذلك الجنة انما أعدها الله تعالى للمؤمنين فمن ظن انه يدخل الجنة بلا ايمان كان ظنه باطلاً واذا اعتقد أن الاعمال التي أمر الله بها لا يحتاج اليها ولا فرق بين أن يعملها أو لا يعملها كان كافراً والله قد حرم الجنة الاعلى أصحابها

(فصل) وأما قوله تعالى (ان الذين سبقت لهم منا الحسنى) الآية فمن سبقت له من الله الحسنى فلا بد أن يصير مؤمناً تقياً فمن لم يكن من المؤمنين لم تسبق له من الله الحسنى لكن الله اذا سبقت للعبد منه سابقة استعمله بالعمل الذي يصل به الى تلك السابقة كن سبق له من الله تعالى أن يولد له ولد فلا بد أن يطاء امرأة يحبلها فان الله سبحانه وتعالى قدر الاسباب والمسببات فسبق منه هذا وهذا فمن ظن ان أحدا سبق له من الله الحسنى بلا سبب فقد ضل بل هو سبحانه ميسر

الاسباب والمسببات وهو قد قدر فيما مضى هذا وهذا

(فصل) ومن قال ان آدم عليه الصلاة والسلام ماعصى فهو مكذب للقرآن يستتاب فان تاب ولا قتل فان الله تعالى (قال وعصى آد، ربه فعزى ثم اجتاد ربه فتاب عليا وهدى والمعمية هي مخالفة الامر الشرعي فمن خالف امر الله الذى أرسل فيه رسله وأنزل به كتيبه فقد عصا، وان كان داخلًا فيما قدره الله وقضاء وهؤلاء ظنوا ان المعمية هي الخروج عن قدر الله فان لم تكن المعمية الا هذا فلا يكون ابليس وفرعون وقوم نوح وقوم عاد ونمود وجميع الكفار عصاة أيضاً لانهم داخلون في قدر الله تعالى ثم قال هذا يضرب ويهان فاذا تغلظ ممن فعل ذلك با قبل له هذا الذى فعل هذا ليس هو بمعاص لله تعالى فانه داخل في قدر الله عز وجل كسائر الخلق وقائل هذا القول متناض لا يثبت على حال (فصل) وأما قول القائل ما لنا في جميع أفعالنا قدرة فقد كذب

فان الله تعالى فرق بين المستطيع القادر وغير المستطيع وقال (فتقو الله ما استطعتم) وقال تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) وقال تعالى (الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة) والله تعالى قد أثبت لآدم مشيئا وفعلا كما قال تعالى (لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشؤن الا أن يشاء الله رب العالمين) وقال تعالى (جزاء بما كنتم تعملون) لكن الله سبحانه خالقه وخالق كل ما فيه من قدرة ومشيئة وعمل فانه لا رب غيره ولا اله سواه وهو خالق كل شئ وربهم ومليكم

(فصل) وأما قول القائل الزمان المعاصي مكتوب فهو كلام صحيح لكن هذا لا ينفعه الاحتجاج به فان الله تعالى كتب أفعال العباد خيرها وشرها وكتب ما يصيرون اليه من السعادة والشقاوة وجعل الأعمال سبباً للأواب والعقاب وكتب ذلك كما كتب الأمراض وجعلها سبباً للمرض والموت فنأكل السم فانه يعرض أو يموت والله تعالى تدر وكتب هذا وهذا كذلك من فعل مانهي عنه من الكفر والفسوق والعصيان فانه فعل ما كتب عليه وهو مستحق لما كتبه الله من الجزاء لمن عمل ذاك وحجة هؤلاء بالقدر على المعاصي من جنس حجة المشركين لذين قال الله تعالى عنهم (وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم) وقال تعالى (سيقول الذين أنكروا ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذقوا بأسنا نأكل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان أنتم الا تخرون قل فته الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين)

(فصل) وأما قول القائل من قال لا اله الا الله دخل الجنة واحتججه بالحديث المذكور فيقال لا ريب ان الكتاب والسنة فيهما وعد ووعد وقد قال تعالى (ان الدين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه نارا وكان ذاك على الله يسيراً) ومثل هذا كثير في

الكتاب والسنة والعبد عليه أن يصدق هذا وهذا لا يؤمن ببعض ويكفر
ببعض فهو لاء اشركية أرادوا أن يصدقوا بالوعد ويكذبوا بالوعد
والحرورية والمعتزلة أرادوا أن يصدقوا بالوعد دون الوعد وكلاهما خطأ
والذي عاينه أهل السنة والجماعة الإيمان بالوعد والوعد وكما أن ما نوهده
الله به العبد من العقاب قد بين سبحانه أنه مشروط بأن لا يتوب فإن
تاب تاب الله عليه وبأن لا يكون له حسنات تمحو ذنوبه فإن الحسنات
تذهب السيئات وبأن لا يشاء الله أن يفر له قال الله لا يفر أن يشرك
به ويفر مادون ذلك لمن يشاء فهذا الوعد له تفسير وبيان من قال
بلسانه لا اله الا الله وكذب الرسول صلى الله عليه وسلم فهو كافرين
المؤمن وكذلك من سجد شيئاً مما أمر الله تعالى فلا بد من الإيمان
كل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ثم ان كان من أهل الكتاب
فأمره الى الله تعالى ان شاء غفر له وان شاء عذبه وان ارتد عن
الاسلام ومات مرتداً كان في النار فالسيئات تحبطها التوبة والحسنات
تحبطها الردة ومن كان له حسنات وسيئات من الاعمال لا يضاعف له
العمل بل يسلط الله الرزق على ربه ومن يعمل مثقال ذرة شراً رده الله
فاحسب حساباً له ربه يبتغى له رحمة ومن مات على الايمان
انه لا يحل في الدارين في ربه لا يحل في الدارين لا بد من يدخل
الجنة فالمرحوم بها من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان وهو لاء
المؤمل عنهم يسمون اقدورية المدحية اشركية وقد ساء في ذمهم

من الآثار يضيف عنه هذا الجواب

حيث تمت رسالة الخامسة وانها السادسة له بصحبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الامام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً

(فصل في قوله صلى الله عليه وسلم فخرج آدم موسى لما احتج به بالصبور ورويان ذلك في المصاب لافي الذنوب وان الله أمر بالصبر والتقوى فهذا في الصبر لافي التقوى وقال (فاصبر ان وعد الله حق ولا تنزع نفسك) فأمر بالصبر على المصائب والاستغفار من المعائب وذلك من سبب استطرادوا في هذا المقام مقام تعارض الامر والقدر وقد بسطنا الكلام على ذلك في مواضع

والمقصود هما انه قد ثبت في الصحيحين حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال استمع آدم وموسى فقال موسى يا آدم أنت أو البشر الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأشهد لك بذلك ثم نادى أخرجتنا من الجنة فقال له آدم أنت موسى أي كلك الله تكليماً وكتب لك التوراة فبكم تجد فيها مكتوباً وعصى آدم ربه فغوى ثم أن أخطأ قال أربعين سنة قال فخرج آدم موسى وهو مروي أيضاً من طرق عمر بن الخطاب بأحد حس

وقد ظن كثير من الناس أن آدم احتج بالقدر السابق على نفي

الملام على الذنب ثم صاروا لاجل هذا الظان ثلاثة أحزاب
فريق كذبوا بهذا الحديث كاذبي على الجائي وغبره لانه من المعلوم
بالاضطرار ان هذا خلاف ما جاءت به الرسل ولا ريب أنه يمتنع أن
يكون هذا مراد الحديث ويجب تنزيه النبي صلى الله عليه وسلم بل
وجميع الانبياء واتباع الانبياء أن يجعلوا القدر حجة من عصي الله ورسوله
وفريق تأولوه بتأويلات معلومة الفساد كقول بعضهم انا حجة
لانه كان أباه والابن لا يلوم أباه وقول بعضهم لان الذنب كان في شريعة
والملام في أخرى وقول بعضهم لان الملام كان بعد التوبة وقول بعضهم
لان هذا يختلف فيه دار الدنيا ودار الآخرة

وفريق ثالث جعلوه عمدة في سقوط الملام عن الخافين لاسرائيل
ورسوله ثم لم يمكنهم طرد ذلك فلا بد في نفس معاشهم في الدنيا ان يلام
من فعل ما يضر نفسه وغبره اكن منهم من صار يحتج بهذا عند أهوائه
وأغراضه لا عند أهواء غيره كما قيل في مثل هؤلاء أت عند الطاعة
قدري وعند المصيبة جري أى مذهب وافقى هو الكتمذهت به فواحد
من هؤلاء اذا أدب أخذ يحتج انذر ولو أذب غيره أو ظامه لم
يمذره وهؤلاء الطامون ممتدون

ومهم من يقول هذا في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد
الربوبية وفوا عما سواه فيرون ان لا فاعل الا الله فهؤلاء لا يستحسنون
حسنة ولا يتعجبون سيئة فاهم لا يرون الخلق فعلا بل لا يرون فعلا
الا الله بخلاف من شهد لنفسه فعلا فله بدمه ودمه اقب وهذا قول كثير

من متأخرى الصوفية المدعين للحقيقة وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق وغاية الدرفان والتوحيد وهذا قول طائفة من أهل العلم قال ابن المظفر السمعاني وأما الكلام فيما جرى بين آدم وموسى من المحاجة في هذا الشار فأنما ساع لهما الحجاج في ذلك لانهما تيان جليان خصا بعلم الحقائق وأذن لهما في استكشاف السرائر ويسر سبيل الخاق الذين أمروا بالوقوف عند ما حد لهم والسكوت عما طوى عنهم سبلهما وليس قوله فحج آدم موسى ابطال حكم الطاعة ولا اسقاط العمل الواجب ولكن معناه ترجيح أحد الامرين وتقديم رتبة العلة على السبب فقد تقع الحكمة بترجيح معنى أحد الامرين فسدل قوله فحج آدم موسى هذا السبيل وقد ظهر هذا في تضية آدم قال الله تعالى (اني جاعل في الارض خليفة) الى أن قال فناء من هذا ان آدم لم تهرباً له أن يستديم سكنى الجنة بأن لا يقرب الشجرة اسبق القضاء المكتوب عليه في الخروج منها وهذا صال على موسى عند المحاجة وبهذا المعنى قضى له على موسى فقال فحج آدم موسى قالت ولهذا يقول الشيخ عبيد القادر قدس الله روحه كثير من الرجال اذا وصلوا الى القضاء والقدر امسكوا وانا افتحت لى فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق ولرحل من يكون منازعا للقدر لا موافق له وهو رضى الله عنه كان يظم الامر والى ويوصى باتباع ذلك وينهى عن الاحتجاج بالقدر وكذلك شيخه حماد المصنف في كتابه رأوه في كثير من السالكين من الوقوف عند القدر المعارضين للحق والحق بالحق ما هو بأن يجاهد في سبيل الله ويدفع

ما قدر من المعاصي بما قدر من العناء فهو منازع للحق دور والمحذور
بالمقدور الأمور لله تعالى وهذا هو دين الله الذي يمشي به الأولين
والآخرين من الرسل صلوات الله عليهم أجمعين

ومن يشبه هؤلاء كثير من الفلاسفة كقول ابن سينا بأنه يشهد
سر القدر والرازي يقرر ذلك لأنه كان حبريا محضا
وفي الجملة فهذا المعنى دائر في نفوس كثير من الخاصة من أهل العبد
والعبادة فضلا عن العامة وهو مناض لدين الاسلام

ومن هؤلاء من يقول الحضر انما سقط عنه الملام لأنه كان مشاهدا
لحقيقة القدر ومن شبه هؤلاء من كان يقول لو قتلت سبعين نبيا لما
كنت محمدا

ومنهم من يقول بطرد قوله بحسب الامكن فيقول كل من ورد
على فعل شيء وقوله فلا ملام عليه فان قدر أنه خائف من عرض غير دور
ينازعه والاقوى منهما يقهر الآخر تأيها أنه انما هو في حيزه صيب باعتباره
انه غالب والافقائم خطأ

ومن هؤلاء الاتحادية الذين يقولون بوجود وحدةهم يقولون
بعضه أفضل من بعض والافضل يسحق أن يكون رباً مفعولاً
ويقولون ان فرعون كان مبدءاً في قوله أنا ركب الاعلى وهذا قول
طائفة من ملاحدة المتصوفة المتفلسفة الاتحادية كاتنمائي واقول
بالاتحاد العام المسمى وحدة لوجود وهو قول ابن عربي الطائي وساحبه
التونوي وابن سبين وابن الدارضي وأما لهم لكن لهم في المبدء والجن

نزاع كأن لهم نزاعاً في أن لوجود هل هو شيء غير الذات أم لا
وهؤلاء ضلوا من وجوه من جهة عدم الفرق بين الوجود والخالق
والخلق. وأما شهود القدر فيقال لا ريب أن الله تعالى خالق كل
شيء ومليكه

والقدر هو قدرة الله كما قل الإمام أحمد وهو المقدر لكل ما هو
كائن لكن حقيقة الأمر والنهي والوعد والوعيد أى من الأفعال ما يرفع
صاحبه فيحصل له به نعيم ومنها ما يضر صاحبه فيحصل له به عذاب
فحين لا تشكر اشتراك الجميع من جهة المشيئة والربوبية وابتداء الأمور
لكن ثابت فرقا آخر من جهة الحكمة والأوامر الإلهية ونهاية الأمور
فإن العاقبة لا تقوى لا لغير المتقين وقد قال تعالى (أفجعل الذين آمنوا
وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار) وقال
تعالى (أفجعل المسلمين كالمجرمين) وإذا كان كذلك فحقيقة الفرق أن
من الأمور ما هو ملائم للإنسان نافع له فيحصل له به اللذة ومنها ما هو
منفاد له ضار له يحصل له به الألم فرجع الفرق إلى الفرق بين اللذة
والألم وأسباب هذا وهذا وهذا الفرق معلوم بالحس والعقل والشرع
يجمع عليه بين الأولين والآخرين بل هو معلوم عند البهائم بل هذا
موجود في جميع المخلوقات وإذا أثبتنا الفرق بين الحسنات والسيئات
وهو الفرق بين الحسن والتفريط فالفرق يرجع إلى هذا والعقلاء
متفقون على أن كون بعض الأفعال ملائماً للإنسان وبعضها منافي له
إذا قيل هذا حسن وهذا قبيح فهذا الحسن والتفريط مما يعلم بالعقل

باتفاق العقلاء وتعارعوا في الحسن والقبح بمعنى كون الفعل سيئاً للذم
والعقاب هل يعلم بالعقل أم لا يعلم إلا بالشرع وكان من أسباب النزاع
أنهم ظنوا أن هذا القسم مثير للارول وليس هذا خارجاً عنه فليس في
الوجود حسن إلا بمعنى الملائم ولا قبيح إلا بمعنى المنافي والمدح والتواب
ملائم والذم والعقاب منافي فهذا نوع من الملائم والمنافي

يبقى الكلام في بعض أنواع الحسن والقبح لافي جميعه ولا ريب من
أنواعه فلا يعلم إلا بالشرع ولكن النزاع فيما قبحه معلوم لمعوم الخلق
كأظلم والكذب ونحو ذلك

والنزاع في أمور منها هل لأفعل صفة صار بها حسناً وقبيحاً وإن
الحسن العقلي هو كونه موافقاً لمصلحة العالم والقبح العقلي بخلافه فهل
في الشرع زيادة على ذلك وفي أن العقاب في الدنيا والآخرة هل يعلم
بجرد العقل وبسط هذا موضع آخر

ومن الناس من أثبت قسماً ثالثاً للحسن والقبح وادعى الاتفاق
عليه وهو كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص وهذا القسم لم
يذكره عامة المتقدمين المتكلمين في هذه المسئلة ولكن ذكره بعض
المؤخرين كرازى وأخذه عن الفلاسفة

والتحقيق أن هذا القسم لا يخالف الأول فإن الكمال الذي يعمل
للبالسان ببعض الأفعال هو يعود إلى الموافقة والخلافه وهو الله
والالم فالنفس كذلك بما هو كمال لها وتتألم بالنقص فيعود الكمال والنقص
إلى الملائم والمنافي وهذا مبسوط في موضع آخر

والمقصود هنا ان الفرق بين الافعال الحسنة التي يحصل لصاحبها بها لذة وبين السيئة التي يحصل له بها ألم أمر حسي يعرفه جميع الحيوان فمن قال من المدعين للحقيقة القدريّة والفناء في توحيد الربوبية والاصطلام انه يبقى في عين الجمع بحيث لا يفرق بين ما يؤلم وما يلد كان هذا عما يعلم كذبه فيه ان كان يفهم ما يقول والا كان ضالا يشكلم بما لا يعرف حقيقة وهو الغالب على من يشكلم في هذا فان القوم قد يحصل لاحدهم هذا المشهد مشهد الفناء في توحيد الربوبية فلا يشهد فرقا مادام في هذا المشهد وقد يغيب عنه الاحساس بما يوجب الفرق مدة من الزمان فيظن هذا الفناء مقاما محمودا ويجعله غاية ولما لازماله الكين وهذا غلط فان عدم الفرق بين ما ينعم ويمعذب أحيانا هو مثل عدم الفرق للنوم والسيان والغفلة والاشتغال بشئ عن آخر وهو لا يزيد الفرق الثابت في نفس الامر ولا يزيل الاحساس به اذا وجد سببه والواحد من هؤلاء لابد أن يجوع أو يعطش فلا يسوى بين الخبز والشراب وبين الملح الاجاج والعذب اقترات بل لابد أن يفرق بينهما ويقول هذا طيب وهذا ليس بطيب وهذا هو الفرق بين كل مأمر الله ورسوله به ونهى عنه فانه أمر بالطيب من القول والعمل ونهى عن الخبيث واذا صرف أن المراد بالفرق هو أن من الامور ينفع ويوجب اللذة والنعيم ومنها ما يضر ويوجب الألم والعذاب فبعض هذه الامور تدرك بالحس وبعضها يدركه اناس بعقولهم الامور الدنيا فيعرفون ما يجلب لهم منفعة في الدنيا وما يجلب لهم مضرة

وهذا من العقل الذى يميز به الانسان فانه يدرك من عواقب الافعال ما لا يدركه الحس ولفظ العقل في القرآن يتضمن ما يجلب به المنفعة وما يدفع به المضرة والله تعالى بعث الرسل بتكميل الفطرة فدلواهم على ما ينالون به العيم في الآخرة ويخجون من عذاب الآخرة فالفرق بين المأمور والمحذور هو كالفرق بين الجنة والنار والاذة والالم وانعيم والمذاب ومن لم يدرك هذا الفرق فان كان لسبب أزال عقله هو به معذور والا كان مطالباً بما فعله من الشر وتركه من الخير ولا ريب ان في الناس من تدبىء عقله في بعض الاحوال ومن الناس من يتعاطى ما يزيل العقل كالتخمر وكسماع الاصوات المطربة فان ذلك قد يقوى حتى يسكر أصحابها ويقترن بهم شياطين فيقتل بعضهم بعضاً في السماع المسكر كما يقتل شراب الخمر بعضهم بعضاً اذا سكروا وهذا مما يعرفه كثير من أهل الاحوال لكن منهم من يقول المقتول شهيد

والتحقيق أن المقتول يشبه المتول في شرب الخمر فانهم سكروا سكرًا غير مشروع لكن غالبهم يظن ان هذا من حال أولياء الله المتقين فيبقى القليل فيهم كالقنبال في الفتنة وليس هو كالذى تعمده قتله ولا هو كالقنبال ظلماً من كل وجه فان قيل فهل هذا القضاء يزول به التكليف

قيل ان حصل للانسان سبب يعذر فيه زال به عقله الذى يميز به كان بمنزلة النائم والمغمى عليه والسكران سكرًا لا يأنثم به كمن سكر قبل التحريم أو أوجر الخمر أو أكره على شربها عند الجمهور وأما ان

كان السكر لسبب محرم فهذا فيه زاع معروف بين العلماء والذين
يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الانحياز الخاص واني الفرق
ويمذرونه في ذلك يقولون انه غاب عقله حتى قال أنا الحق وسبحاني
وماني الحية الا الله ويقولون انه اذا نوي على صاحبه وكان قلبه ضعيفاً
يفيب بمحبوبه عن حبه وبوجوده عن وجده وبمذكوره عن ذكره
حتى يضي من لم يكن ويبقي من لم يزل

ويمحكون ان شخصاً أتى نفسه في الماء قالني محبه نفسه خله فقال
أنا وقعت فلم وقعت أنت اقال غبت بك عنى فظننت أنك انى قتل هذه
الحمال التي يزول فيها تميزه بين الرب والعبد وبين المأور والمحظور
ليست علما ولا حقا بل غايته انه نقص عقله الذي يفرق بين هذا
وهذا وغايته أن يعذر لان يكون قوله تحقيقا وتوحيدا كما فعله صاحب
منازل السائرين وابن العريف وغيرهما كما ان الاتحاد العام جعله طائفة
تحقيقا وتوحيدا كابن عربي الطائي وطائفة من الصوفية المدعين بالتحقيق
بجعلون هذا تحقيقا

وتد ظن طائفة ان الحلاج كان من هؤلاء ثم صاروا حزبين
حزب يقول وقع في ذلك الفناء فكان معذورا في الباطن واكن قتله
وجب في الظاهر ويقولون انه قتل مجاهد والمفتول شهيد
ويمحكون عن بعض الشيوخ انه قال عثر عثرة لو كنت في زمنه
لاخذت بيده ويجعلون حاله من جنس حال أهل الاصطلام والفناء
وحزب ثان وهم الذين يصوبون حال أهل النناء في توحيد

الربوبية ويقولون هو الغاية يقولون بل الحلاج كان في غاية التحقيق والتوحيد

ثم هؤلاء في قتله فريقان فريق يقول قتل مظلوما وما كان يجوز قتله ويمادون الشرع وأهل الشرع اقتلهم الحلاج ومنهم من يعادى جنس الفقهاء وأهل العلم ويقولون هم قتلوا الحلاج وهؤلاء من جنس الذين يقولون لنا شريعة ولنا حقيقة نخاف الشريعة والذين يتكلمون بهذا الكلام لا يميزون ما المراد بلفظ الشريعة في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس ولا المراد بلفظ الحقيقة أو الحق أو الذوق أو الوجود أو التوحيد في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس بل فيهم من يظن الشرع عبارة عما يحكم به الماضي ومن هؤلاء من لا يميز بين القاضي العالم العادل والقاضي الجاهل والقاضي الظالم بل ما حكم به حاكم سماه شريعة ولا ريب أنه قد تكون الحقيقة في نفس الامر التي يحبها الله ورسوله خلاف ما حكم به الحاكم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقتضي بنحو مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنه أقطع له قطعة من النار فالحاكم يحكم بما يسمعه من الية ولا قرار وقد يكون للآخر حجج لم يبينها ومثل هذا فالشريعة في نفس الامر هو الامر الباطن وما قضى به القاضي ينفذ ظاهراً وكثير من الامور قد يكون باطنها بخلاف ما يظن ابعض الناس ومن هذا قصة موسى والخضر فانه كان الذي فعله مصلحة وهو شريعة أمره الله بها ولم يكن ذاك مخالفاً

لشرع الله لكن لم يعرف موسى الباطن كان في الظاهر عنده ان هذا لا يجوز فلما بين له الخضر الامور وافقه فلم يكن ذلك مخالفا للشرع وهذا الباب يقال فيه قد يكون الامر في الباطن بخلاف ما يظهر فهذا صحيح لكن تسمية الباطن حقيقة والظاهر شريعة أمر اصطلاحي

ومن الناس من يجعل الحقيقة هي الامر الباطن مطاقا والشريعة في الامور الظاهرة وهذا كما ان لفظ الاسلام اذا قرن بالايمان أريد به الاعمال الظاهرة ولفظ الايمان يراد به الايمان الذي في القلب كما في حديث جبرائيل فاذا جمع بينهما فقل شرائع الاسلام وحنائى الايمان كان هذا كلاما صحيحا لكن متى أفرد أحدهما فكل شريعة ليس لها حقيقة باطنة وليس صاحبها من المؤمنين حقاً وكل حقيقة لا توافق الشريعة التي بعث الله بها نبيها صلى الله عليه وسلم فصاحبها ليس بمسلم فضلاً عن أن يكون من أولياء الله الملقين وقد يراد بلفظ الشريعة ما يقوله فقهاء الشريعة باجتهادهم بالحقيقة ما يذوقه ويجده الصوفية بقلوبهم ولا ريب ان كلا من هؤلاء مجتهدون تارة مصيدون وتارة مخطؤون وليس لواحد منهما تعبد بالغة الرسول ثم ان اتفق اجتهاد الطائفتين والا فائس على واحدة أن نقول الاخرى الا أن تأتي بحجة شرعية توجب موافقتها

فمن الناس من يظن ان الحلّاج قتل باجتهاد فقهى يخالف الحقيقة الذوقية التي عليها هؤلاء وهذا ظن كثير من الناس وليس كذلك بل الذي قتل عليه انما هو الكفر وقتل باتفاق الطائفتين مثل دعواه

انه يقدر أن يمرض القرآن بخير منه ودعواه أن من فاته الحج انه ياتي
 بيتا يطوف به ويتصدق بشئ قدره وذلك يسقط الحج عنه الي
 أمور أخرى توجب الكفر باتفاق المسلمين الذين يشهدون أن محمداً
 رسول الله وكذا علمائهم وعبادهم وفقهائهم وفقروهم وصوفيتهم
 وفريق يقولون قتل لانه باح بسر التوحيد والتحقيق الذي ماكان
 ينبغي أن يبوح به فان هذا من الاسرار التي لايشكلم بها الامع خواص
 الناس وهي مما تطوى ولا تروى وينشدون
 من باح بالسر كان القتل شبيهاً * بين الرجل ولم يؤخذ له نار
 وأيضاً

باحوا بالسر تباح دماؤهم (١) * وكذا دماء الباحثين تباح
 وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل ان ما قاله النصاري في المسيح
 حق وهو موجود لغيره من الانبياء والاولياء لكن ما يمكن ان يصريح
 به لان صاحب الشرح لم يأذن في ذلك وكلام صاحب منازل السائرين
 وأمثاله يشير الى هذا وتوحيد الله الذي قال فيه
 ما وحيد الواحد من واحد * اذ كل من واحد جاحد
 توحيد من يخبر عن الله * عاربة أباها الواحد
 توحيد الله اياه توحيد الله * وامت من نعمته لا أحد
 فان حقيقة قول هؤلاء ان الموحّد هو الموحّد وان الناطق بالتوحيد
 على لسان العبد هو الحق وانه لا يوحده الانفس فلا يكون الموحّد الا
 الموحّد ويفرقون بين قول فرعون أنا ربكم الاعلى وبين قول الحلاج
 (١) هكذا بالاصل وليحرر

أنا الحق أوسبحاني فإن فرعون قال ذلك وهو يشهد نفسه فقال عن نفسه
وأما أهل الفناء فغابوا عن نفوسهم وكان الناطق على لسانهم غيرهم
وهذا مما وقع فيه كثير من المتصوفة المتأخرين ولهذا رد الجنيـد رحمه
الله على هؤلاء ما سئل عن التوحيد فقال هو الفرق بين القديم والمحدث
فبين الجنيـد سيد الطائفة ان التوحيد لا يتم الا بأن يفرق بين الرب
القديم والعبـد المحدث لا كما يقوله هؤلاء الذين يجمعون هذا هو هذا
وهؤلاء أهل الاتحاد والحلول الخاص والمقيد

وأما القائلون بالحلول والاتحاد الامام المطلق فاولئك هم الذين يقولون
انه بذاته في كل مكان أو انه وجود الخسوفات وقد بسط الكلام على
هؤلاء في غير هذا الموضع

والمقصود هنا ان الحلاج لم يكن متقيداً بصنف من هذه الاصناف
بل كان قد قال من الافوال التي توجب الكفر والقـتل باتفاق طوائف
المسلمين ما قد ذكر في غير هذا الموضع

وكذلك أنكروا أكثر المشايخ وذمروا كالجنيـد وعمر بن عثمان المكي
وأبي يعقوب النهر جوري ومن التمس عليه حله منهم فلم يعرف حقيقة
ماقاله الا من كان يقول بالحلول والاتحاد مطاقاً أو معيناً فانه يظن ان هذا
كان قول الحلاج وينصر ذلك ولهذا كانت خرقه ابن سبعين فيها من
رجال الظلم جماعة منهم الحلاج وجماهير المشايخ الصوفية وأهل العلم
الحلاج عندهم لم يكن من المشايخ الصالحين بل كان زنديقاً لأسباب متعددة
يطول عندهم وصفها ولم يكن من أهل الفناء في توحيد الربوبية بل

كان قد تعلم السحر وكان له شياطين تخدمه الى امور اخرى مبسوطة في غير هذا الموضع وبكل حال آدم لما أكل هو وحواء من الشجرة لم يكن زائل العقل ولا قانيا في شهود انقدر العام ولا احتج على موسى بذلك بل قال لم تلومني على أمر كتبته الله علي قبل أن أخاق فاحتج بالقدر السابق لا بعده تميزه بين المأمور والمحظوك

(فصل) اذا عرف هذا فنقول الصواب في قصة آدم وموسى أن موسى لم يلم آدم الا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل لا لاجل ان تارك الامر مذنب عاص ولهذا قال لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة لم يقل لماذا خالفت الامر ولماذا عصيت والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بنير أفعالهم بالتسليم للقدر وشهود الربوبية كما قال الله تعالى (ما أصاب من مصيبة الا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه) قال ابن مسعود وغيره هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أحرص على ما ينفعك واستمس بالله ولا تعجز وان أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء الله فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا ولا تعجز على ما ينفعه وهو طاعة الله ورسوله فليس للأعباد أنفع من طاعة الله ورسوله وأمره اذا أصابه مصيبة مقدره أن ينظر الى القدر ولا يتخسر بتقدير لا يفيد ويقول قدر الله وما شاء الله فعل ولا يقول لو أني فعلت كذا لكان كذا فيقدر ما لم يقع يتنى ان لو كان وقع فان ذلك انما يورث حسرة وحزنا لا يفيد والتسليم

للمقدر هو الذي ينظمه كما قال بعضهم الامور امر ان امر فيه حيلة فلا
تمجز عنه وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه وما زال أئمة الهدى من
الشيوخ وغيرهم يوصون الانسان بأن يفعل المأمور ويترك المحذور
ويصر على المقدور وان كانت تلك المصيبة بسبب فعل آدمي فلو كان
رجل أفق مله في المعاصي حتى مات ولم يخلف لولده مالا أو ظلم الناس
بظلم صاروا لاجله يبغضون أولاده ويحرمونهم ما يعطونه لامثالهم لكان
هذا مصيبة في حق الاولاد حصلت بسبب فعل الاب فاذا قال أحدهم
لابيه أنت قلت بنا هذا قبل الابن هذا كان مقصوراً عليكم وأنتم مأمورون
بالصبر على ما يصيبكم والاب عاص لله فيما فعله من الظلم والتبذير ملوم على
ذلك لا يرتفع عنه ذم الله وعقابه بالقدر السابق فان كان الاب قد تاب
توبة نصوحا وتاب الله عليه وغفر له لم يحجز ذمه ولا لومه بحال لامن
جهة حق الله فان الله قد غفر له ولا من جهة المصيبة التي حصلت لغيره
فعليه ذا لم يكن هو ظالماً لاولئك فان تلك كانت مقدرة عليهم وهذا
مثل قصة آدم فان آدم لم يظلم أولاده بل انما ولدوا بعد هبوطه من
الجنة وانما هبط آدم وحواء ولم يكن معهم ولد حتى يقال ان ذنبهما
تعمدي الى ولدهما ثم بعد هبوطهما الى الارض جاءت الاولاد فلم يكن
آدم قد ظلم أولاده ظالماً يستحقون به ملامة وكونهم صاروا في الدنيا
دون الجنة أمر كان مقدراً عليهم لا يستحقون به لوم آدم وذنب آدم
كان قد تاب منه قال الله تعالى (وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه ربه
فتاب عليه وهدى) وقال (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) فلم يبق

مستحقاً لقدم ولا عقاب وموسى كان أعلم من أن يلومه بحق الله على ذنب قد علم أنه تاب منه فموسى أيضاً قد تاب من ذنب عمله وقد قال موسى (أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين) وآدم اعلم من أن يحتج بالقدر على أن المذنب لاملأه عليه فكيف وقد علم أن إبليس لعنه الله بسبب ذنبه وهو أيضاً كان مقدراً عليه وآدم قد تاب من الذنب واستغفر فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعا له عند ربه لاحتج به ولم يتب ويستغفر

وقد روى في الاسرائيليات انه احتج به وهذا مما لا يصدق به لو كان محتجاً فكيف اذا خاف أصول الاسلام بل أصول الشرع والعقل نعم ان كان ذكر القدر مع التوبة فهذا ممكن لكن ليس فيما أخبر الله به عن آدم شيء من هذا ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالاسرائيليات الامانات ناله بكتاب الله أو سنة رسوله فان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وأضاً فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعا له فلماذا أخرج من الجنة وأهبط الى الأرض فان قيل وهو قد تاب فلماذا بعد التوبة أهبط الى الأرض

قيل التوبة قد يكون من تمامها عمل صالح يعمله فيبتلى بمد التوبة لينظر دوام طاعته لله قال تعالى (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم) في الثائب من الردة وقال في كاتم العلم (الا الذين تابوا وأصلحوا وينبوا فاولئك أتوب عليهم وأنا اتوب الرحيم) وقال (انه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم) وقال

في الذنب (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم) وقال (الامن تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً) (ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب الى الله متاباً) وقال (واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى)

ولما تاب كعب بن مالك وصاحبه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بهجرهم حتى نسائهم ثمانين ليلة وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العامدية لما رجعها لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله

وقد أخبر الله عن توبته على بني اسرائيل حيث قال لهم موسى (يا قوم اسكنم ظلمتم انفسكم بائخاذكم العجل فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم فلكم خير لكم عند بارئكم)

واذا كان الله تعالى قد يتلى العبد من الحسنات والسيئات والسراء والضراء بما يحصل معه شكره وصبره أم كفره وجزعه وطاعته أم معصيته فالتائب أحق بالابتلاء فأدم اهبط الى الارض ابتلاء له ووفقه الله في هبوطه لطاعته فكان حاله بعد الهبوط خيراً من حاله قبل الهبوط وهذا بخلاف ما لو كان الاحتياج بالقدر نافعاً له فإنه لا يكون عليه ملام البتة ولا هناك توبة تقتضي أن يتلى صاحبها ببلاء

وأيضاً فإن الله قد أخبر في كتابه بعة وكفارات الكفار مثل قوم نوح وهود وصالح وقوم لوط وأصحاب مدين وفرعون وقومه ما يعرف بكل واحدة من هذه الوقائع أن لا حجة لاحد في القدر

وأيسا فقد شرع الله من عقوبة المحاربين من الكفار وأهل
القلبة وقتل المرتد وعقوبة لزني والسارق والشارب ما يبين ذلك

(فصل) فمدتين أن آدم حج موسى لما قصد موسى أن يلوم من
كان سببا في مصيبتهم وبهذا جاء الكتاب والسنة قال الله تعالى (ما أصاب
من مصيبة إلا بذن الله ومن يؤمن بالله يهْدِ قلبه) وقال تعالى (ما أصاب من
مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك
على الله يسير) وسوا في ذلك المصائب السماوية والمصائب التي تحصل
بأفعال الآدميين قال تعالى (واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرة
جيلة) وقال (وانتدأرسلنا رسلا من قبلك فمدبروا على كذبوا وأوذوا
حتى أتاهم نصرنا) وقال في سورة الطور بعد قوله فذكرنا أنت بنعمة
ربك بكاهن ولا مجنون أم يقولون شاعر نترصد به ريب المنون قل
ترصدوا فاني مكم من المترصدين) الى قوله (أم يقولون تقوله بـل
لا يؤمنون) الى قوله (أم تسألهم أجرا فهم من مغرم مثقلون أم عندهم
الغيب فهم يكتبون) واصبر لحكم ربك فانك باعيننا وسبح بحمد ربك
حين تقوم) وقال تعالى في سورة نون (أم تسألهم أجرا فهم من مغرم مثقلون
أم عندهم الغيب فهم يكتبون) وقال (واصبر لحكم ربك فإنا باعيننا وسبح
بحمد ربك حين تقوم) وقال تعالى في سورة ن (فاصبر لحكم ربك ولا تكن
كصاحب الخوت اذا نادى وهو مكظوم)

وقد قيل في معناه اصبر لما يحكم به عليك وقيل اصبر على أذاهم لقضاء

ربك الذي هو آت والاول اصح

وحكم الله نوعان خاق وأمر فلاول مايقرره من المصائب والثاني ما بأمر به وينهى عنه والعبد مأمور بالصبر على هذا وعلى هذا أن يصبر لما أمر به ولما نهى عنه فيفعل المأمور ويترك المحذور وعليه أن يصبر لما قدره الله عليه وبعض المفسرين يقول هذه الآية منسوخة بآية السيف وهذا يتوجه اذا كان في الآية النهى عن القتال فيكون هذا النهى منسوخا ليس جميع أنواع الصبر منسوخة كيف والآية لم تنعزض لذلك هنا لا في ولا اثبات بل الصبر واجب لحكم الله وما زال واجبا واذا أمر بالجهاد فمليه أيضا أن يصبر لحكم الله فانه يتلى من قتالهم بما هو أعظم من كلامهم كما ابتلى به يوم أخذوا الخندق وعيه حينئذ أن يصبر ويفعل ما أمر به من الجهاد

والمقصود هنا قوله واصبر لحكم ربك فان ما فعلوه من الاذى هربنا حكم به عليك قدرا فاصبر لحكمه وان كانوا ظالمين في ذلك وهذا الصبر أعظم من الصبر على ما جرى وفعل بالانبياء وقوله (فاصبر لحكم ربك ولا تكن كـه احب الحوت اذ نادى وهو مكظوم) وقال (وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن أن ان تقدر عليه فنادى في الظلمات) وسواء كان مغاضبا لقومه أو لربه فكانت مغاضبته من أمر قدر عليه وصبره صبر لحكم ربه الذي قدره وقضاه وان كان انما نادى من تكذيب الناس له وقالت الرسل لقومهم ومالبا أن لا تتوكل على الله وقد هدانا سبانا ولنصبرن على ما آذيتهمونا وعلى الله فليتوكل المتوكلون وقال موسى لقومه لمسا قال فرعون سنقتل أبناءهم ونستحيي نساءهم وانافقهم قاهرون قال موسى

لقومه استعينوا بالله واصبروا ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده
واله قبة للمتقين) وقال (فاصبروا وعدا لله - حق واستغفر لذنبك) وقال تعالى
(والذين هاجروا في الله من بعد ما ظالموا لنبأهم في الدنيا حسنة ولا اجر
الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون لذين صبروا وعلى ربهم يتوكلون)
فهم هؤلاء ظالموا فاصبروا على ظلم الظالم لهم وسبب نزولها المهاجرون الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي عامة في كل من اتصف بهذه الصفة

وأصل المهاجر من هجر منهي الله عنه كما ثبت ذلك عن النبي صلى
الله عليه وسلم فكل من هجر السوء فظلمه اناس على ترك الكفر
والفسوق والعصيان حتى أخرجوه الى هجر بمضى أموره في الدنيا فاصبر
على ظلمهم فان الله يبرؤهم في الدنيا حسنة ولا اجر الآخرة اكبر كيوسف
الصديق فانه هجر انما حشة حتى ألجأه ذلك الى هجر منزله واللبث في
السجن بعد مظلّم فمكنه الله حتى تبوأ من الارض حيث يشاء وقال
الذين اتقوا الكفار (ربنا أفرغ علينا صبرا) وقال (ان يكن منكم عشرون
صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين
كفروا بأنهم قوم لا يفقهون الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضمنا
فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا
ألفين باذن الله والله مع الصابرين) وقال (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة
باذن الله والله مع الصابرين)

فهذا كله صبر على ما قدر من أعمال الحقائق والله سبحانه مدح في
كتابه الصبار الشكور كما قال (ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور) في

غير موضع فالصبر والشكر على ما يقدره الرب بعبد من السراء والضراء من النعم والمصائب من الحسنات التي يبيلو بها والسيئات فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر والذم بالشكر ومن الذم ما يسره له من أفعال الخير ومنها ما هي خارجة عن أفعاله فيشهد القدر عند فعله للطاعات وعند انعام الله عليه فيشكره ويشهده عند المصائب فيصبر وأما عند ذنوبه فيكون مستغفراً تائباً كما قال (فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك) وأما من عكس هذا فشهد القدر عند ذنوبه وشهد فعله عند الحسنات فهو من أعظم المجرمين ومن شهد فعلهما فيهما فهو قدرى ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالذنب ويستغفر فهو من جنس المشركين

وأما المؤمن فيقول أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي كما في الحديث الصحيح الإلهي بأعبادي أنا هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه

وكان نبينا صلى الله عليه وسلم منبأ ما أمر به من الصبر على أذى الحاق نفي الصحيحين عن عائشة قالت ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده خادماً له ولا دابة ولا شيئاً قط إلا أن يجاهد في سبيل الله ولا ينيل منه شيء قط فانتقم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لضربه شيء حتى ينتقم لله وقال أنس خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين فما قال شيئاً فعاتبه لم فعلته ولا شيئاً لم أنعله لم لافعائه وكان بعض أهله إذا عتبنى على شيء يقول دعوه دعوه

فقلو قضي شيء لكان

وفي السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه انه ذكر لاني صلى الله عليه وسلم قول بعض من آذاه فقال دعنا منك فتدأ وذي موسى بأكثر من هذا فصبر فكان يصبر على أذى الناس له من الكفار والمنافقين وأذى بعض المؤمنين كما قال (ان ذلك كان يؤذي النبي فيستحي منكم) وكان يذكر ان هذا مقدر والمؤمن مأثور بأن يصبر على المقدر وكذلك قال (وان تصبروا وتنقوا لا يضركم كيدهم شيء) فالتقوى فعل المأثور وترك المحذور والصبر الصبر على أذاهم

ثم انه حيث أباح المعاقبة قال (وان عاقبتم فاعقبوا بمنزل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين واصبر وما صبرك الا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون) فاخبر ان صبره بالله فالله هو الذي يعينه عليه فان الصبر على المنكاره بترك الانتقام من الظالم ثقيل على النفس لكن صبره بالله كما أمره أن يكون لله في قوله (ولربك فاصبر) لكن هناك ذكره في الجملة الطالبة الامرية لانه مأثور أن يصبر لله لا لغيره وهنا ذكره في خبرية فقال وما صبرك الا بالله فالصبر وسائر الحوادث لا تقع الا بالله ثم تد يكون ذلك وقد لا يكون فما لا يكون بالله لا يكون وما لا يكون لله لا ينفع ولا يدوم ولا يقال واصبر بالله فان الصبر لا يكون بالله لكن يقال استعينوا بالله واصبروا فاستعين بالله على الصبر وكما ان الانسان مأثور بشهود القدر وتوحيد الربوبية عند المصائب فلو مأثور بذلك عند ما ينعم الله عليه من فعل الطاعات فيشهد قبل فعلها

حاجته ونقره الى اعانة الله له وتحقيق قوله اياك نعبد واياك نستعين ويدعو بالادعية التي فيها طاب اعانة الله له على فعل الطاعات كقوله أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك وقوله يامقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ويامصرف القلوب اصرف قلبي الى طاعتك وطاعة رسولاك وقوله (ربنا لاترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وعب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب) وقوله (وهب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا) ومثل قوله اللهم الهمني رشدي واكفني شر نفسي ورأس هذه الادعية وأفضلها قوله (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين)

فهذا الدعاء أنضل الادعية وأوجبها على الحق فانه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة وكذلك الدعاء بالتوبة فانه يتضمن الدعاء بان يهتد العبد التوبة وكذلك دعاء الاستحارة فانه طلب تعاليم العبد ما لم يعلمه وتيسيره له

وكذلك الدعاء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعوه اذا قام من الليل وهو في الصحيح اللهم رب جبرائيل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يخلفون اهدني يا اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم

وكذلك الدعاء الذي فيه أقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به الى جنتك ومن اليقين ماتهنون به علينا

مصائب الدنيا وكذلك الدعاء باليقين والماقية كما في حديث أبي بكر
وكذلك قوله اللهم أصلح لى قلبى ونيق ومثل قول الخليل واسماعيل
(ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك) وهذه أدعية
كثيرة تتضمن اقتدار العبد الى الله في أن يعطيه الايمان والعمل الصالح
فهذا اقتدار واستعانة بالله قبل حصول المطلوب فاذا حصل بالدعاء أو
غير الدعاء شهد انعام الله فيه وكان في مقام الشكر والعبودية لله وان
هذا حصل بفضل واحسانه لا بحول العبد وقوته

فشهدوا القدر في الطاعات من أنفع الامور للعبد وغيبته عن ذلك
من أضر الامور به فانه يكون قدريا منكرا لنعمة الله عليه بالايمان
والعمل الصالح وان لم يكن قدرى الاعتقاد كان قدرى الحال وذلك
يورث العجب والكبر ودعوى القوة والمنة بعمله واعتقاد استحقاق
الجزاء على الله به فيكون من يشهد العبودية مع الذنوب والاعتراف
بها لامع الاحتجاج بالقدر عليها خيرا من هذا الذى يشهد الغناوة
منه لا من احسان الله اليه ويكون أولئك المذنبون بما مغهم من الايمان
أفضل من طاعة بدون هذا الايمان وأما من أذنب وشهد أن لا ذنب له
أصلا ليكون الله هو الناعل وعند الطاعة يشهد أنه الناعل فهذا نسر
الحلق وأما الذى يشهد نفسه فاعلا للامرين والذى يشهد ربه فاعلا
للامرين ولا يرى له ذنبا فهذا أسوأ عاقبة من القدرى والقدرى أسوأ
بداية منه كما هو مبسوط في موضع آخر

والناس في هذا المقام أربعة أقسام من يغضب لربه لانفسه وعكسه

ومن يغضب لهما ومن لا يغضب لهما كما أنهم في شهود القدر أربعة أقسام من يشهد الحسنة من فعل الله والسيئة من فعل نفسه وعكسه ومن يشهد الاثنين من فعل ربه ومن يشهد الاثنين من فعل نفسه فهذه الأقسام الأربعة في شهود الربوبية نظير تلك الأقسام الأربعة في شهود الألوية فهذا تقسيم العباد فيما لله ولهم وذاك تقسيمهم فيما هو بالله وبهم والقسم المحض أن يعمل لله بالله فلا يعمل لنفسه ولا بنفسه والمقصود هنا تقسيمهم فيما لله فاعلامهم حال النبي صلى الله عليه وسلم ومن اتبعه وهو أن يصبروا على أذى الناس لهم باليد واللسان ويجاهدون في سبيل الله فيما يقبون ويغضبون وينقمون لله لأنفسهم يعاقبون لأن الله يأمر به قوبة ذلك الشخص ويحب الانتقام منه كما في جهاد الكفار وإقامة الحدود وأذناهم عكس هؤلاء يغضبون وينقمون ويعاقبون لأنفسهم لآل ربهم فإذا أودى أحدهم أو خولف هو أو غضب وانتقم وطأ ولو انتهكت محارم الله أو ضيعت حقوقه لم يمه ذلك وهذا حال الكفار والمنافقين وبين هذين وهذين قسمان قسم يغضبون لربهم ولأنفسهم وقسم يميلون إلى العفو في حق الله وحقوقهم فوسى في غضبه على قومه لما عبدوا المجل كان غضبه لله وتدمثل النبي صلى الله عليه وسلم في حقوق الله أبا بكر وعمر بإبراهيم وعيسى ونوح وموسى فقال إن الله يلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن ويشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجر ومثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم وعيسى ومثلك يا عمر كمثل نوح وموسى وأما عفو الإنسان

عن حقوقه فهذا أفضل وان كان الاقتصاص جائزاً وكذلك غضبه لنفسه تركه أفضل وان كان الاقتصاص جائزاً وأما ما كان من باب المصائب الخاصة بقدر الله ولم يبق فيها مذنب يعاقب فليس فيها الا الصبر والتسليم المقدر

وقصة آدم وموسى كانت من هذا الباب فان موسى لانه لاجل ما أصابه والذرية وآدم كان قد تاب من الذنب وغفر له والمصيبة كانت مقدره فنجح آدم وموسى وهكذا قد يصيب الناس مصائب بفعل قوام مذنبين وتابوا مثل كافر يقتل مسلماً ثم يسلم ويتوب الله عليه أو يكون متأولاً ابدعة ثم ينوب من البدعة أو يكون مجتهداً أو مقلداً مخطئاً فهو لاء اذا أصاب العبد اذى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص من آدمى

ومن هذا الباب اقتال في الفتنة قال الزهري وقت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجمعوا ان كل دم أو مال أو جرح أصيب بتأويل القرآن فهو هدر وكذلك تنال البغاة المتأولين حيث أمر الله بقتالهم اذا قاتلهم أهل العدل قاصوا من أهل العدل نفوساً وأموالاً لم تكن مضرونة عند جماهير العلماء كابي حنيفة وماك والشافعي في أحد قوليه وهذا ظاهر مذهب أحمد

وكذلك المرتدون اذا صار لهم شوكه فقاتلوا المسلمين وأصابوا من دماهم وأموالهم كما اتفق الصحابة في قتال أهل الردة انهم لا يضمون بعد اسلامهم ما أتفقوه من النفوس والاموال فانهم كانوا متأولين وان

كان تأويلهم باطلا

كما كان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة عنه مضت بان الكفار اذا قتلوا بعض المسلمين وأتلفوا أموالهم ثم أسلموا لم يضمنوا ما أصابوه من النفوس والاموال وأصحاب تلك النفوس والاموال كانوا يجاهدون قد اشترى الله منهم أنفسهم وأموالهم بان لهم الجنة فموض ما أخذ منهم على الله لاعلى أولئك الظالمين الذين قاتلهم المؤمنون واذا كان هذا في الدماء والاموال فهو أولى

فمن كان يجاهد في سبيل الله باللسان بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبين الدين وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الامر والنهي والخير وبيان الاقوال الخالفة لذلك والرد على من خلف الكتاب وانسنة أو باليد كقتال الكفار فاذا أودى على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله لا يطالب من هذا الظالم عوض مظلّمته بل هذا الظالم ان تاب وقبل الحق الذي جاهد عايه فالتوبة تجب ما قبلها (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وان لم يتب لم أصر على مخالفة الكتاب والسنة فهو مخالف لله ورسوله والحق في ذنوبه لله ولرسوله وان كان أيضاً للمؤمنين حق تبعاً لحق الله وهذا اذا عوقب عوقب لحق الله ولتكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله لا لاجل الفصاص فقط

والكفار اذا اعندوا على المسلمين مثل أن يمثلوا بهم فللمسلمين أن يمثلوا بهم كما مثلوا والصبر أفضل واذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد

والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به وشرع الفنون والدعاء للمؤمنين والدعاء على الكافرين وأما الدعاء على معينين كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلعن فلانا وفلانا فهذا قد روى أنه منسوخ بقوله ليس لك من الأمر شيء كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع فيما كتبت به بقامة مصر

وذلك لأن المعين لا يعلم أن رضا الله منه أن يهلكه بل قد يكون ممن يتوب الله عليه بخلاف الجنس فإنه إذا دعا عليهم بما فيه عن الدين وذل عدوه وقمعهم كان هذا دعاء بما يحبه الله ويرضاه فإن الله يحب الإيمان وأهل الإيمان وعلو أهل الإيمان وذل الكفار فهذا دعاء بما يحب الله وأما الدعاء على المعين بما لا يعلم أن الله يرضاه فغير مأمور به وقد كان يفعل ثم نهى عنه لأن الله قد يتوب عليه أو يعذبه ودعاء نوح على أهل الأرض بالهلاك كان بعد أن أعلمه الله أنه إن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ومع هذا فقد ثبت في حديث الشفاعة في الصحيح أنه يقول اني دعوت على أهل الأرض دعوة لم أؤمر بها فإنه وإن لم يئمه فلما يؤمر بها فكان الأولى أنه لا يدعو إلا بدعاء مأمور به واجب أو مستحب فان الدعاء من العبادات فلا يعبد الله إلا بمأمور به واجب أو مستحب وهذا لو كان مأمورا به لكان شرعا لنوح ثم ننظر في شرعنا هل نسخه أم لا

وكذلك دعاء موسى بقوله (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتي يروا العذاب الاليم) إذا كان دعاء مأمورا به بقي

النظر في موافقة شرعنا له

والقاعدة الكلية في شرعنا ان الدماء ان كان واحداً أو مستحباً فهو حسن يثاب عليه الداعي وان كان محرماً كالدواب في الدماء فهو ذنب ومعصية وان كان مكروهاً فهو ينقص مرتبة صاحبه وان كان مباحاً مستوى الطرفين فلا له ولا عليه فهذا هذا والله سبحانه أعلم

(فصل) وكلا الطائفتين الذين يسلكون الى الله محض الارادة والمحبة والدنو أو القرب منه من غير اعتبار بالامر والذمى المنزلين من عند الله وهم الذين يتهمون الى الفناء في توحيد الربوبية وهم يقولون بالجمع والاصطلام في توحيد الربوبية ولا يصلون الى البرق الثاني ويقولون ان صاحب الفناء لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة ويجهلون هذا غاية السلوك والذين يفرقون بين ما يستحسنونه ويستقبحونه ويحبونه ويكرهونه ويأمرون به وينهون عنه لكن بارادتهم ومحبتهم وهواهم لا بالكتاب المنزل من عند الله كلا الطائفتين متبع لهواهم بغير هدى من الله وكلا الطائفتين لم يحققوا شهادة أن لا اله الا الله وشهادة أن محمداً رسول الله فان تحقق الشهادة بالتوحيد يقتضى أن لا يجب الا لله ولا يبنض الا لله ولا يوالى الا لله ولا يعادى الا الله وان يحب ما أحبه الله ويبغض ما أبغضه الله ويأمر بما أمر الله به وينهى عما نهى الله عنه وانك لا ترجو الا الله ولا تخاف الا الله ولا تسأل الا الله وهذا ملة ابراهيم وهذا الاسلام الذى بعث الله به جميع المرسلين

(والفناء في هذا هو الفناء المأمور به) الذى جاء به الرسل وهو

أن يفي بعبادة الله عن عبادة ما سواه وبطاعته عن طاعة ما سواه وبالتوكل عليه عن اتوكل على ما سواه وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه فيكون مع الحق بلا خاق كما قال الشيخ عبد القادر كرم مع الحق بلا خاق ومع الحق بلا نفس وتحقيق شهادة أن محمداً رسول الله يوجب أن تكون طاعته طاعة الله وارضؤه ارضاء الله ودين الله مأمراً به فالحلال والحرام محرمة والدين مائترة ولهذا طالب الله المدعين لمحبتة بمتابعتة فقال (فلان كنتم اتحون الله فاتبعوني يحببكم الله) وضمن لمن أتبعه ان الله يحبه بقوله يحببكم الله وصاحب هذه المتابعة لا يبقى مردياً الا لما أحبه الله ورسوله ولا كارهاً الا لما كرهه الله ورسوله وهذا هو الذي يحبه الحق كما قال ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبيته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يمس بها ورجله التي يمشي بها في يسمع وبني يبصر وبني يبطن وبني يمشي ولئن سأني لاعطينه ولئن استاذني لاعيذه وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه فهذا محبوب الحق ومن اتبع لرسول فهو محبوب الحق وهو المتقرب الى الله بما دعا اليه الرسول من فرص ونفل ومعلوم أن من كان هكذا فهو يحب طاعة الله ورسوله ويبغض معصية الله ورسوله فان الفرائض والنوافل كلها من العبادات التي ينهاها الله ورسوله ليس فيها كفر ولا فسوق ولا عصيان والرب آ الى أحبه لما قام بمحسوب الحق فان الجزاء من جنس العمل

فلما لم يزل منقربا الى الحق عما يحبه من الاوائل بعد الفرائض
أحبه الحق فانه استفغ وسعه في محبوب الحق فصار الحق يحبه
الحبة التامة التي لا يصل اليها من هو دونه في التقرب الى الحق بـ بواته
حتى صار يعلم الحق ويعمل بالحق فصار به يسمع وبه يبصر وبه
يبطش وبه يمشي

وأما الذي لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة فهذا لم تبق عنده
الامور نوعان محبوب للحق ومكروه له كل مخلوق فهو عنده محبوب
للحق كما انه مراد فان هؤلاء أصل قولهم هو قول جهنم بن صفوان
من القدريه فهم من غلاة الهممية الجبرية في القدر وان كانوا في الصفات
يكفرون الهممية نفات الصفات كحل أبي اسماعيل الانصاري صاحب
منازل السائرين ودم الكلام والعاروق وتكفير الهممية وغر ذلك فانه
في باب اثبات الصفات في غاية المقاتلة للجهمية والنفات وفي باب الافعال
والقدر قوله يوافق الجهم ومن أتبعه من غلاة الجبرية وهو قول الاشعري
وأتباعه وكثير من الفقهاء تباع الأئمة الاربعة ومن أهل الحديث
والصوفية فان هؤلاء أقروا بالقدر موافقة للسلب وجمهور الأئمة وهم
مصيبون في ذلك وخالفوا القدريه من المعتزلة وغيرهم في نفي القدر

ولكن سلكوا في ذلك ممالك الجهم بن صفوان وأتباعه فزعموا
ان الامور كلها لم تصدر الا عن ارادة تخصيص أحد المتماثلين بلا سبب
وقالوا الارادة والمحبة والرضا سواء وافقوا في ذلك القدريه
فان الهممية والمعتزلة كلاهما يقول ان القادر المختار يرح أحده

المتماثلين بلا مرجع وكلها يقول لافرق بين الارادة والمحبة والرضا
ثم قالت القدريّة وقد علم بالكتاب والسنة واجماع السلف ان الله
يجب الايمان والعمل الصالح ولا يجب افساد ولا يرضى لعباده الكفر
بل يكره الكفر والفسوق والعصيان قلوا فيلزم من ذلك أن يكون كل
ما في الوجود من المعاصي واقعا بدون مشيئته وارادته كما هو واقع على
خلاف أمره وخلاف محبته ورضاه وقالوا ان محبته ورضاه لاعمال
عباده هو بمعنى أمره لها فكذلك ارادته لها هو بمعنى أمره لها فلا يكون
قط عندهم مریدا لغیر ما أمر به وأخذ هؤلاء يتأولون ما في الفرآن من
ارادته لكل ما يحدث ومن خالقه لافعال العباد بتأويلات محرقة

وقالت الجهمية ومن اتبها من الاشعرية وأمثالهم قد علم بالكتاب
والسنة والاجماع ان الله خالق كل شيء وربّه وما يكره ولا يكون خالقا الا
بقدرته ومشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكل ما في الوجود فهو
بمشيئته وقدرته وهو خالقه سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها

ثم قلوا واذا كان مریدا لكل حادث والارادة هي المحبة والرضا فهو
محب راض بكل حادث وقالوا كل ما في الوجود من كفر وفسوق
وعصيان فان الله راض به محبه له كما هو مرید له

فقيل لهم فقد قال تعالى لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر
فقالوا هذا بمنزلة ان يقال لا يريد الفساد ولا يريد لعباده الكفر وهذا
يصح على وجهين اما أن يكون خاصا بمن لم يقع منه الكفر والفساد ولا
ريب ان الله لا يريد ولا يحب ما لم يقع عندهم فقالوا معناه لا يحب الفساد

العباد المؤمنين ولا يرضاه لهم

وحقيقة قولهم ان الله لا يحب الايمان ولا يرضاه من الكفار المحبة والرضا عندهم كالارادة عندهم متعلقة بما وقع دون ما لم يقع سواء كان مأمورا به أو منهيًا عنه وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم وعندهم ان الله يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ما لم يوجد من الايمان والطاعة كما أراد هذا دون هذا

والوجه الثاني قالوا لا يحب الفساد دينًا ولا يرضاه دينًا وحقيقة هذا القول انه لا يريد دينًا فانه اذا أراد وقوع الشيء على صفة لم يكن مراد له على خلاف تلك الصفة وهو اذا أراد وقوع شيء مع شيء لم يرد وقوعه وحده فاذا أراد أن يخلق زيدًا من عمر ولم يرد أن يخلق من غيره واذا أراد أن ينزل مطر اقتضت الارض به فانه أراد انزاله على تلك الصفة واذا أراد أن يركب البحر قوم فيغرق بعضهم ويسلم بعضهم ويربح بعضهم فانما أراد على تلك الصفة فكذلك الايمان والكفر قرن بالايمان نعم لاصحابه وبالكفر عذاب لاصحابه وان لم يكن عندهم جعل شيء لشيء سببًا ولا خلق شيئًا لحكمة لكن جعل هذا مع هذا

وعندهم جعل السعادة مع الايمان لانه كما يقولون انه خلق النبع عند الاكل لانه فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة و لكفر والفسوق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراد لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه فلم يحبه دينًا كما انه لم يرد مع سعادة صاحبه

فلم يحبه ديننا كما أنه لم يردده مع سعادة صاحبه فلم يردده ديننا وهذا المشهد الذي شهده أهل الفناء في توحيد الربوبية فانهم رأوا الرب تعالى خالق كل شيء بإرادته وعلم أن سيكون ما أراد ولا باب عندهم لشيء ولا حكمة بل كل الحوادث تحدث بالإرادة

ثم الجهم بن صفوان ونمات لصفات من المعزلة ونحوهم لا يثبتون إرادة قائمة بذاته بل إما أن ينفوها وإما أن يجعلوها بمعنى الخلق والامر أن يقولوا أحدث إرادة لافي محل وإما مثبتة الصفات كإذن كلاب والاشمري وغيرهما ممن ثبت الصفات ولا يثبت الاواحدة معنا فلا يثبت الا إرادة واحدة تتعاقب كل حادث وسمعا واحدا معنا متعاقبا بكل مسموع وبصرا واحدا معنا متعلقا بكل مرئي وكلاما واحدا بالعين مجتمع جميع أنواع الكلام كما قد عرف من مذهب هؤلاء

فهؤلاء يقولون جميع الحوادث صادرة عن تلك الإرادة لواحدة العين المفردة التي ترجع أحد المتماثلين لا يرجع وهي المحبة والرضا وغير ذلك وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح الا من حيث موافقتها للإنسان ومخالفة بعضها له فموافق الحسن ومحبوبه كان حسنا عنده وما خالف ذلك كان قبيحا عنده فلا يكون في نفس الامر حسنة بحسبها الله ولا سيئة بكرهها الا بما في ار الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها والسيئة مقرر بها ألم صاحبها من غير فرق يعود اليه ولا الى الافعال أصلا ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسنا ولا قبيحا لا بمعنى التلائم للطبع والمنفعة له والحسن والقبح المسمى هو ما دل صاحبه على أنه

قد يحصل لمن فله لذة أو حصول ألم له ولهذا يجوز عندهم ان يأمر الله بكل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان وينهى عن كل شيء حتى عن الايمان والتوحيد ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهى عنه ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر ولا حسن ولا قبيح الا بهذا الاعتبار فما في لوجود ضر ولا نفع والضر أمران اضافيان فربما نفع هذا ماضر هذا كما يقال * مضرب قوم عند قوم فوائد *

فاما كان هذا حقيقة قولهم الذي يستقدونه ويشهدونه صاروا حزبيين جزءا من أهل الكلام والرأى أقروا بالفرق الطبيعى وقالوا ماتم فرق الا الفرق الطبيعى ليس هما فرق يرجع الى الله بأنه يجب هذا ويبعض هذا

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد اما لقوله بالارجاء واما لظنه ان ذلك لم يلح الناس في الدنيا اقامة للعادل كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة فلا يبتغي عنه فرق بين فعل وفعل الا ما يحبه هو ويبغضه فما أحبه هو كان الحسن الذى ينبى فعله وما أبغضه كان القبيح الذى ينبى تركه

وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأى الذين يرون رأى جهل والاشعرى ونحوها في القدر تجددهم لا ينتهون في المحبة والبغصة والمواالة والمادة الا الى محض أهوائهم وارادتهم وهو العرق الطبيعى ومن كان منهم مؤمناً بالوعد فانه قد يفعل الواجبات ويترك المحرمات لكن لاجل ماقرن بهما من الامور الطبيعية فى الآخرة من أكل وشرب ونكاح

وهؤلاء ينكرون محبة الله ولتلدز بالنظر اليه وعندهم اذا قيل ان العباد يتلدزون بالنظر اليه فمعه انهم عند النظر يخلق لهم من الذات بالمخلوقات مايتلدزون به لا ان نفس النظر الي الله يوجب لذة

وقد ذكر هذا غير واحد منهم أبو المعالي في الرسالة النظامية وجعل هذا من أسرار التوحيد وهو من انوار التوحيد لذى يسميه هؤلاء النفات توحيداً ليس من أسرار التوحيد الذى بعث الله به الرسل وأنزل به الكتاب فان المحبة لا تكون الا لمفئ في المحبوب يحبه الحب وليس عندهم في الموجودات شئ يحبه الرب الا بمعنى يريدوه وهو مراد لكل الحوادث ولا في الرب عندهم معنى يحبه العبد وانما يحب العبد ما يشتهي وانما يشتهي الامور الطبيعية الموافقة لطبعه ولا يوافق طبعه عندهم الا للذات البدنية كالاكل والشرب والنكاح

والحزب الثاني من الصوفية الذى كان هذا المشهد منتهى سلوكهم صرفوا الهرق الطيبي وهم قد سلموا على ترك هذا الفرق الطيبي وانهم يزهدون في حظوظ النفس وأهوائها لا يريدون شيئاً لأنفسهم وعندهم ان من طلب شيئاً للاكل والشرب في الجنة فانما طاب هواه وحظه وهذا كله نقص عندهم ينافي حقيقة الفناء في توحيد الربوبية وهو بقاء مع النفس وحظوظها والمقامات كلها عندهم اتوكل والمحبة وغير ذلك انما هي منازل أهل الترع السائرين الى عين الحقيقة فاذا نهدهوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم علماً في الحقيقة اما لنقص المعرفة والشود واما لأنه ذنب عن النفس وطلب حظوظها فانه من شهد ان كل ما في

الوجود فالرب يحبه ويرضاه ويريد له لافرق عنده بين شيء وشيء إلا أن من الأمور مادمه حظ لبعض الناس من لذة يصيبها ومنها مادمه ألم لبعض الناس فمن كان هذا مشهده فانه قطعاً يرى أن كل من فرق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته وشهوده ان الله رب كل شيء ومريد لكل شيء ومحب على قولهم لكل شيء

وأما لفرق برحم الى حظه وهواه فيكون طالباً لحظه ذاباً عن نفسه وهذا علة وعيب عندهم فصار عندهم كل من فرق اما ناقص المعرفة والشهادة واما ناقص القصد والارادة وكلاهما علة بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية فانه يشهد كل ما في الوجود بآثاره ومحبه ورضاه عندهم لافرق بين شيء وشيء فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة كما قاله صاحب منازل السائرين

ولهذا في الكلام المنقول عن الذبيلى وأبي يزيد انه قال اذا رأيت أمة الجنة يتنعمون في الجنة وأهل النار يعذبون في النار وقع في قلبك فرق خرجت عن حقيقة التوكل أو قال التوحيد الذي هو أصل التوكل ومعلوم ان هذا الفرق لا يعدم من الحيوان دائماً بل لا بد له منه يميل الى ما لا بد له منه من أكل وشرب لكنه في حال الفناء قد يكون مستغرقاً في ذلك المشغول ولا يميل الى أمور يحتاج اليها في ربدها وأمور تضره فيكرها وهذا فرق طبعي لا يخلو منه بشر لكن قد يقولون لافرق في الأمور الضرورية التي لا يقوم الانسان الا بها من طعام ولباس ونحو ذلك فيكتفون في الدنيا والآخرة لا بد

منه من طعام ولبس و يرون هذا الزهد هو الغاية فيزهـدون في كل شيء بمعنى أنهم لا يريدونه ولا يكرهونه ولا يحبونه ولا يبغضونه ويكون زهدهم في المساحد كزهدهم في الحامات ولهذا اذا قدم الشيخ الكبير منهم بلداً يبدؤ بالبغايا في الحامات ويقول كيف أنتم في قدر الله فانه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد والكنائس والحامات وبين أهل الصلاة والاحرام وقرارة القرآن وأهل الكفر وقطاع الطريق والمشركين بالرحن ولا ريب ان فاءهم وغيتهم عن شهود الالهية والتبوة شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وما تضمنه من الفرق يرجع الي تنص العلم و"شهود والايمان والوحيد فشهدوا امتنا بنموت الرب وغابوا عن آخر وهذا نقص وقد يرون أن شهود الذات مجردة عن الصفات أكمل ويقولون بشهود الافعال ثم شهود الصفات ثم شهود الذات المجردة

وربما جعلوا الاول للنفس واثاني للقاب واثالث للروح ويجعلون هذا النقص من ايمانهم ومعرفةهم وشهودهم هو الغاية فكونون مضاهين للجمعية نقاة الصفات حيث أثبتوا ذاتا مجردة عن الصفات وقالوا هذا هو الكمال لكن أولئك يقولون بانتفاءها في الخارج فيقولون أنهم يشهدون انها منتفية بانتفاءها في الخارج فيقولون أنهم يشهدون انها منتفية وهؤلاء يثبتونها في الخارج علما واعتقاداً ولكن يقولون الكمال في أن يغيب عن شهودها ولا يشهدون فيها لكي لا يشهدوا ثبوتها وهذا نقص عظيم وجهل عظيم اما أولاً فلأنهم شهدوا الامر على خلاف ما هو

عليه فذات مجردة عن الصفات لاحقيقة لها في الخارج وأما الثاني فهو
مطلوب الشيطان من الاتجههم وفي الصفات فان عدم العلم والشهود
اثبتوها يوافق فيه الجهمي المعتقد لاثباتها

ومن قال أعني أن محمداً ليس برسول وقال الآخر وان كنت
أعلم رسالته فانا فني عنها فلا أدكرها ولا أشهدا فهذا كافر كالاول
فالكفر عدم تصديق الرسول سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا بل
وعدم الاقرار بما جاء به والمحبة فمن ألزم قلبه أن يغيب عن صفات الله
كما يعرف ذاته وألزم قلبه أن يشهد ذاتا مجردة عن الصفات فقد ألزم
قلبه أن لا يحصل له مقصود الايمان بالصفات وهذا من أعظم الضلال
وأهل الماء في توحيد الربوبية قد يظن أحدهم انه اذا لم يشهد
الافعل الرب فيه فلا اثم عليه وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم
القاتلة وقال أنا أشهد أن الله هو الذي أطمعني لا يضرني وهذا جهل
عظيم فان لذنوب والسيئات تضر الانسان أعظم مما تضره السموم
وشهوده أن الله فاعل ذلك لا يدفع ضررها ولو كان هذا دافعا لضررها
لكان أنبياء الله وأوليائوه المنتون أقدر على هذا الشهود الذي يدفعون
به عن أنفسهم ضرر الذنوب

ومن هؤلاء من يظن ان الحق اذا وهبه حالا يتصرف به وكشفا
لم يحاسبه على تصرفه به وهذا بمنزلة من يظن اذا أعطاه ملكا لم يحاسبه
على تصرفه به وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم لا مانع لما أعطيت
ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجسد منك الجسد فبين انه مع انه

المعطي المانع فلا ينفع المجدود جده انما ينفعه الايمان والعمل الصالح
فهذا أصل عظيم ضل بالخطأ فيه خلق كثير حتى آل الامر بكثير
من هؤلاء الى أن جعلوا أولياء الله المتقين يقاتلون أنبياءه ويماونون
أعداءه وانهم مأمورون بذلك وهو أمر شيطاني قدرى

ولهذا يقول من يقول منهم ان الكفار لهم خفراء من أولياء الله
ويظن كثير منهم ان أهل الصفلة قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
الغازي فقال يا أصحابي تخجلوني وتذمبون عني فقالوا نحن مع الله من
كان مع الله كنا معه

ومجوزون قتال الانبياء وقتلهم كما قال شيخ مشهور منهم كان
بالشام لو قتلت سبعين نبيا ما كنت مخطئا فانه ليس في مشهدهم لله محبوب
مرضى مراد الا ما يقع فما وقع قاله يحبه ويرضاه وما لم يقع قاله لا يحبه
ولا يرضاه والواقع هو تبع القدر لمشيئة الله وقدرته فما شاء كان وما لم
يشأ لم يكن فهم من غلب كانوا معه لان من غلب كان القدر معه والمقدور
عندهم هو محبوب الحق فاذا غلب الكفار كانوا معهم واذا غلب
المسلمون كانوا معهم واذا كان الرسول منصورا كانوا معه واذا غلب
أصحابه كانوا مع الكفار الذين غابوهم وهؤلاء الذين يصلون الى هذا
الحد غالبيتهم لا يعرف وعيد الآخرة فان من أقر بوعيد الآخرة وانه
للكفار لم يمكنه أن يكون معاونا للكفار مواليا لهم على ما يوجب
وعيد الآخرة

لكن قد يقولون بسقوطه مطلقا وقد يقولون بسقوطه عن شهد

توحيد الربوبية وكان في هذه الحقيقة القدرية وهذا يقوله طائفة من
 شيوخهم كالشيخ المذكور وغيره فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون
 القدر المحض وليس عندهم غيره الا ما هو قدر أيضا من نعم أهل
 الطاعة وعقوبة أهل المعصية لا يأمرهم بمعروف ولا ينهون عن منكر
 ولا يجاهدون في سبيل الله ولا يدعون الله بنصر المؤمنين على الكفار
 بل اذا رأى أحدهم من يدعو قال الفقير والمحقق أو العارف ماله
 ولهذا يفعل الله ما يشاء وينصر من يريد فان عنده ان الجميع واحد
 بالنسبة الى الله وبالنسبة اليه أيضا فانه ليس له غرض في نصر احدى
 الطائفتين لامن جهة ربه فانه لا فرق على رأيه عند الله تعالى بينهما
 ولا من جهة نفسه فان حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار بل كثير منهم
 تكون حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظلمة أعظم
 وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب فان لهم حظوظا
 ينالونها باستيلائهم لا تحصل لهم باستيلاء المؤمنين وشياطينهم تحب تلك
 الحظوظ المذمومة وتغريهم بطالبهم وتخاطبهم الشياطين بأسرونها وكشف
 يظنون من جهة الله وان الله هو أمرهم ونهاهم وانه حصل لهم من
 المكاشفة ما حصل لاولياء الله المتقين ويكون ذلك كله من الشياطين وهم
 لا يفرقون بين الاحوال الرحمانية والشيطانية لان الفرق مبني على
 شهود الفرق من جهة الرب تعالى وعندهم لا فرق بين الامور الحادثة
 كلها من جهة الله تعالى انما هو مشيئة محضة تناولت الاشياء تناولا
 واحدا فلا يحب شيئا ولا يبغض شيئا ولهذا يشترك هؤلاء في جنس

السمع الذي يثير في النفوس من الحب والوجد والذوق فيثير من قلب كل أحد حبه وهواه وأهواؤهم منفردة فانهم لم يجتمعوا على محبة ميبه الله ورسوله اذ كان محبوب الحق على أصل قولهم هو ماقدرة فوقع واذا اختلفت أهواؤهم في الوجد اختلفت أهواه شياطينهم فقد يقتل بعضهم بعضاً شياطينه لانها أقوى من شياطين ذلك

وقد يساهبه مامعه من الحال الذي هو التصرف والمكاشفة الماصلة له بسبب شياطينهم فتكون شياطينه هربت من شياطين ذلك فيضعف أمره ويسلب حله كمن كن ملكاً له أعوان فاختذت أعوانه فيبقى ذليلاً لا ملك له

فكثير من هؤلاء كالمالك الظالمة الذين يعادى بعضهم بعضاً اما مقتول واما مأسور واما مهزوم فان منهم من بأسر غيره فيبقى تحت تصرفه ومنهم من يسلبه غيره فيبقى لاحال له كالمالك المهزوم فهذا كله من قضيح أصل الجهمية الغلاة في الجبر في القدر

فانما يخص من هذا كله من أثبت لله محبة ابض الامور وبعضاً لبعضها ورضا لبعضها وغضباً من بعضها وفرحاً ببعضها وسخطاً لبعضها كما أخبرت به الرسل ونطقت به الكتب وهذا هو الذي يشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ويعلم أن التوحيد الذي بعثت به الرسل أن يعبد الله وحده لا شريك له فيعبد الله دون ماسواه

وعبادته تجمع كال محبته وكال الذل له كما قال تعالى (وأنيبوا إلى ربكم وأسلموا له) فينيب قلبه إلى الله ويسلم له ويتبع ملة ابراهيم خنيفاً

ومن أحسن ديننا من أسلم وجهه لله وهو محسن وأتبع ملة إبراهيم
حنيفاً واتخذ الله إبراهيم خيلاً) وعلم أن ما أمر الله ورؤاه به فإن الله
يحب به وبرضاه وما نهى عنه فإنه يبغضه ويهوى عنه ويمقت عليه ويسخط
على فاعله فصار يشهد الفرق من جهة الحق تعالى ويعلم أن الله تعالى
يحب أن يعبد وحده لا شريك له ويبغض من يجادل له أنداداً يحبونهم
كحب الله وإن كانوا مقربين بتوحيد الربوبية كمشركي العرب وغيرهم
وإن هؤلاء القدرية الجبرية الجهمية أهل الفناء في توحيد الربوبية
حقيقة قولهم من جنس قول المشركين الذين قالوا لو شاء الله ما أشركنا
ولا آباءنا ولا حرمنا من شيء قال الله تعالى (كذلك كذب الذين من
قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا
الظن وإن أنتم إلا تخرصون قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين)
فإن هؤلاء المشركين إما أنذكروا ما بعث به الرسل من الأمر والهدى
وأنذكروا التوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له وهم يقولون
بتوحيد الربوبية وإن الله خالق كل شيء مابق عندهم من فرق من
جهة الله تعالى بين مأمور ومحذور

فقالوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من شيء وهذا
حق فإن الله لو شاء أن لا يكون هذا لم يكن لأن أي فائدة لهم في هذا
هذا غاية إن هذا الشرك والتعظيم بقدر ولا يلزم إذا كان مقدراً أن
يكون محبوباً مرضياً لله ولا علم عندهم بأن الله أمر به ولا أحب ولا رضى به
بل ليسوا في ذلك إلا على ظن وخرص

فان احتجوا بالقدر فالقدر عام لا يختص بحالمهم وان قالوا نحن نحب هذا ونسخط هذا فنحن نفرق الفرق الطبعى لانتفاء الفرق من جهة الحق تعالى ولا علم عندكم بانتفاء الفرق من جهة الله تعالى

والجهمية المثبتة لا شرع تقول بان الفرق ثابت هو أن التوحيد قد قرن به النعيم والشرك قرن به العذاب وهو الفرق الذى جاء به لرسول وهو عندهم يرجع الى علم الله بما سيكون واخباره

بل هؤلاء لا يرجع الفرق عندهم الى محبة منه لهذا وبنقض لهذا وهؤلاء يوافقون المشركين في بعض قولهم لافى كله كما ان القدرية من الامة الذين هم مجوس الامة يوافقون المجوس المحضة في بعض قولهم لافى كله والا فالرسول قد دعاهم الى عبادة الله وحده لا شريك له والى محبة الله دون ما سواه والى أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواها والمحبة تتبع الحقيقة فان لم يكن المحبوب في نفسه مستحقا لان يحب لم يجز الامر بمحبته فضلا عن ان يكون أحب الينا من كل ما سواه واذا قيل محبته محبة عبادته وطاعته قيل محبته لعباده والطاعة فرع على محبة المعبود المطاع وكل من لم يحب في نفسه لم تحب عبادته وطاعته

ولهذا كان الناس يبعضون طاعة الشخص الذى يبعضونه ولا يمكنهم مع بفضه محبة طاعته الا لغرض آخر محبوب مثل عوض يطمئنون على طاعته فيكون المحبوب في الحقيقة هو ذلك العوض فلا يكون الله ورسوله أحب اليهم مما سواها الا بمعنى أن العوض الذى يحصل على

ذاك من المخلوقات أحب إليهم من كل شيء ومحبة ذلك العوض مشروط بالشعور به فلا يشعر به يتمتع بحبته
وإذا قيل هم قد وعدوا على محبة الله ورسوله بأن يعطوا أفضل محبوباتهم المخلوقة

قيل لا معنى لمحبة الله ورسوله عندهم إلا محبة ذلك العوض والعوض غير مشعور به حتى يحب وإذا قيل بل إذا قال من لا يحب ذاته لنفسه غيره المعنى فأنك إذا أطعته أعطيتك أعظم ما تحببه صار محباً لذلك الأمر له قيل ليس الأمر كذلك بل يكون قلبه فارغاً من محبة ذلك الأمر وإنما هو معلق بـ 'وعده من العوض على عمله كالفعل الذي يعملون من البناء والحياطة والنساجة وغير ذلك ما يطلبون به أجورهم فهم قد لا يعرفون صاحب العمل أولاً لا يحبونه ولا لهم غرض فيه إنما غرضهم في العوض الذي يحبونه

وهذا أصل قول الجهمية القدريّة والمعتزلة الذين ينكرون محبة الله تعالى ولهذا قالت المعتزلة ومن أتبعها من الشيعة إن معرفة الله وجبت لكونها لطفاً في أداء الواجبات العقلية فعملوا أعظم المعارف تبعاً لما ظنوه واجباً بالعقل وهم ينكرون محبة الله والنظر إليه فضلاً عن لذة النظر

وابن عقيل لما كان في كثير من كلامه طعنة من كلام المعتزلة - جمع رجلاً يقول اللهم اني أسألك لذة النظر الى وجهك فقال يا هذا هب أن له وجهاً فتلذذ بالنظر اليه وهذا اللفظ مأثور عن النبي صلى الله عليه

وسلم في الحديث الذي رواه النسائي وغيره عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الدعاء اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي اللهم اني سألك خشيتك في الغيب والشهادة وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا وأسألك القصد في الفقر والغنى وأسألك نجيلاً لا ينفد وأسألك قرة عين لا تنقطع وأسألك الرضا بعد القضاء وبرد البش بعد الموت وأسألك لذة النظر الى وجهك الكريم والشوق الى لقاءك من غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة اللهم زينا بزينة الايمان واجعلنا هداة مهتدين

وقد روي هذا اللفظ من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم أظنه من رواية زيد بن ثابت ومعناه في الصحيح من حديث صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد يا أهل الجنة ان لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو ألم بيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار قال فيكشف الحجاب فيظرون اليه فاعطاهم شيئاً أحب اليهم من النظر اليه وهي الزيادة بمعنى قوله للذين أحسنوا الحسنى وزيادة فقد أخبر أنه ليس فيما أعطوه من النعيم أحب اليهم من النظر اليه واذا كان النظر اليه أحب الاشياء اليهم علم أنه نفسه أحب الاشياء اليهم والا لم يكن النظر أحب انواع النعيم اليهم فان محبة الرؤية تتبع محبة المرقى وما لا يحب ولا يفيض في نفسه لا تكون رؤيته أحب الى الانسان من جميع أنواع النعيم وفي الجملة فانكار الرؤية والمحبة والكلام أيضاً معروف من كلام

الحجبة والمنعزلة ومن وافقهم وا شعرية ومن تابعهم يوافقونهم على نفي
الحجة وبخلافهم في اثبات الرؤية ولكن الرؤية التي يثبتونها لاحقة لها
وأول من عرف عنه في الاسلام انه أنكر ان الله يتكلم وان الله
يحب عباده الجعبد بن درهم ولهذا أنكر ان يكون اتخذ الله ابراهيم
خليلاً أو كلم موسى تكليماً فضحى به خالد بن عبد الله القسري وقال
ضحوا أيها الناس قبل الله ضحاياكم فاني مضح بالجعبد بن درهم انه يزعم
ان الله لم يتخذ ابراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً تعالى الله عما يقول
الجعبد علواً كبيراً ثم نزل فذبحه

وأما الصوفية فهم يثبتون الحجبة بل هذا أظهر عندهم من جميع
الامور وأصل طريقهم انما هي الارادة والحجة واثبات حجة الله مشهور
في كلام أولاهم وأخراهم كما هو ثابت بالكتاب والسنة واتفق المسلم
والحجبة جنس تحتها أنواع كثيرة فكل عابد فهو محب للمعبود
فالشركون يحبون آلهتهم كما قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون
الله أنداداً يحبونهم كحب الله ولذين آمنوا أشد حباً لله) وفيه قولان
أحدهما يحبونهم كحب المؤمنين الله والثاني يحبونهم كما يحبون الله لانه
قد قال (والذين آمنوا أشد حباً لله) فلم يمكن أن يقول ان المشركين يعبدون
آلهتهم كما يعبد الموحدون لله بل كما يحبونهم لله فانهم يعبدون آلهتهم برب
العالمين كما قال (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) وقال (تالله ان كنا لفي ضلال
مبين اذنسويكم رب العالمين) وقد قال بعض من نصر القول الاول
في الجواب عن حجة القول الثاني قال المفسرون قوله (والذين آمنوا

أشد حباً لله) أى أشد حباً لله من المشركين لأنهم فيقال له ما قاله هؤلاء المفسرون مناقض لقولك فأنك تقول أنهم يحبون الانداد كحب المؤمنين لله وهذا يناقض أن يكون المؤمنون أشد حباً لله من المشركين لاربابهم فتبين ضعف هذا القول وثبت ان المؤمنين يحبونهم أكثر من محبة المشركين لله ولا لاهتهم لان أوائلك أشركوا في المحبة والمؤمنون أخلصوها كلها لله وأيضاً فقوله كحب الله أضيف فيه المصدر الى المحبوب المفعول وحذف فاعل الحب فاما أن يراد كما يحب الله من غير تعيين فاعل فيبقى عاماً في حق الطائفتين وهذا يناقض قوله (والذين آمنوا أشد حباً لله واما أن يراد كحبهم لله ولا يجوز أن يراد كما يحب غيرهم لله اذ ليس في الكلام ما يدل على هذا بخلاف جهه فانه قد دل عليه بقوله ومن لناس من يتخذ من دون الله أمداداً يحبونهم كحب الله فأضاف الحب المشبه اليهم فكذلك الحب المشبه بهم اذ كان سباق الكلام يدل عليه اذا قال يحب زيدا كحب عمرو أو يحب علياً كحب أبي بكر أو يحب الصالحين من غير أهله كحب الصالحين من أهله أو قيل يحب الباطل كحب الحق أو يحب سماع المكاء والصدية كحب سماع القرآن وأمثال ذلك لم يكن المفهوم الا أنه هو المحب للمشبه والمشبه به فانه يحب هذا كما يحب هذا لا يفهم منه انه يحب هذا كما يحب غيره هذا اذ ليس في الكلام ما يدل على محبة غيره أصلاً

والمقصود ان المحبة تكون لما يتخذ إلهاً من دون الله وقد قال تعالى (أفرايت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم) فمن كان يعبد

مايهواه فقد اتخذ الله هواه فها هو به الهه فهو لا يتأله من يعلم أن يستحق التأله بل يتأله مايهواه وهذا اتخذ الله هواه له محبة كمحبة المشركين لأهلهم ومحبة عباد العجل له وهذه محبة مع الله لمحبة الله وهذه محبة أهل الشرك والنفوس قد تدعى محبة الله ويكون في نفس الامر محبة شرك تحب ماتمهواه وقد أنكرته في الحب مع الله وقد يخفى الهوى على النفس فإن حبك الشيء يعنى ويصم

وهكذا الاعمال التي بظن الانسان انه يعملها لله وفي نفسه شرك قد خفي عليه وهو يعملها اما الحب رياسة واما الحب مال واما الحب صورة ولهذا قالوا يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة وحمية ورياء فأي ذلك في سبيل الله فقال من قائل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله

فلما صار كثير من الصوفية النساك المتأخرين يدعون لمحبة ولم يزنها بميزان العلم والكتاب والسنة دخل فيها نوع من الشرك واتباع الاهواء والله تعالى قد جعل محبة موحية لاتباع رسوله فقال (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وهذا لان الرسول هو الذي يدعو الى ما يحبه الله وليس شيء يحبه الله الا والرسول يدعو اليه وليس شيء يدعو اليه الرسول الا والله يحبه فصار محبوب الرب ومدعو الرسول متلازمين بل هذا هو هذا في ذاته وان تنوع الصفات فكل من ادعى انه يحب الله ولم يتبع الرسول فقد كذب ليست محبة لله وحده بل ان كان يحبه فهي محبة شرك فانما يتبع مايهواه كدعوى اليهود والنصارى محبة الله فانهم لو أخلصوا له المحبة لم يحبوا الا ما أحب فكانوا يتبعون الرسول

فلما أحبوا ما أبغض الله مع دعواهم حبه كانت محبتهم من جنس محبة المشركين وهكذا أهل البدع فمن قال انه من المرادين لله المحبين له وهو لا يقصد اتباع الرسول والعمل بما أمر به وترك ما نهى عنه فحجبه فيها شوب من محبة المشركين واليهود والنصارى بحسب ما فيه من البدعة فان البدع التي ليست مشروعة وليست مما دعا اليه الرسول لا يجها الله فان الرسول دعى الي كل ما يحبه الله فأمر بكل معروف ونهى عن كل منكر

وأيا من تمام محبة الله ورسوله بغض من حاد الله ورسوله والجهاد في سبيله لقوله تعالى (لا تجبد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) وقال تعالى أيضا (ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليه أأنخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون) وقال تعالى (ندكات لكم أروة حسنة في إبراهيم والذين معه اذ قالوا القومهم انا برآء منكم وما عبدون من دون الله كفرتنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده)

فأمر المؤمنين أن يتأسوا بإبراهيم ومن معه حيث أبدا العداوة والبغضاء لمن أشرك حتى يؤمنوا بالله وحده فأين هذا من حال من لا يحسن حسنة ولا يستقبح سيئة وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة مجال من

غير اعتصام بالكتاب والسنة كما ملك أهل الكلام والرأى طريق النظر والبحث من غير اعتصام بالكتاب والسنة فوقع هؤلاء في ضلالات وهؤلاء في ضلالات كما قال تعالى (فأما أتيتكم مني هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آيتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى) وقال (وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وقال (ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) وقال (قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضل فانما يضل عابها) ومثل هذا كثير في القرآن وقد بسط الكلام على هذا الاصل في غير هذا الموضع

فان قيل صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خالق كل شيء وقد يكون ممن يثبت الحكمة فيقول انما خالق المخلوقات الحكمة وهو يجب تلك الحكمة ورضاها وانما خلق ما يكرهه لما يحبه والذين فرقوا بين المحبة والا اداة قالوا ان المريض يريد لدواء ولا يحبه وانما يجب يحصل به وهو العافية وزوال المرض فالرب تعالى خالق الاشياء كلها بمشيئته فهو مريد لكل ما خلق ولما أحبه من الحكمة وان كان لا يجب بعض المخلوقات من لآعيان والافعال لكنه يجب الحكمة التي خالق لاجلها فالعارف اذا شهد هذا أحب أيضاً أن يخلق لتلك الحكمة وتكون الاشياء مرادة محبوبة له كما هي للحق فهو وان كره الكفر والفسوق والعصيان لكن ما خلقه الله منه خلقه الحكمة واردة فهو

مراد محبوب باعتبار غايته لا باعتبار ما فيه في نفسه
 قيل من شهد هذا المشهد فهو يستحسن ما حسنه الله وأحبه ورضيه
 ويستقبح ما كرهه الله وسخطه ولكن إذا كان الله خلق هذا المكروه
 لحكمة بحسبها فالعارف هو أيضاً يكرهه ويبغضه كما كرهه الله ولكن
 يحب الحكمة التي خلق لأجلها فيكون حبه وعلمه موافقاً لعلم الله
 وحبه لا يخالفها والله عليم حكيم

فهو يعلم الأشياء على ما هي عليه وهو حكيم فيما يحبه ويريده ويتكلم
 به وما أمر به ويفعله فإذا كان يعلم أن الفعل الفلاني والشئ الفلاني
 منصف بما هو مذموم لأجله مستحق للبغض والكراهة كان من حكمته
 أن يبغضه ويكرهه وإذا كان يعلم أن وجوده حصول حكمة محبوبة
 محمودة كان من حكمته أنه يخلقها ويريده لأجل تلك الحكمة المحبوبة
 التي هي وسيلة إلى حصوله وإذا قيل إن هذا الوسط يجب باعتبار
 ما تصف به من الصفات المذمومة كان هذا حسناً كما تقول إن الإنسان
 قد يبغض الدواء من وجهه ويحبه من وجهه وكذلك أمور كثيرة تحب
 من وجهه وتبغض من وجهه

وأيضاً يجب الفرق بين أن يكون مضرًا بالشخص مكرهاً له بكل
 اعتبار وبين أن يكون الله خلقه لحكمة في ذلك وإذا كان الله خالق كل
 شئ لحكمة له في ذلك فإذا شهد العبد أن له حكمة ورأى هذا مع
 الجمع الذي يشترك فيه المخلوقات فلا ينعمه ذلك أن يشهد ما بينهما من
 الفرق الذي فرق الله به بين أهل الجنة وأهل النار بل لا بد من شهود

الفرق في ذلك الجمع وهذا الشهود مطابق لعلم الله وحكمته والله أعلم .
وقد قال الله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وَاخوانكم
وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة نخشون كسادها
ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا
حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين)

فاخبر أن من كان محبوباته أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في
سبيله فهو من أهل الوعيد وقال في الذين يحبهم ويحبونه (فسوف يأتي
الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون
في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) فلا بد لمحبة الله من متابعة الرسول
والمجاهدة في سبيل الله بل هذا لازم لكل مؤمن قال تعالى (إنما المؤمنون
الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في
سبيل الله أولئك هم الصادقون) فهذا حب المؤمن لله

وأما المحبة الشركية فليس فيها متابعة للرسول ولا بغض لعدوه
ومجاهدة له كما يوجد في اليهود والنصارى والمشركين يدعون محبة الله
ولا يتابعون الرسول ولا يجاهدون عدوه

وكذلك أهل البدع المدعون للمحبة فهم من الاعراض من اتباع
الرسول بحسب بدعتهم وهذا من حبهم لغير الله وتجاهلهم من أبعاد الناس
عن موالاته أولياء الرسول ومعاداة أعدائه والجهاد في سبيله لما فيه من
من البدع التي هي شعبة من الشرك والذين ادعوا المحبة من الصوفية وكان
قولهم في القدر من جنس قول الجهمية المجبرة هم في آخر الامر

لا يشهدون للرب محبوباً الا ما وقع وقدر وكل ما وقع من كفر وفسوق وعصيان فهو محبوبه عندهم فلا يبتغي في هذا الشهود فرق بين موسى وفرعون ولا بين محمد وأبي جهل ولا بين أولياء الله وأعدائه ولا بين عبادة الله وحده ومعبادة الاوثان بل هذا كله عند الفاني في توحيد الربوبية سواء ولا يفرق بين حادث وحادث الا من جهة ما يهواه هو قائماً بآله ويجب ما يهواه وهو وان كان - نده محبة الله فقد اتخذ من دون الله أنداداً يحبهم كحب الله وهم من يهواه هذا مادام فيه محبة الله وقد يذابح منها حتى يصير الى التعطيل كفرعون وأمثاله الذي هو أولاً حالاً من مشركي العرب

ولهذا هؤلاء يحبون بلا علم ويبغضون بلا علم والعلم ما جاء به الرسول كما قال (فن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم) وهو الشرع المنزل

ولهذا كان الشيوخ العارفون كثيراً ما يوصون المريدين باتباع العلم والشرع كما قد ذكرنا قطعة من كلامهم في غير هذا الموضع لان الارادة والمحبة اذا كانت بغير علم وشرع كانت من جنس محبة الكفار وارادتهم فهؤلاء السالكون المريدون الصوفية والفقراء الزاهدون العابدون الذين سلكوا طريق المحبة والارادة ان لم يتبعوا الشرع المنزل والعلم الموروث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحبون ما حبه الله ورسوله ويبغضون ما أبغض الله ورسوله والا أفضى بهم لامر الى شعب من شعب الكفر والفاق

ولا يتم الايمان والمحبة لله الا بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر ومن الايمان بما أخبر الايمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله فمن نفى الصفات فقد كذب خبره

ومن الايمان بما أمر فعلى ما أمر وترك ما حذر ومحبة الحسنات وبنض السيئات ولزوم هذا الفرق الى الممات

فمن لم يستحسن الحسن المأمور ولم يستقبح الشيء المنهى عنه لم يكن معه من الايمان شيء كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان

وكما قال في الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي بعثه الله في أمته قبلى الا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ملا يفعلون ويفعلون مالا يؤمرون فمن جاهدهم ببيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم قهقهه فهو مؤمن ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل رواء مسلم

فأضعف الايمان انكار ما يفيضه الله ورسوله بالقلب فمن لم يكن في قلبه بعض المنكر الذى يفيضه الله ورسوله لم يكن معه من الايمان شيء ولهذا يوجد المبتدعون الذين يدعون المحبة الجميلة المشتركة التى تضاهى محبة المشركين يكرهون من ينكر عليهم شيء من أحوالهم

ويقولون فلان ينكر وفلار ينكر

وقد يتلون كثيرا بمن ينكر مامعهم من حق وباطل فيصير هذا يشبه النصراني الذي يصدق بالحق والباطل ويحب الحق والباطل كالشرك الذي يحب الله ويحب الانداد وهذا كاليهودي الذي يكذب بالحق والباطل ويبغض الحق والباطل فلا يحب الله ولا يحب الانداد بل يستكبر عن عبادة الله كما استكبر فرعون وأمثاله وهذا موجود كثيرا في أهل البدع من أهل الارادة والبدع من أهل الكلام هؤلاء يقررون بالحق والباطل مضاهاة للنصارى وهؤلاء يكذبون بالحق والباطل مضاهاة لليهود وانما دين الاسلام وطريق أهل القرآن والايمان انكار ما يبغضه الله ورسوله ومحبة ما يحبه الله ورسوله والتصديق بالحق والتكذيب بالباطل فهم في تصديقهم ومحبتهم معتدلون يصدقون بالحق ويكذبون بالباطل ويحبون الحق ويبغضون الباطل يصدقون بالحق الموجود ويكذبون بالباطل المفقود ويحبون الحق الذي يحبه الله ورسوله وهو المعروف الذي أمر الله ورسوله به ويبغضون المنكر الذي نهى الله ورسوله عنه وهذا هو الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين لا طريق المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق فلا يصدقون به ولا يحبونه ولا الضالين الذين يعقدون ويحبون ما لم ينزل الله به سلطانا

والمتصود هنا ان المحبة الشريكة البدعية هي التي أوقعت هؤلاء في ان آل أمرهم الى أن لا يستحسنوا حسنة ولا يستقبحوا سيئة لظنهم

ان الله لا يحب مأمورا ولا يفيض محظورا فصاروا في هذا من جنس من أنكر ان الله يحب شيئا ويبيض شيئا كما هو قول الجهمية نفاة الصفات وهؤلاء قد يكون أحدهم مثبتا لمحبة الله ورضاه في أصل اعتقاده اثبات الصفات لكن اذا جاء الى القدر لم يثبت شيئا غير الارادة الشاملة وهذا وقع فيه طوائف من مثبتة الصفات تكلموا في القدر بما يوافق رأى جههم والاشعري فصاروا مناقضين لما أثبتوه من الصفات كحال صاحب منازل السائرين وغيره

وأما أئمة الصوفية والمشايخ المشهورون من القدماء مثل الحنيد بن محمد وآتباعه ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله فهؤلاء من أعظم الناس لزوما للامر والنهي وتوصية باتباع ذلك وتحذيرا من المشي مع القدر كما مشى أصحابهم أولئك وهذا هو الفرق الثاني الذي تكلم فيه الحنيد مع أصحابه والشيخ عبد القادر كلامه كله يدور على اتباع المأمور وترك المحذور والصبر على المقدور ولا يثبت طريقا يخالف ذلك أصلا لا هو ولا عامة المشايخ المقبولين عند المسلمين ويحذر عن ملاحظة القدر الخاضع بدون اتباع الامر أو لنهي كما أصاب أولئك الصوفية الذين شهدوا القدر وتوحيد الربوبية وغابوا عن الفرق الالهية الدينية الشرعية الحمدي الذي يفرق بين محبوب الحق ومكروهه ويثبت أنه لا اله الا هو وهذا من أعظم ما يجب رعايته على أهل الارادة والسلوك فانه كثير من المتأخرين من زاغ عن فضل سواء السبيل وانما يعرف هذا من توجه بقلبه وانكشفت له حقائق الامور وصار يشهد الربوبية

وهذا فداء يقارنه البقاء فيفنى عن تأله ماسوى الله بتأله الله تحقيقاً
لقوله لا اله الا الله فينقى ويفنى من قابسه تأله ماسواه ويثبت ويبقى في
قلبه تأله الله وحده وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من
مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة

وفي الحديث الآخر من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة
وقال في الصحيح لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانها حقيقة دين
الاسلام فمن مات عليها مات مسلماً والله تعالى قد أمرنا ان لا نموت
الا على الاسلام في غير موضع كقوله تعالى (اتقوا الله حق تقاته ولا
تموتن الا وאתم مسلمون) وقال ابراهيم ويعقوب يابني ان الله اصطفى
لكم الدين فلا تموتن الا وאתم مسلمون وقال الصديق توفي مسلماً

وألحقى بالماحدين

والصحيح من القولين أنه لم يسأل الموت ولم يتمنه وإنما سأل أنه
إذا مات يموت على الاسلام فسأل المصطفى لا المصوف كما أمر الله بذلك
وأمر به خليله إبراهيم وإسرائيل وهكذا قال
غير واحد من العلماء منهم ابن
عقيل وغيره والله
أعلم بالصواب

❦ تمت الرسالة السادسة ❦

❦ وبإيها الرسالة السابعة له أيضا ❦

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله

في قوله تعالى حق اليقين وعين اليقين وعلم اليقين فما معنى كل مقام منها وأى مقام أعلى (الجواب)

* الحمد لله رب العالمين * للناس في هذه الاسماء مقالات معروفة

منها ان يقال علم اليقين ما علمه بالسمع والخبر والقياس والنظر وعين اليقين ما شاهده وعينه بالبصر وحق اليقين ما بشره ووجده وذاقه وصرفه بالاعتبار * فالاول مثل من أخبر ان هناك عسلا وصدق الخبر أو رأى آثار العسل فاستدل على وجوده * والثاني مثل من رأى العسل وشاهده وعينه وهذا أعلى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الخبز كالمعين * والثالث مثل من ذاق العسل ووجد طعمه وحلاوته ومعلوم ان هذا أعلى مما قبله ولهذا يشير أهل المعرفة الى ما عندهم من الذوق والوجد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع الى الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار وقال صلى الله عليه وسلم ذاق طعم الايمان من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً

فالناس فيما يجده أهل الايمان ويذوقونه من حلاوة الايمان وطعمه

على ثلاث درجات

الاولى من علم ذلك مثل من يخبره به شيخ له يصدق أو يبلغه

مأخبر به لعارفون عن أنفسهم أو يجد من آثار أحوالهم ما يدل على ذلك
والثانية من شاهد ذلك وعينه مثل أن يمين من أحوال أهل
المعرفة والصدق واليقين ما يعرف به مواجيدهم وأذواقهم وإن كان
هذا في الحقيقة لم يشاهد مذاقوه ووجدوه ولكن شاهد ما دل عليه
لكن هو أبلغ من الخبر والمستدل بآثارهم

والثالثة أن يحصل له من الذوق والوجد في نفسه ما كان سمعه كما
قال بعض الشيوخ لقد كنت في حال أقول فيها أن كان أهل الجنة في
الجنة في مثل هذا الحال أنهم لى عيش طيب وقال آخر أنه لير على
القلب أوقات يرتص منها طربا وقال الآخر لأهل الليل في ليهم ألد
من أهل اللهو في لهوهم

والناس فيما أخبروا به من أمر الآخرة على ثلاث درجات
إحداها العلم بذلك لما أخبرتهم الرسل وما قام من الأدلة على
وجود ذلك

الثانية إذا عاينوا ما وعدوا به من الثواب والعقاب والجنة والنار
والثالثة إذا باشروا ذلك فدخل أهل الجنة الجنة وذاقوا ما كانوا
يوعدون ودخل أهل النار النار وذاقوا ما كانوا يوعدون فالناس فيما
يوجد في القلوب وفيما يوجد خارج القلوب على هذه الدرجات الثلاث
وكذلك في أمور الدنيا فإن من أخبر بالمشق أو النكاح ولم يره ولم يذقه
له علم به فإن شاعده ولم يذقه كان له معاينة له فإن ذاقه بنفسه كان له ذوق
وخبرة به ومن لم يذق الشيء لم يعرف حقيقةه فإن العبارة إنما تقيد لتمثيل

والقريب وأمامعرفة الحقيقة فلا نحصل بمجرد العبارة الا لمن يكون قد ذاق ذلك الشيء المعبّر عنه وعرفه وخبره ولهذا يسمون أهل المعرفة لانهم عرفوا بالخبرة والذوق ما يعلمه غيرهم بالخبر والنظر

وفي الحديث الصحيح أن هرقل ملك الروم سأل أبا سفيان بن حرب فيما سأله عنه من أمور النبي صلى الله عليه وسلم قال فهل يرجع أحد منهم عن دينه سيخطئه له بعد أن يدخل فيه قال لا قال وكذلك الايمان اذا خلطت بشائسته القلب لا يسيخطئه أحد

فالايان اذا باشر القلب وخلطته بشائسته لا يسيخطئه القلب بل يحبه ويرضاه فان له من الحلاوة في القلب واللذة والسرور والبهجة ما لا يمكن التعبير عنه لمن لم يذوقه

والناس متفاوتون في ذوقه والفرح والسرور الذي في القلب له من البشاشة والبر ماهو بحسبه واذا خلطت القلب لم يسيخطئه قال تعالى (قل بفضل الله ورحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون) وقال تعالى (والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل اليك ومن الاحزاب من ينكر بعضه) وقال تعالى (واذا أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه ايمانا فاما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا وهم يستبشرون) فأخبر سبحانه أنهم يستبشرون بما أنزل من القرآن والاستبشار هو الفرح والسرور وذلك لما يجدونه في قلوبهم من الحلاوة واللذة والبهجة بما أنزل الله واللذة أبداً تتبع الحبة فمن أحب شيئاً ونال ما أحبه وجد اللذة به

فالذوق هو ادراك المحبوب فاللذة الظاهرة كالاكل مثلاً حل الانسان

فيها أنه يشتهي الطعام ويحبه ثم يذوقه ويتناوله فيجد حذقاً لذته وحلاوته وكذلك النكاح وأمثال ذلك

وايس للخاق محبة أعظم ولا أكمل ولا أتم من محبة المؤمنين لربهم وليس في الوجود ما يستحق أن يحب لذاته من كل وجه الا الله تعالى وكل ما يحب سواه فمحبة تبسح لوجهه فان الرسول عليه الصلاة والسلام انما يحب لاجل الله ويطاع لاجل الله ويتبع لاجل الله كما قال تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)

وفي الحديث أحبوا الله لما يغدوكم به من نعمه وأحبوني لحب الله وأحبوا أهل بيتي لحبي وقال تعالى (قل ان كان آبؤكم الى قوله (أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فترى بصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين

وفي حديث لترمذى وغيره من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان وقال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله) فالذين آمنوا أشد حباً لله ومن كل محب لمحبو به وقد بسط الكلام على هذا في مواضع متعددة

والمتصور هنا أن أهل الايمان يجدون بسبب محبتهم لله ولرسوله من حلاوة لايمان مايناسب هذه المحبة ولهذا علق النبي صلى الله عليه

وسلم ما يجدونه بالحجة فقال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان
أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواها وأن يحب المرء
لا يحبه الله وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف
في النار

ومن ذلك ما يجدونه من ثمرة التوحيد والاخلاص والتوكل والدعاء
لله وحده فان الناس في هذا الباب على ثلاث درجات منهم من علم
ذلك سماعا واستدلالاً ومنهم من شاهد وعان ما يحصل لهم
ومنهم من وجد حقيقة الاخلاص والتوكل على الله والاتجاه اليه
والاستعانة به وقطع التعاقب بما سواه وجرب نفسه انه اذا تعاقب بالخلقين
ورجاهم وطمع منهم أن يجابوا له منفعة أو يدفوا عنه مضرة فانه يخذل
من جبهتهم ولم يحصل مقصوده بل قد يبذل لهم من الخدمة والاموال
وغير ذلك ما يرجو أن ينفعوه وقت حاجته اليهم فلا ينفعونه اما
لعمجزهم واما لانصراف قلوبهم عنه وادا توجه الى الله بصدق الافتقار
اليه واستغاث به عما له الدين أجاب دعاءه وأزال ضرره وفتح له
أبواب الرحمة فذل هذا قد ذاق حقيقة التوكل والدعاء لله مالم يذق غيره
وكذلك من ذاق طعم اخلاص الدين لله وارادة وجهه دون
ما سواه يجد من الاحوال والنتائج والفوائد ما لا يجد من لم يكن كذلك
بل من اتبع هواه في مثل طلب الرياسة والعلو وتعاقه بالصور الجميلة
أوجعه للمال يجد في أثناء ذلك من الهموم والقنوم والاحزان والآلام
وضيق الصدر ما لا يعبر عنه وربما يدأبونه قابله على ترك الهوى ولا يحصل

له ما يسره بل هو في خوف وحزن دائم كان طالباً لما يهواه فهو قبل
ادراكه حزين متألم حيث لم يحصل فاذا أدركه كان خائفاً من زواله
وفراقه

وأولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون فاذا ذاق هذا أو غيره
حلاوة الاخلاص لله والعبادة له وحلاوة ذكره ومناجاة وفهم كتابه
وأسلم وجهه لله وهو محسن بحيث يكون عمله صالحاً ويكون لوجه الله
خالصاً فإنه يجسد من السرور واللذة والفرح ما هو أعظم من الداعي
المثوكل الذي نال بدعائه وتوكله ما ينفعه من الدنيا أو اندفع عنه ما يضره
فان حلاوة ذلك هي بحسب ما حصل له من المنفعة أو اندفع عنه من المضره
ولا أنفع للقلب من التوحيد واخلاص الدين لله ولا أضر

عليه من الاشراك فاذا وجد حقيقة الاخلاص

التي هي حقيقة إياك نستعين كان هذا

فوق ما يجده كل أحد لم يجد

مثل هذا والله أعلم

تمت الرسالة السابعة

وبابها الرسالة الثامنة له أيضاً

(كتاب بيان الهدى من الضلال في أمر الهلال)

(للشيخ الامام العامل العالم شيخ الاسلام أحمد بن تيمية رحمه الله)

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب * وجعله تبليانا لكل شيء
وذكرى لأولى الالباب * وأمرنا بالاعتصام به إذ هو حبله الذي هو
أثبت الأسباب * وهدانا به الى سبل الهدى ومناهج الصواب * وأخبر فيه
أنه جمل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين
والحساب * وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له رب الارباب
* وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث بجوامع الكلم والحكمة
وفصل الخطاب * صلى الله عليه وعلى آله صلاة دائمة ببقية بمديوم المآب
(وبعد) فان الله قد أكمل لنا ديننا وأتمم علينا نعمته ورضى لنا
الاسلام ديننا وأمرنا أن نتبع صراطه المستقيم ولا نتبع السبل فنفرق
بنا عن سبيله وجعل هذه الوصية خاتمة وصايا العشر التي هي جوامع
الشرائع التي تضاهي الكلمات العشر التي أنزلها على موسى في التوراة
وان كانت الكلمات التي أنزلت علينا أكمل وأبلغ ولهذا قال الربيع
ابن خثيم من سره أن يقرأ كتاب محمد الذي لم يقض خاتمه بعده فليقرأ
آخر سورة الانعام (قل تعالوا أنزل ما حرم ربكم عليكم) الآيات وأمرنا
أن لا نكون كالذين نفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأخبر
رسوله أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء وذكر أنه
جمله على شريعة من الامر أمره أن يذمها ولا يتبع سبيل الذين
لا يعلمون وقال تعالى (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه

من الكتاب ومهيمننا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم
 عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم
 أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيها آناكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم
 جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا
 تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك فأمره
 أن لا يتبع أهواءهم عما جاء به من الحق وإن كان ذلك شرعا أو طريقا
 لغيره من الأبياء فإنه قد جعل لكل سنة وسيدا وحذره أن يصرفوه
 عن بعض ما أنزل الله إليه فإذا كان هذا فيما جاءت به شريعة غيره
 فكيف بما لا يعلم أنها جاءت به شريعة غيره بل هو طريقة من لا كتاب له
 وأمره وإيانا في غير موضع أن تتبع ما أنزل إلينا دون ما مخالفه فقال
 (المص كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى
 للمؤمنين اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا
 ما تذكرون) وبين حال الدين رثوا الكتاب يخالفوه والذين استمسكوا
 به فقال (خالف من بعدهم خالف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا
 الأدنى ويقولون سيغفر لنا) إلى قوله (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا
 الصلاة أنا لنضييع أجر المصلحين) وقال (وهذا كتاب أنزلناه مبارك
 فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين
 من قبلنا) الآيات وقال (يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين
 إن الله كان علما حكيمًا واتبع ما يوحى إليك من ربك إن الله كان مأمولون
 خبيرًا) وقال (واعصموا بحبل الله جميعا) وحبل الله كتابه كما فسر النبي

على الله عليه وسلم وقال (واتبع ما يوحى اليك واصبر حتى يحكم الله)
الى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي أجمع المسلمون على
اتباعها وهذا مما يختلف المسلمون فيه جملة ولكن قديع التنازع
في تفصيله فتارة يكون بين العلماء المعتبرين في مسائل الاجتهاد وتارة
ينازع في قوم جهال بالدين أو منافقون أو ساجدون للمنافقين فقد أخبر
الله سبحانه أن فينا قوما سماعين للمنافقين يقولون منهم كما قال (لو خرجو
فيكم ما زادوكم الا خيالا ولا وضعا خلاصكم ببغونكم الفتنة وفيكم
سماعون لهم) وانما عدا باللام لانه متضمن معنى القبول والطاعة كما قال
الله على لسان عبده سمع الله لمن حمده أي استجاب لمن حمده وكذلك
سماعون لهم أي طيعون لهم فاذا كان في الصحابة قوم مطيعون للمنافقين
فكيف بغيرهم وكذلك أخبر عن يظهر الانقياد لحكم الرسول حيث
يقول (لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا
بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون
لقوم آخرين لم يأتوك) الي قوله (سماعون للكذب أكلون للسحت) فان
المراد أن هذه اللام لام التمديد كما في قوله أكلون للسحت أي قائلون
للكذب صريدون له وسماعون مطيعون لقوم آخرين غيرك فليسوا
مفردين للطاعة لله ورسوله ومن قال ان اللام لام كي أي يسمعون
فيكذبوا لاجل أولئك فلم يصب فلم السياق يدل على ان الاول هو المراد
وكثيرا ما يضيع الحق بين الجهال الأميين وبين المحرفين للكلم الذين فيهم
شعبة نفاق كما أخبر سبحانه عن أهل الكتاب حيث قال (أتطمعون أن

يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) الى قوله (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب الا أماني) الآية ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر ان هذه الامة تتبع سنن من قبلها حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه وجب أن يكون فيهم من يحرف الكلم عن مواضعه فيغير معنى الكتاب والسنة فيما أخبر الله به أو أمر به وفيهم أميون لا يفقهون معاني الكتاب والسنة بل ربما يظنون ان ما هم عليه من الاماني الذي هو مجرد التلاوة ومعرفة ظاهر من القول هو غاية الدين ثم قد يناظرون المحرفين وغيرهم من المنافقين أو الكفار مع علم أولئك بما لم يعلمه الا ميون فاما أن يضل الطائفتان و يصير كلام هؤلاء فتنة على أولئك حيث يعتقدون ان ما يقوله الأميون هو غاية علم الدين و يصيروا في طرفي النقيض واما ان يتبع أولئك الأميون أولئك المحرفين في بعض ضلالهم وهذا من بعض أ- باب تغيير الملل الا أن هذا الدين محفوظ كما قال تعالى (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) ولا يزال فيه طائفة قائمة ظاهرة على الحق فلم ينله مانال غيره من الاديان من تحريف كتبها وتغيير شرائعها مطلقا لما ينطق الله به القائلين بحجة الله و بينانه الذين يحيون بكتاب الله الموتي وتنوره أهل الممى فان الارض ان تخلو من قائم لله بحجة لكيلا تبطل حجج الله و بيناته كان مقتضى تقدم هذه المقدمة اني رأيت الناس في شهر صومهم وفي غيره أيضاً منهم من يصنع الى ما يقوله بعض جهال أهل الحساب

من ان الهلال يرى أو لا يرى ويبقى على ذلك اما في باطنه واما في باطنه وظاهره حتى بانفى ان من القضاء من كان يرد شهادة العدد من المدول لقول الحاسب الجاهل الكاذب انه يرى أو لا يرى فيكون ممن كذب بالحق لما جاءه وربما أجاز شهادة غير المرضى لقوله فيكون هذا الحاكم من السامعين للكذب فان الآية تتناول حكم السوء كما يدل عليه السياق حيث يقول سماون للكذب أكلون السمحت وحكم السوء يقبلون الكذب ممن لا يجوز قبول قوله من مخبر أو شاهد وبأكلون السمحت من الرشا وغيرها وما أكثر ما يقتزن هذان وفيهم من لا يقبل قوله في المنجم لافي الباطن ولا في الظاهر لكن في قلبه حسية من ذلك وشبهة قوية لتفتته به من جهة ان الشريعة لم تلتفت الي ذلك لاسيما ان كان قد صرف شيئا من حساب النيرين واجتماع القرصين ومفارقة أحدهما الآخر بعدة درجات وسبب الاهلاك والابدان والاستنار والكسوف والحسوف فالجرب حكم الحاسب الكاذب الجاهل بالرؤية هذا المجرب ثم هؤلاء الدين يجيزون من الحساب وصورة الافلاك وحركاتها أمرا صحيحا قد يعارضهم بعض الجاهل من الأميين المتعصبين الى الايمان أو الي العلم أيضا فيراهم قد خالفوا الدين في السهل بالحساب في الرؤية أو في اتباع أحكام النجوم في تأثيراتها المحمودة والمذمومة فيراهم لما تماطوا هذا وهو من المحرمات في الدين صار كل ما يقولونه من هذا الضرب حق ولا يميز بين الحق الذي دل عليه السمع والعقل والباطل المخالف للسمع والعقل مع ان هذا أحسن

حالا في الدين من القسم الاول لان هذا كذب بشئ من الحق متأولا جاهلا من غير تبديل لبعض أصول الاسلام والضرب الاول قديد خلون في تبديل الاسلام قانا نعلم بالاضطرار من دين الاسلام ان العمل في رؤية هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الايلاء أو غير ذلك من الاحكام المطلقة بالهلال بخبر الحاسب انه يرى أو لا يرى لا يجوز والنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كثيرة وقد أجمع المسلمون عليه ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلا ولا خلاف حديث الا أن بعض المتأخرين من المتفقهة الحادئين بعد المائة الثالثة زعم انه اراغم الهلال جازا للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب فان كان الحساب دل على الرؤية صام والا فلا وهذا القول وان كان مقيدا بالاغنام ومختصا بالحاسب فهو شاذ مسبق بالاجماع على خلافه قاما اتباع ذلك في الصحيح أو تمليق عموم الحكم العام به فما قاله مسلم وقد يقارب هذا قول من يقول من الاسماعيلية بالعدد دون الهلال وبعضهم يروى عن جعفر الصادق جدولا يعمل عليه وهو الذي افتراء عليه عبد الله ابن معاوية وهذه الاقوال خارجة عن دين الاسلام وقد برأ الله منها جعفر وغيره ولا ريب أن أحدا ما يمكنه مع ظهور دين الاسلام أن يظهر الاستناد الى ذلك الا انه قد يكون له عمدة في الباطن في قبول الشهادة وردھا وقد يكون عنده شبهة في كون اشريعة تمل الحكم به وانا ان شاء الله أبين ذلك وأوضح ما جاءت به الشريعة دليلا وتعليلًا شرعا وعقلا قال الله تعالى (يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس

والحج) فاخبر انها مواقيت للناس وهذا عام في جميع أمورهم وخص
الحج بالذكر تمييزا له ولان الحج تشهد الملائكة وغيرهم ولانه يكون
في آخر شهر رجب الحول فيكون علما على الحول كما أن الهلال علم على
الشهر ولهذا يسمون الحول حجة فيقولون له سبعون حجة وأقمنا
خمس حجج فجعل الله الالهة مواقيت للناس في الاحكام الثابتة بالشرع
ابتداء أو سببا من العباد والاحكام التي تثبت بشروط العبد فثبتت من
المؤقتات بشرع أو شرط فاطلال ميقات له وهذا يدخل فيه الصيام
والحج ومدة الايلاء والعدة وصوم الكفارة وهذا الخمسة في القرآن قال
الله تعالى (شهر رمضان) وقال تعالى (الحج أشهر معلومات) وقال تعالى
(للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وقال تعالى (فصيام شهرين
متتابعين) وكذلك قوله (فسيحوا في الارض أربعة أشهر) وكذلك صوم النذر
وغيره وكذلك الشروط من الاعمال المتعلقة بالثمن ودين السلم والزكاة
والجزية والعقل والخيار والايمان وأجل الصداق ونجوم الكتابة والصلح
عن القصاص وسائر ما يؤثر على دين وعقد وغيرها وقال تعالى (والفقر
قدرته منازل حتى عاد كالعرجون القديم) وقال تعالى (هو الذي جعل
الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب
ما خلق الله ذلك الا بالحق) فقلوه لتعلموا متعلق والله أعلم بقوله وقدره
لا يجعل لان كون هذا ضياء وهذا نورا لا تأثير له في معرفة عدد السنين
والحساب وانما يؤثر في ذلك اتقاهما من برج الى برج ولان الشمس

لم يعلق لنا بها حساب شهر ولا سنة وانما علق ذلك بالهلال كما دلت عليه تلك الآية ولانه قد قال (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والارض منها أربعة حرم) فاخبر ان الشهور معدودة اثنا عشر والشهر هلالى بالاضطرار فعلم ان كل واحد منها معروف بالهلال وقد بلغت ان الشرائع تبلىنا أيضا انما علق الاحكام بالالهة وانما بدل من اتباعهم كما يفعله اليهود في اجتماع القرصين وفي جعل بعض أعيادها بحساب السنة الشمسية وكما تفعله النصارى في صومها حيث يراعى الاجتماع القريب من أول السنة الشمسية وتجعل سائر أعيادها دائرة على السنة الشمسية بحسب الحوادث التي كانت للمسيح وكما يفعله الصابئة والمجوس وغيرهم من المشركين في اصطلاحات لهم فان منهم من يعتبر بالسنة الشمسية فقط ولهم اصطلاحات في عدد شهورها لانها وان كانت طبيعية فشهورها عددى وضى ومنهم من يعتبر القمرية لكن يعتبر اجتماع القرصين وما جاءت به الشريعة هو أكمل الامور وأحسنها واينها وأصحها وأبعدا من الاضطراب وذلك ان الهلال أمر مشهود مرئى بالابصار ومن أصح المعلومات ما شوهد بالابصار ولهذا سموه هلالا لان هذه المادة تدل على الظهور والبيان اما سمي واما بصرا كما يقال أهل بالعمرة وأهل بالذبيحة لغير الله اذا رفع صوته ويقال تهلى وجهه اذا استنار وأضاء وقيل ان أصله رفع الصوت ثم لما كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته سموه هلالا ومنه قوله يهل بالفرقد ركبها * كما يهل الراكب المعتمر

وتها إلى الوجه مأخوذ من استنارة الهلال

فالمنصود ان المواقيت حددت بامر ظاهر بين يشترك فيه الناس ولا يشترك الهلال في ذلك شيء فان اجتماع الشمس والهر الذي هو نماذيهما الكائن قبل الا هلال أمر خفي لا يعرف الا بحساب ينفرده به بعض الناس مع تعب وتضييع زمان كثير واشتغال عما يعني الناس وما لا بدله منه وربما وقع فيه الغلط والاختلاف

وكذلك كون الشمس حاذت البرج الفلاني أو الفلاني هذا أمر لا يدرك بالابصار وانما يدرك بالحساب الخفي الخاص المشكل الذي قد يغلط وانما يعلم ذلك بالاحساس تقريبا فانه اذا اندرم الشتاء ودخل الفصل الذي تسميه العرب الصيف وتسميه الناس الربيع كان وقت حصول الشمس في نقطة الاعتدال الذي هو أول الحمل وكذلك مثله في الخريف فلذي يدرك بالاحساس الشتاء والصيف وما بينهما من الاعتدالين تقريبا فأما حصولها في برج بعد برج فلا يحسب الا بحساب فيه كامة وشغل عن غيره مع قلة جدواه

فظهر انه ليس للمواقيت حد ظاهر عام المعرفة الا الهلال وتدانست عادات الامم في شهرهم وسنتهم القسمة العقلية وذلك أن كل واحد من الشهر والسنة اما أن يكونا عددين أو طيعيين أو الشهر طيعيا والسنة عددية أو بالعكس فالذين يعدونها مثل من يجعل الشهر ثلاثين يوما والسنة اثني عشر شهرا والذين يجعلونها طيعيين مثل من يجعل الشهر قريبا والسنة شمسية ويلحق في آخر الشهور

الايام المتفاوتة بين السنتين فان السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وبعض يوم خمس وسدس وانما يقال فيها ثلاثمائة وستون يوماً جبراً للكسر في المائة عادة العرب في تكميل ما ينقص من التاريخ في اليوم والشهر والحول وأما الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وبعض يوم رابع يوم ولهذا كان التفاوت بينهما احد عشر يوماً الا قليلاً تكون سنة في كل ثلاثة وثلاثين سنة وثلاث سنة ولهذا قلّ تعالى (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسماً) قيل معناه ثلاثمائة سنة شمسية وازدادوا تسماً بحساب السنة القمرية ومراعاة هذين عادة كثير من الامم من أهل الكتابين بسبب تحريفهم وأظنه كان عادة المجوس أيضاً وأما من يحول السنة طبيعية والشهر عددياً فهذا حساب الروم والسرانيين والقبط ونحوهم من الهابسين والمشركين من بعد شهر كانون ونحوه عدداً ويعتبر السنة بسير الشمس فاما القسم الرابع فبان يكون الشهر طبيعياً والسنة عددية فهو سنة المسلمين ومن وافقهم ثم الذين يجعلون السنة طبيعية لا يمتدّون على أمر ظاهر كما تقدم بل لا بد من الحساب والعدد وكذلك الذين يجعلون الشهر طبيعياً ويمتدّون على الاجتماع لا بد من العدد والحساب ثم ما يحسبونه أمر خفي ينفرد به القليل من الناس مع كلفة ومشقة وتعرض للاخطأ

فالذي جاءت به شريعتنا أكمل كل الامور لأنه وقت الشهر بأمر طبيعي ظاهر عام يدرك بالابصار فلا يضل أحد عن دينه ولا يشغله مراعاته عن شيء من مصالحه ولا يدخل بسببه فيما لا يعنيه ولا يكون لاحد طريق

الى التلبيس في دين الله كما يفعل بعض علماء أهل المال بملهم
وأما الحول فلم يكن له حد ظاهر في السماء فكان لا بد فيه من
الحساب والعدد فكان عدد الشهور الهلالية أظهر وأهم من ان يحسب
سير الشمس وتكون السنة مطابقة للشهر ولأن السنين اذا اجتمعت
فلا بد من عددها في مادة جميع الامم إذ ليس للسنين اذا تعددت حد
سماوى يعرف به عددها فكان عدد الشهور موافقاً لعدد الشهور ثم
جعلت السنة إلى عشر شهراً بعدد البروج التى تكمل بدور الشمس
فيها شمسية فاذا دار القمر فيها كمل دورته السنوية وبهذا كله يتبين
معنى قوله (وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب) فان عدد شهور
السنة وعدد السنة بعد السنة انما أصله تقدير القمر منازل وكذلك معرفة
الحساب فان حساب بعض الشهر لما يقع فيه من الآجال ونحوها انما يكون
بالهلال وكذلك قوله تعالى (قل هي مواقيت للناس والحج)

ظهر بما ذكرنا أنه بالهلال يكون توقيت الشهر والسنة وأنه ليس شئ
يقوم مقام الهلال البتة لظهوره وظهور العدد المبني عليه وتيسر ذلك
وعمومه وغير ذلك من المصالح الخالية عن المفاسد

ومن عرف ما دخل على أهل الكتابين والصائبين والمجوس وغيرهم
في أعيادهم وعباداتهم وتواريخهم وغير ذلك من أمورهم من الاضطراب
والخرج وغير ذلك من المفاسد ازداد شكره على نعمة الاسلام مع
اتفاقهم أن الانبياء لم يشرعوا شيئاً من ذلك وانما دخل عليهم ذلك من
جهة المتفاسفة الصائبة الذين دخلوا في ملتهم وشرعوا لهم من الدين ما لم

يأذن به الله فلهذا ذكرنا ما ذكرنا حفظاً لهذا الدين عن ادخال المفسدين
فان هذا مما يخاف تغييره فانه قد كانت العرب في جاهليتها قد غسرت
ملة ابراهيم بالنسيء الذي ابتدعته فزادت به في السنة شهراً آجملها كبدساً
لاغراض لهم وغيروا به ميقات الحج والاشهر الحرم حتى كانوا يحججون
تارة في الحرم وتارة في صفر حتى يعود الحج الى ذى الحجة حتى بعث
الله المقيم لملة ابراهيم فوافي حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وقد
استدار الزمان كما كان ووقعت حجته في ذى الحجة فقال في خطبته المشهورة
في الصحيحين وغيرهما ان الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق الله السموات
والارض السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم ثلاث متواليات ذو القعدة
وذو الحجة والحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان وكان قبل
ذلك الحج لا يقع في ذى الحجة حتى حجة أبى بكر سنة تسع كانت في
ذى القعدة وهذا من أسباب تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج وأنزل
الله تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم
خلق السموات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم) فأخبر الله
أن هذا هو الدين القيم ليبين أن ما سواه من أمر النسيء وغيره من
عادات الامم ليس قوماً لما يدخله من الانحراف والاضطراب ونظير الشهر
والسنة اليوم والاسبوع فان اليوم طبعى من طلوع الشمس وغروبها وأما
الاسبوع فهو عددى من أجل الايام الستة التي خلق الله فيها السموات
والارض ثم استوى على العرش فوق التعديل بين الشمس والقمر
باليوم والاسبوع بسبب الشمس والشهر والسنة بسبب القمر وبهما يتم

الحساب وهذا قد توجه قوله لتعلموا الى جعل فيكون جعل الشمس والقمر لهذا كله فاما قوله تعالى (وجعل الابل سكناً والشمس والقمر حسباناً) فقد قيل هو من الحساب وقيل بحسبان كحسبان الرجا وهو دوران الملك فان هذا مما لا خلاف فيه فقد دل الكتاب والسنة واجمع علماء الامة على مثل ما عليه أهل المعرفة من أهل الحساب من ان الافلاك مستديرة لامسطحة

(فصل) لما ظهر بما ذكرناه عود المواقيت الى الأهلة وجب أن تكون المواقيت كلها معلقة بها فلا خلاف بين المسلمين أنه اذا كان مبدأ الحكم في الهلال حسبت الشهور كلها هلالية مثل أن يصوم للكفارة في هلال المحرم أو يتوفى زوج المرأة في هلال المحرم أو يولى من امرأته في هلال المحرم أو يبيعه في الهلال الى شهرين أو ثلاثة فان جميع الشهور تحسب بالاهلة وان كان بعضها أو جميعها ناقصاً فاما ان وقع مبدأ الحكم في أثناء الشهر فقد قيل الشهور كلها بالعدد بحيث لو باعه الى سنة في أثناء المحرم عدد ثلاثمائة وستين يوماً وان كان الى ستة أشهر عدد مائة وثمانين يوماً فاذا كان المبدأ منتصف المحرم كان المنتهى العشرين من المحرم وقيل بل يكمل الشهر بالعدد والباقي بالاهلة وهذا القولان روايتان عن أحمد وغيره وبعض الفقهاء يفرق في بعض الاحكام ثم لهذا القول تفسيران أحدهما أنه يجعل الشهر الاول ثلاثين يوماً وباقي الشهور هلالية فاذا كان الايلاء في منتصف المحرم حسب باقيه فان كان الشهر ناقصاً أخذ منه أربعة عشر يوماً وكله بستة عشر يوماً من جمادى الاولى وهذا يقوله

طائفة من أصحابنا وغيرهم والتفسير الثانى وهو الصواب الذى عليه عمل المسلمين قديماً وحديثاً أن الشهر الاول ان كان كاملاً كل ثلاثين يوماً وان كان ناقصاً جعل تسعة وعشرين يوماً حتى كان الايلاء في منتصف الحرم كملت الاشهر الاربعة في منتصف جمادى الاولى وهكذا سائر الحساب وعلى هذا القول فالجميع بالهلال ولا حاجة الى أن يقول بالعدد بل ينظر اليوم الذى هو المبدأ من الشهر الاول فيكون النهاية مثله من الشهر الآخر فان كان في أول ليلة من الشهر الاول كانت النهاية في مثل تلك الساعة بعد كمال الشهور وهو أول ليلة بعد انسلاخ الشهور وان كان في اليوم العاشر من الحرم أو غيره على قدر الشهور المحسوبة وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه ودل عليه قوله قل هي مواقيت للناس فجعلها مواقيت لجميع الناس مع عامه سبحانه ان الذى يقع في أثناء الشهور أضعاف أضعاف ما يقع في أوائلها فلو لم يكن ميقاناً الا لما يقع في أولها لما كانت ميقاناً الا لاقول من ثلث عشر أمور الناس ولأن الشهر اذا كان ما بين الهلالين فما بين الهلالين مثل ما بين هذا وبين هذا سواء والتسوية معلومة بالاضطرار والفرق تحكم محض وأيضاً فمن الذى جعل الشهر العددي ثلاثين وانتهى صلى الله عليه وسلم قال الشهر هكذا وهكذا وخمس ايامه في الثالثة ونحن نعلم أن نصف شهور السنة يكون ثلاثين ونصفها تسعة وعشرين وأيضاً فعامة المسلمين في عباداتهم ومعاملاتهم اذا أجل الحق الى سنة فان كان مبدؤه هلال الحرم كان منتهاه هلال الحرم سلبخ ذى الحجة عندهم وان كان مبدؤه عاشر الحرم أيضاً لا يعرف

المسلمون غير ذلك ولا يبنون الا عليه ومن أخذوا يزيد يوما لنقصان الشهر
الاول كان قد غير عليهم ففطروا عليه من المعروف وأتاهم بمنكر
لا يعرفونه فعلم أن هذا غلط ممن توهمه من الفقهاء ونهنا عليه ليحذر
الوقوع فيه وليعلم به حقيقة قوله (قل هي مواقيت للناس) وان هذا العموم
محفوظ عظيم القدر لا يستثنى عنه شيء وكذلك قوله (هو الذى جعل
الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب)
وكذلك قوله (وجعلنا الليل والنهار آيتين فحونا آية الليل
وجعلنا آية النهار مبصرة لتعلموا عدد السنين

والحساب) يبين بذلك ان جميع عدد السنين

والحساب تابع لتقديره منازل

والله أعلم وأحكم

تمت الرسالة الثامنة

ويلها الرسالة التاسعة له أيضا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه عن الصلاة بعد الاذان الاول يوم الجمعة هل فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد من الصحابة أو التابعين أو الائمة أم لا وهل هو منصوص في مذهب من مذاهب الائمة المتفق عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين صلاة هل هو مخصوص بيوم الجمعة أم هو عام في جميع الاوقات

أجاب رضى الله عنه * أما النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يكن يصلى قبل الجمعة بعد الاذان شيئاً ولا نقل هذا عنه أحد فان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يؤذن على عهده الا اذا قعد على المنبر وبؤذن بلال ثم يخطب النبي صلى الله عليه وسلم الخطبتين ثم يقم بلال فيصلى بالناس فما كان يمكن أن يصلى بعد الاذان لاهو ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عنه أحد انه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة ولا وقت بقوله صلاة مقدرة قبل الجمعة بل ألفاظه صلى الله عليه وسلم فيها الترغيب في الصلاة اذا قدم الرجل المسجد يوم الجمعة من غير توقيت كقوله من بكر وابتكر ومشى ولم يركب وصلى ما كتب له وهذا هو المأثور عن الصحابة كانوا اذا أتوا المسجد يوم الجمعة يصلون من حين يدخلون ما تيسر فمنهم من يصلى عشر ركعات ومنهم من يصلى ثلث عشرة ركعة ومنهم من يصلى ثمانى ركعات ومنهم من يصلى أقل من ذلك ولهذا كان جماهير الائمة متفقين على انه ليس قبل الجمعة سنة موقوفة بوقت مقدرة بعدد لأن ذلك انما يثبت بقول النبي صلى الله

عليه وسلم أوفاه وهو لم يبين في ذلك شيئاً لا بقوله ولا فعله وهذا مذهب
مالك ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وهو المشهور من مذهب أحمد
ومذهب طائفة من العلماء إلى أن قبلها سنة فمنهم من جعلها ركعتين كما
قاله طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد ومنهم من جعلها أربعاً كأبي حنيفة
وطائفة من أصحاب أحمد وقد نقل عن الإمام أحمد ما استدل به على
ذلك وهؤلاء منهم من يحتاج بحديث ضعيف ومنهم من يقول هي ظهر
مقصورة وتكون سنة الظهر سنتها وهذا خطأ من وجهين * أحدهما أن
الجمعة مخصوصة بأحكام تفارق بها ظهر كل يوم باتفاق المسلمين وإن
سميت ظهراً مقصورة فإن الجمعة يشترط لها الوقت فلا تقضى والظهر
تقضى والجمعة يشترط لها العدد والاستيطان والإمام وغير ذلك والظهر
لا يشترط له شيء من ذلك فلا يجوز أن تتلقت أحكام الجمعة من أحكام
الظهر مع اختصاص الجمعة بأحكام تفارق بها الظهر فإنه إذا كانت الظهر
تشارك الجمعة في حكم وتفارقها في حكم لم يمكن إلحاق مورد النزاع
أحدهما بالإدليل فليس جعل السنة من موارد الاشتراك أولى من
جعلها من موارد الافتراق * الوجه الثاني أن يقال ذهب أنها ظهر
مقصورة قاله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي في غيره سنة للظهر
المقصورة لاقبالها ولا بملها وإنما كان يصليها إذا أتم الظهر فصلى أربعاً
فإذا كانت سنة التي قبلها في الظهر المقصورة خلاف النامة كان مذكروه
حجة عليهم لا لهم وكان السبب الممتضى لحذف بعض الفريضة أولى
بخلاف السنة الراجعة كما قال بعض الصحابة لو كنت متطوعاً لأتممت

الفريضة فانه لو استحب للمسافر أن يصلي أربعاً لكان صلاته للظهر أربعاً أولى من أن يصلي ركعتين فرضاً وركعتين سنة وهذا لانه قد ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة انه كان لا يصلي في السفر الا ركعتين الظهر والعصر والعشاء وكذلك لما حج بالباس عام حجة الوداع لم يصل بهم في منى وغيرها الا ركعتين وكذلك أبو بكر بعده لم يصل الا ركعتين وكذلك عمر بعده لم يصل الا ركعتين ومن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر أو العصر أو العشاء أربعاً فقد أخطأ والحديث المروى في ذلك عن عائشة حديث ضعيف في الاصل مع ما وقع فيه من التحريف فان لفظ الحديث أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال أصبت يا عائشة فهذا مع ضيقه وتيام الأدلة على انه باطل روى ان عائشة روت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر ويصوم ويقصر ويتم فظن بعض الائمة أن الحديث فيه أنها روت الامرين عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مبسوط في موضعه

والمقصود هنا أن السنة للمسافر أن يصلي ركعتين والائمة متفقون على ان هذا هو الافضل الاقولا مرجوحا لكشافني وأكثر الائمة يكرهون التربع للمسافر كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أنصر الروايتين عنه

ثم من هؤلاء من يقول لا يجوز التربع كقول أبي حنيفة ومنه من يقول بجوازه مع الكراهة كقول مالك وأحمد فيقال لو كان الله

يجب للمصلي في السفر أن يصلي ركعتين ثم ركعتين لكان يستحب له أن يصلي الفرض أربعاً فإن التقرب إليه ببعض الظهر أفضل من التقرب إليه بالتطوع مع الظهر ولهذا وجب فلو أراد المقيم أن يصلي ركعتين فرضاً وركعتين تطوعاً لم يجز له ذلك والله تعالى لا يوجب عليه وينهاه عن شيء إلا والذي أمره به خير من الذي نهاه عنه فلم أن صلاة الظهر أربعاً خير عند الله من أن يصلّيها ركعتين وركعتين تطوعاً فلما كان سبحانه لم يستحب للمسافر التربع بخير الأمرين عنده فلا أن لا يستحب التربع بالأمر المرجوح عنده أولى

ثبت بهذا الاعتبار الصحيح أن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أكمل الأمور وإن هديه خير الهدى وإن المسافر إذا اقتصر على ركعتي الفرض كان أفضل له من أن يقرن بهما ركعتي السنة وهذا يظهر أن الجمعة إذا كانت ظهراً مقصورة لم يكن من السنة أن يقرن بها سنة ظهر المقيم بل يجعل كظهر المسافر المقصورة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر ركعتي الفجر والوتر ويصلي على راسلته قبل أي وجه توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة هذا لأن الفجر لم تقصر في السفر فبقيت سنتها على حالها بخلاف المقصورات في السفر والوتر مستقل بنفسه كسائر قيام الليل وهو أفضل الصلاة بعد المكتوبة وسنة الفجر تدخل في صلاة الليل من بعض الوجوه فلما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر سنة لاله وقيام المقتضى له

والصواب أن لا يقال ان قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة ولو كان
الاذان على عهد فانه قد ثبت عنه في الصحيح انه قال بين كل أذانين صلاة
بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء كراهة
أن يتخذها الناس سنة فهذا الحديث الصحيح يدل على أن الصلاة
مشروعة قبل العصر وقبل العشاء الآخرة وقبل المغرب وان ذلك
ليس بسنة راتبة وكذلك قد ثبت ان أصحابه كانوا يصلون بين أذاني
المغرب وهو يراهم فلا ينههم ولا يأمرهم ولا يفعل هو ذلك فدل على
ان ذلك فعل جائز وقد احتج بعض الناس على الصلاة قبل الجمعة بقوله
بين كل أذانين صلاة وعارضه غيره فقال الاذان الذي على المنابر لم يكن
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عثمان أمر به لما كثرت
اناس على عهده ولم يكن يباغهم الاذان حين خروج الامام وقعوده
على المنبر ويتوجه عليه أن يقال هذا الاذان الثالث لما سئله عثمان وافق عليه
المسلمون صار أذاناً شرعياً وحينئذ فتكون الصلاة بينه وبين الأذان
الثاني جائزة حسنة وليست سنة راتبة كالصلاة قبل المغرب وحينئذ
فمن فعل ذلك لم يشكر عليه ومن ترك ذلك لم ينكر عليه وهذا أعدل
الاقوال وكلام الامام أحمد يدل عليه وحينئذ فقد يكون تركها أفضل
اذا كان الجهال يمتدحون أن هذه سنة راتبة ولا واجبة لاسيما اذا داوم
الناس عليها فينبغي تركها أحياناً حتى لا تشبهه الفرض كما استحب أكثر
العلماء أن لا يداوم على قراءة السجدة يوم الجمعة مع أنه قد ثبت في
الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فاذا كان يكره المداومة

على ذلك فترك المداومة على ما لم يسنه النبي صلى الله عليه وسلم أولى
وان صلاحها الرجل بين الاذنين أحيانا لأنها تطوع مطلق أو صلاة
بين أذنين كما يصلى قبل العصر والمشاء لأنها سنة رتبة فهذا جائز
وإذا كان رجل مع قوم يصلونها فإن كان مضافا إذا تركها وبين لهم
السنة لم يشكروا عليه بل عرفوا السنة فتركها حسن وان لم يكن مضافا
ورأى ان في صلاتها تأليفا لقلوبهم الى ما هو أنفع أو دفعا للخصام
والشر لعدم التمكن من بيان الحق لهم وقولهم له ونحو ذلك فهذا
أيضا حسن فالعمل الواحد يكون مستحبا فعلة تارة وتركه تارة باعتبار
ما يرجح من مصلحة فعلة وتركه بحسب الأدلة الشرعية والمسلم قد
يترك المستحب اذا كان في فعله فساد راجح على مصلحته كما ترك النبي
صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد ابراهيم وقال لعائشة لولا أن
قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ولا لصقتها بالارض ولجأت
لها باين بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه والحديث في الصحيحين
فترك النبي صلى الله عليه وسلم هذا الامر الذى كان عنده أفضل
الامرين للممارض الراجح وهو حدان عهد قريش بالاسلام لما في
ذلك من التفسير لهم فكانت المفسدة راجحة على المصلحة ولذلك استح
الائمة أحمد وغيره أن يدع الامام ما هو عنده أفضل اذا كان فيه تأليف
المؤمنين مثل أن يكون عنده فصل القنوت أفضل بان يسلم في الشفع
ثم يصلى ركعة الوتر وهو يؤم قوما لا يرون الا وصل الوتر فاذا لم
يمكنه أن ينقلهم الى الافضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقته لهم بوصل

الوتر أرجح من مصاحبة فضله مع كراهتهم للصلاة خلفه وكذلك لو كان ممن يرى الخفافة بالبسملة أفضل أو الجهر بها وكان المأمومون على خلاف رأيه ففعل المفضل عنده لمصاحبة الموافقة والتأليف التي هي راجحة على مصاحبة تلك الفضيلة كان هذا جائزاً حسناً وكذلك لو فعل خلاف الأفضل لاجل بيان السنة وتعليمها لمن لم يعلمها كان حسناً مثل أن يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو بالبسملة ليعرف الناس أن فعل ذلك حسن مشروع في الصلاة كما ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب جهر بالاستفتاح فكان يكبر ويقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك قال الأسود بن يزيد صليت خلف عمر أكثر من سبعين صلاة فكان يكبر ثم يقول ذلك رواه مسلم في صحيحه ولهذا شاع هذا الاستفتاح حتى عمل به أكثر الناس وكذلك كان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يجهروا بالاستمادة وكان غير واحد من الصحابة يجهر بالبسملة وهذا عند الأئمة الجمهور الذين لا يرون الجهر بها سنة راتبة كان لتعليم الناس أن قراءتها في الصلاة سنة كما ثبت في الصحيح أن ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بأم القرآن جهراً وذكر أنه فعل ذلك ليعلم الناس أنها سنة وذلك أن الناس في صلاة الجنازة على قولين منهم من لا يرى فيها قراءة بحال كما قاله كثير من السلف وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ومنهم من يرى القراءة فيها سنة كقول الشافعي وأحمد لحديث ابن عباس هذا وغيره ثم من هؤلاء من يقول القراءة فيها واجبة كالصلاة ومنهم من يقول بل هي سنة

مستحبة ليست واجبة وهذا أعدل الأنواع الثلاثة فإن السلف فعلوا هذا وهذا وكان كلا الفاعلين مشهورا بينهم كانوا يصلون على الجنائز بقراءة وبغير قراءة كما كانوا يصلون تارة بالجهر بالسجدة وتارة بغير جهر وتارة باستفتاح وتارة بغير استفتاح وتارة برفع اليدين في المواطن الثلاثة وتارة بغير رفع وتارة يسلمون تسليمتين وتارة تسليمة واحدة وتارة يقرؤون خلف الإمام بالسرة وتارة لا يقرؤون وتارة يكبرون على الجنائز سبعا وتارة خمسا وتارة أربعاً كان فيهم من يفعل هذا وفيهم من يفعل هذا كل هذا ثابت عن الصحابة كما ثبت عنهم أن فيهم من كان يرجع في الاذان وفيهم من لم يرجع فيه وفيهم من يوتر الإقامة وفيهم من كان يشفعها وكلاهما ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم

فهذه لامور وان كان أحدها أرجح من الآخر فن فعل المرجوح فقد فعل جائزاً وقد يكون فعل المرجوح أرجح لأمصلحة الراجحة كما يكون ترك الراجح أرجح أحياناً لمصلحة الراجحة

وهذا واقع في عامة الاعمال فإن العمل الذي هو في جنسه أفضل قد يكون في مواطن غيره أفضل منه كما ان جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء ثم الصلاة بعد الفجر والعصر منهي عنها والقراءة والدعاء والذكر أفضل منها في تلك الاوقات وكذلك القراءة في الركوع والسجود منهي عنها والذكر هناك أفضل منها والدعاء في آخر الصلاة بعد التشهد أفضل من الذكر

وقد يكون العمل المفضل أفضل بحسب حال الشخص المعين
لكونه عاجزاً عن الأفضل أو لكون محبته ورغبته واهتمامه وانتفاعه
بالمفضل أكثر فيكون أفضل في حقه لما يقترن به من مزيد علمه
وحبه وإرادته وانتفاعه كما أن المريض ينتفع بالدواء الذي يشبهه ما لا
ينتفع بما لا يشبهه وإن كان جنس ذلك أفضل ومن هذا الباب صار
الذكر لبعض الناس في بعض الاوقات خيراً من القراءة والقراءة
بعضهم في بعض الاوقات خيراً من الصلاة وأمثال ذلك لكما انتفاعه
به لآلئته في جنسه أفضل

وهذا الباب باب تفضيل بعض الاعمال على بعض ان لم يعرف فيه
التفضيل وإن ذلك يتنوع بتنوع الاحوال في كثير من الاعمال والى
وقع فيه اضطراب كثير فإن من الناس من اذا اعتقد استحباب فعل
ورجحانه يحافظ عليه ما لا يحافظ على الواجبات حتى يخرج به الامر
الى الهوى والتعصب والحمية الجاهلية كما تجده فيمن يخنار بعض هذه
الامور فيراها شعاراً لمذهبه ومنهم من اذا رأى ترك ذلك هو الأفضل
يحافظ أيضاً على هذا اترك أعظم من محافظته على ترك المحرمات حتى
يخرج به الامر الى اتباع الهوى والحمية الجاهلية كما تجده فيمن يرى
الترك شعاراً لمذهبه وأمثال ذلك وهذا كله خطأ

والواجب أن يعطى كل ذي حق حقه ويوسع ما وسع الله ورسوله
و يؤلف ما ألّف الله بينه ورسوله ويراعى في ذلك ما يحبه الله ورسوله
من المصالح الشرعية والمقاصد الشرعية ويعلم أن خير الكلام كلام الله

وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وإن الله بعثه رحمة للعالمين بعثه بسعادة الدنيا والآخرة في كل أمر من الأمور وإن يكون مع الإنسان ميعظ به هذا الأجل والآخر من الناس بمقد هذا مجمل ويدعه عند التفصيل أما جهلا وأما ظلما وأما ظنا وأما اتباعا للهوى فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا

(فصل) وأما السنة بعد الجمعة فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين كما ثبت عنه في الصحيحين أنه كان يصلي قبل الفجر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وأما الظهر ففي حديث ابن عمر أنه كان يصلي قبلها ركعتين وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنه كان يصلي قبلها أربعين وفي الصحيحين عن أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعا غير فريضة نبي الله له بيتا في الجنة وجاء مفسرا في السنن أربعين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر فهذه هي السنن الراتبية التي ثبتت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله مدارها على هذه الأحاديث الثلاثة حديث ابن عمر وحديث عائشة وأم حبيبة

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم بالليل أما إحدى عشرة وأما

ثلاث عشرة ركعة فكان مجموع صلاته بالليل والهمز فرضه ونقله نحو
مع أربعين ركعة

والناس في هذه السنن الرواتب على ثلاثة أقوال منهم من لا يؤقت
في ذلك شيئاً كقول مالك فإنه لا يرى سنة الا الوتر وركعتي المغرب وكان
يقول انما توقفت أهل العراق ومنهم من يقدر في ذلك أشياء باحاديث
ضعيفة بل باطلة كما يوجد في مذاهب أهل العراق وبعض من وافقهم
من أصحاب الشافعي وأحمد فان هؤلاء يوجد في كتبهم من الصلوات
المقدرة والاحاديث في ذلك ما يعلم أهل المعرفة بالسنة أنه مكذوب على
النبي صلى الله عليه وسلم كن روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى
قبل العصر أربعاً أو أنه قضى سنة العصر أو أنه صلى قبل الظهر ستاً
أو بعدها أربعاً أو أنه كان يحافظ على الضحى وأمثال ذلك من الاحاديث
المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم

وأشد من ذلك ما يذكره طائفة من المصنفين في الرقائق والفضائل
في الصلوات الاسبوعية والحولية كصلاة يوم الاحد والاثنتين والثلاثاء
والاربعاء والخميس والجمعة المذكورة في كتاب أبي طالب وأبي حامد
وعبد القادر وغيرهم وكصلاة الالفية التي في أول رجب ونصف شعبان
والصلاة الاثني عشرية التي في أول ليلة جمعة من رجب والصلاة التي في
أول ليلة سبع وعشرين من رجب وصلوات أخرى تذكر في الاشهر
الثلاثة وصلاة ليالي العيدين وصلاة يوم عاشوراء وأمثال ذلك من
الصلوات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم مع اتفاق أهل المعرفة

بجديته على ان ذلك كذب عليه لكن بلغ ذلك أقواما من أهل العلم
والدين فظنوه صحيحاً فعملوا به وهم مأجورون على حسن قصدهم
واجتهادهم لاعلى مخالفة السنة

وأما من تبينت له السنة فظن أن غيرها خير منها فهو ضال بل كافر
والقول الوسط العدل هو ما وافق سنته الصحيحة الثابتة عنه صلى
الله عليه وسلم وقد ثبت عنه أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين وفي صحيح
مسلم عنه أنه قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً
وقد روى الست عن طائفة من الصحابة جمعاً بين هذا وهذا

والسنة أن يفصل بين الفرض والنفل في الجمعة وغيرها كما ثبت
في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهي أن توصل صلاة حتى
يفصل بينهما بقيام أو كلام فلا تفعل ما يفعله كثير من الناس يصل
السلام بركعتي السنة فإن في هذا ارتكاباً لنهي النبي صلى الله عليه وسلم
وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض كما يميز بين
العبادة وغير العبادة ولهذا استحب تعجيل الفطور وتأخير السحور
والأكل يوم الفطر قبل الصلاة ونهى عن استقبال رمضان بيوم أو
يومين فهذا كله لافصل بين المأمور به من الصيام وغير المأمور به
والفصل بين العبادة وغيرها وهكذا تميز الجمعة التي أوجها الله من
غيرها وأيضاً كثيراً من أهل البدع كالرافضة وغيرهم لا ينوون الجمعة
بل ينوون الظاهر و يظهر أنهم سلموا وما سلموا فيصلون ظهراً

ويظن الظان أنهم يصلون السنة فإذا حصل

تميز بين القرض والفل كان في هذا

منها لهذه البدعة وهذا له

نظار كثيرة والله

سبحانه أعلم

﴿ تمت الرسالة التاسعة ﴾

﴿ ويليه الرسالة العاشرة له أيضا ﴾

تفسير المعوذتين شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام ناصر السنة قانع البدعة تقي الدين أحمد بن تيمية
نفعنا المولى بعلمه وهو مما كتبه في القلعة

(فصل) في قل أعوذ برب الفلق قال تعالى فالحق الحب والنوى
وقال تعالى فالحق الاصبح وجاءل اليل سكنا والفاق فعل بمعنى
منعول كالتبضع بمعنى المبوض فكل ما فلقه الرب فهو فلق قال
الحسن الفلق كل ما فلق عن شيء كالصبح والحب والنوى قال الزجاج
واذا تأملت الخلق بأن لك أن أكثره عن انفلاق كالارض بالنبات
والسحاب بالمطر * وقد قال كثير من المفسرين الفلق الصبح فانه
يقال هذا بين من فلق الصبح وقرق الصبح * وقال بعضهم الفلق الخلق
كله وأما من قال انه واد في جهنم أو شجرة في جهنم أو انه اسم من
أسماء جهنم فهذا أمر لا تعرف صحته لا بدلالة الاسم عليه ولا بنقل عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا في تخصيص ربوبيته بذلك حكمة بخلاف
ما اذا قال رب الخلق أو رب كل ما انفلق أو رب النور الذي يظهره
على المباد بالنهار فان في تخصيص هذا بالذكر ما يظهر به عظمة الرب
المستعاذ به واذا قيل الفلق يوم ويخص فبعمومه للخلق استعيز من شر
ما خلق وبخصوصه للنور النهاري استعيز من شر غاسق اذا وقب
فان الغاسق قد فسر بالليل كقوله أقم الصلاة لدلوك الشمس الي
غسق الليل وهذا قول أكثر المفسرين وأهل اللغة * قالوا ومعنى

وقب دخل في كل شيء قال الزجاج الفاسق البارد وقيل الليل غاسق
لأنه أبرد من النهار وقد روى الترمذي والنسائي عن عائشة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نظر إلى القمر فقال يا عائشة أعمذى بالله من شره
فانه الغاسق اذا قرب وروى من حديث أبي هريرة مرفوعاً أن الفاسق
النجم وقال ابن زيد هو الثريا وكانت الاسقام والطواعين تكثر عند
وقوعها وترتفع عند طلوعها وهذا المرفوع قد ظن بعض الناس منافاته
لمن فسر به بالليل فجعلوه قولاً آخر ثم فسروا وقوبه بسكونه قال ابن
قتيبة ويقال الغاسق القمر اذا كسف وأسود ومعنى وقب دخل في
الكسوف وهذا ضعيف فان ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يعارض بقول غيره وهو لا يقول الا الحق وهو لم يأمر عائشة بالاستعاذة
منه عند كسوفه بل مع ظهوره وقد قال الله تعالى (وجعلنا الليل والنهار
آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة) فالقمر آية الليل
وكذلك النجوم انما تطالع فتري بالليل فأمره بالاستعاذة من ذلك أمر
بالاستعاذة من آية الليل ودليله وعلامته والدليل من تلزم للمدلول فاذا
كان شر القمر موجوداً فشر الليل موجود وللقمر من التأثير ما ليس
لغيره فيكون الاستعاذة من الشر الحاصل عنه أقوى ويكون هذا كقوله عن
المسجد المؤسس على التقوى هو مسجدى هذا مع ان الآية تتناول
مسجد قباء قطعاً وكذلك قوله عن أهل الكساء هؤلاء أهل بيتي مع ان
القرآن يتناول نساءه فالتخصيص لكون المخصوص أولى بالوصف فالقمر
حق ما يكون بالليل بالاستعاذة والليل مظلم منتشر فيه شياطين الانس

والجن مالا تنتشر بالتهار ويجرى فيه من أنواع الشر مالا يجرى بالتهار من أنواع الكفر والفسوق والعصيان والسحر والسرقة والحيانة والقواحش وغير ذلك فالشر دائماً مقرون بالظلمة ولهذا انما جعله الله لسكون آدميين وراحتهم لكن شياطين الانس والجن تفعل فيه من الشر مالا يمكنها فعله بالتهار ويتوسلون بالقمر وبدعوتهم والقمر وعبادته وأبو معشر الباطني له مصحف القمر يذكر فيه من الكفرات والسحريات ما يناسب الاستعاذة منه

فذكر سبحانه الاستعاذة من شر الخلق عموماً ثم خص الامر بالاستعاذة من شر الفاسق اذا وقب وهو الزمان الذي يم شره ثم خص بالذكر السحر والحسد فالسحر يكون من الانفس الخبيثة لكن بالاستعاذة بالاشياء كالنفت في العقد والحسد يكون من الانفس الخبيثة أيضاً اما بالدين واما بالظلم باللسان واليد وخص من السحر النفقات في العقد وهن النساء والحاسدات رجال في العادة ويكون من الرجال ومن النساء للنساء والشر الذي يكون من الانفس الخبيثة من الرجال والنساء وهو شر منفصل عن الانسان ليس هو في قلبه كالوسواس الخناس (١) وفي سورة الناس ذكر الوسواس الخناس فانه مبدأ الافعال المذمومة من الكفر والفسوق والعصيان ففيها الاستعاذة من شر ما يدخل الانسان من الافعال التي تضره من الكفر والفسوق والعصيان وقد تضمن ذلك الاستعاذة من شر نفسه وسورة الفلق فيها الاستعاذة من شر الخلق

(١) من قوله وهن النساء الى قوله الخناس تشويش في العبارة وقد أثبتناه كما صله فليحذر

صموما وخصوصاً ولهذا قيل فيها برب الفلق وقيل في هذه برب الناس
فان قالق الاصباح بالنور يزيل بما في نوره من الخير مافي لظلمة من
النور وقالق الحب والنوى بعد انعقادها يزيل مافي عقد النفائات فان
فاق الحب والنوى أعظم من حل عقد النفائات وكذلك الحسد هو
من ضيق الانسان وشحه لا ينشرح صدره لانعام الله عليه قرب الفلق
يزيل مايحصل بضيق الحاسد وشحه وهو سبحانه لا يفلق شيئاً الا بخير
فهو قالق الاصباح بالنور الهادي والسراج الوهاج الذي به صلاح العباد
وقالق الحب والنوى بأنواع الفواكه والاقوات التي هي رزق اناس
ودوابهم والانسان محتاج الى جلب المنفعة من الهدى والرزق وهذا
حاصل بالفاق والرب الذي فلق الناس مايحصل به منافعهم يستعاض به مما يضر
الناس فيطلب منه تمام نعمته بصرف المؤذيات عن عبده الذي ابتداء بانعامه
عليه وفق الشيء عن الشيء هو دليل على تمام القدرة واخراج الشيء
من ضده كما يخرج الحى من الميت والميت من الحى وهذا من نوع الفلق
فهو سبحانه قادر على دفع الضد المؤذى بال ضد النافع

(فصل) في قل أعوذ برب الناس الى آخرها قوله من شر
لوسواس الخائس الذى يوسوس فى صدور الناس من الجنة والناس فيها
أقوال ولم يذكر ابن الجوزي الاقولين ولم يذكر الثالث وهو الصحيح
وهو أن قوله من الجنة والناس لبيان اللوسواس أى الذى يوسوس من
الجنة ومن الناس فى صدور الناس فان الله تعالى تد أخبر انه جعل لكل
نبي عدواً شياطين الانس والجن يوحى بعضهم الى بعض زخرف القول
ضروراً واماؤهم هو وسوستهم وليس من شرط الموسوس أن يكون

مستتراً عن البصر بل قد يشاهد قال تعالى (فوسوس لهما الشيطان ليدي لهما ما وورى عنهما من سو آتهما وقال مانها كما ربكما عن هذه الشجرة الا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين وقاسمهما انى لكما لمن الناصحين) وهذا كلام الله يعرف قائله ليس شيئاً ياتى فى القاب لا يدري عزه هو وابليس قد أمر بالوجود لآدم فانى واستكبر فلم يكن ممن لا يعرفه آدم وهو ونسله برون بنى آدم من حيث لا يرونهم وأما آدم فقد رآه

وقد يرى الشياطين والجن كثير من الانس لكن لهم من الاجتنان والاستتار ما ليس للانس وقد قال تعالى (واذ زين لهم الشيطان أعمالهم) وقال (لا غالب لكم اليوم من الناس وانى جار لكم فلما تراءت الفئتان نكص على عقبيه وقال انى برىء منكم) وفى انفسهم والسيرة ان الشيطان جاءهم فى صورة بعض الناس وكذلك قوله (كمثل الشيطان اذ قال للانسان اكفر فاما كفر قال انى برىء منك انى أخاف الله رب العالمين)

وفى حديث أبى ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعوذ بالله من شياطين الانس والجن قلت أو للانس شياطين قال نعم شر من شياطين الجن

وأيضاً فالنفس لها وسوسة كما قال تعالى (ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه) فهذا توسوس به نفسه لنفسه كما يقال حديث النفس قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامتى عما حدثت به أنفسها مالم

تتكلم به أو تعمل به أخرجاه في الصحيحين

فأذى يوسوس في صدور الناس نفسه وشياطين الجن وشياطين

الانس

والوسواس الخاس يتناول وسوسة الجنسة ووسوسة الانس والا
أى معنى للاستعانة من وسوسة الجن فقط مع أن وسوسة نفسه
وشياطين الانس هى عما تضره وقد تكون أضر عليه من وسوسة الجن
وأما قول الفراء ار المراد من شر الوسواس الذى يوسوس في صدور
الناس الطائفتين من الجن والانس وانهسمى الجن ناسا كما سماهم رجالا
وسماهم نفرا فهذا ضعيف فان لفظ الناس أشهر وأظهر وأعرف من
أن يحتاج الى تنويه الى الجن والانس وقد ذكر الله تعالى لفظ الناس
في غير موضع وأيضا فكونه يوسوس في صدور الطائفتين صفة توضيح
وبيان وليس وسوسة للجن معروفة عند الناس وإنما يعرف هذا بخبر
ولاخبر هنا ثم قد قال من الجنة والناس فكيف يكون لفظ الناس عاما
للجنة والناس وكيف يكون قسم الشيء قسما منه فهو يجعل الناس قسم
الجن ويجعل الجن نوعا من الناس وهذا كما يقول أكرم العرب من
العجم والعرب فهل يقول هذا أحد واذا سماهم الله تعالى رجالا لم يكن
في هذا دليل على أنهم يسمون ناسا وان قدر أنه يقال جاء ناس من الجن
فذاك مع التقييد كما يقال انسان من طين وماء دافق ولا يلزم من هذا
أن يدخلوا في لفظ الناس وقد قال تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) فالناس كلهم مخلوقون من

آدم وحواء مع أنه سبحانه يخاطب الجن والانس
والرسول صلى الله عليه وسلم مبعوث الى الجنسين لكن لفظ الناس
لم يتناول الجن ولكن يقول يامعشر الجن والانس
وكذلك قول الزجاج ان المعنى من شرالوسواس الذى هو الجنة
ومن شر الناس فيه ضعف وان كان أرجح من الاول لان شر الجن
أعظم من شر الانس فكيف يطاق الاستعاذة من جميع الناس ولا يستعين
الا من بعض الجن وأبضا فالوسواس الحاس ان لم يكن الا من الجنة
فلا حاجة الى قوله من الجنة ومن الناس فلماذا يخص الاستعاذة من
وسواس الجنة دون وسواس الناس

وأبضا فانه اذا تقدم انعطوف اسما كان عطفه على القريب أولى
كما ان عود الضمير الى الاقرب أولى الا اذا كان هناك دليل يقتضى
العطف على البعيد فعطف الناس هنا على الجنة المقرون به أولى من
عطفه على الوسواس

ويكفى ان المسلمين كلهم يقرؤن هذه السورة من زمن نبيهم ولم
ينتقل هذان القولان الا عن بعض النحاة والاقوال المأثورة عن الصحابة
والتابعين لهم باحسان ليس فيها شئ من هذا بل انما فيها القول الذى
نصرناه كما فى تفسير معمر عن قتادة من الجنة والناس قال ان فى الجن
شياطينا وان فى الانس شياطينا نعوذ بالله من شياطين الانس والجن
فبين قتادة ان المعنى الاستعاذة من شياطين الانس والجن

وروى ابن وهب عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فى قوله

الوسواس الخناس قال الخناس الذى يوسوس مرة ويخنس مرة من الجن والانس فبين ابن زيد ان الوسواس الخناس من الصنفين وكان يقال شياطين الانس اشد على الناس من شياطين الجن شيطان الجن يوسوس ولا تراهم وهذا يعاكبك معاينة

وعن ابن جريج من الجنة والناس قال اتهمما وسواسان فوسواس من الجنة فهو الخناس ووسواس من نفس الانسان فهو قوله والناس وهذا القول اثنان وان كان يشبه قول الزجاج فهذا احسن منه فانه جعل من الناس من الوسواس الذى نفس الانسان فمناه احسن ذكر الثلاثة ابن ابي حاتم في تفسيره

وايضا فانه ذكر في الآية رب الناس ملائكة الناس اله الناس فان كان المقصود ان يستعين الناس بربهم وملئهم والههم من شر ما يوسوس في صدورهم فانه هو الذى يطالب منه الخير الذى ينفعهم ويطالب منه دفع الشر الذى يضرهم والوسواس اصل كل شر يضرهم لانه مبدء لا كفر والفسوق والعصيان وعقوبات الرب انما تكون على ذنوبهم واذا لم يكن لاحدهم ذنب فكل ما يصيبه نعمة في حقه واذا ابتلى بما يؤله فان الله يرفع درجته ويأجره اذا قدر عدم الذنوب مطلقاً لكن هذا ليس بواقع منهم فان كل بنى آدم خطاء وخير الخطائين التوابون وقد قال تعالى (وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا ليعذب الله المنة فقين والمنافقات والمنكرين والمنكرات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات) نفاية المؤمنين الانبياء

فمن دونهم هي التوبة قال الله تعالى (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه انه هو التواب الرحيم) وقال (نوح رب اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم والا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين) وقال ابراهيم واسماعيل (ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا منامكنا وتب علينا انك أنت التواب الرحيم) وقال موسى (أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأت خير الغافرين) ودعاء نبينا بمنزل ذلك كثير معروف في كتاب الوسواس مبدء كل شر فان كانوا قد استعاذوا بربههم وملئهم والهمهم من شره فمدخل في ذلك وسواس الجن والانس وسائر شر الانس انما يقع بذنوبهم فهو جزاء على أعمالهم كالشر الذي يقع من الجن بغير الوسواس وكما يحصل من العقوبات السماوية وهم لم يستعيذوا هنا من شر المخلوقات مطلقاً كما استعاذوا في سورة الفلق بل من الشر الذي يكون مبدؤه في نفوسهم وان كان ذكر رب الناس ملك الناس الله الناس يستعيذوا به ليعيذهم وليعيذ منهم وهذا أعم الميعين فذلك يحصل باعاذته من شر الوسواس الموسوس في صدور الناس فانه هو الذي يوسوس بظلم الناس بعضهم بعضاً وباغواء بعضهم بعضاً وبإغانة بعضهم بعضاً على الاثم والعدوان

فما حصل لانبيي شر من أنسى الاكل مبدؤه من الوسواس الخناس والا فما يحصل من أذى بعضهم لبعض اذا لم يكن من الوسواس بل كان من الوحي الذي بعث الله به ملائكته كان عدلاً كاقامة الحدود وجهاد الكفار والاقتصاص من الظلمين فهذه الامور فيها ضرر وأذى

للظالمين من الانس لكن هي نوحى الله لامن اوسواس وهي نعمة من الله في حق عباده حتى في حق المعاقب فانه اذا عوقب كان ذلك كفارة له ان كان مؤمناً والا كان تخفيفاً لعذابه في الآخرة بالنسبة الى عذاب من لم يعاقب في الدنيا

ولهذا كان محمد صلى الله عليه وسلم رحمة في حق المالمين باعتبار ما حصل من الخير العام به وما حصل للمؤمنين به من سعادة الدنيا والآخرة وباعتبار أنه في نفسه رحمة فمن قبلها والا كان هو الظالم لنفسه وباعتبار أنه قمع الكفار والمتأففين فنقص شرهم وعجزوا عما كانوا يفعلونه بدونه وقتل من قتل منهم فكان تمجيل موته خيراً من طول عمره في الكفر له وللناس فكان محمد صلى الله عليه وسلم رحمة للمالمين بكل اعتبار فلا يستعاذ منه ومن أمثاله من الانبياء وأتباعهم المؤمنين وهم من الناس وان كانوا يفعلون باعدائهم ما هو أذى وعقوبة وألم لهم فلم تبق الاستعاذة من الناس الا مما يأتي به الوسواس اليهم فيستعاذ برب الناس ملك الانس الى الناس على هذا التقدير من شر الوسواس الذي يوسوس للمستعيز ومن شر الوسواس الذي يوسوس لساير الناس حتى لا يحصل منهم شر للمستعيز فاذا لم يكن للناس شر الا من الوسواس كان الاستعاذة من شر الذي يوسوس لهم تحصيلاً للمقصود وكان حسماً للمادة وأقرب الى المدل وكان مخرجاً لانياء الله وأوليائه أن يستعاذ من شرهم وأن يقرنوا بالوسواس الخناس ويكون ذلك تفضيلاً للجن على الانس وهذا لا يقوله عاقل

فان قيل فان كان أصل الشر كله من الوسواس الخناس فلا حاجة إلى ذكر الاستعاذة من وسواس الناس فانه تابع لوسواس الجن قيل بل الوسوسة نوعان نوع من الجن ونوع من نفوس الانس كما قال (واقعد خائفنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه) فالشر من الجهتين جميعاً والانس لهم شياطين كما للجن شياطين والوسوسة من جنس الوشوشة بالشين المعجمة يقال فلان يوسوس فلانا وقد وشوشه اذا حده سرّاً في أذنه وكذلك الوسوسة ومنه وسوسة الحلى لكن هو بالسين للمهملة أخص

ورب الناس الذي ير بهم بقدرته ومشيتته وتدبيره وهو رب العالمين كلهم فهو الخالق لجميع ولاعمالهم وملك الناس الذي يأمرهم وينهاهم فان الملك يتصرف بالكلام والجماد لملك له فانه لا يعقل الخطاب لكن له مالاك وانما يكون الملك لمن يفهم عنه والحيوان يفهم بعضه عن بعض كما قال علمنا منطق الطير وقالت نملة يا أيها النمل فلماذا كان له ملك من جنسه ومن غير جنسه كما كان سليمان ملككم والاله هو المعبود الذي هو المقصود بالارادات والاعمال كلها كما قد بسط الكلام على ذلك

وقد قيل انما خص الناس بالذكر لانهم مستعينون أولانهم المستعاذ من شرهم ذكرهما أبو الفرج وليس لهما وجه فان وسواس الجن أعظم ولم يذكره بل ذكر الناس لانهم المستعينون فيستعينون بربهم الذي يصونهم ويملكهم الذي أمرهم ونهاهم وبالهم الذي يعبدونه من شر الذي يحول

بينهم وبين عبادته ويستعيذون أيضاً من شر الوسواس الذي يحصل في نفوس الناس منهم ومن الجنة فإنه أصل الشر الذي يصدر منهم والذي يرد عليهم

(فصل) وبهذا يتبين بوضوح هذه الاستعاذة والتي قبلها كما جاءت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعذ المستعيذون بمثلها فإن الوسواس أصل كل كفر وفسوق وعصيان فهو أصل الشر كله فحق في الإنسان شره وفي عذاب جهنم وعذاب القبر وفترة المحيا والممات وفترة المسيح الدجال فإن جميع هذه إنما تحصل بطريق الوسواس ووفي عذاب الله في الدنيا والآخرة فإنه إنما يعذب على الذنوب وأصلها من الوسواس ثم إن دخل في الآية وسواس غيره بحيث يكون قوله من شر الوسواس استعاذة من الوسواس الذي يعرض له والذي يعرض للناس بسببه فقد وفي ظاهريهم وإن كان إنما يريد وسواسه فهم إنما يسلطون عليه بذنوبه وهي من وسواسه قال تعالى (أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم) وقال (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) وقال (فما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك)

والوسواس من جنس الحديث والكلام ولهذا قال المفسرون في قوله ما توسوس به نفسه قالوا ما تحدث به نفسه وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز لامتي ما تحدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل به وهو نوعان خبر وإنشاء فالخبر أما عن ماض وأما عن مستقبل

فلما مضى يذكره به والمستقبل يحمدنه بأن يفعل هو أموراً أو أن أموراً ستكون بقدر الله أو فعل غيره فهذه الاماني والمواعيد الكاذبة والانشاء أمر ونهى وإباحة

والشيطان تارة يحدث رسواس الشّر وتارة ينشئ الخير وكان ذلك بما يشغله به من حديث النفس قال تعالى في النسيان (واما ينسينك الشيطان فلا تقم بعد الذكرى مع القوم الظالمين) وقال في موسى (فاني نسيت الحوت وما أنسانيه الا الشيطان) وقال تعالى (فأنساه الشيطان ذكر ربه) وثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فاذا قضى التأذين أقبل فاذا توب بالصلاة أدبر فاذا قضى التوب أقبل حتى يخطربين المرء ونفسه فيقول اذ كر كذا اذ كر كذا لما لم يذكر حتى يظل لرجل لم يذكر صلى الله عليه وسلم الشيطان اذ ذكره بأمور ماضية حدث بها نفسه مما كانت في نفسه من أفعاله ومن غير أفعاله فيبتلك الامور نسي المصلى كم صلى ولم يذكر صلى الله عليه وسلم النسيان أزل ما في النفس من الذكر وشغلها بأمر آخر حتى نسي الاول واما اخباره بما يكون في المستقبل من المواعيد والاماني فيكفوه وقال الشيطان لما قضى الامر (ان الله وعدهم وعده الحق ووعدتكم فاخلفتكم وما كان لي عايكم من سلطان الا أن دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا أنفسكم) وفي هذه الآية أمره ووعدده وقال تعالى (ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبيناً يعدمهم وينهبهم وما يعدمهم الشيطان الا غروراً أولئك مأواهم جهنم ولا يجذون

عنها محيصاً وقال تعالى (الشیطان يعدكم النقر وبأمرکم بالزحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً والله واسع عليم) ففي هذه أيضاً أمره ووعدته وقال موسى لما قتل القبطي (هذان من عمل الشیطان انه عدو مضل مبين) وقد قال غیر واحد من الصحابة کابی بکر وابن مسعود فيما يتولونه باجتهادهم ان كان صواباً فمن الله وان كان خطأ فنی ومن الشیطان فجهلوا ما یبقى فی النفس من الاعتقادات التي ليست مطابقة من الشیطان وان لم یکن صاحبها آنماً لانه استفرغ وسمعه كما لا یأثم بالوسواس الذي یكون فی الصلاة من الشیطان ولا بما یحدث به نفسه وقد قال المؤمنون (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطانا) وقد قال الله قد فعلت

والنسیان للحق من الشیطان والخطأ من الشیطان قال تعالى (واذا رأیت الذین یخوضون فی آياتنا فأعرض عنهم حتی یخوضوا فی حدیث) غیره وأما نسیئک الشیطان فلا تقعد بعد الذکرى مع القوم الظالمین وقد قال صلی الله علیه وسلم من نام عن صلاة أو نسیها فلیصلها اذا ذکرها ولما نام هو وأصحابه عن الصلاة فی غزوة خیر قال لأصحابه ارنحلوا فان هذا مکان حضرنا فیہ شیطان وقال ان الشیطان أتى بلالا فجعل یمیده کایم یدی الصبی حتی نام وكان النبی صلی الله علیه وسلم وکل بلالا أن یوقظهم عند الفجر والنوم الذی یشغل عما أمر به والنعماس من الشیطان وان کان معفوا عنه ولهذا قيل النعماس فی مجلس الذکر من الشیطان وكذلك الاحتلام فی المنام من الشیطان والتائم لاقلم علیه وقد ثبت فی الصحیحین عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه قال الرؤیا

ثلاثة رؤيا من الله ورؤيا من الشيطان ورؤيا ما يحدث به المرء نفسه في اليقظة فبرأ في النوم وقد قيل ان هذا من كلام ابن سيرين لكن تقسيم الرؤيا الى نوعين نوع من الله ونوع من الشيطان صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا ريب فهذان النوعان من وسواس النفس ومن وسواس الشيطان وكلاهما مفعول منه فان النائم قد رفع القلم عنه ووسواس الشيطان ينشي القلب كطيف الخيال فينسيه ما كان معه من الایمان حتى يعمى عن الحق فيقع في الباطل فاذا كان من المتقين كما قال الله ان الذين اتقوا اذا مسهم طيف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون فان الشيطان مسهم بطيف منه يغشى القلب وتمعه ابصار الحق قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المبد اذا اذنب نكت في قلبه نكتة سوداء فان تاب ونزع واستغفر صقل قلبه وان زاد زيد فيها حتى تملو قلبه فذلك الران الذي قال الله تعالى (كلابل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون)

لكن طيف الشيطان غير رين الذنوب هذا جزاء على الذنب والغبين أظلم من ذلك كما في الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم قال انه ليغان على نبي واني لاسنفر الله في اليوم -بعين مرة فالشيطان يلقى في النفس الشر والملك يلقى الخير وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما منكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قالوا وايك يا رسول الله قال وايى الا أن الله أعانني عليه فأسلم وفي رواية ملا بأمرني الا بخير أى استسلم وانقاد

وكان ابن عيينة يرويه قال سلم بالضم ويقول ان الشيطان لا يسلم لكن قوله في الرواية الاخرى فلا يأمرني الا بخير دل على انه لم يبق يأمره بالشر وهذا اسلامه وان كان ذلك كناية عن خضوعه وذلك لانه اذ نه بالله كما يقهر الرجل عدوه الظاهر ويأسره وقد عرف العدو المقهور ان ذلك الفاهر يعرف ما يشير به عليه من الشر فلا يقبله بل يعاقبه على ذلك فيحتاج لانتهاره معه الى انه لا يشير عليه الا بخير لذاته وعجزه لاصلاحه ودينه ولهذا قال صلى الله عليه وسلم الا ان الله أعانني عليه فلا يأمرني الا بخير وقال ابن مسعود ان للملك لمة وان للشيطان لمة فلمة الملك ايعاد بالخير وتصديق بالحق ولمة الشيطان ايعاد بالشر وتكذيب بالحق وقد قال تعالى (انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه) أى يخوفكم أولياءه بما يقذف في قلوبكم من الوسوسة المرعبة كشيطان الانس الذى يخوف من العدو ويرجف ويخذل وعكس هذا قوله تعالى (اذ يوحى ربك الى الملائكة انى معكم فنبتوا الذين آمنوا سألنى في قلوب الذين كفروا) (الرعب) وقال تعالى (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) وقال تعالى (ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا قليلا) والثبت جعل الانسان ثابتا لامرنا وبذلك بالفاء ما يثبت من التصديق بالحق والوعد بالخير كما قال ابن مسعود لمة الملك وعد بالخير وتصديق بالحق ففتح علم القلب ان مأخبر به الرسول حق صدقه واذا علم ان الله قد وعده بالتصديق وثق بوعد الله ثبت فيه هذا ثبت بالكلام كما ثبت الانسان الانسان في أمر قد اضطرب فيه بان يخبره

بصدقه ويخبره بما يبين له أنه منصور فيثبت وقد يكون التثبت بالفعل بان يسلك القلب حتى يثبت كما يسلك الانسان الانسان حتى يثبت

وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء واستمعان عليه وكل اليه ومن لم يسأل القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده فهذا الملك يجعله سديد القول بما يلقى في قلبه من التصديق بالحق والوعد بالخير وقد قال تعالى (هو الذي يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات الى النور) فدل ذلك على أن هذه الصلاة سبب لخروجهم من الظلمات الى النور وقد ذكر اخراجه للمؤمنين من الظلمات الى النور في غير آية كقوله (الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات) وقال (هو الذي ينزل على عبده آيات يينات ليخرجكم من الظلمات الى النور) وقال (كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم) وفي الحديث ان الله وملائكته يصلون على معلمى الناس الخير وذلك ان هذا بتعليمه الخير يخرج الناس من الظلمات الى النور والجزاء من جنس العمل ولهذا كان الرسول أحق الناس بكمال هذه الصلاة كما قال تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي) والصلاة هي الدعاء اما بخير يتضمن الدعاء واما بصيغة الدعاء فالملائكة يدعون للمؤمنين كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال والملائكة تصلى على أحدكم مادام في مصلاه اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث فين ان صلاتهم قوتهم

اللهم اغفر له اللهم ارحمه

وفي الاثر ان الرب يصلى فيقول سبقت أو غلبت رحمتى غضبى وهذا كلامه سبحانه هو خير وان شاء يتضمن ان الرحمة تسبق الغضب وتغلبه وهو سبحانه لا يدعو غيره ان يفعل كما يدعو الملائكة وغيرهم من الخلق بل طلبه بامرء وقوله وقسمه كقوله لافعلن كذا وقوله كن ف يكون وقوله لافعلن كذا قسم منه كقوله (لأملأن جهنم منك وعن تبعك) وقوله (ولكن حق القول منى لاملان جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقوله (وعدا الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا) وقوله (كتب الله لاغلبن أنا ورسلى ان الله قوى عزيز) وهذا وعد مؤكد بالقسم بخلاف قوله (انا لتنصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا) فان هذا وعد وخبر ليس فيه قسم لكنه مؤكد باللام التي يمكن أن تكون جواب قسم وقوله (وعدكم الله مغام كثيرة تأخذونها) وقوله (واذ يدركم الله احدى الطائفتين) ونحو ذلك وعد مجرد

وقد قال تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء) فاخبر انه يوحى الى البشر تارة وحيا منه وتارة يرسل رسولا فيوحى الى الرسول باذنه ما يشاء

والملائكة رسل الله ولفظ الملك يتضمن معنى الرسالة فان أصل

الكلمة . سلاك علي ، زن مفعل لكن لكثرة الاستعمال خففت بأن ألقى حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت الهمزة وملاك مأخوذ من المالك والملاك بتقديم الهمزة على اللام واللام على الهمزة وهو الرسالة وكذلك الالوكة بتقديم الهمزة على اللام قال الشاعر

أبلغ النعمان عني مألوكا * انه قد طال حبسى وانتظاري
وهذا بتقديم الهمزة لكن الملك هو بتقديم اللام على الهمزة وهذا أجود فان نظيره في الاشتقاق الاكبر لأك يلوك اذا لأك الكلام والاعجام والهمزة أقوى من الواو ويليه في الاشتقاق الاوسط أكل يأكل فان الآكل يلوك ما يدخله في جوفه من الغذاء والكلام والعلم ما يدخل في الباطن ويغذى به صاحبه قال عبد الله بن مسعود ان كل آدب يجب أن تؤتى مأدبته وان آدبة الله القرآن والآدب المضيف وآدبة الضيافة وهو ما يجعل من الطعام المضيف فين ان الله ضيف بماده بالكلام الذي أنزله اليهم فهو غذاء قلوبهم وقوتها وهو أشد انتفاعا به واحتياجا اليه من الجسد بغذائه

وقال علي رضي الله عنه الربانيون هم الذين يغفون الناس بالحكمة ويربونهم عليها وقد قال صلى الله عليه وسلم اني أريت عند ربي يطعمني ويسقيني وقد أخبر الله تعالى ان القرآن شفاء لما في الصدور والناس الى الغذاء أحوج منهم الى الشفاء في القلوب والابدان وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم قال مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت منها طائفة أمسكت الماء فأنبتت الكلأ

والعشب الكثير وكانت منها طائفة أمسكت الماء فشرب الناس وسقوا وزرعوا وكانت منها طائفة انما هي قيعان لاتمسك ماء ولا تثبت كلا فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به من الهدى والعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به

فأخبر ان ما بعث به للقلوب كالماء للارض تارة تشربه فتنبت وتارة تحفظه وتارة لا هذا ولا هذا والارض تشرب الماء وتغتذى به حتى يعمل الخير وقد أخبر الله تعالى انه روح نحيما به القلوب فقال (وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا ثم هدى به من نشاء من عبادنا وانك تهدى الى صراط مستقيم) واذا كان ما يوحى الى عباده تارة يكون بوساطة ملك وتارة بغير وساطة فهذا للمؤمنين كلهم مطابقا لا يختص به الانبياء قال تعالى (وأوحينا الى أم موسى أن أرضعيه) وقال تعالى (واذ أوحيت الى الخواصين أن آمنوا بى ورسولى قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) واذا كان قد قال وأوحى ربك الى النحل الآية فذكر أنه يوحى اليهم فالى الانسان أولى وقال تعالى (وأوحى فى كل سماء أمرها) وقد قال تعالى (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها) فهو سبحانه يلهم لفجور والتقوى للنفس والفجور يكون بواسطة الشيطان وهو الهام وسواس والتقوى بواسطة ملك وهو الهام وحى هذا أمر بالفجور وهذا أمر بالتقوى والامر لا بد أن يقترن به خبر

وقد صار فى العرف لفظ الهام اذا أطلق لا يراد به الوسوسة

وهذه الآية مما يدل على أنه يفرق بين الهام الوحي وبين الوسوسة فالأمور به ان كان تقوى الله فهو من الهام الوحي وان كان من الفجور فهو من وسوسة الشيطان

فيكون الفرق بين الالهام المحمود وبين الوسوسة المذمومة هو الكتاب والسنة فان كان مما ألقي في النفس مما دل الكتاب والسنة على انه تقوى لله فهو من الالهام المحمود وان كان مما دل على انه فجور فهو من الوسواس المذموم وهذا الفرق مطرد لا يتغير وقد ذكر أبو حارم في الفرق بين وسوسة النفس والشيطان فقال ما كرهته نفسك لنفسك فهو من الشيطان فاستعد بالله منه وما أحبه نفسك لنفسك فهو من نفسك فانها عنه

وقد تكلم المظار في العلم الحاصل في القلب عقب النظر والاستدلال فذكروا فيه ثلاثة أقوال كما ذكر ذلك أبو حامد في مستصفاء وغيره قول الجهمية وقول القدرية وقول الملاسفة وكثير من أهل الكلام لا يذكرون الا القولين قول الجهمية وقول القدرية

وذلك انهم يذكرون في كتبهم ما يعرفونه من أقوال من يعرفونه تكلم في هذا وهم لا يعرفون الا هؤلاء والمسئلة هي من فروع القدر فان الحاصل في نفس حادث فيها فالقول فيه كالاقوال في أمثاله

ومذهب جهم ومن وافقه كأبي الحسن الاشعري وكثير من المتأخرين المثبتة هو مذهب أهل السنة والجماعة ان الله خالق كل شيء وان الله خالق أعمال العباد لكنه لا يثبت سبباً ولا فائدة مؤثرة ولا حكمة

المفسر الرب فاذا ذكر الطوائع والقوى التي في الالعيان وأنكر الاسباب والحكم فلهذا لم يجعل لشيء سببا بل يقول هذا حاصل بخلق الله وقدرته ولم يذكر ولا سببا وهم صادقون في اضافته الى قدره وانه خالقه خلافا للقدرية لكن من تمام المعرفة اثبات الاسباب ومعرفة * وأما القدرية من المعتزلة وغيرهم فبنوه على أصلهم وهو ان كل ما تولد عن فعل العبد فهو فعله لا يضاف الى غيره كالشبع والري وزهوق الروح ونحو ذلك فقالوا هذا العلم متولد عن نظر العبد أو تذكر النظر والمتفاسفة بنوه على أصلهم في أن يحدث من الصور هو من قبض العقل الفعال عند استعداد المواد اقلية فتألوا يحصل في نفوس البشر من قبض العقل الفعال عند استعداد النفس باستحضار المقدمتين وهذا القول خطأ والذي قبله أقرب منه والاول أقرب وليس في شيء منها تحقيق الامر في ذلك

وحقيقته ان الله وكل بالانس ملائكة وشياطين يلقون في قلوبهم الخير والشر قاله الصادق من الخير والمقائد الباطلة من الشر كما قال ابن مسعود لمة الملك تصديق بالحق ولمة الشيطان تكذيب بالحق وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم في القاضى أنزل الله عليه ملكا يسدده وكما أخبر الله ان الملائكة توحى الى البشر ما توحيه وان كان البشر لا يشعر بأنه من الملك كما لا يشعر بالشيطان الموسوس لكن الله أخبر انه يكلم البشر وحيا ويكلمه بملك يوحى بآدنه ما يشاء والثالث اتكلم من وراء حجاب وقد قال بعض المفسر بن المراد بالوحى هنا الوحى في المنام ولم

يذكر أبو الفرج غيره وليس الامر كذلك فان المنام تارة يكون من الله وتارة يكون من النفس وتارة يكون من الشيطان وهكذا ما يلقى في اليقظة والانياء معومون في اليقظة والمنام ولهذا كانت رؤيا الانبياء وحيا كما قال ذلك ابن عباس وعبيد بن عمير وقرأ قوله اني أرى في المنام أني أذبحك وايس كل من رأى رؤيا كانت وحيا فذلك ليس كل من ألقى في قلبه شيء يكون وحيا والانسان قد تكور نفسه في بطنه أكل منها في نومه كالمصلي الذي يناجي ربه فاذا جاز أن يوحى اليه في حال النوم فلماذا لا يوحى اليه في حال اليقظة كما أوحى الى أم موسى

والحواريين والرحل لكن ايس لاحد أن يطلق

القول على ما يقع في نفسه انه وحى لافي

يقظة ولا في المنام الا بدليل يدل

على ذلك فان الوسواس

غالب على الناس

والله أعلم

تمت الرسالة العاشرة

وبلغها الرسالة الحادية عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام علامة الانام أبو العباس تقي الدين أحمد بن نعيمه
رضي الله عنه

(فصل فيمن أوقع العقود المحرمة ثم تاب قال الله تعالى في الربا
(وان تبتم فلنكنم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظالمون) وقد بسط الكلام
على هذا في موضعه وقد قال تعالى لما ذكر الخلع والطلاق فقال في
الخلع (ولا يجزلكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الا أن يخافا أن لا يقيما
حدود الله فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتدت به
تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون)
الى قوله (واذا طلقتم النساء فبائن أجلهن فأمسكنهن بمعروف أو
سرحوهن بمعروف ولا تمسكنهن ضرراً تعتدوا ومن يفعل ذلك فقد
ظلم نفسه) وقال تعالى (اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة
واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين
بفاحشة مينة تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري
اعل الله يحدث بعد ذلك أمراً فإذا بائن أجلهن فأمسكنهن بمعروف
أو فارقوهن بمعروف وأنتهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله
ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل
له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه
ان الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً)

فالطلاق المحرم كالاطلاق في الحيض وفي طهر قد أصابها فيه حرام

بأنهم راجعوا كالاتفاق الثلاث عند الجمهور وهو تمت حدود الله .
وقاعله ظالم لنفسه كما ذكر الله تعالى انه من يتعد حدود الله فقد ظلم
نفسه والظالم لنفسه اذا تاب تاب الله عليه لقوله (ومن يعمل سوا أو يظلم
نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً) فهو اذا استغفره غفر له
ورحمه وحينئذ يكون من المتقين فيدخل في قوله (ومن يتق الله يجعل
له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب)

والذين ألزمهم عمر ومن وافقه بالطلاق المحرم كانوا عاقلين بالتحريم
وقد نهوا عنه فلم يتهموا فلم يكونوا من المتقين فهم ظالمون لتعديهم مستحقون
للعقوبة وكذلك قال ابن عباس لبعض المستفتين ان عمك لم يتق الله فلم
يجعل له فرجاً ومخرجاً ولو اتق الله لجعل له فرجاً ومخرجاً وهذا انما
يقال لمن علم ان ذلك محرم وفعله فمن لم يعلم بالتحريم لا يستحق العقوبة
ولا يكون متعدياً اذا عرف أن ذلك محرم وتاب من عوده اليه والزم
أن لا يفعله والذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل ثلاثتهم واحدة
في حياتهم كانوا يتوبون فيصبرون متقين ومن لم يتب فهو الظالم كما قال
(بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون) فخصر
الظلم فيمن لم يتب فمن تاب فليس بظالم فلا يجعل متعدياً لحدود الله بل
وجود قوله كعده ومن لم يتب فهو محل اجتهاد فمعرضهم بالانزام
ولم يكن هناك تحليل فكانوا لاعتقادهم ان النساء يحرم عليهن لا يقعون
في الملاق المحرم فاكفوا بذلك عن تعدى حدود الله فاذا صاروا
يقعون الطلاق المحرم ثم يردون النساء بالتحليل المحرم صاروا يفعلون

المحرم مرتين ويتمدون حدود الله مرتين بل ثلاثاً بل أربعاً لا رطلاق .
 الاول كان تعديا لحدود الله وكذلك نكاح الحمل لها ووطؤها لها قد صار
 بذلك ملعوناً هو والزوج الاول فقد تعديا حدود الله هذا مرة أخرى
 وذلك مرة والمرأة ووليها لما علموا بذلك وفعلوه كانوا متعدين لحدود
 الله فلم يحصل بالالزام في هذه الحال انكفاف عن تعدي حدود الله بل
 زاد التعدي لحدود الله فترك التزامهم بذلك وان كانوا ظالمين غير تائبين
 خير من التزامهم فذلك الزنا يعود الى تعدي حدود الله مرة بعد مرة
 واذا قيل قالذي استغنى ابن عباس ونحوه لو قيل له تب لئلا يذنب ولهذا
 كان ابن عباس يفتي احياناً بترك الزنوم كما نقله عنه عكرمة وغيره

وعمر ما كان يجعل الخلية والبرية الا واحدة رجمية ولما قال عمر
 (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تبييناً) واذا كان
 الالتزام تاماً ظاهراً كان تخصيص البهض بالاعانة نقضاً لذلك ولم يوثق بتوبة
 فالمراتب أربعة أما اذا كانوا يتقون الله ويتوبون فلا ريب ان ترك
 الالتزام كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر خير وان كانوا
 لا يتوبون الا بالالزام فيتمون حيثئذ لا يوقعون المحرم ولا يحتاجون الى
 تحايل فهذا هو الدرجة الثانية التي فعلها فيهم عمر والثالثة ان يحتاجوا
 الى التحليل المحرم فهنا ترك الالتزام خير والرابعة أنهم لا يتوبون بل
 يوقعون المحرم ويلزمونه بلا تحايل فهنا ليس في التزامهم به فائدة الا
 اصر واغلال لم يوجب لهم تقوى الله وحفظ حدوده بل حرمت
 عايم نساؤهم وخربت ديارهم فقط والشارع لم يشرع ما يوجب حرمة

النساء وتخريب الديار بل ترك الزامهم بذلك أقل فساداً وأن كانوا اذنبوا
فهم مذنبون على التقديرين لكن تخريب الديار أكثر فساداً والله لا يحب
الفساد وأما ترك الإلزام فليس فيه إلا أنه أذنّب ذنباً بقوله فلم يثبت منه
وهذا أقل فساداً من الفساد الذي قصد الشارع دفعه ومنعه بكل طريق
وأصل المسئلة أن النهي يدل على 'أن المنهي عنه فساداً راجح على
صلاحه فلا يشرع إلزام الفساد من يشرع دفعه ومنعه

وأصل هذا أن كل ما نهى الله عنه وحرّمه في بعض الأحوال وأباحه
في حال أخرى فإن الحرام لا يكون صحيحاً نافذاً كالحلّال يترتب عليه
الحكم كما يترتب على الحلّال ويحصل به المقصود كما يحصل وهذا معنى
قولهم النهي يقتضي الفساد وهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان
وأئمة المسلمين وجمهورهم وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية
يخالف في هذا لما ظن أن بعض ما نهى عنه ليس بفساد كالإطلاق المحرم
والصلاة في الدار المغصوبة ونحو ذلك

قالوا لو كان النهي موجباً للفساد لزم انتقاص هذه العملة فدل على
أن انفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النهي
وهؤلاء لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع فقل
لهم بأي شيء يعرف أن العبادة فاسدة والمقد فاسدًا وأبأن يقول الشارع
هذا صحيح وهذا فاسد وأما هذا فنسقط في صحته كذا وكذا فإ وجدنا نافع
لتمت الصحة

وهؤلاء وأمثالهم لا يتكلمون في الأدلة الشرعية الواقعة وهي الأدلة التي

جعلها الله ورسوله أدلة على الأحكام الشرعية بل يشككون في أمور
يقدره نهافي أذنانهم أنها إذا وقعت هل يستدل بها أم لا يستدل والكلام
في ذلك لفائدة فيه

ولهذا لا يمكنهم أن ينتفعوا بما يقدرونه من أصول الفقه في
الاستدلال بالأدلة المفضلة على الأحكام فانهم لم يمرقوا نفس أدلة الشرع
الواقعة بل قدروا أشياء قد لا تقع وأشياء ظنوا أنها من جنس كلام
الشارع وهذا من هذا الباب

فإن الشارع لم يدل الناس قط بهذه الالفاظ التي ذكروها ولا يوجد في
كلامه شروط البيع أو النكاح كذا وكذا ولا هذه العبادة أو العقد
صحيح أو ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه دليلا على الصحة والفساد
يل هذه كلها عبارات أحدثها من أحدثها من أهل الرأي والكلام

وانما الشارع دل الناس بالامر والنهي والتحليل والتحريم وبقوله
في عقود هذا لا يصلح فيقال الصلاح المضاد للفساد فإذا قال لا يصلح
علم أنه فاسد كما قال في بيع مدين بمد تمرا لا يصلح والصحابة والتابعون
وسائر أئمة المسلمين كانوا يحتجون على فساد العقود بمجرد النهي كما
احتجوا على فساد نكاح ذوات المحارم بالنهي المذكور في القرآن وكذلك
على فساد عقد الجمع بين الاختين ومنهم من توهم أن التحريم فيها
تعارض فيها نصان فتوقف وقيل أن بعضهم أباح الجمع

وكذا نكاح المطلقة ثلاثا استدلوا على فساد بقوله (فارطاقها فلا
تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره)

وكذلك الصحابة استدلوا على فساد نكاح الشغار بالنهي عنه وكذلك عقود الربا وغيرها

وانهم قد علموا ان مانهى الله عنه فهو من الفساد ليس من الصلاح فان الله لا يحب الفساد ويحب الصلاح فلا ينهي عما يحبه وانما ينهي عما لا يحبه

فعلموا ان المنهى عنه فاسد ليس بصلاح وان كانت فيه مصلحة فصالحته مرحومة بمفسدته

وقد علموا ان مقصود 'شرع رفع الفساد ومنعه لابقاءه والالزام به فلو ألزموا بموجب العقود المحرمة لكانوا مفسدين غير مصلحين والله لا يصلح عمل المفسدين وقوله (واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض) أى لا تعملوا بمعصية الله فكل من عمل بمعصية الله فهو مفسد والمحرّمات بمعصية الله فالشارع ينهى عنها ليمنع الفساد ويدفعه

ولا يوجد قط في شيء من صور النهي صورة ثبتت فيها الصحة بنص ولا اجماع فالطلاق المحرم والصلاة في الدار المغصوبة فيها نزاع وايس على الصحة نص يجب اتباعه فلم يبق مع المحتج بهما حجة لكن من البيوع مانهى عنها لما فيها من ظلم احدهما للآخر كبيع المصرا والمعيب وتلقى السلع والتجش ونحو ذلك ولكن هذه البيوع لم يجعلها الشارع لازمة كاليوع الحلال بل جعلها غير لازمة والخيرة فيها الى المظلوم ان شاء أبطلها وان شاء أجازها فان الحق في ذلك له والشارع لم ينه عنها لحق مختص بالله كما نهى عن الفواحش بل هذه اذا علم المظلوم

بالحال في ابتداء العقد مثل أن يعلم بالميب والتدليس والتصرية ويعلم
المراد إذا كان قادما بالساعة ويرضى بأن يقبضه الملتقى جاز ذلك فكذلك
إذا علم بعد العقد أن رضى أحاز وإن لم يرض كان له الفسخ وهذا يدل
على أن العقد يقع غير لازم بل موقفا على الإجازة إن شاء أحازه
صاحب الحق وإن شاء رده وهذا متفق عليه في مثل بيع الميب مما
فيه الرضا بشرط السلامة من الميب فإذا فقد الشرط بقي موقفا على
الإجازة فهو لازم إن كان على صفة وغير لازم إن كان على صفة وأما إذا
كان غير لازم مطلقا بل هو موقوف على رضا المجيز فهذا فيه نزاع وأكثر
العلماء يقولون بوقف العقود وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وغيرهما
وعليه أكثر نصوص أحمد وهو اختيار القدماء من أصحابه كالخزرجي
وغيره كما هو مبسوط في موضعه

أذا المقصود هنا أن هذا النوع يحسب طائفة من الناس أنه من جملة
ما نهى عنه ثم نقول طائفة وليس بفساد فالنهي لا يجب أن يقتضي الفساد
ونقول طائفة بل هذا فاسد فمنهم من أفسد بيع الدجس إذا نجس البائع
أو أوطأ ومنهم من أفسد نكاح الخاطب على خطابة أخيه وبيعه على بيع
أخيه ومنهم من أفسد بيع الميب المدلس فلما عورض بالمصراة توقف
ومنهم من صحح نكاح الخاطب على خطابة أخيه مطلقا وبيع الدجس
بلا خيار

والتحقيق أن هذا النوع لم يكن النهي فيه لحق الله كنكاح المحرمات
والاطلقة ثلاثا وبيع الربا بل لحق الإنسان بحيث لو علم المشتري أن

صاحب السلعة يجش ورضى بذلك جاز وكذلك اذا علم ان غيره يجش وكذلك المخطوبة متى أذن الخاطب الاول فيها جاز ولما كان النهي هنا لحق الآدمي لم يجعله الشارع صحيحا لازما كالحلال بل أثبت حق المظلوم وسلطه على الخيار فان شاء أمضى وان شاء فسخ فالمشترى مع التجش ان شاء رد المبيع فحصل بهذا مقصوده وان شاء رضى به اذا علم بالتجش فلما كونه فاسدا مردودا وان رضى به فهذا لاوجه له وكذلك الرد بالميب والمدلس والمصرأة وغير ذلك وكذلك المخطوبة ان شاء الخاطب أن يفسخ نكاح هذا المتعدي عليه ويتزوجها برضاها فله ذلك وان شاء أن يمضى نكاحه فله ذلك وهو اذا اختار فسخ نكاحه عاد الامر الى ما كان فان شاءت نكحته وان شاءت لم تمسكه اذ مقصوده حصل بفسخ نكاح الخاطب واذا قيل هو غير قاب المرأة على قيل ان شئت عاقبناه على هذا بان نتممه من نكاحها فيكون هذا قصاصاً لظلمه اياك وان شئت عفوت عنه فانفذنا نكاحه

وكذلك الصلاة في الدار المنصوبة والنخ بآلة منصوبة وطبخ الطعام بحطب مفصوب وتسخين الماء بحطب مفصوب كل هذا انما حرم لما فيه من ظلم الانسان وذلك يزول باعطاء المظلوم حقه فاذا أعطاء بدل مأخذه من منفعة ماله أو من أعيان ماله فاعطاء كراء الدار ونمن الحطب وتاب هو الى الله من فعل ما نهاه عنه فقد برئ من حق الله وحق العبد وصارت صلاته كالمسلاة في مكان مباح والطعام كالطعام بوقود مباح والنخ بسكين مباحة وان لم يفعل ذلك كان لصاحب السكين

أجرة ذبحه ، لأتحرم الشاة كلها وكان لصاحب الدار أجرة داره لا تحبط صلاته كلها لأجل هذه الشبهة وهذا إذا كل الطعام ولم يوفه ثمنه كان بمنزلة من أخذ طعاماً لغيره فيه شركه ليس فعله حراماً ولا هو حلالاً محضاً فان نضج الطعام لصاحب الوقود فيه شركه وتلك الصلاة يبقى عليه أثم الظلم ينقص من صلاته بقدره فلا تبرأ ذمته كبراءة من صلى صلاة تامة ولا يعاقب كعقوبة من لم يصل بل يعاقب على قدر ذنبه

وكذلك آكل الطعام يعاقب على قدر ذنبه والله تعالى يقول (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وإنما قيل في الصلاة في الثوب التجسس وبالمكان البعيد بخلاف هذا لانه هناك لاسمى له الى براءة ذمته الا بالاعادة وهنا يمكنه ذلك بارضائه المظلوم ولكن الصلاة في الثوب الحرير هي من ذلك القسم الحق فيها لله لكن نهى عن ذلك في الصلاة وغير الصلاة لم ينه عنه في الصلاة فقط

فقد تنازع الفقهاء في مثل هذا فمنهم من يقول النهى هنا لمعنى في غير المنهى عنه وكذلك يقولون في الصلاة في لدار المغصوبة والثوب المغصوب والعلاق في الحيض والبيع وقت النداء ونحو ذلك وهذا الذي قالوه للاحاطة له فانه ان عني بذلك أن نفس الفعل المنهى عنه ليس فيه معنى بوجوب النهى فهذا باطل فان نفس البيع اشتملت على تعطيل الصلاة ونفس الصلاة اشتملت على الظلم والفخر والحيلاء ونحو ذلك مما أوجب النهى كما اشتملت الصلاة في الثوب التجسس على ملابسة الخبيث

وان أرادوا بذلك ان ذلك المعنى لا يختص بالصلاة بل هو مشترك

بين الصلاة وغيرها فهذا صحيح فان البيع وقت النداء لم يمتعه عنه الا لكونه شاغلا عن الصلاة وهذا موجود في غير البيع لا يختص بالبيع لكن هذا الفرق لا يجيء في طلاق الحائض فانه ليس هناك معنى مشترك وهم يقولون انما نهى عنه لاطالة العدة وذلك خارج عن الطلاق في كل غير ذلك من المحرمات كذلك انما نهى عنها لافصائه الى فساد خارج عنها فالجمع بين الاختين نهى عنه لافصائه الى قطيعة الرحم والقطيعة أمر خارج عن التكاح والحرم والميسر حرما وجعلا رجسا من عمل الشيطان لان ذلك يقضى الى الصد عن الصلاة وإيقاع العداوة والبغضاء وهو أمر خارج عن الحرم ولربا والميسر حرما لان ذلك يقضى الى أكل المال بالباطل وذلك خارج عن نفس عقد الربا والميسر

فكل ما نهى الله عنه لابد أن يشتمل على معنى فيه يوجب النهي ولا يجوز أن ينهى عن شيء لا معنى فيه أصلا بل لمعنى أجنبى عنه فان هذا من جنس عقوبة الانسان بذنب غيره والشرع منزعه عن ذلك فكما لا تزر وازرة وزر أخرى في العمال فكذلك في الاعمال لكن في الاشياء ما ينهى عنه لصداته ربيعة فهو مجرد عن الذريعة لم يكن فيه مفسدة كالنهي عن الصلاة في أوقات النهي قبل طلوع الشمس وغروبها ونحو ذلك وذلك لان هذا الفعل اشتمل على مفسدة الافضاء الى التشبه بالمشركين وهذا معنى فيه

ثم من هؤلاء الذين قالوا ان النهي قد يكون لمعنى في المنهى عنه وقد يكون لمعنى في غيره من قال انه قد يكون لوصف في الفعل لاني أصـ له

غيدل علي صحته كالنهي عن صوم يومي العيدين قالوا هو منهي عنه
لوصف العيدين لالجنس الصوم فاذا صام صح لانه سماء صوما فيقال
لهم وكذلك الصوم في أيام الحيض وكذلك الصلاة بلا طهارة والى غير
القبلة جنسه مشروع وانما النهي الوصف خاص وهو الحيض والحديث
واستقبال غير القبلة ولا يعرف بين هذا وهذا فرق مقبول له تأثير في
الشرع * فانه اذا قيل الحيض والحديث صفة في الحائض والحديث وذلك
صفة في الزمان * قيل والصفة في محل الفعل زمانه ومكانه كالصفة في فاعله
فانه لو وقف في صرفة في غير وقتها أو في غير صرفة لم يصح وهو صفة في
الزمن والمكان وكذلك لورمي الجمار في غير أيام منى أو في غير منى
وهو صفة في الزمان والمكان واستقبال غير القبلة هو الصفة في الجهة
لا في ولا يجوز ولو صام بالليل لم يصح وان كان هذا زمانا فاذا قيل الليل
ليس بمحل للصوم شرعا قيل ويوم العيد ليس بمحل للصوم شرعا كما ان
زمان الحيض ليس بمحل للصوم شرعا

فالفرق بين فاعلين لا بد أن يكون فرقا شرعيا فيكون معه قولا
ويكون الشارع قد جعله مؤثرا في الحكم بحيث تعلق به الحل أو الحرمة
الذي يختص بأحد الفاعلين

وكثير من الناس يتكلم بفروق لاحقيقة لها ولا تأثير له في الشرع
ولهذا يقولون في القياس انه قد يمنع في الوصف لاني الاصل أو الشرع
أو يمنع تأثيره في الاصل وذلك انه قد يذكر وصفا يجمع به بين الاصل
والفرع ولا يكون ذلك الوصف مشتركا بينهما بل قد يكون منفيا عنهما

أو عن أحدهما وكذلك الفرق قد يفرق بوصف يدعى انتقاضه بأحدى
الصورتين ليس هو مختصاً بها بل هو مشترك بينهما وبين الأخرى
كقولهم النهى لمعنى في المنهى عنه وذلك لمعنى في غيره أو ذاك لمعنى في
وصفه دون أصله ولكن قد يكون النهى لمعنى يختص بالعبادة والعقد وقد
يكون لمعنى مشترك بينهما وبين غيرها كما ينهى المحرم عما يختص بالاحرام
مثل حلق الرأس ولبس العمامة وغير ذلك من الثياب المنهى عنها وينهى
عن نكاح امرأته وينهى عن صيد البر وينهى مع ذلك عن الربا وعن
ظلم الناس فيما مذكور من الصيد حينئذ قاله النهى لمعنى مشترك أعظم
ولهذا لو قتل المحرم صيداً مملوكاً وجب عليه الجزاء لحق الله ووجب
عليه بدله لحق المالك ولو زنا لافسد احرامه كما يفسده بنكاح امرأته
ولا يستحق حد الزنا مع ذلك وعلى هذا فمن لبس في الصلاة ما يحرم
فيها وفي غيرها كالتياب التي فيها خيلاء ونفخ كالمسبلة والحرير كان أحق
ببطلان الصلاة من الثوب النجس وفي الحديث لذى في السنن ان الله
لا يقبل صلاة مسبل

والثوب النجس فيه نزاع وفي قدر النجاسة نزاع والصلاة في الحرير
للرجال من غير حاجة حرام بالنسب والاجماع وكذلك البيع بعد النداء
اذا كان قد نهى عنه وغيره يشغل عن الجملة كان ذلك أو كذا في النهي
وكل من شغل عنها فهو شر وفساد لا خير فيه والمالك الحاصل بذلك كالمالك
الذى لم يحصل الا بمعصية الله وغضبه ومخالفته كالذى لا يحصل الا بغير
ذلك من المعاصي مثل الكفر والسحر والكهانة والفاخشة وقد قال

النبي صلى الله عليه وسلم حلوان الكاهن خبيث ومهر البني خبيث
 فإذا كنت لأملك الساعة أن لم أترك الصلاة المفروضة كان حصول الملك
 سبب ترك الصلاة كما أن حصول الحلوان والمهر بالكهانة والبغاء وكما لو
 قبل له أن ترك الصلاة اليوم أعطيتك عشرة دراهم فإن ما يأخذه على
 ترك الصلاة خبيث كذلك ما يملكه بالمعاوضة على ترك الصلاة خبيث ولو
 استأجر أجيرا بشرط أن لا يصلي كان هذا الشرط باطلا وكان
 ما يأخذه عن العمل الذي يعمل به بمقدار الصلاة خبيث مع أن جنس
 العمل بالاجرة جائز كذلك جنس المعاوضة جائز لكن بشرط أن
 لا يتعدى عن فرائض الله وإذا حصل البيع في هذا الوقت وتعدى الرد
 فله نظيره الذي أداء ويتصدق بالربح والبائع له نظير ساعته ويتصدق
 بربح أن كان ربح ولو تراضيا بذلك بعد الصلاة لم ينفع فإن النهي هنا لحق
 الله فهو كما لو تراضيا بمهر البني وهناك ينصدق به على أصح القولين
 لا يعطي للزاني وكذلك في الخمر ونحو ذلك مما أخذ صاحبه منفعة
 محرمة فلا يجمع له العوض والمعوض فإن ذلك أعظم أثما من بيعه فإذا
 كان لا يحل أن يباع الخمر بالثمن فكيف إذا أعطى الخمر وأعطى الثمن
 وإذا كان لا يحل للزاني أن يزني وإن أعطى فكيف إذا أعطى المال
 والزنا جميعا بل يجب إخراج هذا المال كسائر أموال المصالح المشتركة
 فكذلك هنا إذا كان قد باع السلعة وقت الداء بربح واحد وأخذ ساعته
 فإن فاته تصدق بالربح ولم يعطه للمشتري فيكون إغانة له على الشراء
 والمشتري يأخذ اشعث ويعيد السلعة فإن باعها بربح تصدق به ولم يعطه

للبيع فيكون قد جمع له بين ربحين وقد تنازع الفقهاء
في المقبوض بالعمد الفاسد هل يملك أو لا يملك أو
يفرق بين أن يفوت أو لا يفوت كما هو
مبسوط في غير هذا الموضع

❦ تمت الرسالة الحادية عشر ❦

❦ ويليه الرسالة الثانية عشر له أيضا ❦

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رضى الله عنه عما يقع في كلام كثير من الفقهاء من قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص أو قول الصحابة أو بعضهم وربما كان حكماً مجمماً عليه

فمن ذلك قولهم تطهير الماء اذا وقع فيه نجاسة خلاف القياس بل وتطهير النجاسة على خلاف القياس والتوضؤ من لحوم الابل على خلاف القياس والفطر بالحجامة على خلاف القياس والسلم على خلاف القياس والاجارة والحوالة والكتابة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والفرس وصحة صوم المنطهر نائياً والمضي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف القياس وغير ذلك من الاحكام فهل هذا القول صواب أم لا وهل يعارض القياس الصحيح النص أم لا

فاجاب الحمد لله رب العالمين * أصل هذا ان تلم أن لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والقياس الفاسد فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين الاول قياس الطرد والثاني قياس المكس وهو من المدل الذي بعث الله به رسوله

(فالقياس الصحيح) مثل ان تكون العلة التي علق بها الحكم في الاصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها او مثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط وكذلك القياس بالغاء العارق وهو أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع فنل هذا القياس

لأننا في الشريعة بخلافه وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم وينعم مساواته لغيره لكن الوصف الذي اختص به قد يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر وليس من شرط القياس الصحيح المتبدل أن يعلم محتمه كل أحد فن رأى شيئا من الشريعة مخالفا للقياس فأنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفا للقياس المخرج الثابت في نفس الامر

وحيث علمنا ان النص جاء بخلاف قياس علمنا قطعاً انه قياس فاسد بمعنى ان صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن انها مثلها بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وان كان من الناس من لا يعلم فساد

ونحن نبين أمثلة ذلك مما ذكر في السؤال فالذين قالوا المضاربة والمساواة والمزارعة على خلاف القياس ظنوا أن هذه العقود من جنس الاجارة لانها عمل بعوض والاجارة يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض فلما رأوا العمل في هذه العقود غير معلوم والرجح فيها غير معلوم قالوا تخالف القياس وهذا من غلطهم فان هذه العقود من جنس المشاركات لا من جنس المعاوضات الخاصة التي يشترط فيها العلم بالمعوضين والمشاركات جنس غير جنس المعاوضة وان قل ان فيها شوب المعاوضة وكذلك المقاسمة جنس غير جنس المعاوضة الخاصة وان كان فيها شوب معاوضة

حتى ظن بعض الفقهاء أنها بيع يشترط فيها شروط البيع الخاص
 ﴿وايضاح هذا﴾ ان العمل الذي يقصد به المال ثلاثة أنواع * أحدها أن
 يكون العمل مقصودا معلوما مقدورا على تسليمه فهذه الاجارة اللازمة
 * والثاني أن يكون العمل مقصودا لكنه مجهول أو غرر فهذه الجمالة
 وهي عقد جائز ليس بال لازم فاذا قال من رد عبدي الآبق فله مائة فقد
 يقدر على رده وقد لا يقدر وقد يرد من مكان قريب وقد يرد من
 مكان بعيد فلهذا لم تكن لازمة لكن هي جائزة فان عمل هذا العمل
 استحق الجعل والا فلا ويجوز أن يكون الجعل فيها اذا حصل بالعمل
 جزأ شائما ومجهولا جهالة لا تمنع التسليم مثل أن يقول أمير الفزوم
 دل على حصن فله ثلث ما فيه ويقول للسرية التي يسريها لك خمس
 ما تغنمين أو ربه وقد تنازع العلماء في سلب القاتل هل هو مستحق
 بالشرع كقول الشافعي أو بالشرط كقول أبي حنيفة ومالك على قولين
 هما روايتان عن أحمد فمن جعله مستحقا بالشرط جعله من هذا الباب
 ومن هذا الباب اذا جعل للطبيب جعلا على شفاء المريض جاز كما
 أخذ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين جعل لهم قطيع على شفاء
 سيد الحي فرقاه بعضهم حتى برئ فاخذوا القطيع فان الجعل كان على
 الشفاء لا على الفراءة ولو استأجر طبيبيا اجارة لازمة على الشفاء لم يجز
 لان الشفاء غير مقدور له فقد يشفيه الله وقد لا يشفيه فهذا ونحوه مما
 تجوز فيه الجمالة دون الاجارة اللازمة ﴿وأما النوع الثالث﴾ فهو ما لا يقصد
 فيه العمل بل المقصود المال وهو المضاربة فان رب المال ليس له

تقصد في نفس عمل العامل كما لا جاعل والمستأجر قصد في عمل العامل ولهذا لو عمل ماعمل ولم يربح شيئا لم يكن له شيء وإن سمي هذا جمالة بجزء مما يحصل بالعمل كان نزاعا لفظيا بل هذه مشاركة هذا بنفع بدنه وهذا بنفع ماله وما قسم الله من الربح كان بينهما على الاشاعة ولهذا لا يجوز أن يخص أحدهما بربح مقدر لآخر هذا يخرجهما عن العدل الواجب في الشركة وهذا هو الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم من الزراعة

فإنهم كانوا يشترطون لرب المال زرع بقعة بيمينها وهو ما ينبت على الميازيب وأقبال الجداول ونحو ذلك فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولهذا قال الليث بن سعد وغيره إن الذي نهى عنه صلى الله عليه وسلم هو أمر إذا نظر فيه ذو البعير بالحلل والحرام علم أنه لا يجوز أو كما قال فبين أن النهي عن ذلك موجب القياس فإن مثل هذا لو شرط في المضاربة لم يجوز لأن مبنى الاشتراكات على العدل بين الشريكين فإذا خص أحدهما بربح دون الآخر لم يكن هذا عدلا بخلاف ما إذا كان لكل منهما جزء شائع فأنهما يشتركان في المنعم وفي المنعم فان حصل ربح اشتركا في المنعم وإن لم يحصل ربح اشتركا في الحرمان وذهب نفع بدن هذا كما ذهب نفع مال هذا ولهذا كانت الوضعية على المال لأن ذلك في مقابلة ذهاب نفع العامل ولهذا كان الصواب أنه يجب في المضاربة الفاسدة ربح المثل لأجرة المثل فيعطي العامل ما جرت به العادة أن يعطاه مثله من الربح أما نصفه وأما ثلثه وأما ثلثه فاما أن يعطي شيئا مقدرا

مضمونا في ذمة المالك كما يعطي في الاجارة والجمالة فهذا غلط ممن.
قاله وسبب الغلط ظنه أن هذا اجارة فاعطاه في فاعدها عوض المثل.
كما يعطيه في المسمى الصحيح* ومما يبين غلط هذا اقول ان العامل قد
يعمل عشر سنين فلو أعطى أجرة المثل لاعطي أضاعف رأس المال
وهو في الصحيحة لا يستحق الاجزأ من الربح ان كان ذلك ربح فكيف
يستحق في الفاسدة أضاعف ما يستحقه في الصحيحة

وكذلك الذين أبطلوا المزارعة والمساقاة ظنوا انها اجارة بعوض.
مجهول فابطلوها وبعضهم صحح منها ماندعو اليه الحاجة كالمساقاة على
الشجر لعدم امكان اجارتها بخلاف الارض فانه يمكن اجارتها وجوزوا
من المزارعة ما يكون نبعا للمساقاة اما مطلقا واما اذا كان البياض الثلث
وهذا كله بناء على ان مقتضى الدليل بضلان المزارعة وانما جوزت
للحاجة ومن أعطى النظر حقه علم ان المزارعة أبعد من الظلم والقمار
من الاجارة باجرة مسماة مضمونة في الذمة فان المستأجر انما يقصد
الانفعاع بالزرع النابت في الارض فاذا وجب عليه الاجرة ومقصوده
من الزرع قد يحصل وقد لا يحصل كان في هذا حصول أحد
المتماوضين علي مقصوده دون الآخر وأما المزارعة فان حصل الزرع
اشتركا فيه وان لم يحصل شيء شتركا في الحرمان فلا يختص أحدهما
بمصول مقصوده دون الآخر فهذا أقرب الى العدل وأبعد من الظلم
من الاجارة* والاصل في النكود جميعها هو العدل فانه بعث به الرسل
وأنزلت الكتب قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم

الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) والشارع نهي عن الربا لما فيه من الظلم وعن الميسر لما فيه من الظلم والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا وكلاهما أكل المال بالباطل وما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المعاملات كببيع الغرر وبيع الثمر قبل بدو صلاحه وبيع السنين وبيع جبل الحبلية وبيع المزانية والمحاقلة ونحو ذلك هي داخلة اما في الربا واما في الميسر فالاجارة بالاجرة المجعولة مثل أن يكربه الدار بما يكسبه المكتري في حانوته من المال هو من الميسر فهذا لا يجوز وأما المضاربة والمساقاة والمزارعة فليس فيها شيء من الميسر بل هو من أقوم العدل وهذا مما يبين لك ان المزارعة التي يكون فيها البذر من العامل أحق بالجواز من المزارعة التي يكون فيها من رب الارض ولهذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يزارعون على هذا الوجه وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع على أن يعمروها من أموالهم والذين اشترطوا أن يكون البذر من رب الارض قاسوا ذلك على المضاربة فقالوا في المضاربة المال من واحد والعمل من آخر وكذلك ينبغي أن يكون في المزارعة وجعلوا البذر من رب المال كالارض وهذا القياس مع أنه مخالف للسنة ولاقوال الصحابة فهو من أفسد القياس وذلك ان المال في المضاربة يرجع الي صاحبه ويقتسمان الربح فهو نظير الارض في المزارعة وأما البذر الذي لا يعود نظيره الي صاحبه لم يذهب كما يذهب نفع الارض فالحاقه بالنفع الذاهب أولى من الحاقه بالاصل الباقي فالعائد اذا أخرج البذر ذهب عمله وبذره

ورب الأرض ذهب تقع أرضه وبذر هذا كارض هذا فن جعل البذر كالمال كان ينبغي له أن يعيد مثل البذر الى صاحبه كما قال مثل ذلك في المضاربة فكيف ولو اشترط رب البذر نظير عود بذره اليه لم يجوزوا ذلك وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وإنما الغرض التنبيه على جنس قول التائل هذا يخالف القياس

(فصل) وأما الحوالة فن قال يخالف القياس قل انها بيع دين بدين وذلك لا يجوز وهذا غلط من وجهين أحدهما أن بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا اجماع وإنما ورد النهي عن بيع الكالي بالكالي والكالي هو المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض وهذا كما لو أسلم شيئاً في شيء في الذمة وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق وهو بيع كالي بكالي وأما بيع الدين بالدين فينقسم الى بيع واجب بواجب كما ذكرناه وينقسم الى بيع ساقط بساقط وساقط بواجب وهذا فيه نزاع * الوجه الثاني ان الحوالة من جنس ايفاء الحق لامن جنس البيع فان صاحب الحق اذا استوفى من المدين ماله كان هذا استيفاء فاذا أحاله على غيره كان قد استوفى ذلك الدين عن الدين الذي له في ذمة المحيل ولهذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الحوالة في معرض الوفاء فقال في الحديث الصحيح مطل الغنى ظلم واذا اتبع أحدكم على مليء فليتبع فأمر المدين بالوفاء ونهاه عن المطل وبين انه ظالم اذا مطل وأمر الفريم بقبول الوفاء اذا أحيل على مليء وهذا كقوله تعالى فاتباع بالمرءوف وأداء اليه باحسان أمر المستحق أن يطالب بالمرءوف وأمر

المدين أن يؤى باحسان ووقاء. الدين ليس هو البيع الخالص وإن كان فيه شوب المعاوضة وقد ظن بعض الفقهاء أن إوفاء أنما يحصل باستيفاء الدين بسبب أن الغريم إذا قبض الوفاء صار في ذمته للمدين مثله يتقاص ماعليه بماله وهذا تكلف أسكره جمهور الفقهاء وقالوا بل نفس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ولا حاجة أن تقدر في ذمة المستوفي ديناً وأولئك قصدوا أن يكون وفاء الدين بدين وهذا لا حاجة اليه بل الدين من جنس المطلق الكلي والمعين من جنس المعين فمن ثبت في ذمته دين مطلق كلي فالتقصود منه هو الأعيار الموجودة وأى معين استوفاه حصل به المقصود من ذلك الدين المطلق

(فصل ومن قال القرض خلاف القياس) قال لانه بيع وبوي بجنسه من غير قبض وهذا غلط فان القرض من جنس التبرع بالمنافع كالعارية ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم منيحة فقال أو منيحة ذهب أو منيحة ورق وباب العارية أصله أن يعطيه أصل المال ليتنفع بما يستخاف منه ثم يعيده إليه فتارة يتنفع بالمنافع كما في عارية العار وتارة يمنحه ماشية ليشرب لبنها ثم يعيدها وتارة يسيره شجرة لياكل ثمرها ثم يعيدها فان اللبن ولثمة يستخاف شيئاً بعد شئ بمنزلة المنافع ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المافع والمقرض يقرضه ما يقرضه ليتنفع به ثم يعيده له بمثله فان إعادة المثل تقوم مقام إعادة العين ولهذا نهى أن يشترط زيادة على المثل كما لو شرط في العارية أن يرد مع الأصل غيره وليس هذا من باب البيع فان عاقلاً لا يبيع درهما بمثله من كل وجه الى

أجل ولا يباع الشيء بمجنسه الى أجل الا مع اختلاف العفة أو القدر كما يباع نقد بنقد آخر وصحيح بمكسور ونحو ذلك ولكن قد يكون القرض منفعه للمقرض كما في مسألة السفتحة ولهذا كرهها من كرهها والصحيح أنها لا تكرر لان المقرض ينتفع بها أيضاً ففيها منفعة لهما جميعاً اذا أقرضه

(فصل) وأما قول من يقول ازالة النجاسة على خلاف القياس والنكاح على خلاف القياس ، نحو ذلك فهو من أفسد الاقوال وشبهتهم انهم يقولون الانسان شريف والنكاح فيه ابتذال المرأة وشرف الانسان ينافي الابتذال وهذا غلط فان النكاح من مصلحة شخص المرأة ونوع الانسان والقدر الذي فيه من كون الذكر يقوم على الاثني هو من الحكمة التي بها تتم مصلحة جنس الحيوان فضلاً عن نوع الانسان ومثل هذا الابتذال لا ينافي الاساية كما لا ينافيها ان يتغوط الانسان اذا احتاج الى ذلك وان يأكل ويسرب وان كان الاستغناء عن ذلك أكمل بل ما احتاج اليه الانسان وحصاته له به مصلحته فانه لا يجوز ان يمنع منه والمرأة محتاجة الى النكاح وهو من تمام مصلحتها فكيف يقام القياس يقتضي منعها أن تزوج

وكذلك ازالة النجاسة فان شبهة من قال انها تخالف القياس ان الماء اذا لاقاها نجس الماء ثم اذا صب ماء آخر لاقى الاول وهلم جرا قالوا فكان القياس انه تنجس الماء المتلاحقة والنجس لا يزول النجس وهذا غلط فانه يقال لمقام القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى النجاسة نجس * فان قلتم لانه في بعض الصور كذلك * قيل الحكم في الاصل ممنوع عند

من يقول الماء لا نجس الا بالتغير ومن سلم الاصل قال ليس جعل الازالة مخالفة للقياس بأولى من جعل تنجس الماء مخالفا للقياس بان يقال انقياس يقتضي ان الماء اذا لاقى نجاسة لا نجس كما انه اذا لاقاها حال الازالة لا نجس فهذا القياس أصح من ذلك لان النجاسة تزول بالماء بالاص والاجماع واما تنجس الماء بالملاقاة فنورد نزاع فكيف يجعل مواقع النزاع حجة على مواقع الاجماع والقياس أن يقاس موارد النزاع على مواقع الاجماع ثم يقال الذي يقتضيه المعقول ان الماء اذا لم تغيره نجاسة لا نجس فانه باق على أصل خلقه وهو طيب داخل في قوله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وهذا هو القياس في امثالات جميعها اذا وقعت فيها نجاسة فاستحالت حتى لم يظهر طعمها ولا لونها ولا ريحها أن لا تنجس فقد تنازع الفقهاء هل القياس يقتضي نجاسة الماء بملاقاة النجاسة الا ما استثناء الدليل أو القياس يقتضي أنه لا نجس اذا لم تتغير على قوانين والاول قول أهل العراق والثاني قول أهل الحجاز وفقهاء الحديث منهم من يختار هـ هذا ومنهم من يختار هذا وهم أهل الحجاز وهو الصواب الذي تدل عليه الاصول والنصوص والمعقول فان الله أباح الطيبات وحرم الخبائث والطيب والحلبت باعتبار صفات قائمة بالثبوت فما دام على حاله فهو طيب فلا وجه لتحريمه ولهذا لو وقعت قطرة خمر في جب لم يجلد شاربه والذين يسامون أن القياس نجاسة الماء بالملاقاة فرقوا بين ملاقاته في الازالة وبين غيرها بفروق منهم من قال الماء ههنا وارد على النجاسة وههنا وردت النجاسة عليه وهذا ضعيف فانه لو صب ماء في جب نجس نجس عندهم ومنهم من

من قال الماء اذا كان في مورد التطهير لازالة الخبث أو الحدث لم يثبت له حكم النجاسة ولا الاستعمال الا اذا انفصل واما قبل الانفصال فلا يكون مستعملاً ولا نجساً وهذا حكاية مذهب ليس فيه حجة ومنهم من قال الماء في حال الازالة جار والماء الجارى لا ينجس الا بالتغير وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وهو أنص الروايتين عن أحمد وهو القول القديم للشافعي ولكن ازالة النجاسة نارة تكون بالجريان ونارة تكون بدونه كما لو صب الماء على الثوب في الطست

فالصواب ان مقتضى القياس أن الماء لا ينجس الا بالتغير والنجاسة لا تزول به حتى يكون غير متغير واما في حال تغيره فهو نجس لكن تخفف به النجاسة واما الازالة فانما تحصل بالماء الذي ليس بتغير وهذا القياس في الماء هو القياس في المائات كلها انها لا تنجس اذا استحوالت للنجاسة فيها ولم يبق لها فيها أثر فانما حينئذ من الطيبات لا من الخبائث وهذا القياس هو القياس في قليل الماء وكثيره وقليل المائع وكثيره فان قام دليل شرعى على نجاسة شئ من ذلك فلا نقول انه خلاف القياس بل نقول دل ذلك على أن النجاسة ما استحوالت

ولهذا كان أظهر الاقوال في المياه مذهب أهل المدينة والبصرة أنه لا ينجس الا بالتغير وهو إحدى الروايات عن الامام أحمد نصرها طائفة من أصحابه كالامام أبي الوفاء بن عقيل وأبي محمد بن المني وكذلك الماء المستعمل في طهارة الحدث باق على طهوريته وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الماء لا ينجس ولا يصير الماء جنباً ولا يمدى

إليه حكم الجنبات ونهيه صلى الله عليه وسلم عن البول في الماء الدائم
أو عن الاغتسال فيه لا يدل على أنه يصير نجساً بذلك بل قد نهى عنه
لما يفضي إليه البول بعد البول من افساده أو لما يؤدي إلى الوسواس
كما نهى عن بول الرجل في مستحجمه وقال عامة الوسواس منه ونهيه
عن الاغتسال قد جاء فيه أنه نهى عن الاغتسال فيه بعد البول وهذا
يشبه نهيه عن بول الأمان في مستحجمه

(وقد) ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن
فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حوّلها وكلاوا سمنكم والتفريق
المروى فيه أن كان جامداً فألقوها وما حوّلها وإن كان مائماً فلا تقربوه
غلط كما بينه البخاري والترمذي وغيرهما وهو من غلط معمر فيه وابن
عباس راويه أفقياً فيما إذا مات أن تلقى وما حوّلها وتؤكل فليلهما أنها
قد دارت فيه فقال إنما ذلك لما كانت حية فلما ماتت استقرت رواه أحمد
في مسائل ابنه صالح وكذلك الزهري راوى الحديث أفقياً في الجامد
وللمائع القليل والكثير سمنا كان أوزيئاً أو غير ذلك بأن تلقى وما
قرب منها ويؤكل البقي واحتج بالحديث فكيف قد يكون روى
فيه الفرق

وحديث القلتين أن صح عن أبي صلى الله عليه وسلم لم يدل على
ذلك أيضاً فإن قوله إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي اللفظ الآخر
لم ينجه شيء يدل على أن الموجب له نجاسه كون الخبث فيه محمولاً فقي
كان مستهلكاً فيه لم يكن محمولاً فمطوق الحديث وتعليقه لم يدل على ذلك

وأما تخصيص القلتين بالذكور فاتهم سألوه عن الماء يكون بأرض القلعة وما ينوبه من السباع والدواب وذلك الماء الكثير في العادة فبين صلى الله عليه وسلم أن مثل ذلك لا يكون فيه خبث في العادة بخلاف القليل فإنه قد يحمل الخبث وقد لا يحمله فإن الكثرة تعين على حالة الخبث إلى طبعه، والمفهوم لا يجب فيه العموم فليس إذا كان القلتان لا تحمل الخبث يلزم أن مادونها يلزمه مطلقاً على أن التخصيص وقع جواباً لأناس سألوه عن مياه معينة فقد يكون التخصيص لأن هذه كثيرة لا تحمل الخبث والقلتان كثير ولا يلزم أن لا يكون الكثير الاقلتين والا فلو كان هذا حداً فاصلاً بين الحلال والحرام لذكره ابتداء ولأن الحدود الشرعية تكون معروفة كنصاب الذهب والمعثرات ونحو ذلك والماء الذي تقع فيه النجاسة لا يعلم كيله الاخرصاً ولا يمكن كيله في العادة فكيف يفصل بين الحلال والحرام بما يتعذر معرفته على غالب الناس في غالب الاوقات وقد أطلق في غير حديث قوله الماء طهور لا ينجسه شيء والماء لا ينجب ولم يقدره مع ان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ومنطوق هذا الحديث يوافق تلك ومفهومه انما يدل عند من يقول بدلالة المفهوم اذا لم يكن هناك سبب يوجب التخصيص بالذكور لا الاختصاص بالحكم وهذا لا يعلم هنا

وحديث الامر باراقة الاناء من ولوغ الكلب لان الآنية التي يابغ فيها الكلب في العادة صغيرة ولعابه لزج يبقى في الماء ويتصل بالاناء فيراق الماء ويغسل الاناء من ريقه الذي لم يستحل بعد بخلاف ما اذا ولع في

إناء كبير وقد نقل حرب عن أحمد في كلب ولغ في جب كبير فيه زيت فأمره بأكله وبسط هذه المسائل له موضع آخر وإنما المقصود التنبيه على مخالفة القياس وموافقته

(فصل) وقول القائل أن تطهير الماء على خلاف القياس هو بناء على هذا الأصل الفاسد والا فن كان من أصله أن القياس أن الماء لا ينجس إلا بالتغير فالتقياس عنده تطهيره فإن الحكم إذا ثبت بعلّة زال بزوالها وإذا كانت العلّة التغير فإذا زال التغير زالت النجاسة كما أن العلّة لما كانت في الحمر الشدة المطربة فإذا زالت طهرت كيف والنجاسة في الماء واردة عليه كنجاسة الأرض ولكن قد يقال هذا مبني على مسألة الاستحالة وفيها نزاع مشهور ففي مذهب مالك وأحمد قولان ومذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر أنها تطهر بالاستحالة ومذهب الشافعي لا تطهر بالاستحالة وقول القائل أنها تطهر بالاستحالة أصح فإن النجاسة إذا صارت ماحاً أو رماً فقد تبدلت الحقيقة وتبدل الاسم والصفة فالنصوص المتأولة لتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير لا تتناول الملح والرماد والستراب لالفاظاً ولا معنى والمعنى الذي لاجله كانت تلك الأعيان خبيثة معدوم في هذه الأعيان فلا وجه للقول بأنها خبيثة نجسة والذين فرقوا بين ذلك وبين الحمر قالوا الحمر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة فيقال لهم وكذلك البول والدم والمذرة إنما نجست بالاستحالة فينبغي أن تطهر بالاستحالة

(فصل) وأما قول القائل التوضؤ من لحوم الإبل على خلاف

القياس فهذا انما قاله لانها لحم واللاحم لا يتوضأ منه وصاحب الشرع قد فرق بين لحم الغنم ولحم الابل كما فرق بين معاطن هذه ومبارك هذه فأمر بالصلاة في هذا ونهى عن الصلاة في هذا فدعوى المدعى أن القياس التسوية بينهما من جنس قول الذين قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا والفرق بينهما ثابت في نفس الامر كما فرق بين أصحاب الابل وأصحاب الغنم فقال البخاري والخلاء في الفداين أصحاب الابل والسكينة في أهل الغنم وروى في الابل انها جن خلق من جن وروى على ذروة كل بعير شيطان فالابل فيها قوة شيطانية والغاذي شبيه بالمقتدى ولهذا حرم كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخالب من الطير لانها دواب عادية بالاعتداء بها تجعل في خلق الانسان من المدوان ما يضره في دينه فنهى الله عن ذلك لان المقصود أن يقوم الناس بالقياس والابل اذا أكل منها تبني فيه قوة شيطانية وفي الحديث الذي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار وانما يطغى النار بالماء قال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا غضب أحدكم فليتوضأ فاذا توضأ العبد من لحوم الابل كان في ذلك من اطفاء القوة الشيطانية ما يزيل المفسدة بخلاف من لم يتوضأ منها فان الفساد حاصل معه ولهذا يقال ان الاعراب بأكلهم لحوم الابل مع عدم الوضوء منها صار فيهم من الحقد ما صار ولهذا أمر بالوضوء مما مست النار وهو حديث صحيح وقد ثبت في أحاديث صحيحة أنه أكل مما مست النار ولم يتوضأ فقبل ان الاول

منسوخ لكن لم يثبت ان ذلك منقـدم على هذا بل رواه أبو هريرة
واسلامه متأخر عن تاريخ بعض تلك الاحاديث كحديث السويق الذي
كان ينجير فانه كان قبل اسلام أبي هريرة وقيل بل الامر بالتوضؤ مما
مست النار استجباب كلامر بالتوضؤ من الغضب وهذا أظهر القولين
وهما وجهان في مذهب أحمد فان النسخ لا يصار اليه الا عند التنافي
والتاريخ وكلاهما منتف بخلاف حمل الامر على الاستجباب فان له نظائر
كثيرة

وكذلك التوضؤ من مس الذكر ومس النساء هو من هذا الباب
لما فيه من تحريك الشهوة فالتوضؤ مما يحرك الشهوة كالتوضؤ من
الغضب وما مسته النار هو من هذا الباب فان الغضب من الشيطان والشيطان
من النار وأما لحم الابل فقد قيل التوضؤ منه مستحب لكن تفريق النبي
صلى الله عليه وسلم بينه وبين لحم الغنم مع ان ذلك مسته النار والوضوء
منه مستحب دليل على الاختصاص وما فوق الاستجباب إلا الايجاب ولان
الشيطنة في الابل لازمة وفيما مسته النار عارضة ولهذا نهى عن الصلاة
في أعطانها المزوم الشيطان لها بخلاف الصلاة في مباركها في السفر
فانه جائز لانه عارض والحشوش محضرة فهي أولى بالتهي من أعطان
الابل وكذلك الحمام بيت الشيطان وفي الوضوء من اللحوم الحبيثة عن
أحمد روايان علي أن الحكم مما عقل معناه فيعدي أو ليس كذلك
والجباث التي أيجت للضرورة كالحوم السباع أبلغ في الشيطنة من لحوم
الابل فالوضوء منها أولى

وقد تنازع العلماء في الوضوء من النجاسة الخارجة من غير السبيلين كالنساء والحجامة والجرح والقيء والوضوء من مس النساء لشهوة وغير شهوة والتوضيء من مس الذكر والتوضيء من القهقهة فبعض الصحابة كان يتوضأ من مس الذكر كسعد وابن عمر وكثير منهم لم يكن يتوضأ منه والوضوء منه هل هو واجب أو مستحب فيه عن مالك وأحمد روايتان وإجماع قول الشافعي وعدم الإيجاب مذهب أبي حنيفة وكذلك مس النساء لشهوة إذا قيل باستحبابه فهذا يتوجه وأما وجوب ذلك فلا يقوم لدليل الأعلى خلافة ولا يقدر أحد تخط أن ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر أصحابه من مس النساء ولا من النجاسات الخارجة لموم البلوى بذلك وقوله تعالى (أو لا مستمسك) المراد به الجماع كما فسره بذلك ابن عباس وغيره لوجوده متعددة وقوله صلى الله عليه وسلم لامرأة محاضة إنما ذلك عرق وليس بالحیضة تعليل لعدم وجوب الغسل لا لوجوب الوضوء فإن وجوب الوضوء لا يخص بدم العروق بل كانت قد ظننت أن ذلك الدم هو دم الحيض المذني يوجب الغسل فبين لها النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا ليس هو دم الحيض الذي يوجب الغسل فإن ذلك يرشح من الرحم كالمرق وإنما هذا دم عرق انفجر في الرحم ودماء العروق لا توجب الغسل وهذه مسائل مبسوطة في مواضع أخر

والمقصود هنا التنبيه على فساد من يدعى التناقض في معاني السريعة أو المأظها ويزعم أن الشارع يفرق بين المتمثلين بل نينا

محمد صلى الله عليه وسلم بمث بالهدى ودين الحق بالحكمة والعادل.
والرحمة فلا يفرق بين شيئين في الحكم الا لا فتراق صفاتهما المناسبة
للفرق ولا يسوي بين شيئين الا لتمامهما في الصفات المناسبة للتسوية
والا يظهر انه لا يجب الوضوء من مس الذكر ولا الذئاء ولا
خروج النجاسات من غير السيلين ولا القهقهة ولا غسل الميت فانه
ليس مع الموجبين دليل صحيح بل الادلة الراجعة تدل على عدم
الوجوب لكن الاستحباب متوجه ظاهر فيستحب أن يتوضأ من مس.
النساء اشهوة ويستحب أن يتوضأ من الحجامة والقيء ونحوها كما في
السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: فتوضأ والقمل انما يدل على
الاستحباب ولم يثبت عنه انه أمر بالوضوء من الحجامة ولا أمر
أصحابه بالوضوء اذا جرحوا مع كثرة الجراحات والصحابة نقل عنهم
فيل الوضوء لا يجابه وكذلك القهقهة في الصلاة ذنب ويشترع لكل من
أذنب أن يتوضأ وفي استحباب الوضوء من القهقهة وجهان في مذهب
أحمد وغيره وأما الوضوء من الحدث الدائم لكل صلاة ففيه أحاديث
متعددة عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صحح بعضها غير واحد من
العلماء فقول الجمهور الذين يوجبون الوضوء لكل صلاة أظهر وهو
مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد والله أعلم

(فصل) وأما الحجامة فانما اعتقد أن الفطر منها مخالف للقياس
من اعتقد ان الفطر مما خرج لا بما دخل وهو لاء أشكل عليهم انقيء
والاحتلام ودم الحيض والنفاس وأما من تدبر أصول الشرع ومقاصده.

فانه رأى الشارع لما أمر بالصوم أمر فيه بالاعتدال حتى كره الوصال .
وأمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور وجعل أعدل الصيام وأفضله
صيام داود وكان من المعدل أن لا يخرج من الانسان ما هو قيام قوته
فالتي يخرج الغذاء والاستثناء يخرج المني والحيض يخرج الدم وبهذه
الامور توام البدن لكن فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن
فلاحتلام لا يمكن الاحتراز منه وكذلك من ذرعه القيء وكذا دم
الاستحاضة فانه ليس له وقت معين بخلاف دم الحيض فان له وقتاً معيناً
فالاحتجم أخرج دمه وكذلك المقتصد بخلاف من خرج دمه بغير
اختياره كالمجروح فان هذا لا يمكن الاحتراز منه فكانت الحجامه من
جنس القيء والاستثناء والحيض وكان خروج دم الجرح من جنس
الاستحاضة والاحتلام وذرع القيء فقد تناسبت الشريعة وتشابهت ولم
تخرج عن القياس والا لظن ان لا يفطر بالكحل ولا بالثقب طير في
الاحليل ولا بابتلاع ما لا يغذى كالخصاة ولكن يفطر بالسعوط لقوله
وبائع في الاستنشااق الا أن تكون صائماً

(فصل) وأما قولهم السلم علي خلاف القياس فقوله هذا من
جنس مارووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تبع ما ليس عندك
وأرخص في السلم وهذا لم يرو في الحديث وإنما هو من كلام بعض
الفقهاء وذلك انهم قالوا السلم بيع الانسان ما ليس عنده فيكون مخالفاً
للقياس ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام عن بيع ما ليس
عنده اما ان يراد به بيع عين معينة فيكون قد باع مال الغير قبل أن يشتريه

وفيه نظر واما ان يراد به بيع مالا يقدر على تسليمه وان كان في الذمة وهذا أشبه فيكون قد ضمن له شيئا لا يدري هل يحصل أولا يحصل وهذا في السلم الخال اذا لم يكن عنده ما يوفيه والذاتية فيه ظاهرة فالما السلم المؤجل فانه دين من الديون وهو كالإتياع بشمن مؤجل فاي فرق بين كون أحد العوضين مؤجلا في الذمة وكون العوض الآخر مؤجلا في الذمة وقد قال تعالى (اذا تدايتهم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه) وقال ابن عباس أشهد أن السلب المضمون في الذمة حلال في كتاب الله وقرأ هذه الآية فاباحة هذا على وفق الميلاس لاعلى خلافه

﴿ فصل ﴾ وأما لكتابة فقال من قال هي خلاف القياس لكونه بيع ماله بماله وليس كذلك بل باعه نفسه بمال في الذمة والسيد لاحق له في ذمة العبد وانما حقه في بدنه فان السيد حقه مائة العبد في إنسانيته فهو من حيث يؤمر وينهى انسان مكلف فيلزمه الايمان والصلاة والصيام لانه انسان والذمة العهد وانما يطالب العبد بما في ذمته بعد عتقه وحينئذ لا ملك للسيد عليه فالكتابة يبعه نفسه بمال في ذمته ثم اذا اشترى نفسه كان كسبه له ونفعه له وهو حادث على ملكه الذي استحققه بمقد الكتابة لكن لا يعتق فيها الا بالاذن لان السيد لم يرض بخروجه من ملكه الا بان يسلم له العوض فحق لم يحصل له العوض وعجز العبد عنه كان له الرجوع في المبيع وهذا هو القياس في المعاضات ولهذا يقول اذا عجز المشتري عن الثمن لا فلاح له كان له الرجوع في

المبيع فالعبد المكاتب مشتر لنفسه فمجره عن أداء العوض لعجز
المشتري وهذا القياس في جميع المعاوضات اذا عجز المعاوض عما عليه
من العوض كان للآخر الرجوع في عوضه ويدخل في ذلك عجز
الرجل عن الصداق وعجز الزوج عن الوطاء وطرده عجز الرجل
عن العوض في الحلع والصالح عن انقصاص

﴿ فصل ﴾ وأما الاجارة والذين قالوا هي علي خلاف القياس قالوا
انها بيع معدوم لان المنافع معدومة حين العقد وبيع المعدوم لا يجوز
ثم ان القرآن جاء باجارة الظئر للرضاع في قوله تعالى (فان أرضعن
لكم فآتوهن أجورهن) فقال كثير من الفقهاء ان اجارة الظئر للرضاع
على خلاف قياس الاجارة فال اجارة عقد على منافع واجارة الظئر عقد
على اللبن واللبن من باب الاعيان لامن باب المنافع ومن العجز انه ليس
في القرآن ذكر اجارة جائزة الا هذه وقالوا هذه خلاف القياس والشيء
انما يكون خلاف القياس اذا كان النص قد جاء في موضع يحكم وجاء في
موضع يشابه ذلك بنقيضه فيقال هذا خلاف القياس ذلك النص وليس
في القرآن ذكر الاجارة الباطلة حتى يقال القياس يقتضي بطلان هذه
الاجارة بل فيه ذكر جواز هذه الاجارة وليس فيه ذكر فساد اجارة
يشبهها بل ولا في السنة بيان اجارة فاسدة تشبه هذه وانما اصل قولهم
ظنهم ان الاجارة لشرعية انما تكون على ائنافع التي هي أعراض لاعلى
أعيان هي أجسام وسنبين ان شاء الله كشف هذه الشبهة ولما اعتقد
هؤلاء ان اجارة الظئر على خلاف القياس صار بعضهم يحتال لاجرائها

على القياس الذي اعتقدوه فقالوا المعقود عليه فيها هو القام الثدى أو وضعه في الحجر أو نحو ذلك من المنافع التي هي مقدمات الرضاع ومعلوم ان هذه الاعمان انما هي وسيلة الى المقصود بمقدار الاجارة والا فهي بمجرد حال ليست مقصودة ولا معقودا عليها بل ولا قيمة لها أصلاً وانما هو كفتح لباب لمن اكرت دارا او حائوتا أو كصعود الدابة لمن اكرت دابة ومقصود هذا هو السكنى ومقصود هذا هو الركوب وانما هذه الاعمان مقدمات ووسائل الى المقصود بالعقد ثم هؤلاء الذين جعلوا اجارة الظئر على خلاف القياس طردوا ذلك في مثل ماء البئر والعيون التي تنبع في الارض فقالوا أدخلت ضمنا وتبعاً في العقد حتى ان العقد اذا وقع على نفس الماء كالذي يعقد على عين تنبع ليدقى بها بستانه أو ليسوقها الى مكانه ليشرب منها وينتفع بماؤها قالوا المعقود عليه الاجراء في الارض أو نحو ذلك مما يتكلفونه ويخرجوا الماء المقصود بالمعقود عن أن يكون معقودا عليه

ونحن على هذين الاصلين على قول من جعل الاجارة على خلاف القياس وعلى قول من جعل اجارة الظئر ونحوها على خلاف القياس أما الاول فنقول قولهم الاجارة بيع معدوم وبيع المعدوم على خلاف القياس مقدمتان مجملتان فهما تاليس فان قولهم الاجارة بيع ان أرادوا أنها البيع الخاص الذي يعقد على الاعيان فهو باطل وان أرادوا البيع العام الذي هو معاوضة اما على عين واما على منفعة فقولهم في المقدمة الثانية ان بيع المهر لا يجوز انما يسلم ان سلم في الاعيان لافي المنافع

ولما كان لمعنى البيع يحتمل هذا وهذا تنازع الفقهاء في الإجارة هل تنعقد لمعنى البيع على وجهين والتحقيق أن المتعاقدين إن عرفا المقصود انعقدت فأى لفظ من الالفاظ عرف به المتعاقدان مقصودهما انعقد به العقد وهذا عام في جميع العقود إن الشارع لم يحدد في الالفاظ العقود حدا بل ذكرها مطلقة فكما تنعقد العقود بما يدل عليها من الالفاظ المارسية والرومية وغيرها من الالسن العجمية فهي تنعقد بما يدل عليها من الالفاظ العربية ولهذا وقع الطلاق والعاق بكل لفظ يدل عليه وكذلك البيع وغيره وطرده هذا النكاح فإن اصح قولى العلماء أنه ينعقد بكل لفظ يدل عليه لا يختص بلفظ الانكاح والتزويج وهذا مذهب جمهور العلماء كأبى حنيفة ومالك وهو أحد القولين في مذهب أحمد بل نصوصه لم تدل الا على هذا الوجه وأما الوجه الآخر من أنه إنما ينعقد بلفظ الانكاح والتزويج فهو قول أبى عبد الله بن حامد وأتباعه كالقاضى أبى يعلى ومتبعيه وأما قدماء أصحاب أحمد وجمهورهم فلم يقولوا به هذا الوجه وقد نص أحمد في غير موضع على أنه إذا قال أعنتقت أمتى وجعلت عتقها صدقها انعقد النكاح وليس هنا لفظ انكاح وتزويج ولهذا ذكر ابن عقيل وغيره أن هذا يدل على أنه لا يختص النكاح بلفظ وأما ابن حامد فطرد قوله وقال لا بد أن يقول مع ذلك وتزوجتها القاضى أبو يعلى جعل هذا خارجا عن القياس فجوز النكاح هنا بدون لفظ الانكاح والتزويج وأصول الامام أحمد ونصوصه يخالف هذا فإن من أصله أن العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل فهو

لا يرى اختصاصها بالصيغ ومن أصله ان الكناية مع دلالة الحال كالصريح لا تقتصر الى اظهار الية ولهذا قال بذلك في الطلاق والقذف وغير ذلك والذين قالوا ان السكاح لا ينعقد الا بافظ الانكاح والتزويج من أصحاب الشافعي قالوا لان ماسوى المظنين كناية والكناية لا يثبت حكمها الا بالية والنية باطن والسكاح مفتقر الى شهادة والشهادة انما تقع على السمع فهذا أصل أصحاب الشافعي الذين خصوا عقد السكاح باللفظين وابن حامد وأتباعه وافقوهم لكن أصول أحمد ونصوصه تخالف هذا فان هذه المقدمات باطلة على أصله أما قول القائل ماسوى هذين كناية فانما يستقيم أن لو كان اللفظ الصريح والكناية نائية بعرف السرع كما يقوله الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد كالخزقي والقاضي أبي يعلى وغيرهما ان الصريح في الطلاق هو الطلاق والفراق والسراح للحيء القرآن بذلك فالما جمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك وغيرهما وجمهور أصحاب أحمد كأبي بكر وابن حامد وأبي الخطاب وغيرهم فلا يوافقون على هذا الاصل بل منهم من يقول الصريح هو لفظ الطلاق فقط كأبي حنيفة وابن حامد وأبي الخطاب وغيرهما من أصحاب أحمد وبعض أصحاب الشافعي ومنهم من يقول بل الصريح أعم من هذه الالفاظ كما يذكر عن مالك وهو قول أبي بكر وغيره من أصحاب أحمد وهو الجمهور يقولون كلا المتقدمين المذكورتين ان صريح الطلاق تاليه مقدمة باطلة اما قولهم ان هذه الالغاز صريحة في خطاب الشارع فامس كذلك بل لفظ السراح والفراق في القرآن مستعمل في غير الطلاق

قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها فتموهن وسرحوهن سراحاً جيلاً) فأمر بتسريحهن بعد الطلاق قبل الدخول وهو طلاق بائن لأرجعة فيه وليس التسريح هنا تطبيقاً باتفاق المسلمين وقال تعالى (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف) وفي الآية الأخرى أو فارقوهن بمعروف فلفظ الفراق والسراح ليس المراد به هذا الطلاق فاما المطلقة الرجعية فهو مخير بين ارتجاعها وبين تخليتها سيديها لا يحتاج إلى طلاق ثان

وأما المدممة الثانية فلا يلزم من كون اللفظ صريحاً في خطاب الشارع أن يكون صريحاً في خطاب كل من يتكلم وبسط هذا له موضع آخر والمقصود هنا أن قول القائل إن الأجرة نوع من البيع إن أراد به البيع الخاص وهو الذي يفهم من لفظ البيع عند الإطلاق فليس كذلك فإن ذلك إنما ينعقد على أعيان معينة أو مضمونة في الذمة وإن أراد به أنها نوع من المعاوضة العامة التي تتناول العقد على الأعيان والمنافع فهذا صحيح لكن قوله إن المعاوضة العامة لا تكون على مدموم دعوى مجردة بل دعوى كاذبة فإن الشارع جوز المعاوضة العامة على المدموم وإن قاس بيع المنافع على بيع الأعيان فقال كما إن بيع الأعيان لا يكون إلا على موجود فكذلك بيع المنافع وهذا حقيقة كلامه فهذا القياس في غاية الفساد فإنه من شرط القياس أن يمكن اثبات حكم الأصل في الفرع وهو هنا معذر لأن المنافع لا يمكن أن يعقد عليها في حال وجودها

فلا يتصور ان تباع المنافع في حال وجودها كما تباع الاعيان في حال وجودها والشارع أمر الانسان أن يؤخر العقد على الاعيان التي لم تخلق الى أن يخلق فيهن عن بيع السنين وبيع جبل الحبله وبيع النمر قبل بدو صلاحه وعن بيع الحب حتى يشتد ونهى عن بيع المضامين والملاقيح وعن الحجر وهو الحمل وهذا كله نهى عن بيع حيوان قبل أن يخلق وعن بيع حب ونمر قبل أن يخلق وأمر بتأخير بيعه الى أن يخلق وهذا التفصيل وهو منع بيعه في الحال واجارته في حال يتمتع مثله في المنافع فانه لا يمكن أن تباع الا هكذا فما بقاء حكم الاصل مساوياً للحكم الفرع الا أن يقال فانا أقيد على بيع الاعيان المعدومة فيقال له هنا شيان أحدهما يمكن بيعه في حال وجوده وحال عدمه فنهى الشارع عن بيعه الا اذا وجد والشئ الآخر لا يمكن بيعه الا في حال عدمه فالشارع لما نهى عن بيع ذاك حال عدمه فلا بد اذا قست عليه أن تكون العلة الموجبة للحكم في الاصل ثابتة في الفرع فلم قلت ان العلة في الاصل مجرد كونه معدوماً ولم لا يجوز ان يكون بيعه في حال عدمه مع امكان تأخير بيعه الى حال وجوده وعلى هذا التقدير فالعلة مقيدة بعدم خاص وهو معدوم يمكن بيعه بعدم وجوده وأنت ان لم تبين أن العلة في الاصل القدر المشترك كان قياسك فاسداً وهذا سؤال المطالبة وهو كاف في ونف قياسك لكن نبين فسادك فقول ما ذكرناه علة مطردة وما ذكرته علة منتقضة فانك اذا علمت المنع بمجرد عدم انتقضت عليك ببعض الاعيان والمنافع واذا علمته بعدم ما يمكن تأخير بيعه الى حال

وجوده أو بعدمه هو غرر اطردت العلة وأيضاً فالمناسبة تشهد لهذه العلة
قائه اذا كان له حال وجود وعدم كان بيعه حال العدم فيه مخاطرة وقار
وبها علل النبي صلى الله عليه وسلم المنع حيث قال أرأيت ان منع الله
الثمرة فيه يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق بخلاف ما ليس له الا حال
واحدة والغالب فيه السلامة فان هذا ليس مخاطرة فالحاجة داعية اليه
ومن أصول الشرع أنه اذا تعارض المصلحة والمنسدة قدم أرجحهما
فهو انما نهى عن بيع الغرر لما فيه من المخاطرة التي تضر باحدهما وفي
المنع مما يحتاجون اليه من البيع ضرر أعظم من ذلك فلا يمنعهم من
الضرر اليسير بوقوعهم في الضرر الكثير بل يدفع أعظم الضررين
باحتمال أدناها ولهذا لما نهاهم عن المزانية لما فيها من نوع ربا أو مخاطرة
فيها ضرر أباحها لهم في العرايا للحاجة لان ضرر المنع من ذلك أشد
وكذلك لما حرم عليهم الميثنة لما فيها من خيب التمنية اباحها لهم عند
الضرورة لان ضرر الموت أشد ونظائره كثيرة * فان قيل فهذا كله على
خلاف القياس * قبل قد قدمنا ان الضرر اختص بوصف أوجب
الفرق بينه وبين الاصل فكل فرق صحيح على خلاف القياس الفاسد
وان أريد بذلك ان الاصل والفرع استويا في المقتضى والمانع واختلف
حكمهما فهذا باطل قطعاً ففي الجملة الشيء اذا شابه غيره في وصف وفارقه
في وصف كان اختلافهما في الحكم باعتبار الفارق مخالفاً للاستوائهما
باعتبار الجامع لكن هذا هو القياس الصحيح طرداً وعكساً وهو
التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين وأما التسوية بينهما

في الحكم مع افتراقهما فيما يوجب الحكم وبمنه فهذا قياس فاسد والشرع دائماً يبطل القياس الفاسد كقياس الميس وقياس المشركين الذين قالوا انما البيع مثل الربا والذين قالوا الميت على المذكي وقالوا أتماكون ماقتلتم ولا تأكلون ما قتل الله فجعلوا العلة في الاصل كونه قتل آدمي وقياس الذين قالوا المسيح على أصنامهم فقالوا لما كانت آلهتنا تدخل النار لانها عبدت من دون الله فكذلك ينبغي أن يدخل المسيح النار قال الله تعالى (ولما ضرب ابن مريم مثلاً اذا قومك منه يصدون وقالوا آلهتنا خير أم هو ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون) وهذا كان وجه محاسبة ابن الزبيري لما أنزل الله (انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون لو كان هؤلاء آلهة ماوردوها وكل فيها خالدون) فان الخطاب للمشركين لا لاهل الكتاب والمشركون لم يعبدوا المسيح وانما كانوا يعبدون الاصنام والمراد بقوله وما تعبدون الاصنام قال آية لم تتناول المسيح لالفاظ ولا معنى وقول من قال ان الآية عامة تتناول المسيح ولكن آخر بيان تخصيصها غلط منه ولو كان ذلك صحيحاً لكانت حجة المشركين متوجهة فان من خاطب باللفظ العام يتناول حقاً وباطلاً لم يبين مراده توجه الاعتراض عليه وقد قال تعالى (ولما ضرب ابن مريم مثلاً أي هم ضربوه مثلاً كما قال ماضربوه لك إلا جدلاً أي جعلوه مثلاً لآلهتهم فقاموا الآلهة عليه وأوردوه مورد المعارضة فقالوا اذا دخلت آلهتنا النار لكونها معبودة فهذا المعنى موجود في المسيح فيجب أن يدخل النار وهو لا يدخل النار فهي

لا تدخل النار وهذا قياس فاسد لظنهم أن العلة مجرد كونه معبوداً وليس كذلك بل العلة أنه معبود ليس مستحقاً للثواب أو معبود لا ظلم في ادخاله النار فالمسيح والعزير والملائكة وغيرهم ممن عبد من دون الله وهو من عباء الله الصالحين وهو مستحق لكرامة الله بوعده الله وعدله وحكمته فلا يعذب بذنب غيره فإنه لا تزر وازرة وزر أخرى والمقصود بالقاء الاصنام في النار اهانة عابديها وأولياء الله لهم الكرامة دون الاهانة فهذا الفارق بين فساد تعليل الحكم بذلك الجامع والاقيسة الفاسدة من هذا الجنس فمن قال ان الشريعة تأتي بخلاف مثل هذا القياس فقد أصاب هذا من كمال الشريعة واشتمالها على العدل والعدل والحكمة التي بعث الله بها رسوله ومن لم يخالف مثل هذه الاقيسة الفاسدة بل سوى بين الشيتين باشتراكهما في أمر من الامور لزمه أن يسوى بين كل موجودين لا اشتراكهما في مسمى الوجود فيسوى بين رب العالمين وبين بعض المخلوقين فيكون من الذين هم بربهم يعدلون ويشركون فان هذا من أعظم القياس الفاسد وهؤلاء يقولون تالله ان كنا لفي ضلال مبين اذ نسويكم رب العالمين ولهذا قال طائفة من السلف أول من قاس ابليس وما عبدت الشمس والقمر الا بالمقاييس أي بمثل هذه المقاييس التي يشبه فيها الشيء بما يفارقه كاقيسة المشركين ومن كان له معرفة بكلام الناس في العقليات رأى عامة ضلال من ضل من الفلاسفة والمتكلمين بمثل هذه الاقيسة الفاسدة التي يسوى فيها بين الشيتين لا اشتراكهما في بعض الامور مع ان بينهما من الفرق ما يوجب أعظم

المخالفة واعتبر هذا بكلامهم في وجود الرب ووجود الخلق فان فيه من الاضطراب ما قد بسطناه في غير هذا الموضع وهذا الذي ذكرناه في الاجارة بناء على تسليم قولهم ان يبيع الاعيان المعدومة لا يجوز وهذه المقدمة الثانية والكلام عليها من وجهين أحدهما أن نقول لانسلم صحة هذه المقدمة فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله بل ولا عن أحد من الصحابة ان يبيع المعدوم لا يجوز لالفاظ عام ولا معنى عام وإنما فيه النهي عن بيع بعض الاشياء التي هي معدومة كما فيه النهي عن بيع بعض الاشياء التي هي موجودة وليست العنة في المنع لا الوجود ولا العدم بل الذي ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع الفرر والغرر ما لا يقدر علي تسليمه سواء كان موجودا أو معدوما كالعبد الآبق والبعير الشارد ونحو ذلك مما قد لا يقدر على تسليمه بل قد يحصل وقد لا يحصل هو غرر لا يجوز بيعه وان كان موجودا فان موجب البيع تسليم المبيع والبائع عاجز عنه والمشتري انما يشتريه مخاطرة ومقامرة فان أمكنه أخذه كان المشتري قد قرر البائع وان لم يمكنه أخذه كان البائع قد قرر المشتري وهكذا المعدوم الذي هو غرر نهى عن بيعه لكونه غررا لا لكونه معدوما كما اذا باع ما يحمل هذا الحيوان أو ما يحمل هذا البستان فقد يحمل وقد لا يحمل واذا حمل فالمحمول لا يعرف قدره ولا وصفه فهذا من القمار وهو من الميسر الذي نهى الله عنه ومثل هذا اذا أكرأ دواب لا يقدر على تسليمها أو عقارا لا يمكنه تسليمه بل قد يحصل وقد لا يحصل فانه اجارة غرر

الوجه الثاني أن نقول بل الشارع صحح بيع المعلوم في بعض المواضع فإنه ثبت عنه في غير وجه أنه نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ونهى عن بيع الحب حتى يشتد وهذا من أصح الحديث وهو في الصحيح عن غير واحد من الصحابة فقد فرق بين ظهور الصلاح وعدم ظهوره فأحل أحدهما وحرم الآخر ومعلوم أنه قبل ظهور الصلاح لو اشترى بشرط القطع كما يشتري الحصرم ليقطع حصرما جاز بالاتفاق ونما نهى عنه إذا بيع على أنه باق فيدل ذلك على أنه جوزه بعد ظهور الصلاح أن يبيعه على البقاء إلى كمال الصلاح وهذا مذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم ومن جوز بيعه في الموضعين بشرط القطع ونهى عنه بشرط التبعة أو مطلقا لم يكن عنده لظهور الصلاح فائدة ولم يفرق بين ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وما أذن فيه وصاحب هذا القول يقول موجب العقد التسليم عقيب فلا يجوز التأخير فيقال له لا نسلم أن هذا موجب العقد أما أن يكون ما أوجبه الشارع بالعقد أو ما أوجبه المتعاقدان على أنفسهما وكلاهما متفق فلا الشارع أوجب أن يكون كل بيع مستحق التسليم عقب العقد ولا العاقدان إنما ذلك بل تارة يعقدان العقد على هذا الوجه كما إذا باع معينا بدين حال وتارة يشترطان تأخير تسليم الثمن كما في السلم وكذلك في الأعيان وقد يكون للبائع مقصود صحيح في تأخير التسليم كما كان لجابر حين باع بعيره من النبي صلى الله عليه وسلم واستثنى ظهره إلى المدينة ولهذا كان الصواب أنه يجوز لكل عاقد أن يستثنى من متفعة

العقد وعليه ماله فيه غرض صحيح كما اذا باع عقارا واستثنى سكناه مدة أو دوابه واستثنى ظهرها أو وهب ملكا واستثنى منفته أو أعتق العبد واستثنى خدمته مدة أو مادام السيد أو وقف عبدا واستثنى غلتها لنفسه مدة حياته وأمثال ذلك وهذا منصوص أحد وغيره وبعض أصحاب أحد قال لا بد اذا استثنى منفعة المبيع من أن يسلم العين الى المشتري ثم يأخذها ليستوفي المنفعة بناء على هذا الاصل افساد وهو انه لا بد من استحقاق القبض عقب العقد وهو قول ضعيف وعلى هذا الاصل قال من قال انه لا يجوز الاجارة اللمدة تلى العقد وهؤلاء نظروا الى ما يفعله الناس أحيانا جعلوه لازما لهم في كل حال وهو من التقياس الفاسد وعلى هذا بنوا اذا باع العين المؤجرة فمنهم من قال البيع باطل لكون المنفعة لا تدخل في البيع فلا يحصل التسليم ومنهم من قال هذا مستثنى بالشرع بخلاف المستثنى بالشرط * ولو باع الامة المزوجة صح باتفاقهم وان كانت منمعة البضع المزوج وقد فرق من فرق بينهما بما قد بسط في موضعه والمقصود هنا ان هذا كله تفريع على ذلك الاصل الضعيف وهو ان موجب العقد استحقاق التسليم عقبه والشرع لم يدل على هذا الاصل بل القبض في الاعيان والمنافع كالقبض في الدين تارة يكون موجب العقد قبضه عقبه بحسب الامكان وتارة يكون موجب العقد تأخير التسليم لمصلحة من المصالح وعلى هذا قالني صلى الله عليه وسلم يجوز بيع الثمر بعد بدو الصلاح مستحق الابقاء الى كمال الصلاح وعلى البائع السقي والخدمة الى كمال الصلاح ويدخل في هذا ما هو

معدوم لم يخلق وهذا اذا قبض كان بمنزلة قبض العين المؤجرة فقبضه
يبيح له التصرف فيه في أظهر قولي العلماء وهو أصح الروايتين عن
أحمد وقبضه لا يوجب انتقال الضمان اليه بل اذا تلف الثمر بعد بدو
صلاحه كان من ضمان البائع كما هو مذهب أهل المدينة مالك وغيره وهو
مذهب أهل الحديث أحمد رضي الله عنه وغيره وهو قول معلق للشافعي وقد
ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعت من أخيك ثمرة
فأصابها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ من مال أخيك شيئاً يأخذ أحدكم
مال أخيه بغير حق وليس مع المنازع دلائل شرعية بدلي علي ان كل قبض
جوز التصرف ينقل الضمان ومالم يجوز التصرف لم ينقل الضمان بل قبض
العين المؤجرة يجوز التصرف ولا ينقل الضمان ومن هذا الباب يبيع المقائي
فان من العلماء من لم يجوز بيعها الا لقطعة لقطعة لانه يبيع معدوم وجعلوا هذا
من بيع الثمر قبل بدو صلاحه ثم من هؤلاء قال اذا بيعت بعروقها
كان كبيع أصل الشجر مع الثمر وذلك يجوز قبل ظهور صلاحه
لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته من باع نخلاً قد
أبرت ثمرها للبائع الا أن يشترطه المبتاع اذا اشترط الثمر دخل في
البيع وهذا جاز بيع الثمر قبل بدو صلاحه تبعاً للاصل ولهذا تكون
خدمته علي المشتري ومعلوم ان المقصود من الشجر هو الاصل
والمقصود في المقائي هو الثمر فلا يقاس أحدهما بالآخر ومن العلماء
من جوز بيع المقائي كما هو قول مالك وغيره وهو قول في مذهب أحمد
وهذا أصح فانه لا يمكن بيعها الا على هذا الوجه اذ لا تتميز لقطعة عن

لقطة ودلا يباع الاعلى وجه واحد لا ينهى عن بيعه كما تقدم والنبي صلى الله عليه وسلم انما نهى عن بيع الثمار التي يمكن تأخير بيعها حتى يبدو صلاحها فلم تدخل المقائي في نهيه ولذلك كثير من العلماء أدخلوا ضمان البساتين في نهيه فقالوا اذا ضمن الحديقة لمن يعمل عليها حتى تثمر بشئ معلوم كان هذا بيعاً للثمر قبل بدو صلاحه فلا يجوز ومن الناس من حكى الاجماع على منع هذا وليس كما قال بل قد ثبت أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قبل حديقة أسيد بن حضير ثلاث سنين ويستلف الضمان ففرض به ديناً كان على أسيد لانه كان وصيه وقد جوز ابن عقيل ضمانها مع الاراضى المؤجرة اذا لم يمكن افراد أحدها عن الآخر وجوز مالك ذلك تبعاً للأرض في قدر الثلث وقضية عمر ابن الخطاب مما يشتهر مثلها في العادة ولم ينقل ان أحداً من الصحابة أنكره فالصواب ما فعله عمر بن الخطاب اذ الفرق بين البيع والضمان هو الفرق بين البيع والاجارة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحب حتى يشتد ثم اذا استأجر أرضاً ليزرعها جاز هذا مع ان المستأجر مقصود الحب لكن مقصوده ذلك بعمله هو لا بعمل البائع وكذلك الذي يستأجر البستان ليعلم شجره ويسقيها حتى تثمر هو بمنزلة المستأجر ليس بمنزلة المشتري الذي يشتري ثمراً وعلى البائع مؤنة خدمتها وسقيها* فان قيل هذه أعيان والاجارة لا تكون على الأعيان* قيل الجواب من وجهين . أحدهما ان الأعيان هنا حصلت بعمله هو من الأصل المستأجر كما حصل الحب بعمله المؤجر في أرض* واذا قيل الحب

حصل من بذره والثمر حصل من شجر المؤجر كان هذا فرقا لا أثر له في الشرع ألا ترى ان المساقاة كالزراعة والمساقى يستحق جزءاً من الثمرة الحاصلة من أصل المالك والمزارع يستحق جزءاً من الزرع الثابت في أرض المالك وان كان البذر من المالك وكذلك ان كان البذر منه كما ثبت بالسنة واجماع الصحابة فالبذر يتلف لا يعود الى صاحبه وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر وزرع على أن يعمروها من أموالهم فالأرض والنخل والماء كان للنبي صلى الله عليه وسلم واستحقوا بعملهم جزءاً من الثمر كما استحقوا جزءاً من الزرع وان كان البذر منهم والشجر من النبي صلى الله عليه وسلم فعلم ان هذا الفرق لا تأثير له في الشرع واذا لم يؤثر في المساقاة والمزارعة التي يكون النماء مشتركاً لم يؤثر في الاجارة بطريق الاولى فان استئجار الأرض ليس فيه من النزاع ما في الزراعة فاذا كانت اجارتها أجوز من المزارعة فاجارة الشجر أجوز من المساقاة

الوجه الثاني أن نقول هذا كاجارة الظئر والبر ونحو ذلك والكلام على هذا هو الكلام على الاصل الثاني في الاجارة فنقول قول الفاضل ان اجارة الظئر على خلاف القياس انما هو لاعتقاده ان الاجارة لا تكون الا على منافع اعراض لا تستحق بها أعيان وهذا القدر لم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس بل الذي دل عليه الاصول ان الاعيان التي تحدث شيئاً بعد شيء مع بقاء أصلها حكمها حكم المنافع كالثمر والشجر واللين في الحيوان ولهذا سوى بين هذا

وهذا في الوقف فان الاصل تحييس الاصل وتسهيل الفائدة فلا بد أن يكون الاصل باقيا وأن تكون الفائدة تحدث مع بقاء الاصل فيجوز أن تكون فائدة الوقف منفعة كالسكنى ويجوز أن يكون ثمره كوقف الشجر ويجوز أن يكون لبناً كوقف الماشية للانفعا بلبنها وكذلك باب التبرعات فان العارية والعربة والمنحة هي اعطاء العين لمن ينتفع بها ثم يردّها فإلّا حة اعطاء الماشية بان يشرب لبنها ثم يردّها والعربة اعطاء الشجرة لمن يأكل ثمرها ثم يردّها والسكنى اعطاء الدار لمن يسكنها ثم يميدها فكذلك في الاجارة تكرر به العين للمنفعة التي ليست أعياناً كالسكنى والركوب وتارة للعين التي تحدث شيئاً بعد شيء مع بقاء الاصل كلبن الظئر ونقع البئر والعين فان الماء واللبن لما كانا شيئاً بعد شيء مع بقاء الأصل كان كل منفعة والمسوغ للاجارة هو ما بينهما من القدر المشترك وهو حدث والمقصود بالعقد شيئاً فشيئاً سواء كان الحادث عيناً أو منفعة اذ كونه جسماً أو معني قائماً بالجسم لأنّ له في جهة الجواز مع اشتراكهما في المقتضى للجواز بل هذا أحق بالجواز فان الاجسام أكل من صفاتها ولا يمكن العقد عليها الا كذلك وطرد هذا أكثر في الظئر من الحيوان للارضاع ثم الظئر تارة تستأجر بأجرة مقدرة وتارة بطعامها وكسوتها وتارة يكون طعامها وكسوتها من جملة الأجرة وأما الماشية اذا عقد على لبنها بعوض فتارة يشتري لبنها مع ان علفها وخدمتها على المالك وتارة على ان ذلك على المشتري فهذا الثاني يشبه ضمان البساتين وهو بالاجارة أشبه لان اللبن تسقيه الطفل فيذهب وينتفع به فهو كاستئجار العين يستقي بمائها أرضه بخلاف

من قبض اللبن فانه هنا قبض العين المعقود عليها وتسمية هذا بيعا وهذا اجارة نزاع لفظي والاعتبار بالمقاصد ومن الفقهاء من يجعل اختلاف العبارات مؤثرا في صحة العقد وفساده حتى ان من هؤلاء من يصحح العقد بلفظ دون لفظا كما يقول بعضهم ان السلم الحال لا يجوز واذا كان بلفظ البيع جاز ويقول بعضهم ان المزارعة على أن يكون البذر من العامل لا يجوز واذا عقده بلفظ الاجارة جاز وهذا قول بعض أصحاب أحمد وهذا ضعيف فان الاعتبار في العقود بمقاصدها واذا كان المعنى المقصود في الموضوعين واحدا فتجوز به عبارة دون عبارة كتجوز به بلغة دون لغة نعم اذا كان أحد اللفظين يقتضي حكما لا يقتضيه الآخر فهذا له حكم آخر وايس هذا موضع بسط هذه المسائل وانما المقصود التنبيه على ما يقال انه موافق القياس ومخالفه وان الشارع اذا سوى بين شيئين كما سوى بين الاستئجار على الرضاع والخدمة فالفارق بينهما عدم التأثير وهو كون هذا عينا وهذا منفعة واذا فرق بين شيئين فالجامع بينهما ليس هو وحده مناط الحكم بل للفارق تأثير

(فصل) ومن هذا الباب قول من يقول حمل العقل على خلاف القياس فيقال لا ريب أن من أتلف مضمونا كان ضمانه عليه والناس متنازعون في العقل هل تحمله العاقلة ابتداء أو تحملا كتنازعوا في صدقة الفطر التي تجب على الغير كصدقة العطر عن الزوجة والولد هل تجب ابتداء أو تحملا وفي ذلك نزاع معروف في مذهب أحمد وغيره وعلى ذلك ينبغي لو أخرجها الذي يخرج عنه بدون اذن المخاطب

بها فن قال هي واجبة على المخاطب بحملا قال تجزئ ومن قال هي واجبة عليه ابتداء قال هي كاداء الزكاة عن الغير ولذلك تنازعوا في العقل اذا لم تكن عاقلة هل تجب في ذمة القاتل أم لا والعقل قارق غيره من الحقوق في أسباب اقتضت اختصاصه بالحكم وذلك ان دية المقتول مال كثير والعاقلة انما تتحمل الخطأ لا تحمل العمد ولا نزاع وفي شبه العمد نزاع والظاهر انها لا تتحمله والخطأ مما يعذر فيه الانسان فإيجاب الدية في ماله ضرر عظيم به من غير ذنب نعمة ولا بد من إيجاب بدل المقتول فالشارع أوجب على من عليهم موالاة القاتل ونصره أن يمينوه على ذلك فكان هذا كإيجاب النفقات التي تجب للقريب أو نجب للفقراء والمساكين وإيجاب فكك الأسير من بلد العدو فان هذا أسير بالدية التي تجب عليه وهي لم تجب باختيار مستحقها ولا باختياره كالديون التي تجب بالقرض والبيع وليست أيضا قليلة في المالب كإبدال المتلفات فان اتلاف مل كثير بقدر الدية خطأ نادر جدا بخلاف قتل النفس خطأ فما سببه العمد في نفس أو مال فالمتلف ظالم مستحق فيه للعقوبة وما سببه الخطأ في الاموال فقليل في العادة بخلاف الدية ولهذا كان عند الأكثرين لا تتحمل العاقلة الا ماله قدر كثير فعند مالك وأحمد لا تتحمل مادون الثلث وعند أبي حنيفة مادون السن والموصحة فكان إيجابها من جنس ما أوجبته الشارع من الاحسان الى المحتاجين كبنى السبيل والفقراء والمساكين والاقارب المحتاجين ومعلوم ان هذا من أصول الشرائع التي بها قيام مصلحة العالم فان الله لما قسم خلقه الى غنى وفقير

ولا تتم مصالحهم الا بسد خلة الفقراء وحرم الربا الذي يضر الفقراء فكان الامر بالصدقة من جنس النهي عن الربا ولهذا جمع الله بين هذا وهذا في مثل قوله تعالى (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) وفي مثل قوله تعالى وما آتيتكم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله أولئك هم المضعفون) وقد ذكر الله في آخر البقرة أحكام الاموال وهي ثلاثة أصناف عدل وفضل وظلم فالعدل البيع والظلم الربا والفضل الصدقة فمدح المتصدقين وذكر ثوابهم وذم المربيين وبين عقابهم وأباح البيع والتداين الى أجل مسمى فالعدل من جنس ما أوجبه من الحقوق لبعض الناس على بعض كحق المسلم وحق ذي الرحم وحق الجار وحق المملوك والزوجة

(فصل) والاحكام التي يقال انها على خلاف القياس نوعان نوع يجمع عليه ونوع متنازع فيه فما لا نزاع فيه حكمه تبين انه على وفق القياس الصحيح وينبني على هذا ان مثل هذا هل يقاس عليه أم لا فذهب طائفة من الفقهاء ان ما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه ويحكي هذا عن أصحاب أبي حنيفة والجمهور انه يقاس عليه وهذا هو الذي ذكره أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها وقالوا انما ينظر الى شروط القياس فما علمت علمته ألحقنا به مشاركة في العلة سواء قيل انه على خلاف القياس أو لم يقل وكذلك ما علم انتفاء الفارق فيه بين الاصل والفرع والجمع بدليل العلة كالجمع بالعلة وأما اذا لم يقم دليل على ان الفرع كالاصل فهذا لا يجوز فيه القياس سواء قيل انه على وفق القياس

أوخلافه ولهذا كان الصحيح ان العرايا يباحق بها ما كافر في منهاها
وحقيقة الامر انه لم يشرع نىء علي خلاف القياس الصحيح بل ما قيل
انه علي خلاف القياس فلا بد من اتصافه بوصف امتاز به عن الامور
التي خالفها واقتضى مفارقه لها في الحكم واذا كان كذلك فذلك الوصف
ان شاركه غيره فيه فحكمه كحكمه والا كان من الامور المفارقة له . وأما
المتنازع فيه فتعلمنا يأتى حديث بخلاف أمر فيقول المائلون هذا بخلاف
القياس أو بخلاف قياس الاصول وهذا له أمثلة من أشهرها المصرية
فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لانصروا الابل ولا الغنم فمن ابناع
مصراته فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضيها أمسكها وان سخطها
ردها وصاعا من تمر وهو حديث صحيح فقال قائلون هذا يخالف قياس
الاصول من وجوه . منها انه رد المبيع بلا عيب ولا خلف في صفة . ومنها
ان الحراج بالضمان قال ابن الذي يحدث عند المشتري غير مضمون عليه
وهنا قد ضمنه . ومنها ان الابن من ذوات الامثال فهو مضمون بشئله
ومنها ان المالا مثل له يضمن بالقيمة من التقدر وهنا ضمنه بالتمر . ومنها
ان المال المضمون يضمن بقدره لا بقدر بدله بالشرع وهنا قدر بالشرع
فقال المتبعون للحديث بل ما ذكرتموه خطأ والحديث موافق للاصول
ولو خالفها لكان هو أصلاً كما أن غيره أصل فلا يضرب الاصول بعضها
ببعض بل يجب اتباعها كلها فانها كلها من عند الله أما قولهم رد بلا عيب
ولا فوات صفة فليس في الاصول ما يوجب انحصار الرد في هذين
الشئيين بل التدليس نوع ثبت به الرد وهو من جنس الحلف في الصفة

فان البيع تارة تظهر صفاته بالقول وتارة بالفعل فاذا ظهر انه على صفة
وكان على خلافها فهو تدليس وقد اثبت النبي صلى الله عليه وسلم
الخيار للركب اذا تلقوا واشترى منهم قبل أن يهبطوا السوق ويعلموا
السعر وليس كذلك واحداً من الامرين ولكن فيه نوع تدليس * وأما
قوله الخراج بالضمنان فأولا حديث المصراة أصبح منه باتفاق أهل العلم
مع أنه لا منافاة بينهما فان الخراج ما يحدث في ملك المشتري ولفظ
الخراج اسم للغة مثل كسب العبد وأما اللبن ونحوه فلحق بذلك
وهنا كان اللبن موجوداً في الضرع فصار جزءاً من المبيع ولم يجهل
الصاع عوضاً عما حدث بعد العقد بل عوضاً عن اللبن الموجود في
الضرع وقت العقد وأما تضمين اللبن بغيره وتقديره بالشرع فلان
اللبن المضمون اختلط باللبن الحادث بعد العقد فتعذرت معرفة قدره
فلهذا قدر الشارع البذل قطعاً للنزاع وقدر بغير الجاس لان التقدير
بالجنس قد يكون أكثر من الاول أو أقل فيفضي الى الربا بخلاف غير
الجنس فانه كأنه ابتاع لذلك اللبن الذي تمذرت معرفة قدره بالصاع
من التمر والتمر كان طعام أهل المدينة وهو مكيل مطعوم يقتات به كما
أن اللبن مكيل مقتات وهو أيضاً يقتات به بلا صنعة بخلاف الحنطة
والشعير فانه لا يقتات به الا بصناعة فهو أقرب الاجناس الى كانوا
يقتاتون بها الى اللبن ولهذا كان من موارد الاجتهاد أن جميع الامصار
يضمنون ذلك بصاع من تمر أو يكون ذلك لمن يقتات التمر فهذا من
موارد الاجتهاد كأمره في صدقة العطر بصاع من شعير أو تمر ومن

ذلك قول بعضهم ان أمره للمصلى خلف الصف وحده بالاعادة على خلاف القياس فان الامام يقف وحده والمرأة تقف خلف الرجال وحدها كما جاءت به السنة وليس الامر كذلك فان الامام يسن في حقه التقدم بالاتفاق والوثقون يسن في حقهم الاصطفاف بالاتفاق فكيف يشبه هذا بهذا وذلك لان الامام يؤتم به فاذا كان امامهم وأره وكان اقتداؤهم به أكمل وأما المرأة فتقف وحدها اذا لم يكن هناك امرأة غيرها فالسنة في حقها الاصطفاف لكن قضية المرأة تدل على شيئين تدل على انه اذا لم يجد خلف الصف من يقوم معه وتمتدح الدخول في الصف صلى وحده للحاجة وهذا هو القياس فان الواجبات تسقط للحاجة وأمره بأن يضاف غيره من الواجبات فاذا تعذر ذلك سقطت الحاجة كما سقط غير ذلك من فرائض الصلاة للحاجة في مثل صلاة الخوف محافظة على الجماعة وطرد ذلك اذا لم يمكنه أن يصلى مع الجماعة الاقدام الامام فانه يصلى هنا لاجل الحاجة أمامه وهو قول طوائف من أهل العلم وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وان كانوا لا يجوزون التقدم على الامام اذا أمكن ترك التقدم عايه وفي الجملة فليست المصافة أوجب من غيرها فاذا سقط غيرها للعذر في الجماعة فهي أولى بالسقوط * ومن الاصول الكلية ان المعجوز عنه في الشرع ساقط الوجوب وان المضطرا اليه بلا معصية غير محذور فلم يوجب الله ما يعجز عنه العبد ولم يحرم ما يضطر اليه العبد ومن ذلك قول بعضهم في الحديث للصحيح الذي فيه ان الرهن مركوب ومحلوب وعلى الذي

يركب ويحلب النفقة انه على خلاف القياس وایس كذلك فان الرهن اذا كان حيوانا فهو محترم في نفسه ولما لم يكن فيه حق والمرتهن فيه حق واذا كان بيد المرتهن فلم يركب ولم يحلب ذهبت منفعته باطلا وقد قدمنا أن الابن يجري مجرى المنفعة فاذا استوفى المرتهن منفعته وعوض عنها نفقته كان في هذا جمع بين المصلحتين وبين الحقين فان نفقته واجبة على صاحبه والمرتهن اذا أنفق عليه أدى عنه واجبا وله فيه حق فله أن يرجع به بدله والمنفعة تصلح أن تكون بدلا فأخذها خير من أن تذهب على صاحبها وتذهب باطلا وقد تنازع الفقهاء فيمن أدى عن غيره واجبا بغير اذنه كالدين فذهب مالك وأحمد في المشهور عنه له أن يرجع به عليه ومذهب أبي حنيفة والشافعي ليس له ذلك واذا أنفق نفقة تجب عليه مثل أن ينفق على ولده الصغير أو عبده فبعض أصحاب أحمد قال لا يرجع وفرقوا بين النفقة والدين والمحققون من أصحابه سواها بينهما وقالوا الجميع واجب ولو اقتداء من الأسر كان له مطالبة بالفداء وليست ديناً والقرآن يدل على هذا القول فان الله قال فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن فأمراً ببناء الاجر بمجرد الارضاع ولم يشترط عقداً ولا اذن الاب وكذلك قال (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فأوجب ذلك عليه ولم يشترط عقداً ولا اذناً ونفقة الحيوان واجبة على ربه والمرتهن والمستأجر له فيه حق فاذا أنفق عليه النفقة الواجبة على ربه كان أحق بالرجوع من الاتفاق على ولده فاذا

قدر أن الراهن قال لم آذن لك في النفقة قال هي واجبة عليك وأنا
أستحق أن أطالبك بها لحفظ المهرن والمستأجر وإذا كان المنفق قد
رضى بأن يعتاض بمنفعة الرهن التي لا يطالبه بنظر النفقة كان قد
أحسن إلى صاحبه فهذا خير محض مع الراهن وكذلك لو قدر أن
المؤمن على حيوان الغير كالمودع والشريك والوكيل أنفق من مال
نفسه واعتاض بمنفعة المال لأن هذا إحسان إلى صاحبه إذا لم ينفق عليه
صاحبه وما يقل أنه أبعد الأحاديث عن القياس الحديث لذي في السنن
عن الحسن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته أن كان
استكرهها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها وإن كانت طاووته فهي له
وعليه لسيدتها مثلها وقد روى في لفظ آخر وإن كانت طاووته فهي
ومثلها من ماله لسيدتها وهذا الحديث تكلم بعضهم في استناده لكنه
حديث حسن وهم يحتجون بما هو دونه في القوة ولكن لا شك أنه قوي
عندهم تضعيفه وهذا الحديث يستقيم على القياس مع ثلاثة أصول هي
صحيحة كل منها قول طائفة من الفقهاء أحدها أن من غير مال غيره
بحيث يفوت مقصوده عايه فله أن يضمه إياه بمثله وهذا كما إذا تصرف
في المغصوب بما أزال اسمه ففيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره
أحدها أنه باق على ملك صاحبه وعلى الغاصب ضمان النقص ولا شيء
له في الزيادة كقول الشافعي والثاني يملكه الغاصب بذلك ويضمنه
لصاحبه كقول أبي حنيفة والثالث يخير المالك بين أخذ وتضمين النقص

وبين المطالبة بالبدل وهذا أعـدل الاقوال وأقواها فان فوت صفاته
 المعنوية مثل أن ينسبه صناعته أو يضعف قوته أو يفسد عقله ودينه
 فهذا أيضاً يجبر المالك بين تضمين النقص وبين المطالبة بالبدل ولو
 قطع ذنب بعـله القاضى فعند مالك يضمها بالبدل ويمسكها لتعذر
 مقصودها على المالك في العادة أو يجبر المالك وكذلك السلطان اذا قطع
 آذان فرسه وذنبا ﴿الاصل الثانى﴾ أن جميع المتلفات تضمن بالجنس
 بحسب الامكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان كما أنه في القرض يجب
 فيه رد المثل واذا اقترض حيوانا رد مثله كما اقترض النبي صلى الله عليه
 وسلم بكرا ورد خيرا منه وكذلك في المغرور يضم ولده بمثلهم كما
 تضمنت به الصحابة وكذلك اذا استثنى رأس المبيع ولم يذبحه فان الصحابة
 قضوا بشرائه أى برأس مثله في القيمة وهذا أحد القولين في مذهب
 أحمد وغيره وقصة داود وسليمان عليهما السلام من هذا الباب فان
 الماشية كانت قد أتلقت حرث القوم وهو يستأنهم قالوا وكان عينواو الحرث
 اسم للشجر والزرع فقضى داود بالغنم لاصحاب الحرث كانه ضمنهم ذلك
 بالقيمة ولم يكن لهم مال الا الغنم فأعطاهم الغنم بالقيمة * وأما سليمان
 فحكم بأن أصحاب الماشية يقومون على الحرث حتى يعود كما كان
 فضمنهم اياه بالمثل وأعطاهم الماشية يأخذون منفعتها عوضا عن المنفعة
 التي فانت من حين تلف الحرث الى أن يعود وبذلك أفق الزهرى
 لعمر بن عبد العزيز فيمن كان أتلغ له شجرا فقال يفرسه حتى يعود
 كما كان وقيل ربيعة وأبا الزناد قالاه عليه القيمة فغلط الزهرى القول

ففيهما وهذا موجب الأدلة فإن الواجب ضمان المتلف بالمثل بحسب
 الامكان قال تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقال (فمن اعتدى عليكم
 فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم) وقال (وان عاقبتم فاعقبوا بمثل
 ما عوقبتم به) وقال (والحرمت قصاص) فإذا أتلف نقدا أو حبوبا ونحو
 ذلك أمكن ضمانها بالمثل وان كان المتلف ثيابا أو آنية أو حيوانا فهنا
 مثله من كل وجه وقد يتعذر فالأمر دائر بين شيئين إما أن يضممه
 بالقيمة وهي دراهم مخالفة للمثل في الجنس والصفة لكنها تساويه في
 المالية وإما أن يضممه بثياب من جنس ثياب المثل أو آنية من جنس
 آنيته أو حيوان من جنس حيوانه مع مراعاة القيمة بحسب الامكان
 ومع كون قيمته بقدر قيمته فهنا المالية مساوية كما في النقد وامتناز هذا
 بالمشاركة في الجنس والصفة فكان ذلك أمثل من هذا وما كان أمثل
 فهو أعدل فيجب الحكم به إذا تعذر المثل من كل وجه ونظير هذا
 ما ثبت بالسنة واتفاق الصحابة من القصاص في اللطمة والضربة وهو
 قول كثير من السلف وقد نص عليه أحمد في رواية اسماعيل
 ابن سعيد الشاذلي التي شرحها الحوزجاني في كتابه المسمى بالمترجم
 فقال طائفة من الفقهاء المساواة متعذرة في ذلك فيرجع الى التعزير
 فيقال لهم ما جاءت به الآثار هو موجب القياس فان التعزير عقاب
 غير مقدر الجنس ولا الصفة ولا القدر والمرجع فيه الى اجتهاد
 الوالي ومن المعلوم الأمر بضرب يقارب ضربه وان لم يعلم انه مساو له
 أقرب الى العدل والمماثلة من عقوبة تخالفه في الجنس والوصف غير

مقدرة أصلاً واعلم أن المائل من كل وجه متعذر حتى في المكيلات
فضلاً عن غيرها فإنه إذا أناف صاعاً من بر فضمن بصاع من بر لم يعلم أن
أحد الصاعين فيه من الحب ما هو مثل الآخر بل قد يزيد أحدهما على
الآخر ولهذا قال تعالى (وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفساً
الأوسعها) فإن تحديد الكيل والوزن بما قد يعجز عنه البشر ولهذا يقال
هذا أمثل من هذا إذا كان أقرب إلى المماثلة منه إذا لم تحصل المماثلة
من كل وجه • الأصل الثالث من مثل بعبد عتق عليه وهذا مذهب
مالك وأحمد وغيرهما وقد جاءت بذلك آثار مرفوعة عن النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه كعمر بن الخطاب كما قد ذكر في غير هذا
الموضع فهذا الحديث موافق لهذه الأصول الثلاثة الثابتة بالأدلة
الموافقة للمقياس العادل فإذا طأوعته فقد أفسدها على سيدها فلما مع
المطوعة تبقى زينة وذلك ينقص قيمتها ولا يمكن سيدها من استخدامها
لما كانت تمكن قبل ذلك لبغضه لها ولطمع الجارية في السيد ولا تستشرف
السيد إليها لاسيما ويعسر على سيدها فلا يطعمها كما كانت تطعمه وإذا
تصرف بالمال بما ينقص قيمته كان لصاحبه المطالبة بالمثل ففقد لها بالمثل
ومعلوم أنها لو رضيت أن تبقى ملكاً لها وتقرمه مانقصة من قيمتها لم
يتمتع من ذلك وإنما المقضى به ما أيسر لها ولكن موجب هذا أن الأمة
إذا أفسدها رجل على أهلها حتى طأوعت على الزنا فلاهلها أن يطالبوه
ببدها واجب مثلها بناء على أن المثل يجب في كل مضمون بحسب الامكان
وأما إذا استكرهها فإن هذا من باب المثلثة فإن الاكراه على الوطء

مسئلة فان الوطء يجرى مجرى الاتلاف ولهذا قيل ان من استكره عبده على التلوط به عتق عليه ولهذا لا يجزئ من عقر أو عقوبة لا تجرى مجرى منفعة الخدمة فهي إما صارت له بإفساده على سيدها أو جب عليه مثلها كما في المطاوعة واعتقها عليه لكونه مثل بها . وقد يقال انه يلزم على هذا اذا استكره عبده على الفاحشة عتق عليه ولو استكره أمة الغير على الفاحشة عتقت وضمنها بثلثها الا أن يفرق بين أمة امرأته وبين غيرها فان كان بينهما فرق شرعى والا فوجب القياس التسوية وأما قوله عز وجل (ولا تكرهوا فتياتكم على البناء ان أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فار الله من بعدا كراههن غفور رحيم) فإذا انتهى عن اكرههن على كسب المال بالبناء كما نقل ان ابن أبي المنافق كان له من الاماء ما يكرهن على البناء وليس هو استكرها لامة على أن يزني هو بها فان هذا بمنزلة التمثيل بها وذلك الزام لها بأن تذهب فتزني بنفسها مع انه قد يمكن أن يترك العتق بالمثل لم يكن مشروطا عند نزول الآية ثم شرع بعد ذلك والكلام على هذا الحديث من أدق الامور فان كان ثابتاً فهذا الذي ظهر في توجيهه وتخرجه على الاصول الثابتة وان لم يكن ثابتاً فلا يحتاج الى الكلام عليه وبالجملة فما عرفت حديثاً صحيحاً الا ويمكن تخرجه على الاصول الثابتة وقد تدبرت ما أمكننى من أدلة الشرع فما رأيت قياساً صحيحاً يخالف حديثاً صحيحاً لما أن المعقول الصريح لا يخالف المتقول الصحيح بل متى رأيت قياساً يخالف أثراً فلا بد من ضمف أحدهما لكن التمييز

بين صحيح القياس وفاسده مما يخفى كثير منه على أفاضل العلماء فضلاً
عنهم هو دونهم فإن ادراك الصفات المرتبة في الاحكام على الوجه ومعرفة
الحكم والمعاني التي تضمنها الشريعة من أنرف العلوم فمنه الجايل
الذى يعرفه كثير من الناس ومنه الدقيق الذى لا يعرفه إلا خواصهم
فلهذا صار قياس كثير من العلماء يرد محالاً لأنصوص لحقهاء القياس
الصحيح عليهم كما يخفى على كثير من الناس وفي النصوص من الدلائل
الدقيقة التي تدل على الاحكام

(فصل) وأما قولهم ان المضى في الحج الفاسد على خلاف القياس
فليس الامر كذلك قال الله أمر بتمام الحج والمعرة فعلى من شرع
فيهما أن يمضى فيهما وان كان متطوعاً بالدخول باتفاق الأئمة وهم
متنازعون فيما سوى ذلك من التطوعات هل تلزم بالشروع فقدوجب
عليه بالاحرام أن يمضى الى حين يتحلل وأن لا يبطأ في الحج فاذا وطئ
في الحج لم يمتنع وطؤه ماوجب عليه من اتمام الحج ونظير هذا الصيام في
رمضان لماوجب عليه الاتمام بقوله ثم أنموا الصيام الى الليل فاذا أفطر
لم يسقط عنه فطره ماوجب من الاتمام بل يجب عليه اتمام صوم
رمضان وان أفسده وهذا لان الصيام له حد محدود وهو غروب
الشمس كما للحج وقت مخصوص وهو يوم عرفة وما بعده ومكان
مخصوص وهو يوم عرفة وما بعده ومكان مخصوص وهو عرفة ومن دافه
وهي فلا يمكنه احلال الحج قبل وصوله الى مكانه كما لا يمكنه احلال
الصيام اللهم الا اذا كان معذوراً كالمحصر فهذا كالمعذور في الفطر

وهذا بخلاف الصلاة اذا أفسدها فانه يبتدئها لان الصلاة يمكنه فعلها في أثناء الوقت والحج لا يمكنه فعله في أثناء الوقت

(فصل) وأما الاكل ناسياً فالذين قالوا هو خلاف القياس قالوا هو من باب ترك المأمور ومن ترك المأمور ناسياً لم تبرأ ذمته كما لو ترك الصلاة ناسياً أو ترك نية الصيام ناسياً لم تبطل عبادته الا من فعل محذور ولكن من يقول هو على وفق القياس يقول القياس ان من فعل محظوراً ناسياً لم تبطل عبادته لان من فعل محظوراً ناسياً فلا اثم عليه كما دل عليه قوله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) وقد ثبت في الصحيح ان الله قال قد فعلت وهذا مما لا يتنازع فيه العلماء ان الناسى لا يأنثم لكن يتنازعون في بطلان عبادته فيقول القائل اذا لم يأنثم لم يكن قد فعل محرماً ومن لم يفعل محرماً لم تبطل عبادته فان العبادة انما تبطل بترك واجب أو فعل محرر فاذا كان ما فعله من باب فعل المحرم وهو ناس في لم تبطل عبادته وصاحب هذا القول يقول القياس أن لا تبطل الصلاة بالكلام في الصلاة ناسياً وكذلك يقول القياس ان من فعل شيئاً من محظورات الاحرام ناسياً لا فدية عليه وقيل الصيد هو من باب ضمان المتلفات كدابة المقتول بخلاف الطيب واللباس فانه من باب الترفه وكذلك الحاق والتقليم هو في الحقيقة من باب الترفه لا من باب متلف له قيمة فانه لا قيمة لذلك فلهذا كان أعدل الاقوال أن لا كفارة في شيء من ذلك الا في جزء الصيد وطرده هذا ان من فعل المحلوف عليه ناسياً لا يحنث سواء حلف بالطلاق أو العتاق أو غيرهما لان من فعل المنهى

عنه ناسياً لم يعص ولم يخالف والحنت في الأيمان كالمعصية في الاسروا نهي وكذلك من باشر النجاسة في الصلاة ناسياً فلا إعادة عليه لانه من باب فعل المحذور بخلاف ترك طهارة الحدث فانه من باب المأمور * فان قيل الترك في الصوم مأمور به ولهذا يشترط فيه النية بخلاف الترك في هذه المواضع فانه ليس مأموراً به فانه لا يشترط فيه النية * قيل لاريب أن النية في الصوم واجبة ولولا ذلك لما أتيب لان الثواب لا يكون الا مع النية وتلك الامور اذا قصد تركها لله أتيب على ذلك أيضاً وان لم يخطر بقله قصد تركها لم يشب ولم يعاقب ولو كان ناولياً تركها لله وفعله ناسياً لم يقدح سنيانه في أجره بل يثاب على قصد تركها لله وان فعلها ناسياً كذلك الصوم فانما يفعله الناسى لا يضاف اليه بل فعله لله به من غير قصده ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسياً فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه فأضاف اطعامه واسقائه الى الله لانه لم يعتمد ذلك ولم يقصده وما يكون مضافاً الى الله لا ينهى عنه العبد فانما ينهى عن فعله والافعال التي ليست اختيارية لا تدخل تحت التكليف ففعل الناسى كفعل النائم والمجنون والصغير ونحو ذلك يبين ذلك ان الصائم اذا احتلم في منامه لم يفطر ولو استمنى باختياره أفطر ولو ذرعه النوى لم يفطر ولو استدعى النوى أفطر فلو كان ما يوجد بغير قصده بمنزلة ما يوجد بقصده لأفطر بهذا وهذا * فان قيل فالحطى يفطر مثل من يأكل كل يظن بقاء الليل ثم تبين انه طلع الفجر أو يأكل يظن غروب الشمس ثم تبين له أن الشمس لم تغرب * قيل هذا فيه نزاع بين السلف

والخلف والذين فرقوا بين الناس والخطي قالوا هذا يمكن الاحتراز منه بخلاف النسيان وقاسوا ذلك على ما إذا أفطر يوم الشك ثم تبين أنه من رمضان ونقل عن بعض السلف أنه يقضى في مسألة الغروب دون الطلوع كما لو استمر الشك والذين قالوا لا يفطر في الجميع قالوا حجتنا أقوى ودلالة الكتاب والسنة على قولنا أظهر فان الله قال (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) فجمع بين النسيان والخطأ ولان من فعل المحظورات الحج والصلاة مخطئاً كمن فعلمها ناسياً وقد ثبت في الصحيح أنهم أفطروا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس ولم يذكروا في الحديث أنهم أمروا بالقضاء ولكن هشام ابن عروة قال أو يد من القضاء وأبوه أعلم منه وكان يقول لا قضاء عليهم وثبت في الصحيحين أن طائفة من الصحابة كانوا يأكلون حتى يظهر لاحدهم الحيط الأبيض من الحيط الأسود وقال النبي صلى الله عليه وسلم لاحدهم ان وسادك لعريض انما ذلك يياض النهار وسواد الليل ولم ينقل أنه أمرهم بقضاء وهؤلاء جهلوا الحكم فكانوا مخطئين وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أفطر ثم تبين النهار فقال لا تقضى فانما لم تتجاف لانهم وروى عنه أنه قال لا تقضى ولكن اسناد الاول أثبت وصح عنه أنه قال الخطب يسير فتأول ذلك من تأوله على أنه أراد خفة أم القضاء لكن اللفظ لا يدل على ذلك وفي الجملة فهذا القول أقوى أثراً ونظراً وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس وبه يظهر ان القياس في الناس أنه لا يفطر والامل الذي دل عليه الكتاب والسنة ان من فعل

محظورا ناسيا لم يكن قد فعل منها عنه فلا يبطل بذلك شيء من العبادات ولا فرق بين الوطء وغيره سواء كان في إحرام أو صيام

﴿ فصل ﴾ وأما قول القائل أنهم يقولون ذلك فيما يروى عن بعض الصحابة فهم هذا باب واسع والذي يلتزمه إنما كان من أقوال الصحابة فقال بعضهم بتول وقال بعضهم بخلافهم فتدريكون أحد القولين مخالفا للقياس الصحيح بل وللأصح الصريح والذي لا ريب فيه أنه حجة ما كان من سنة الخلفاء الراشدين الذي سنوه للمسلمين ولم ينقل أن أحدا من الصحابة خافهم فيه فهذا لا ريب أنه حجة بل إجماع وقد دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة مثال ذلك حبس عمر وعثمان رضي الله عنهما للأرضين المفتوحة وترك قسمتها على الغنائم فمن قال أن هذا لا يجوز قال لأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر وقال أن الإمام إذا حبسها نقض حكمه لأجل مخالفة السنة فهذا القول خطأ وجراءة على الخلفاء الراشدين فإن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في خيبر إنما يدل على جواز ما فعله لا يدل على وجوبه فلو لم يكن معنا دليل يدل على عدم وجوب ذلك لمكان فعل الخلفاء الراشدين دليلا على عدم الوجوب فكيف وقد ثبت أنه فتح مكة عنوة كما استفادت به الأحاديث الصحيحة بل تواتر ذلك عند أهل المغازي والسير فإنه قدم حين نقضوا العهد ونزل بمر الظهران ولم يأت أحد منهم صالح ولا

أرسل إليهم أحدا يصالحهم بل خرج أبو سفيان يتجسس الاخبار فأخذه
العباس وقدم به كالأسير وغايته أن يكون العباس أمنا فصار مستأمننا
ثم أسلم فصار من المسامحين فكيف يتصور أن يعقد عقد صالح الكفار
بعد اسلامه بغير اذن منهم مما يبين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
علق الامان بأسباب كقوله من دخل دار أبو سفيان فهو آمن ومن
دخل المسجد فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن فأمس من لم يقاتله
فلو كانوا معاهدين لم يحتاجوا لي ذلك وأيضا فسامهم النبي صلى الله عليه
وسلم طلقاه لانه أطلقهم بعد القدرة عليهم كما يطلق الاسر فصاروا بمنزلة
من أطلقهم من الاسر كئامة بن أثال وغيره وأيضا فانه أذن في قتل
جماعة منهم من الرجال والنساء . وأيضا فقد ثبت عنه في الصحيح انه قال
في خطبته ان مكة لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدي وانما حلت
لي ساعة من نهار ودخل مكة وعلى رأسه المغفر لم يدخلها باحرام فلو كانوا قد
صالحوه لم يكن قد أحل له شيء لو صالح مدينة من مدائن اهل لم يكن قد أحلت
فكيف يحل له البلد الحرام وأهله مسالمون له صالح مع وأيضا فقد
قاتلوا خالدا وقتل طائفة منهم وفي الجملة من ندر الآثار المقولة علم
بالاضطرار ان مكة فتحت عنوة ووع هذا فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم
أرضها كما لم يسترق رجالها ففتح خير عنوة وقسمها وفتح مكة عنوة
ولم يقسمها فعلم جواز الامرين والاقوال في هذا الباب ثلاثة اما
وجوب قسم الدمار كقول الشافعي واما تحريم قسمه ووجوب تحميمه
كقول مالك واما التخيير بينهما كما كقول الاكثرين الثوري وأبي

حنيفة وأبي عبيد وهو ظاهر مذهب أحمد وعنه كالقولين الأولين ومن أشكل ما أشكل على الفقهاء من أحكام الخلفاء الراشدين أمن العقود فإنه قد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه لما أجل امرأته أربع سنين وأمرها أن تزوج بعد ذلك ثم قدم المفقود خيره عمر بين امرأته وبين مهرها وهذا مما اتبعه فيه الامام أحمد وغيره وأما طائفة من متأخري أصحابه فقالوا هذا يخالف القياس والقياس أنها باقية على نكاح الاول الا أن نقول افرقة تنفذ ظاهرا وباطنا فهي زوجة الثاني والاول قول الشافعي والثاني قول مالك وآخرون أمروا في انكار هذا حتى قالوا لو حكم حاكم بقول عمر لنقض حكمه لبعده عن القياس وآخرون أخذوا ببعض قول عمر وتركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت فهي زوجة الثاني واذا دخل بها الثاني فهي زوجته ولا ترد الى الاول ومن خالف عمر لم يمتد الى ما اهتدى اليه عمر ولم يكن له من الخبرة بالقياس الصحيح مثل خبرة عمر فان هذا مبنى على أصول وهو وقف العقود اذا تصرف الرجل في حق الغير بغير اذنه هل يقع تصرفه مردودا أو موقوفا على اجازته على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد أحدهما الرد في الجملة على تفصيل عنه والرد مطلقا قول الشافعي والثاني أنه موقوف وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وهذا في النكاح والبيع والاجارة وغير ذلك فظاهر مذهب أحمد ان المتصرف اذا كان معذورا لعدم تمكنه من الاستئذان وحاجته الى التصرف وقف على الاجازة بلا نزاع وان أمكنه الاستئذان أو لم يكن به حاجة الى التصرف ففيه النزاع فالاول

مثل من عنده أموال لا تعرف أصحابها كأنفصوب والعواري ونحوهما إذا تمذرت عليه معرفة أرباب الاموال ويئس منها فان مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه يتصدق به عنهم فان ظهوروا بعد ذلك كانوا مخبرين بين الامضاء وبين النضامين وهذا مما جاءت به السنة في اللقطة قال المتلقط يأخذها بعد التعريف ويتصرف فيها ثم ان جاء صاحبها كان مخيرا بين امضاء تصرفه وبين المطالبة بها فهو تصرف موقوف لكن تمذر الاستئذان ودعت الحاجة الي التصرف وكذلك الموصى بما زاد على الثلث وصيته موقوفة على اجازة الورثة عند الاكثرين وانما يخبرون عند الموت في المفقود المنقطع خبره ان قيل ان امرأته بقيت الى أن يعلم خبره بقيت لأيماء ولا ذات زوج الى أن تصبح عجوزا وتموت ولم تعلم خبره والشرعية لم تأت بمثل هذا فلما أجلت أربع سنين ولم ينكشف خبره حكم بموته ظاهرا وان قيل انه يسوغ للإمام أن يفرق بينهما للحاجة فانما ذلك لاعتقاده موته والا فلو علم حياته لم يكن مفقودا كما ساغ التصرف في الاموال التي تمذر معرفة أصحابها فاذا قدم الرجل تبين انه كان حيا كما اذا ظهر صاحب المال والامام قد تصرف في زوجته بالتفريق فيبقى هذا التفريق موقوفا على اجارته فان شاء أجاز بما فعله الامام وادا أجازاه صار كالتفريق المأذون فيه ولو أذن للإمام أن يفرق بينهما ففرق وقعت المرقعة بلا ريب وحينئذ فيكون نكاح الاول صحيحا وان لم يحجز ما فعله الامام كان التفريق باطلا من حين اختار امرأته لا ما قبل ذلك بل المجهول

كالمدوم كما في الاقطة فانه اذا ظهر مالهما لم يبطل ما تقدم قبل ذلك
وتكون باقية على نكاحه من حين اختارها فتكون زوجته فيكون
القائم بخير اين اجازة ما فعله الامام ورده واذا اجازة فقد أخرج البضع
عن ملكه وخروج البضع من ملك الزوج متقوم عند الاكثرين كمالك
والشافعي وأحمد في أنص الروايتين عنه وهو مضمون بالمسمى كما يقوله
مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعي يقول هو مضمون بمهر
المثل والنزاع بينهم فيما اذا شهد شهود انه طلق امرأته ورجعوا عن
الشهادة فقبل لاثني عليهم بناء على ان خروج البضع من ملك الزوج
غير متقوم وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين اختارها
مناخروا أصحابه كالناضي أبي علي وأصحابه وقيل عليهم مهر المثل وهو
قول الشافعي وهو وجه في مذهب أحمد وقيل عليهم المسمى وهو
مذهب مالك وهو أشهر في نصوص أحمد وقد نص على ذلك فيما اذا
أفسد نكاح امرأته برضاع انه يرجع بالمسمى والكتاب والسنة دلا على
هذا القول ففي سورة المتحفة في قول الله تعالى (واستألفوا ما أنفقتم
وليسئلوا ما أنفقوا) وقوله (فأتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا)
وهذا المسمى دون مهر المثل وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم زوج
المختلعة أن يأخذ ما أعطاها ولم يأمر بمهر المثل وهو انما يأمر في
الماواضات المطلقة بالعدل وهو مبسوط في غير هذا الموضع فقصه عمر
تنبني على هذا والقول بوقف المأمود عند الحاجة متفق عليه بين
الصحابة ثبت ذلك عنهم في قضايا متعددة ولم ينكر أحد أنكر ذلك

مثل قصة ابن مسعود في صدقته عن سيد الجارية التي ابتاعها باليمن الذي كان له عليه في ذمته لما تعذرت عليه معرفته وكتب صدق الغال بالمال المقبول لما تعذر قسمته بين الحيش وأقرار معاوية على ذلك وغير ذلك من القضايا مع أن القول بوقف العقود مطابقا هو الاظهر في الحاجة وهو قول الجمهور وإيس ذلك اضرازا أصلا بل صلاح بلا فساد فان الرجل قد يرى أن يشتري لغيره أو يبيع له أو يستأجر له أو يوجب له ثم يشاوره فان رضي ولا فلم يصبه ما يضره وكذلك في تزويج موليته ونحو ذلك وأما مع الحاجة فالقول به لا بد منه فمسئلة المفقود هي مما يقف فيها تعريف الامم على أن الزوج اذا جاء كما يقف تصرف الملتقط على اذن المالك اذا جاء والقول برد المهر اليه لحروج امرأته من ملكه ولكن تنازعوا في المهر الذي يرجع به هل هو ما أعطاها هو أو ما أعطاها الثاني وفيه روايتان عن أحمد والصواب انه انما يرجع بمهره هو فانه الذي استحقه وأما المهر الذي أصدقها الثاني فلا حق له فيه واذا ضمن الاول للثاني المهر فهل يرجع به عاينها فيه روايتان . احدها يرجع لانها التي أخذته والثاني قد أعطاها المهر الذي عليه فلا يضمن مهرين بخلاف المرأة فلما احتارت فراق الاول ونكاح الثاني فمليها أن ترد المهر لان الفرقه جاءت منها . والثانية لا يرجع لان المرأة تستحق المهر بما استحل من فرجها والاول يستحق المهر لحروج البضع من ملكه فكان على الثاني مهران وهذا المأثور عن عمر في مسئلة المفقود هو عند طائفة من أئمة الفقهاء من أبعد الاقوال عن القياس حتي قال من

أئمة الفقهاء فيه مآل وهو مع هذا أصح الأقوال وأجراها على القياس وكل قول قيل سواء فهو خطأ فمن قال أنها تعاد إلى الأول وهو لا يختارها ولا يريد بها وقد فرق بينه وبينها تفرقاً سائماً في الشرع وأجاز هو ذلك التمريق فإنه وإن كان الإمام تبيين أن الأمر بخلاف ما اعتقده فالحق في ذلك للزوج فإذا أجاز ما فعله الإمام زال المحذور وأما كونها زوجة الثاني بكل حال مع ظهور زوجها وتبين الأمر بخلاف ما فعل فهو خطأ أيضاً فإنه لم يشارك امرأته وإنما فرق بينهما بسبب ظهريته لم يكن كذلك وهو يطالب امرأته فكيف يحال بينهما وهو لو طلب ماله أو بدله رد إليه فكيف لا ترد إليه امرأته وأهلها أعز عليه من ماله وإن قيل تعلق حق الثاني بها قيل حقه سابق على حق الثاني وقد ظهر انتقاض السبب الذي به استحق الثاني أن تكون زوجة له ومالموجب لمراعاة حق الثاني دون حق الأول . فالصواب ما قضى به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وإذا ظهر صواب الصحابة في مثل هذه المشكلات التي خالفهم فيها مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي فلأن يكون الصواب معهم فيما وافقهم فيه هؤلاء بطريق الأولى وقد تأملت من هذا الباب ما شاء الله فرأيت الصحابة أئمة الأمة وأعلمها واعتبر هذا بمسائل الإيمان بالنذر والعنق والطلاق وغير ذلك ومسائل تعليق الطلاق بالشروط ونحو ذلك وقد بينت فيما كتبت أن المنقول فيها عن الصحابة هو أصح الأقوال قضاء وقياساً وعليه يدل الكتاب والسنة وعليه يدل القياس الجلي وكل قول سوى ذلك تناقض في القياس مخالف للنصوص

وكذلك، في مسائل غير هذه مثل مسألة ابن الملا عنة ومسئلة ميراث
المرتد وما شاء الله من المسائل لم أجد أجود الاقوال فيها الا الاقوال
المنقولة عن الصحابة والى ساعى هذه ما علمت قولاً قاله الصحابة ولم
يختلفوا فيه الا وكان القياس معه لكن العلم بتصحيح القياس وفاسده من
أجل العلوم وانما يعرف ذلك من كان خبيراً بأسرار الشرع ومقاصده
وما اشتملت عليه شريعة الاسلام من المحاسن التى تفوق التعداد
وما تضمنته من مصالح العباد في المعاش والمعاد وما فيها من
الحكمة البالغة والرحمة السابغة والعدل التام
والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب
(تم)

كتاب السماع والرقص

جمعه

الشيخ محمد بن محمد بن محمد المنبجي الحنبلي من كلام الائمة

والعلماء المفسرين وقد نقلت هذه

النسخة عن أصل مسودته

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام بحر العلوم تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية
رضي الله عنه عن صفة سماع الصالحين ماهو وهل سماع القصائد
الملحنة بالآلات المطربة هو من القرب والطاعات أم هو محرم أو مباح
فاجاب الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
أصل هذه المسئلة أن يفرق بين السماع الذي يتنفع به في الدين وبين
ما رخص فيه رفعا لاجرج وبين سماع المتقربين وسماع المتعلمين فاما
السماع الذي شرعه الله اعباده وكان سلف الامة من الصحابة والتابعين
وتابعيهم يجتمعون عليه لاصلاح قلوبهم وزكاة نفوسهم فهو سماع آيات
الله وهو سماع النبيين والمؤمنين وأهل العلم وأهل المعرفة فان الله تعالى
لما ذكر من ذكره من الانبياء عليهم السلام في قوله (أولئك الذين أنعم
الله عليهم من النبيين من ذرية آدم وعن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم
واسرائيل ومن هدينا واجتبينا اذا تلى عليهم آيات الرحمن خروا
سجدا وبكيا) وقوله تعالى (انا المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
واذا تلى عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون) وقوله تعالى
(ان الذين أوثوا السلم من قبله اذا يتلى عليهم يخرون للاذقان سجدا
ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للاذقان
يكونون ويزيدهم خشوعا) وقوله تعالى (واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول
ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق) وبهذا السماع أمر

الله تعالى في قوله (واذقارئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم
ترحمون ، وعلى أهلہ اثنی تعالی کما فی قوله تعالی (فبشر عبادی الذین
یستمعون القول فیقبعون أحسنه) وقال تعالی فی الاخری (أقلا یتدبرون
القرآن أم على قلوب أقفالها) فالقول الذی أمروا بتدبره هو الذی أمروا
بسماعه وقال تعالی (کتاب أنزلناه الیک مبارک لیسدبروا آیاته) وكما اثنی
تعالی علی هذا السماع ذم تعالی الممرضین عن هذا السماع فقال تعالی
(واذنا تلی علیه آیاتنا ولی مستکبرا کأن لم یسمعها کأن فی أذنیه وقرأ)
وقال تعالی (وقالوا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فیہ لعلکم تغلبون)
وقال تعالی (وقال الرسول یارب ان قومی اتخذوا هذا القرآن مهجورا)
وقال تعالی (فسالهم عن التذکرۃ معرضین کأنهم حرم مستنقرة فرت
من قسورة) وقال تعالی (وقالوا قلوبنا فی أکنة مما تدعونا الیه وفی
آذاننا وقر ومن ینتنا وینک حجاب) وقال تعالی (واذنا قرأت
القرآن جملنا ینک وبین الذین لا یؤمنون بالآخرة حجابا مستورا
وجملنا علی قلوبهم أکنة أن یفقهوه وفی آذانهم وقرا) وهذا هو
السماع الذی شرعه الله للمسلمین فی صلواتهم وخطبهم کصلاة الفجر
وصلاة المشاءین وفی غیر ذلك وعلى هذا السماع کان أصحاب رسول الله
صلی الله علیه وسلم یجتمعون وکانوا اذا اجتمعوا أمروا واحدا منهم
یقرأ والبقی یستمعون وکان عمر یقول لابن موسی ذکرنا ربنا فیکرأ
وهم یستمعون

وهذا هو السماع الذی کان النبی صلی الله علیه وسلم یشهده مع أصحابه

ويستدعيه منهم كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اقرأ على قال قلت اقرأ عليك وعليك أنزل قال اني أحب أن أسمع من غيري فقرأت عليه سورة النساء - حتى وصلت الي هذه الآية (فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) قال حسبك فاذا عيناه تذرفان

وهذا هو الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يسمعه وأصحابه كما قال تعالى (لقد سمع الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) والحكمة هي السنة وقال تعالى (قل انما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذي حرمها وله كل شيء) وأمرت أن أكون من المسلمين وان أنلو القرآن فمن اهتدى فانما يهتدى لنفسه ومن ضل فقل انما أنا من المذيرين) وكذلك غيره من الرسل صلوات الله عليهم قال تعالى (يا بني آدم اما يأتيكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتقى وأصلح فإلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وكذلك يحتاج عليهم يوم القيامة كما قل تعالى (يا معشر الجن والانس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا) الآية وقال تعالى (وسيق الذين كفروا الي جهنم زمرا حتى اذا جؤوها فتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى) الآية

وقد أخبر الله تعالى ان المعتصم بهذا السماع مهتد مفلح والمرض

ضال شقي قال الله تعالى (فاما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم اقيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى) الآية وقال تعالى (ومن يش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين)

وذكر الله يراد به تارة ذكر العبد به ويراد به الذكر الذي أنزله الله كما قال تعالى (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) وقال تعالى (أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم علي رجل منكم لينذركم) وقال (يا أيها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون) وقال تعالى (وما يأتهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يابعون) وقال تعالى (وانه لذكر لك ولقومك) وقال تعالى (ان هو الا ذكر لالعالمين) وقال تعالى (وما علمناه الشعر وما ينبغي له ان هو الا ذكر وقرآن مبين) وهذا السماع له آثار ايمانية من المعارف القدسية والاحوال الزكية ما يطول شرحها وصفها وله في الجسد آثار محمودة من خشوع القلب ودموع العين واقشعرار الجلد وهذا مذكور في القرآن وهذه الصفات موجودة في الصحابة ووجدت بعدهم آثار ثلاثة من الاضطراب الصراخ والانغماء والموت في التائبين

والجملة فهذا السماع هو أصل الايمان فان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم الى الخلق أجمعين ليبلغهم رسالات ربهم فمن سمع مابله الرسول فامن به واتبعه اهتدى وأفلح ومن أعرض عن ذلك ضل وشقى

وأما سماع المكاء والتصدية والتصديق بالأيدي
والمكاء مثل الصغير ونحوه فهذا سماع المشركين الذي ذكره الله تعالى
في قوله (وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية) فأخبر الله
تعالى عن المشركين أنهم كانوا يتخذون التصديق باليد
والتصويت باليد قربة ودينًا ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه يجتمعون على مثل هذا السماع ولا حضوره قط ومن
قال ان النبي صلى الله عليه وسلم حضر ذلك فقد كذب عليه باتفاق أهل
المعرفة بحديثه وسننه والحديث الذي ذكره محمد بن طاهر المقدسي في
مسئلة السماع في صفة التصوف ورواه من طريقه الشيخ أبو حفص
عمر السهروردي صاحب عوارف المعارف ان النبي صلى الله عليه
وسلم أنشده اعرابي

قد سمعت حية الهوي كبدى * فلا طيب لها ولا راقى

الا الحبيب الذي شغفت به * فعنده رقيقى وترى

وانه تواجد حتى سقطت البردة عن منكبيه فقال معاوية ما أحسن لهما
فقال مهلا يا معاوية ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر الحبيب هو حديث
مكذوب باتفاق أهل العلم بهذا الشأن وأظهر منه كذبا
حديث آخر يذكر فيه انه لما بشر الفقراء بسبقهم للآغنياء الى
الجنة تواجدوا وخرقوا أثوابهم وان جبريل نزل من السماء فقال يا محمد
ان ربك يطلب نصيبه من هذه الخروق فأخذ منه خرقة فعلقها بالعرش
وان ذلك هو زبق الفقراء * وهذا وأمثاله انما يرويه من هو من أجهل

الناس بحال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم بمعرفة الإيمان والاسلام وهو شبيه برواية من روى ان أهل الصفة قاتلوا مع الكفار لما انكسر المسلمون يوم حنين أو غير يوم حنين وانهم قاتلوا نحن مع الله من كان معه كئنا معه ومن روى ان صبيحة الميراج وجد أهل الصفة يتحدثون بشئ كان الله أمر نبيه أن يكتبه فقال لهم من أين لكم هذا فقالوا الله علمنا اياه فقال يارب ألم تأمرني أن لا أفشي به فقال أمرتك أنت أن لا تقشبه ولكن أنا أعلمهم به ونحو هذه الاحاديث التي يرويها طوائف منتسبون الى الدين مع فرط جهلهم بدين الاسلام وبينون عليها من النفاق والبدع ما يناسبها نارة يسقطون التوسط بالرسول وانهم يصلون الى الله من غير طريق الرسول مطلقاً وهذا أعظم من كفر اليهود والنصارى فان أولئك أسقطوا وساطة رسول واحد ولم يسقطوا وساطة الرسل مطلقاً وهؤلاء اذا أسقطوا وساطة الرسل مطلقاً عن أنفسهم كان هذا أغلظ من كفر أولئك لكنهم يقولون لا نسقط الوساطة الا عن الخاصة لا عن العامة فيكونون أكفر من أهل الكتاب من جهة اسقاط السفارة مطلقاً عنهم وفي بعض الاحوال وأهل الكتاب أكفر من جهة اسقاط السفارة مطلقاً بل أهل الكتاب الذين يقولون انه رسول الى الاميين دون أهل الكتاب خير من هؤلاء فان أولئك أخرجوا عن رسالته من له كتاب وهؤلاء يخرجون عن رسالته من لا يبقى معه الا خيالات ووساوس وظنون القاهها اليه الشيطان مع ظنه انه من خواص أولياء الله وهو من أشد أعداء الله وتارة يحملون هذه

الآثار المختلفة حجة فيما يفترونه من أمور تخالف دين الاسلام
ويدعون انها من أسرار الخواص كما يفعله الملاحدة والقرامطة والباطنية
وتارة يجعلونه حجة في الاعراض عن كتاب الله وسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى ما بدعوه من اتخاذ دينهم لهوا ولعياً
وبالجملة قد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يشرع اصالحى أمته وعبادهم وزهادهم أن يجتمعوا على استماع
الايات الماخنة مع ضرب بالاكف أو ضرب بالقضيب أو الدف كما لم
يمح لاحت أن يخرج عن متابعته واتباع ما جاء به من الكتاب والحكمة
لا في باطن الامر ولا في ظاهره لا لعمى ولا لحاس ولكن رخص النبي
صلى الله عليه وسلم في أنواع من اللهو في العرس ونحوه كما رخص للنساء
أن يضربن بالدف في الاعراس والافراح وأما الرجال على عهدده فلم
يكن أحد منهم يضرب بدف ولا يصفق بكف بل قد ثبت عنه في
المصحيح انه قال إنما التصفيق للنساء والتسبيح للرجال ولعن المتشبهات
من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء ولما كان الغناء والضرب
بالدف والكف من عمل النساء كان السلف يسمون من يفعل ذلك
مختئاً ويسمون الرجال المغنين مخائث وهذا مشهور في كلامهم ومن
هذا الباب حديث عائشة رضى الله عنها لما دخل عليها أبو بكر
في أيام العيد وعندها جاريتان من الانصار تغنيان بما تقول
به الانصار يوم بعث فقال أبو بكر أبزمور الشيطان في بيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم معرضاً عنه، فقبلا

بوجهه الى الحائط فقال دعهما يا أبا بكر فان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا
أهل الاسلام ففي هذا الحديث بيان ان هذا لم يكن من عادة النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه الاجتماع عليه ولهذا سماه الصديق أبو بكر
رضي الله عنه من مور الشيطان والنبي صلى الله عليه وسلم أقر الجوارى
عليه معذرا ذلك بأنه يوم عيد والصغار يرخص لهم في اللعب في الاعياد
كما جاء في الحديث ليعلم المشركون ان في ديننا فسحا وكما كان يكون
لعائشة لعب تلعب بهن وتحب صواحباتها من صغار النسوة يلعبن بها
وليس في حديث الجاريتين أر النبي صلى الله عليه وسلم استمع الى
ذلك والامر وانتهى انما يتعلق بالاستماع لا بمجرد السماع كما في الرؤية
فانه انما يتعلق بقصد الرؤية لانها يحصل منها بغير الاختيار كذلك في
اشتمام الطيب انما ينهى المحرم عن قصد الشم فاما اذا شم مالا يقصده
فانه لا اثم عليه وكذلك في مباشرة المحرمات كالحواشي الحس من السمع
والبصر والشم والذوق والامس انما يتعلق الامر وانتهى في ذلك بما لا يعبد
فيه قصد وعمل وأما ما يحصل بغير اختياره فلا أمر فيه ولا نهى وهذا
مما وجه به الحديث الذي في السنن حديث ابن عمر انه كان مع النبي
صلى الله عليه وسلم فسمع صوت زمارة راع فعدل عن الطريق وقال
هل تسمع حتى انقطع الصوت فان من الناس من يقول بنقدير صحة
الحديث لم يأمر ابن عمر بسد أذنه فيجيب بان ابن عمر لم يكن يستمع
وانما كان يسمع وهذا لا اثم فيه رانما النبي صلى الله عليه وسلم عدل طلبا
الاكمل والافضل كما اجتاز بطريق فسمع قوما يتكلمون بكلام

محرم فسد أذنه كيلا يسمعه فهذا حسن ولو لم يسد أذنه لم يَأْثُم بذلك
 اللهم الا أن يكون في سماعه ضرب ديني لا يندفع لا بالد
 وبالجملة فهذه مسألة السماع تكلم فيها كثير من المتأخرين في السماع
 هل هو محذور أو مكروه أو مباح وليس المقصود بذلك رفع الحرج
 بل مقصودهم بذلك أن يتخذ طريقا الى الله يجتمع عليه أهل الربابات
 لصالح القلوب والتشويق الى المحبوب والتخويف من المهروب
 والتحزين على فوات المطلوب يستنزل به الرحمة ويستجلب به النعمة
 ويحرك به مواجيد أهل الايمان ويستجلب به مشاهد أهل العرفان
 حتي يقول بعضهم انه أفضل لبعض الناس أو لخاصة من سماع القرآن
 من عدة وجوه وحتى يجمعونه قوتا للقلوب وغذاء للارواح وحاديا
 للنفوس يحدوها على المسير الى الله عز وجل ويحثها على الاقبال عليه
 ولهذا يوجد من اعتاده واغتذي به لا يحب القرآن ولا يفرح به ولا
 يحدي في سماع الآيات كما يحدي في سماع الايات بل اذا سمعوا
 القرآن سمعوه بقلوب لاهية وألسن لاغية واذا سمعوا سماع أهل
 المسكاة والتصدية خشعت الاصوات وسكنت الحركات وأصغت القلوب
 ونامت المنروب فمن تكلم في هذا هل هو مكروه أو مباح وشبهه
 بما كان النساء يغنين به في الاعياد والافراح لم يكن قد اهتدى الى
 الفرق بين طريق أهل الحسارة والفلاح ومن لم يتكلم في هذا هل
 هو من الدين ومن سماع المتقين ومن أحوال المقربين والمتتصدين
 ومن أعمال أهل اليقين ومن طريق المحبين المحبوبين ومن أفعال

السالكين الى رب العالمين كان كلامه فيه من وراء وراء بمنزلة من سئل عن علم الكلام المختلف فيه هل هو محمود أو مذموم فاخذ يتكلم في جنس الكلام وانقسامه الى الاسم والفعل والحرف أو يتكلم في مدح الصمت أو في أن الله أباح الكلام والنطق وأمثال ذلك مما لا يسجل المحل المشتبه المتنازع فيه وإذا صرف هذا

فأعلم أنه لم يكن في القرون الثلاثة المفضلة بالحجاز ولا بالشام ولا باليمن ولا بمصر والمغرب والعراق وخراسان من أهل الدين والصالح والزهد والعبادة من يجتمع على مثل سماع المكاء والتصدية لأبدى ولا بكف ولا بقضيب وإنما حدث هذا بعد ذلك في أواخر المائة الثانية فلما رآه الأئمة أنكروه فقال الشافعي خلفت ببعدها شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغير يصدون به الناس عن القرآن وقال يزيد بن هرون ما يغبر إلا فاسق ومتى كان التغير وسئل عنه أحمد فقال أكرهه هو محدث قبل أن تجلس معهم قال لا وكذلك سائر أئمة الدين كرهوه وأكابر الشيوخ الصالحين لم يحضروه فلم يحضروه مثل إبراهيم بن أدهم ولا الفضيل بن عياض ولا معروف الكرخي ولا أبو سليمان الداراني ولا أحمد بن أبي الحواري ولا السري السقطي وأمثالهم والذين حضروه من الشيوخ من المحمودين تركوه في آخر أمرهم وأعيان المشايخ عابوا أهلهم كما ذكر ذلك الشيخ عبد القادر والشيخ أبو اليمان وغيرهما من الشيوخ وما ذكره الامام الشافعي رضى الله عنه أنه من أحداث الزنادقة من كلام امام خبير باصول الاسلام فان هذا السماع لم يرغب فيه ويدعو

اليه في الاصل الا من هو منهم بالزندقه كابن الراوندى والفارابي وابن
سينا وأمثالهم كما ذكر أبو عبد الرحمن السلمي في مسئلة السماع عن
ابن الراوندى أنه قال اختلف الفقهاء في السماع فأباحه قوم وكرهه
قوم وأنا أوجه أو قال أمر به بخالف اجماع العلماء في الامر به وأبو
نصر الفارابي كان بارعا في الغناء الذى يسمونه الموسيقى وله فيه طريقة
معروفة عند أهل صناعة الغناء وحكايته مع ابن حمدان مشهورة لما
ضرب فأبكاهم ثم أضحكهم ثم نومهم ثم خرج • وابن سينا ذكر في
اشاراته في مقامات المارفين من الترفع فيه وفي عشق الصور ما يناسب
طريقة أسلافه الصائين المشركين الذين كانوا يعبدون الكواكب
والاصنام كارسطو وشيعته من اليونان ومن اتبعه كبرقلس ونا مسطيوس
والاسكندر الافروديسى وكان ارسطو وزير الاسكندر بن فيلفوس
المقدوني الذى تؤرخ له اليهود والنصارى وكان قبل المسيح نحو ثلاثمائة
سنة وأما ذو القرنين المذكور في القرآن الذى بنى السد فكان قبل
هؤلاء بزمان طويل وأما الاسكندر الذى وزر له ارسطو فانه انما بلغ
بلاد خراسان ونحوها في دولة الفرس لم يصل الى السد وهذه الامور
مبسوطة في غير هذا الموضع وابن سينا أحدث فلسفة ركبها من كلام
سلفه اليونانى ومما أخذه من أهل الكلام المبتدعين الجهمية ونحوهم
وسلك طريق الملاحدة الاسماعيلية في كثير من أمورهم العلمية
والعمالية ومزجه بشئ من كام الصوفية وحقيقته تعود الى كلام
اخوانه الاسماعيلية القرامطة الباطنية فان أهل بيته كانوا من اتباع

الحاكم الذي كان بمصر وكانوا في زمانه ودينهم دين أصحاب رسائل
 اخوان الصفا وأمثالهم من أئمة منافق الامم الذين ليسوا مسلمين ولا
 يهود ولا نصارى وكان الفارابي قد حذق في حروف اليوناني التي هي
 تعاليم ارسطو وأتباعه من الفلاسفة المشائين وفي أصولهم صناعة الغناء
 ففي هذه الطوائف من يرغب لله ويجعله مما تزكو به النفوس وترتاض
 به وتهذب به الاخلاق

وأما الخناء أهل ملة ابراهيم الحليل الذي جعله الله للناس اماما
 وأهل دين الاسلام لا يقبل الله من أحد دينا غيره المتبعون لتسريعة
 خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم تسليما فهؤلاء ليس منهم من
 يرغب في ذلك ولا يدعو اليه وهؤلاء هم أهل القرآن والايمان والهدى
 والرشاد والسعد والصلاح وأهل المعرفة والعلم واليقين والاخلاص لله
 والحب له والتوكل عليه والخشية منه والانابة اليه

ولكن قد حضره أقوام من أهل الارادة ومن له نصيب في المحبة
 لما فيه من التحريك لهم ولم يعلموا غائلك ولا عرفوا مغيبته كما دخل
 قوم من الفقهاء أهل الايمان بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم
 في أنواع من كلام الفلاسفة المخالف لدين الاسلام ظننا منهم أنه حق
 موافق ولم يعلموا غائلك ولا عرفوا مغيبته فان القيام بمحقق الدين علما
 وقولا وعملا وذوقا وخبرة لا يستقل به أكثر الناس ولكن الدليل
 الجامع هو الاعتصام بالكتاب والسنة فان الله عز وجل بعث محمد صلى
 الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله

شهيدا وقد قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا) وقال تعالى (وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه خطب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطا وخط خطوطا عن يمينه وشماله ثم قال هذا سبيل الله وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو اليه ثم قرأ (وأن هذا صراطي مستقيما) ومن كان له خبرة بحقائق الدين وأحوال القلوب ومعا فيها وأذواقها ومواجيدها عرف أن سماع المكاء والتصدية لا يجلب للقلب منفعة ولا مصلحة الا وفي ضمن ذلك من الضلال والمفسدة ما هو أعظم منه فهو للروح كالحجر للجسد يفعل في النفوس أعظم ما تفعله حيا الكؤوس ولهذا يورث أصحابه سكرة أعظم من سكر الخمر فيجدون لذة كما يجد شارب الخمر بل يحصل لهم أكثر وأكبر مما يحصل لشارب الخمر ويصدهم ذلك عن ذكر الله أعنى الصلاة أعظم مما يصدهم الخمر ويوقع بينهم العداوة والبغضاء أعظم من الخمر حتى يقتل بعضهم بعضاً من غير مس بيد بل بما يقتن بهم من الشياطين فانه يحصل لهم أحوال شيطانية بحيث تنزل عليهم الشياطين في تلك الحال ويتكلمون على ألسنتهم كما يتكلم الجنى على لسان المصروع اما بكلام من جنس كلام الاعاجم الذين لا يفقه كلامهم كالسان الترك أو الفرس أو غيرهم ويكون الانسان الذي لبسه الشيطان عربياً لا يحسن أن يتكلم بذلك بل يكون الكلام من جنس كلام من تكون تلك الشياطين من اخوانهم واما بكلام لا يعقل

ولا يفهم له معنى وهذا يعرفه أهل المكاشفة شهودا وعيانا وهؤلاء الذين يدخلون النار مع خروجهم عن الشريعة هم من هذا النمط فان الشياطين تلبس أحدهم بحيث يسقط احساس بدنه حتى ان المصروع يضرب ضربا عظيماً وهو لا يحس ولا يؤثر في بدنه فكذلك هؤلاء تلبسهم الشياطين فتدخل بهم النار وقد تطير بهم في الهواء وانما يلبس أحدهم الشيطان مع تقيب عقله كالصروع وبالمغرب ضرب من الزط يقال لاحدهم المصل يلبسه الشياطين ويدخلها وبطير في الهواء ويفعل أشياء أبغى مما يفعله هؤلاء وهم من الزط الذين لاخلاق لهم والجن تخطب كثيراً من الالاس وتغيبه عن أبصار الناس وتطير به في الهواء وقد باشرنا من هذه الامور ما يطول وصفه وكذلك هؤلاء المتوكلون المنتسبون الي بعض الشيوخ اذا حصل لهم وجد سماعي عند سماع المناء والتصدية منهم من يصعد في الهواء ومنهم من يدخل النار ويأخذ الحديد المحمي بالنار يضعه على بدنه وأنواع من هذا الجنس ولا تحصل لهم هذه الافعال عند الصلاة ولا عند الذكر ولا عند قراءة القرآن لان هذه عبادات شرعية ايمانية اسلامية نبوية محمدية تطرد الشياطين وتلك عبادات بدعية شركية شيطانية فلسفية تستجاب الشياطين

وبالجملة فعلى المؤمن أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئاً يقرب الى الجنة الا وقد حدث به ولا شيئاً يبعد عن النار الا وقد حدث به وان هذا السماع لو كان مصالحة لشرعه الله ورسوله فان الله

يقول (اليوم أكملت لكم دينكم) الآية وإذا وجد السامع به منفعة لقلبه ولم يجد شاهد ذلك من كتاب الله ولا من سنة رسوله لم ياتفت إليه كما ن الفقيه إذا رأى قياساً لا يشهد له الكتاب والسنة لم يلزم إليه

وفصل النزاع في حكم مسألة السماع ثلاث نواعد من أهم قواعد الإيمان والسلوك فمن لم يبن عليها فبناؤه على شفا جرف هار ~~من~~ القاعدة الأولى ~~من~~ أن الذوق والحال والوجد هل هو حاكم أو محكم، عليه محاكم آخر أو متحاكم إليه فهذا منشأ ضلال من ضل من المفسدين لطريق القوم الصحيحة حيث جعلوه حاكماً يتحاكمون إليه فيما هم صحيح، فاسد فجعلوه حكماً بين الحق والباطل فبذروا الكتاب والسنة ولم يحكموا العلم والصوص وحكموا بالاذواق والأحوال والمواحيد فعظم الفساد وطغت معالم الإيمان والسلوك المستقيم والعجب أنهم دخلوا في الرياضات والمجاهدات والزهد ليتجردوا عن شهوات النفوس وحطوطها فانتقلوا من شهوات إلى شهوات أكبر منها ومن - حظوظ إلى حظوظ أعظم منها وكان حالهم في الشهوات التي انتقلوا عنها أكمل وخير من هؤلاء لأنهم لم يعارضوا بها العلم ولا قدموها على النصوص ولا جعلوا ما قربة وديناً واقفون مع حظوظهم من الله فانون بهاء عن مراد الله وإنما زهدوا في حظ إلى حظ أعلا منه وتركوا شهوة بشهوة فليتدر اللبيب هذا في نفسه وفي غيره فكل ما خالف مراد الله الديني من العبد فهو حظه وشهوته ذوفا كان أو حالاً أو وجداً، لا أوصورة ونحو ذلك فمن قدمه على مراد فهو أسوأ حالاً ممن يعترف أنه يعصى ويحبسه وإن

مراد الله أولى بالتقديم منه وانه ذنب نجب التوبة منه
 ﴿القاعدة الثانية﴾ انه اذا وقع النزاع في حكم فعل من الافعال أو حال
 أو ذوق هل هو صحيح أو فاسد أو حق أو باطل وجب الرجوع فيه الى
 الحجة المقبولة عند الله من كتاب الله وسنة رسوله فهذا هو الاساس
 ومن لم يبن على هذا الاصل فعلمه وسلوكه ليس على شيء
 ﴿القاعدة الثالثة﴾ اذا أشكل على الناظر أو السالك حكم شيء هل
 هو الاباحية أو التحريم فليتنظر الى مفسدته وتمرتة وقاينته فان كان
 مشتملا على مفسدة راجحة ظاهرة فانه يستحيل على الشارع الامر به
 أو اباحته بل يقطع ان الشرع يحرمه لاسيما اذا كان طريقه مفضيا الى
 ما ينفسه الله ورسوله فكيف يظن بالحكيم الحخير أن يحرم مثل رأس
 الالبزة من السكر لانه يشوق النفس الى السكر الذي يشوقها الى
 المحرمات ثم يبيع ما هو أعظم منها شوقا للنفوس الى المحرم بكثير فان
 الغناء كما قال ابن مسعود هو رقية الزنا وقد شاهد الناس أنه ما عناه صبي
 الا وفسد ولا امرأة الا وبغت ولا شاب ولا شبع الا وقع في محذور
 وقال شيخ الاسلام بن تيمية فصل الخطاب في هذا الباب ينبغي أن
 ينظر في ماهية الشيء ثم يطلق عليه التحريم أو الكراهة أو غير ذلك
 والغناء اسم يطلق على أشياء منها غناء الحجييج فانهم ينشدون أشعار
 يصفون فيها كعبة وزمزم والمقام وغير ذلك فسماع تلك الاشعار مباح
 وفي معنى هؤلاء الغزاة فانهم ينشدون أشعارا يحرضون بها على الغزو
 وفي هذا المعنى انشاد المتبارزين للقتال وقد قال الرسول صلى الله عليه

وسلم لحادية رويك سوقا بالقوارير وقال عبد الله بن رواحة يمدح النبي صلى الله عليه وسلم

وفينا رسول الله يتلو كتابه * اذا انشق معروف من الفجر ساطع
بيت يجافي جنبه عن فراشه * اذا استثقلت بالمشركين المضاجع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا * به موقفت أن مقال واقس
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج على أهل الصفة

وفيهما واحد يقرأ والباقي يستمعون فجلس معهم

وقال الشيخ في موضع ولكن تكلموا في الغناء المجرد عن آلات
الاهو هل هو حرام أو مكروه أو مباح وذكر أصحاب أحد لهم في ذلك
ملائمة أقوال وذكرنا عن الشافعي قولين ولم يذكروا عن أبي حنيفة
ومالك في ذلك نزاعا وذكر زكريا بن يحيى الساجي وهو أحد الأئمة
المتقدمين من الماتلين إلى مذهب الشافعي أنه لم يخاف من الفقهاء
المتقدمين إلا إبراهيم بن سعد من أهل المدينة وعبيد الله بن الحسن
الضبري من أهل البصرة وما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي وأبو
القاسم القشيري وغيرهما عن مالك وأهل المدينة في ذلك فغلط وانما
وقعت به لأن بعض أهل المدينة كان يحضر السماع الآن هذا ليس
قول أئمتهم ونقهاءهم

وقال شيخ الإسلام أيضا وجماع الامر في ذلك أنه اذا كان الكلام
في السماع وغيره هل هو طاعة وقربة فلا بد من دليل شرعي يدل على
ذلك واذا كان الكلام هل هو محرم أو غير محرم فلا بد من دليل شرعي

يدل على ذلك اذ لاحرام الا ماحرمه الله ولا دين الا ماشرعه الله والله تعالى سبحانه ذم المشركين على انهم ابتدعوا في الدين ما لم يأذن به الله وأنهم حرموا ما لم يحرمه الله قال الله تعالى أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال تعالى واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها الآية

قال أبو سليمان الداراني انه لتمر بي الزكوة من نكت القوم فلا أقبلها الا بشاهدين الكتاب والسنة وقال أيضا ليس من ألهم شيئا من الخير أن يفعله حتى يسمع فيه بأثر فادا سمع بأثر كان نورا على نور وقال الجنيذ علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة فمن لم يقرأ القرآن وكتب الحديث لا يصاح له أن يتكلم في علمنا وقال سهل بن عبد الله التستري كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل وقال كل عمل على اقتداء فهو عذاب على النفس وكل عمل بلا اقتداء فهو عيش النفس وقال أبو عثمان النيسابوري من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحكمة ومن أمر الهوى على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالبدعة وقال أبو الفرج بن الجوزي اعلم أن سماع الغناء يجمع شيئين أحدهما أن يلهي القلب عن التذكر في عظمة الله تعالى والقيام بخدمته والثاني أن يميله الى اللذات العاجلة ويدعو الى استيفائها من جميع الشهوات الحسية ومعظمها النكاح وليس تمام لذته الا في المتجددات ولا سبيل الى كثرة المتجددات عن الحل فلذلك بحث على الزنا فبين الغناء والزنا تناسب من جهة أن الغناء لذة الروح وازنا أكبر لذات النفس

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية في موضع من كلامه في السماع وأما أبو حنيفة ومالك والثوري ونحوهم فهم أعظم كراهة وإنكار ذلك من الشافعي وأحمد

وقال في موضع آخر ولم يحضره مثل إبراهيم بن أدهم ولا الفضيل ابن عياض ولا معروف الكرخي ولا السري السقطي ولا أبو سليمان الداراني ولا مثل الشيخ عبد القادر والشيخ عسدي والشيخ أبي البيان والشيخ حباة وغيرهم بل في كلام طائفة من هؤلاء مثل الشيخ عبد القادر وغيره النهي عنه وكذلك أعيان المشايخ وقد حضره من المشايخ جماعة وشرطوا المكان والامكان والحال والشيخ الذي يحرس من الشيطان وأكثر الذين حضروه من المشايخ الموثوق بهم رحموا عنه في آخر عمرهم كالجديد فانه كان يحضره وهو شاب وتركه في آخر عمره وكان يقول من تكلف السماع فتن به ومن صادف السماع استراح به فقد ذم من يجتمع له ورخص فيمن يصادفه من غير قصد ولا اعتماد للجلوس له وسبب ذلك انه مجمل ليس فيه تفصيل فان الايات المتضمنة لذكر الحب والوصل والهجر والقطيعة والشوق والصبر على العزل واللوم ونحو ذلك هو قول مجمل يشترك فيه محب الرحمن ومحب الاوثان ومحب الصابان ومحب الاخوان ومحب الاوطان ومحب الدنيا وان محب الصبيان فقد يكون فيه منفعة اذ هييج القاطن أثار الساكن وكان ذلك مما يحبه الله ورسوله لكن تكون فيه مضرة راجعة على نفعه كما في الحمر والميسر فان فيهما انما كبيرا ومنافع للناس وانما

أكبر من نفعهما فلهذا لم يأت به الشريعة فان الشريعة لم تأت الا بالمصلحة الخالصة أو الراجحة وأما ما تكون مفسدته غالبية على مصلحته فهو بمنزلة من يأخذ درهما بدينار أو يسرق خمسة دراهم يتصدق منها بدرهمين وذلك انه يبيع الوجد المشترك فيثير من النفس كوا من تضره آثارها ويفدى النفس وبقيتها به فعتاض به عن سماع القرآن حتي لا يبقى فيها محبة لسماع القرآن ولا ياتذ به ولا يستطيه بل قد يبتقي في النفس بنفس لذلك واستنقال به كمن يستقل نفسه بتعلم التوراة والانجيل وعلوم أهل الكتابين والصابئين واستفادة العلم والحكمة منها فأعرض بذلك عن كتاب الله وسنة رسوله الي أشياء أخر يطول ذكرها

فاما كان هذا السماع لا يعطى بنفسه ما يحبه الله ورسوله من الاحوال والمعارف بل قد يصد عن ذلك ويعطى ما لا يحبه الله ورسوله بل ما يفضله الله ورسوله لم يأمر الله به ولا رسوله ولا سلف الأمة ولا أعيان مشايخها

والصوت يؤثر في انفس بحسب الاوقات تارة فرحا وتارة حزنا وتارة غضبا وتارة رضا واذا قوى السكر بصوت اللذة المطربة من غير تمييز كما يحصل للنفس اذا سكرت بالصور والجسد اذا سكر بالطعام والشراب فان السكر هو الطرب الذي يورث لذة بلا عقل فلا تقوم منفعة تلك اللذة بما يحصل من غيبة العقل الذي صد عن

ذكر الله وعن الصلاة وأورث المداوة والبغضاء ،

وأما الرقص فلم يأمر الله عز وجل به ولا رسوله ولا أحد من

الائمة بل قال الله تعالى (ولا تمس في الارض مرحا) والرقص شيء من هذا وقال تعالى (واقصد في مشيك) وقال تعالى (وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) أي بسكينة ووقار

وانما عبادة المسلمين الركوع والسجود بل الزفن والرقص في الطريق لم يأمر الله به ولا رسوله ولا أحد من سلف الامة بل أمروا في الصلاة بالسكينة والوقار ولو ورد على الانسان حال يغلب فيها حتى يخرج الى حالة خارجة عن المشروع وكان ذلك الحمال بسبب مشروع كسماع القرآن الكريم ونحوه لسلم اليه ذلك كما تقدم فاما الذي اذا تكلف من الاسباب ما لم يؤمر به مع علمه بأنه يوقعه فيما لا يصلح له فهو بمنزلة من شرب الخمر مع علمه انها تسكره واذا قال ورد على حال وأنا سكران قيل له اذا كان السبب محظورا لم يكن صاحبه معذورا فهذه الاحوال الفاسدة من كان فيها صادقا فهو مبتدع ضال من جنس خفر انتروا أعوان الظلمة من ذوى الاحوال الفاسدة الذين ضاهوا عبادة النصاري والمشركين ببعض ما لهم من الاحوال ومن كان كاذبا فهو منافق ضال

(فصل) وقد استدل قوم على اباحة السماع بامور الخصمها لك منها انه مستلذ طيب تلتذ به النفوس وتستريح اليه وان الطفل يسكن الى الصوت الطيب بل بعض الصغار لا ينسام حتى تحمله القائمة بامرء والابل تقامى نمب السير ومشقة المحولة فيهن عليها بالحداء ومنها أن الصوت الطيب نعمة من الله على صاحبه وزيادة في خافه

وقد يستدلون عليه بقوله (يزيد في الخلق ما يشاء) وبأن الله تعالى ذم الصوت الفظيع (ان أنكر الاصوات لصوت الحمير) فقال
ومنها ان الله وصف أهل الجنة انهم في روضة يجبرون وان ذلك هو السماع الطيب فكيف يكون حراما وهو في الجنة
ومنها ما ثبت ان الله تعالى ما أذن شيئا كاذبه أى كاستماعه لشيء حسن الصوت يتغنى بالقرآن

ومنها ان أبا موسى الاشعري استمع النبي صلى الله عليه وسلم لصوته وأنا في على حسن الصوت وقال لقد أوتي هذا زممارا من زمائر آل داود وقال له أبو موسى لو أعلم انك استمعت لحبته لك نجحيرا أى زينته وحسنه

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم وقوله ليس منا من لم يتغن بالقرآن والصحيح انه من التغنى وهو تحسين الصوت به كذا ذكره العلامة ابن القيم وصححه ويعضده ما فسر به الامام أحمد فقال يحسن صوته ما استطاع

ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر عائشة على غناء القينتين يرم العبد وقال لاني بكر دعهما فان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا أهل الاسلام

ومنها انه صلى الله عليه وسلم أذن في العرس بالغناء وسماه لهوا ومنها انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحدا وأذن فيه ومنها انه كان يسمع انشاد الصحابة وكانوا يرتجزون بين يديه

ففي حفر الخندق

نحن الذين بايعوا محمدا * على الجهاد ما بقينا أبدا
ودخل مكة والمرحز يرتجز بين يديه بشعر عبد الله بن رواحة وحدا
به الحادي في منصرفه من خير فجعل يقول
والله لولا الله ما هتدينا * ولا تصدقنا ولا صلينا
فأزلن سكة علينا * وثبت الأقدام أن لا قينا
أن الالي قد بغوا علينا * إذا أرادوا فتنة أيينا
فدعا لقائلة

ومنها انه سمع قصيدة كعب بن زهير وأجازه
ومنها انه استنشد الاسود بن سريع قصائد حمد بها ربه واستنشد
من شعر أمية بن أبي الصلت مائة قافية وأنشد الاعشى شيئا من شعره
فسمعه

ومنها انه صدق ليذا في قوله
ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعم لا محالة زائل
ودعا لحسان أن يؤيده الله بروح القدس مادام ينافع عنه وكان يعجبه
شعره وقال له اهجمهم وروح القدس معك وأنشدت عائشة رضى الله
عنها قول أبي كثير الهذلي
وإذا نظرت الى أسرة وجهه * برقت كبرق العارض المتهلل
وقالت أنت أحق بهذا البيت فسر بقولها
ومنها انهم ادعوا انه رخص فيه عبيد الله بن عمر وعبيد الله بن

جمفر وأهل المدينة وباركنا وكذا ولي الله حضروه وسمعوه فمن حرمه
فقد قدح في هؤلاء السادة القدوة الاعلام

ومما ان اجماع الامماء منقاد على اباحة أصوات الطيور المطربة
الشجية، فلذة سماع صوت الآدمي أولى بالاباحة أو مساوية وبان السامع
يحد وروح السامع وقلبه الى نحو محبوبه فان كان محبوبه حراما كان
السماع مينا له على الحرام وهو حرام في حقه وان كان مباحا كان
السماع في حقه مباحا وان كانت محبة رحمانية كان السماع في حقه قرينة
وطعة لانه يحرك المحبة الرحمانية ويهيئها وبان التذاذ الاذن بالصوت
الطيب كالتذاذ العين بالمنظر الحزن والشم بالروائح الطيبة والذوق بالطعم
الطيب فاذا كان هذا حراما كانت هذه الازدات والادراكات محرمة
والجواب عن ذلك وبالله التوفيق فيما تقدم من كلام شيخ الاسلام
ابن تيمية والسلامة ان القيم وغيرها كناية وما ذكر حيد عن المقصود
وروغان عن محل النزاع فان جهة كون الشيء مستلزما للحاسة ملائما لها
لا يد على اباحتها ولا تحريمها ولا كراهته ولا استحبابه فان هذه الازدة
تكون في أحكام التكليف الخمسة فكيف يستدل بها على الاباحة من
يعرف شروط الدليل ومواقع الاستدلال وهل هذا الا بمنزلة من
يستدل على اباحة الزنا بما يجد به فاعله من الازدة ولذته لا يشكرها
ذو طبع سليم وهل يستدل بوجود الازدة الملائمة على حل اللذيذ الملائم
أحد وهل خات غالب المحرمات من الازدات وهل أصوات المعازف
التي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريمها وان في أمته من يستحلها

باصح الاسانيد وأجمع أهل العلم على تحريم بعضها وقال بعضهم بتحريم
جملتها وقد حكى ابن الصلاح الاجماع على تحريم الغناء مع الدف والشبابة
يعنى اذا كان معه آلة لهو وهل التذاذل والطفل بالصوت الطيب
دليل شرعى من اباحة أو تحريم وأعجب من هذا الاستدلال على الاباحة
بان الله تعالى خالق الصوت الطيب وهو زيادة انعمة منه لصاحبه فيقال
والصورة الحسنة الجميلة أليست زيادة في النعمة والله تعالى خالقها ومعطى
حسنها أفيدل ذلك على اباحة التمتع بها والالتذاذل بها على الاطلاق
وهل هذا المذهب أهل الاباحة الجارين على رسوم الطبيعة وهل في
ذم الله لصوت الحمار ما يدل على اباحة الاصوات المطربات بالنعيمات
الموزونات والالمان اللذيذات من الصور المستحسنات بأنواع القصائد
المستحسنات بالدفوف والشبابت هذا من المضحكات المعجبات وأعجب من
هذا الاستدلال على الاباحة بسماع أهل الجنة أنهم في روضة يجبرون
فما يخاف صاحب هذا الاستدلال فان هذا كمن يستدل على اباحة
الخمر بان في الجنة خمر او على اباحة لبس الحرير بان لباس أهل الجنة
الحرير وعلى حل أواني الذهب والفضة والتحلل بها للرجال فان هذا
كله مباح لاهل الجنة

فان قبل قام الدليل على تحريم هذا ولم يقم على تحريم السماع
قيل هذا الآن استدلال آخر على الاستدلال على اباحته لاهل الجنة
فعلم ان استدلالك باباحته لاهل الجنة استدلال باطل وقولك لم يقم
دليل على تحريم السماع فيقال أى السماعات تعني وأى المسموعات

يريد فان منهما المحرم والمكروه والمباح ولواجب والمستحب فمين نوعا
يقع الكلام فيه نفيا وإثباتا

فان قلت سماع القصائد ممدوح الله به ورسوله وكتابه وهجي به
أعداؤه فهذا لم يزل المسلمون يروونها ويسمعونها ويدرسونها وهي
التي سمعها الرسول وأصحابه وأتاب عليها وحرص حسان عليها وهي
التي غرت أصحاب السماع الشيطاني فقالوا تلك قصائد ويكنى هذا
والسنة كلام والبدعة كلام والتسييح كلام والغيبة كلام ولكن هل
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه سماعكم هذا المشتمل
على قريب من مائة مفسدة ونظير هذا ما استدلوأ به علي ان الرسول
استحسن الصوت الحسن وأذن فيه كما تقدم من حديث أبي موسى
الاشعري وغيره فنقلوا هذا الاستحسان الى صوت النسوان والمردان
وغيرهم بالغناء المقرون بالدفوف بالصنوج والشبابات والاونار وغير
ذلك من المهازف وذكر القدود والثغور والنهود والخصور ووصف
فواتر العيون وسوادها وسواد الشعور ومحاسن الشباب وحرمة الحدود
وذكر الوصل والصد والنجى والهجران والعتاب والاستعفاف
والاشتياق والقلق والفراق وما أشبه ذلك مما هو أفسد للقلب من
سكر الخمر وأى نسبة لسكر يوم ونحوه الى سكرة العشق اتى لا ينفق
صاحبها الا في سكر الهالكين أسيرا قتيلا حزينا وهل يقاس سكرة
الشراب الى سكرة الارواح بالسماع فان نازع منازع في سكر السماع
وتأثيره في العقول والارواح خرجوا عن الذوق والحس فظهرت

مكابرة القوم فكيف يحصى الطبيب والمريض عما يشوش عليه صحته
ويبيع له ما فيه أعظم الستم والكلام مع من وجد لامن . فقد وأعجب
من هذا من استدل على اباحة السماع المركب من الهيئة الاجتماعية
اجتماع البنين الصغرتين وهما دون البلوغ عند امرأة صبية في يوم عيد
وفرح بايات للعرب في وصف الشجاعة والحروب . مكارم الاخلاق
والشيم فأتى هذا من هذا والمعجب ان هذا من أكبر الحجج عليهم فان
الصديق سمى ذلك مزموور الشيطان وأقره على هذه التسمية مرخصا
فيه لجورين غير مكلفتين ولا مفسدة في انشاده ولا في استماعه أفيدل
هذا على اباحة ما يفعله من السماع اليوم وأعجب من هذا كله
الاستدلال على اباحته بما سمعه الرسول من الحد المشتمل على الحق
والتوحيد وهل حرم أحد مطلق الشر وقوله واستماعه وأعجب
استدلالهم باباحته على اباحة أصوات الطيور اللذيذة وهل هذا الا من
جنس قياس الذين قالوا انما البيع مثل الربا وأين أصوات الطيور الي
نعمات النسوان والمردان والاوزار والعبدان والغناء منهم بما يحذو
الارواح والقلوب الى مواصلة كل محبوبة ومحبوب وأين الفتنة بمن
هو من جنسك الى الفتنة بصوت القمرى والبابل والمزار والشحرور
ونحوها وأعجب من هذا من قال انه من أنكره فقد أنكر على كذا
كذا ولئى لله فحجة عامية نعم ينكر أولياء الله على أولياء الله فقد أنكر
عليهم من أولياء الله من هو أكثر منهم عددا وأعظم عند الله وعند
المؤمنين وقد تقاتل أولياء الله في صفين بالسيوف ولما سار بعضهم الى

بعض كان يقال - أرا أهل الجنة الى الجنة وكون ولي الله يرتكب
المكروه أو المحظور متأولاً أو عاصياً لا يمنع ذلك الإنكار عليه ولا
ينخرجه عن أصل ولايته لله وهيات هيات أن يكون أحد من أولياء
الله المتقدمين حضر هذا السماع المحدث المشتمل على هذه الهيئة التي
تفتن القلوب أعظم فتنة

وذكر شيخ الاسلام ابن تيمية في موضع من كلامه قال اسحق
ابن موسى الطباع سألت مالكاً عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء
فقال إنما يفعله عندنا المساق وهذا النص عن مالك معروف في كتب
أصحاب مالك مشهور وهم أعرف بمذهبه وأضبط ممن ينقل عنه الغلط
وعن أهل المدينة من طائفة بالمشرق لا علم بمذاهب الفقهاء ومن
ذكر عن مالك أنه ضرب بعود ففقد افتري عليه وإنما نهت على هذا
لأن فيما جمعه أبو عبد الرحمن السلمي ومحمد بن طاهر المقدسي في ذلك
حكايات وآثاراً يظن من لا خبرة له بالعلم وأحوال السلف أنها صدق
وكان الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي فيه من الخير ولزهد والدين
والتصوف ما يحمله على أن يجمع من كلام الشيوخ والآثار التي توافق
مقصوده كل مبيح - ولهذا يوجد في كتبه من الآثار الصحيحة
والكلام ما ينتفع به في الدين ويوجد فيها من الآثار السقيمة والكلام
المردود ما يضر من لا خبرة له وبعض الناس توقف في روايته حتى أن
البيهقي كان إذا روى عنه يقول حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه
وأكثر الحكايات التي يرويها أبو القاسم القشيري صاحب الرسالة عنه

فانه كان أجمع شيوخه لكلام الصوفية ومحمد بن طاهر له فضيلة جيدة في معرفة الحديث ورجاله وهو من حفاظ وقته لكن كثير من المتأخرين أهل الحديث وأهل الزهد وغيرهم اذا صنفوا في باب ذكروا ماروي من غث وسمين ولم يميزوا ذلك اه كلامه

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في موضع آخر ذكر من صنف في السماع ومن روى فيه من الاحاديث الموضوعة والمكذوبة ثم قال وكثير من المتأخرين أهل الحديث وأهل الزهد وأهل الفقه والتصوف وغيرهم اذا صنفوا في باب ذكروا ماروي فيه من غث وسمين ولم يميزوا ذلك كما يوجد في كثير ممن يصنف في الابواب مثل المصنفين في فضائل الشهور والاوقات وفضائل الاعمال والعبادات وفضائل الاشخاص وغير ذلك من الابواب مثل ما صنف بعضهم في فضائل صيام رجب وغيره وفي فضائل صلوات الايام والليالي صلاة يوم الاحد وصلاة يوم الاثنين والثلاثاء وصلاة أول جمعة في رجب والتي أول رجب ونصف شعبان واحياء ليلة العيدين وصلاة يوم عاشوراء وكل هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث وأجود حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في صيام رجب مارواه ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن صيام رجب وقد ثبت بالاسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب انه كان يضرب أيدي الناس في رجب حتى يفطروا ويقول لا تشبهوه بمرضان وكذا كره افراده بالصوم غير واحد من السلف والائمة وأجود ما روى من هذه الصلوات حديث

صلاة المسيح وقد رواه أبو داود والترمذي وغيرهما زعم هذا فلم يقل به أحد من الأئمة الأربعة بل الامام أحمد ضعف الحديث وقال لا يصح ولم يستحب هذه الصلاة وأما ابن المبارك والمنقول عنه فثنى مثل الصلاة المرفوعة فان تلك فيها قعدة طويلة بعد السجدة الثانية وهذا يخالف الاصول فلا يجوز أن يثبت بمثل هذا الحديث ومن تدبر الاصول علم انه موضوع وأما سائر هذه الاحاديث فانها كلها احاديث موضوعة مكذوبة باتفاق أهل المعرفة مع انها توجد في مثل كتاب أبي طالب وكتاب أبي حامد وكتاب الشيخ عبد القادر وتوجد في مثل أمالي أبي القاسم بن عساكر وفيما صنفه أبو حفص بن شاهين وعبد العزيز الكنعاني وأبو علي بن البناء وأبو الفضل بن ناصر وغيرهم وكذلك أبو الفرج بن الجوزي ذكر مثل هذا في كتاب فضائل الشهور ويذكر في الموضوعات انه كذب موضوع

والذين جمعوا الاحاديث في الزهد والرقائق يذكرون ما روى في هذا الباب ومن أجل ما صنف في هذا الباب كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك وفيه احاديث واهية وكذلك كتاب الزهد لهاد بن السري ولو كيع وكذلك الزهد لاسد بن موسى وغيرهم وأجود ما صنف في ذلك كتاب الزهد للامام أحمد لكنه مرتب على الاسماء وزهد ابن المبارك على الابواب وهذه الكتب يذكر فيها زهد الانبياء والصحابة والتابعين ثم ان المتأخرين على صنفين منهم من ذكر زهد المتقدمين والمتأخرين كآبي نعيم في الحلية وأبي الفرج في صفوة الصفوة

ومنه من اقتصر على ذكر المتأخرين من حين حدث اسم الصوفية كما فعل أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية وصاحبه أبو القاسم القشيري في رسالته ثم الحكايات السقى يذكرها هؤلاء ونحوهم كابن خنيس الموصلي وأمثاله يذكرون حكايات مرسله بعضها صحيح وبعضها باطل قطما والله أعلم

وقال الشيخ رحمه الله والمقصود هنا ان المذكور عن سلف الامة وأئمتها من المنقولات ينبئ الانسان أن يميز بين صحيحه وسقيميه كما ينبئ مثل ذلك في المعقولات والظريات وكذلك في الاذواق والمواجيد والمكاشفات والمحاطبات فان كل صنف من هذه الاصناف الثلاثة فيها حق وباطل فلا بد من التمييز بين هذا وهذا وجمع ذلك أن ما وافق كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه وما كان عليه أصحابه فهو حق وما خالف ذلك فهو باطل فان الله تعالى يقول (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) الآية

(فصل) وأما من زعم ان الملائكة أو الانبياء تحضر سماع المساء والتصدية محبة له ورغبة فيه فهو كاذب مفتر بل نما تحضره الشياطين وهي التي تنزل عليهم وتنفع فيهم كما روى الطبراني وغيره عن ابن عباس مرفوعا ان الشيطان قال يارب اجعل لي بيتا قال بينك الحمام قال اجعل لي قرآنا قال قرآك الشعر قال اجعل لي مؤذنا قال مؤذناك المزمار ويد قال الله تعالى مخاطبا لاشيطان (واستفرز من استطعت منهم بصوتك وأجاب عليهم نجحك ورجلك) وقد فسر ذلك بصوت الغناء

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انما نمت عن صوتين أحقنين فاجرين صوت لهُو ولعب ومزامير الشيطان وصوت لطم خدود وشق جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية وتدكوشن جماعات من أهل المكاشفات بحضور الشياطين في مجامع السماعات الجاهلية ذات المكاء والتصدية وكيف يدور الشيطان عابهم حتى يتواجدوا الوجد الشيعاني حتى ان بعضهم صار يرقص فوق رؤس الحاضرين ورأى بعض المشايخ المكاشفين أن شيطانه قد حمله حتى رقص به فلما صرخ شيطانه هرب وسقط ذلك الرجل وهذه الامور لها أسرار وحقائق لا يشهد بها الا أهل البصائر الايمانية والمُشاهِد الايقانية ولكن من اتبع ما جاءت به الشريعة وأعرض عن السبل المبتدعة فقد حصل له الهدى وخير الدنيا والآخرة وان لم يعرف حقائق الامور بمنزلة من سلك السبيل الى مكة خلف الدليل الهادي فانه يصل الى مقصوده ويوجد الزاد والماء في موطنه وان لم يعرف كيف حصل ذلك وسببه ومن سلك خلف غير الدليل الهادي كان ضالا عن الطريق فاما أن يهلك واما أن يشقى مدة ثم يعود الى الطريق والدليل الهادي هو الرسول الذي بعثه الله الى الناس بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا وهاديا الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض وآثار الشيطان تظهر على أهل السماع الجاهلي مثل الازباد والارفاء والصراخات المنكرة ونحو ذلك مما يضارع أهل الصرع الذين يصرعهم الشيطان وكذلك يجدون في

نفوسهم من توران مراد الشيطان بحسب الصوت اما وجد في الهوي المذموم واما غضب وعدوان على من هو مظلوم واما لعن وشق ثياب وصياح كصياح المحزون المحروم الى غير ذلك من الآثار الشيطانية التي تعترى أهل الاجتماع على شرب الخمر اذا سكروا بها فان السكر بالاصوات المطربة قد يصير من جنس السكر بالاشربة المطربة فتصدهم عن ذكر الله وعن الصلاة وتمنع قلوبهم حلاوة القرآن وفهم معانيه واتباعه فيصرون مضارعين للذين يشترى لهُ الحديث ايضا عن سبيل الله ووقع بينهم العداوة والبغضاء حتى يقتل بعضهم بعضا بأحواله الفاسدة الشيطانية كما يقتل العائن من أصابه بعينه ولهذا قال من اقال من العلماء ان هؤلاء يجب عليهم القود والدية اذا عرف انهم قتلوا بالاحوال الفاسدة لانهم ظالمون وهم انما يقتبطون بما ينفذونه من مراداتهم المحرمة كما يقتبط الظامة المسلطون ومن هذا الجنس حال فقراء الكافرين والمبتدعين والظالمين فانهم قد يكون لهم زهد وعبادة وعمرة كما يكون للمشركين وأهل الكتاب وكما كان للخوارج المارقين الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن لا بحجاء وخناجرهم الحديث وقد يكون لهم مع ذلك أحوال باطنة كما يكون لهم مملكة ظاهرة فان سلطان الباطن مضاه لسلطان الظاهر ولا يكون من أولياء الله الا من كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون وما فعلوه من الاعانة على الظلم يستحقون العقاب عليه بقدر الذنب وباب القدرة والتمكن

ظاهرا وباطنا ليس مستلزم لولاية الله بل قد يكون ولي الله متمكنا ذا سلطان وقد يكون مستضعفا الى أن ينصره الله وقد يكون عدو الله مستضعفا وقد يكون مسلطا الى أن ينتقم الله منه يخفراء السر في الباطن من جنس التستر في الظاهر هؤلاء في العباد بمنزلة هؤلاء في الاجناد وأما الغلبة فان الله قد يدل الكافرين كما كان يكون لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عدوهم لكن العاقبة للمتقين فان الله يقول (انا لننصر رسائنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد) واذا كان في المسلمين ضعف وكان العدو مستظهرا عليهم كان ذلك لسبب ذنوبهم وخطاياهم اما لتفريطهم في أداء الواجبات باطنا وظاهرا وأما لعداوتهم بعمدي الحدود باطنا وظاهرا قال الله تعالى (ان الذين تولوا منكم يوم اتى الجمعان انما استزلم الشيطان ببعض ما كسبوا وقال تعالى (ولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم ان هذا قل هو من عند أنفسكم) وقال تعالى (ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز الذين ان مكناهم في الارض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمر وبال معروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور)

وقال الشيخ في موضع آخر وأما اتخاذ النصفية والفناء والضرب بالدفوف والنفخ في الشبابت والاجتماع على ذلك دينا وطريقا الى الله وقربة فهذا ليس من دين الاسلام وليس مما شرعه لهم نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم ولا أحد من خلفائه ولا استحسن ذلك أحد من أئمة المسلمين بل ولم يكن أحد من أهل الدين يفعل ذلك على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم ولا عهد أممائه ولا تابعهم بإحسان ولا تابعي
التابعين بل لم يكن أحد من أهل الدين من الأعصار الثلاثة لا بالحجاز
ولا بالشام ولا باليمن ولا العراق ولا خراسان ولا المغرب ولا مصر
يجتمع على مثل هذا السماع وإنما ابتدع في الاسلام بعد القرون
الثلاثة ولهذا قال الشافعي لما رأى ذلك خلفت بيغداد ثمناً أحدثته
الزندقة

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله عن رجل يحب السماع
والرقص فأنكر عليه رجل فقال هذه الايات

أنكروا رقصا وقالوا حرام * فعابهم من أجل ذلك سلام
اعبد الله يافقيه وصل * والزم الشرع فالسماع حرام
بل حرام عليك ثم حلال * عند قوم أحوالهم لا تلام
مثل قوم صفوا وبان لهم من * جانب الطور جذوة وكلام
فاذا قوبل السماع بلهو * فحرام على الجميع حرام
أجاب الحمد لله رب العالمين هذا الشعر يتضمن منكرا من القول
وزورا بل أوله يتضمن مخالفة الشريعة وآخره يفتح باب الزندقة
والإلحاد المخالفة للحقيقة الإلهية الدينية النبوية وذلك أن قول القائل
مثل قوم صفوا وبان لهم من جانب الطور جذوة وكلام يتضمن تمثيل
هؤلاء بمرسى بن عمران الذي نودى من جانب الطور ولما رأى النار
قال لاهله امكنوا اني آنست نارا على آتيكم منها بقبس أو جذوة من
الار املككم تصطلون وهذا قول طائفة من الناس يسلكون طريق

الرياضة والتصفية ويظنون أنهم بذلك يصلون الى أن يخاطبهم الله كما
خاطب موسى بن عمران وهؤلاء ثلاثة أصناف

صنف يزعمون أنهم يخاطبون أعظم مما خاطب به موسى بن
عمران كما يقول ذلك من يقوله من أهل الوحدة والاتحاد القائلين بأن
الوجود واحد كصاحب الفصوص وأمثاله فإن هؤلاء يدعون أنهم
أعلى من الانبياء وأن الخطاب الذي يحصل لهم من الله أعلى مما يحصل
لأبراهيم وموسى وعيسى ومحمد * ومعلوم أن هذا الكفر أعظم من كفر
اليهود والنصارى الذين يفضلون الانبياء على غيرهم لكن يؤمنون
ببعض الانبياء ويكفرون ببعض

والنوع الثاني من يقول أن الله يكلمه مثل كلام موسى بن عمران
كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة ومتصوفهم الذين يقولون أن
تكليم موسى فيض قاض على قلبه من العقل الفعّال ويقولون أن النبوة
مكتسبة

والنوع الثالث الذين يقولون أن موسى أفضل لكن صاحب الرياضة
قد يسمع الخطاب الذي سمعه موسى ولكن موسى مقصود بالتكليم
دون هذا كما يوجد هذا في أخبار صاحب مشكاة الأنوار وكذلك
سلك مسلكه صاحب التعلين وأمثالهما وأما قوله في أول الشعر
لمن يخاطبه الزم الشرع بإفقيه وصل يشعر بانك أنت تبع الشرع وأما
نحن فلنا إلى الله طريق غير الشرع ومن ادعى أن له إلى الله طريقا
يوصله إلى رضوان الله وكرامته وثوابه غير الشريعة التي بعث الله بها

رسوله فانه أيضا كافر يستتاب فان تاب والا ضربت عنقه كطائفة استعطوا

وزعموا ان العبد يصل الى الله بلا متابعة الرسل وطائفة يظنون ان الخواص من الاولياء يستغنون عن متابعة محمد صلى الله عليه وسلم كما استغنى الخضر عن متابعة موسى وجهل هؤلاء ان موسى لم يكن مبعوثا الى الخضر ومحمد صلى الله عليه وسلم رسول الى كل أحد ظاهرا وباطنا مع أن قضية الخضر لم تخالف شريعة موسى بل وافقتها ولكن الاسباب المبيحة للفعل لم يكن موسى علمها فلما علمها تبين أن الافعال توافق شريعته لا تخالفها

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله عن مؤذن يصعد الى المأذنة ينشر أياتا يذكر فيها الفراق والبين وتفرق الاحباب فانكر عليه رجل فقال له لا تفعل هذا عليك بالتسبيح والتحميد والقصائد الربانية فهل أصاب أم لا

أجاب رضى الله عنه الحمد لله نعم ينهى المؤذن أن ينشد الايات التي هي من جنس النباحة والمراثى وكذلك ما كان من جنس الغزل فان في ذلك مفسد كثيرة وليس ذلك من ذكر الله المشروع للمؤذن ولا بأس بالآيات المتضمنة لذكر الآيات والاخبار والتوبة الاستغفار والله أعلم

(فصل) نافع ان شاء الله لمن تدبره في قوله تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها) قال العلماء من المفسرين والنحاة معناه الزموا واتبعوا دين الله الذي خلق الناس له ولهذا نصب على المصدر ومعنى ذلك فطر الله الناس على ذلك فطرة وفطر الناس عليها أى لها وهذه الفطرة أضافها الله اليه اضافة مدح لا اضافة ذم فعلم انها فطرة محمودة لا مذمومة يبين ذلك قوله (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها) ولهذا نصب على المصدر الذى دل عليه الفعل الاول عند سيديويه وأصحابه فدل على ان اقامة الوجه للدين حنيفا هو فطرة الله التي فطر الناس عليها مثل قوله كتاب الله عليكم وسنة الله فهو عندهم منصوب بفعل مضمر لازم اضماره دل عليه الفعل المتقدم كانه قال كتب الله عليكم وسنة الله ذلك لكم وكذلك وفطر الله الناس على ذلك

ثم اختلف العلماء والمفسرون في تفسير الفطرة على أقوال وكذلك الخلاف

رسالة في الكلام على الفطرة ومعرفة الله

عن وجل جمع الشيخ محمد

ابن محمد بن محمد المنبجي

رحمه الله تعالى

في قول النبي صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة قابوا -
يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون
فيها من جدعاء ثم يقول أبو هريرة أقرؤا إن شئتم (فطرة الله التي فطر الناس
عليها لا تبديل لحق الله) روى البخاري ومسلم فان فطرة المراد بها الاسلام
قاله أبو هريرة وابن شهاب * وسئل مجاهد عن الفطرة فقار هي الاسلام
وكذلك قاله قتادة ثم قال مجاهد (لا تبديل لحق الله) قال لا تبديل لدين
الله وقاله سعيد بن جبيرة وقتادة والنخعي وروى عن ابن عباس
وعكرمة في احدي الروايتين عنهما والقول بان الفطرة الاسلام هو
احدي الروايات عن الامام أحمد وقاله ابن عبد البر في التمهيد وقال
آخرون والفطرة ههنا الاسلام قال وهو المعروف عند عامة السلف
وأهل التأويل قاله في نفسه - ير هذا الحديث المتقدم * ثم قال وأما نوله
فطرة الله التي فطر الناس عليها (فقد أجمعوا على) أن قالوا دين الاسلام
انتهى وليس كما قال وذكر القرطبي في تفسيره أقوالا في الفطرة منها
دين الاسلام وهو المعروف عند عامة السلف الى أن قال ومعنى هذا
أن الطفل خلق سليما من الكفر على الميثاق الذي أحذه الله على ذرية
آدم حين أخرجهم من صلبه وانهم اذا ماتوا قبل أن يدركوا في الجنة
أولاد مسلمين كانوا أو أولاد كفار انتهى

وقال أبو بكر النقاش اختلف أهل التأويل في الفطرة ف قيل على

ملة ابراهيم ثم ذكر قريبا مما ذكره القرطبي

وقد احتج لهذا القول بأدلة

منها حديث أبي هريرة الذي في الصحيحين وقد تقدم
ومنها ما ثبت في صحيح مسلم عن عياض بن حمار المجاشعي عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل خلقت عبادة خنفاء
مسلمين فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن
يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا

ومنها ما رواه الترمذي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كل مولود يولد من ولد كافر أو مسلم يولد على فطرة الاسلام
ولكن الشياطين أثمهم فاجتالهم عن دينهم فهودتهم ونصرتهم ومجستهم
وأمرتهم أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا

ومنها ما في الصحيحين خمس من الفطرة أي من فطرة الاسلام
وفي مسلم ورواه أحمد وأبو داود عشر من الفطرة وفي لفظ عشر
من سنن الاسلام

وقال جماعة من الفقهاء والمفسرين كل مولود يولد على الفطرة
التي خلق عليها في المعرفة بربه عز وجل معرفة مخالفة لحلقة البهائم
التي لا تصل بخلقها الى معرفته والفاطر الخالق وقوله تعالي (وما لي
لأعبد الذي فطرني) يعني الذي خلقتني ووجهوا هذا بقوله كما تنتج
البيهة بهيمة جماء يعني تسالمة هل تحسون فيها من جدعاء مقطوعة
الاذن قالوا في هذا الحديث تمثيل أولاد بني آدم وأولاد البهائم لانقص

غيرهم

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية يرد على من قال كل مولود يولد

على ما سبق له في علم الله أنه سائر إليه
قال الشيخ ومعلوم ان جميع المخلوقات بهذه المثابة فجميع البهائم هي
مولودة على ما سبق في علم الله لها وحينئذ فيكون كل مخلوق مخلوقا على
الفطرة وأيضا فلو كان المراد بذلك لم يكن لقوله قابوا يهودانه وينصرانه
ويعمجسانه معنى قائما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها فلا فرق بين
التهويد والتنصير .

ثم قال يعد أسطر فتمثيله صلى الله عليه وسلم بالبهيمة التي ولدت
جمعا ثم جدعت يبين ان أبويه غيرا ما ولد عليه

ثم قال بعد ذلك وقولكم خلقوا خاليين من المعرفة والانكار من
غير أن تكون الفطرة تقتضي واحدا منها بل يكون القلب كما موح الذي
يقبل كتابة الايمان والكفر وليس هو لاحدهما أقبل منه للآخر
فهذا قول فاسد جدا فحينئذ لا فرق بالنسبة الى الفطرة بين المعرفة
والانكار والتهويد والتنصير والاسلام وانما ذلك بحسب الاسباب
فكان ينبغي أن يقال قابوا يسلمانه ويهودانه وينصرانه فلما ذكر أن
أبويه يكفرانه وذكر المال الفاسدة دون الاسلام علم ان حكمه في
حصول سبب مفصل غير حكم الكفر

ثم قال بعد ذلك في الجملة كل ما كان قابلا للمدح والذم على السواء
لا يستحق مدحا ولا ذما والله تعالى يقول (واقم وجهك للدين حنيفا
فطرة الله التي فطر الناس عليها) فامرهم بلزوم فطرته التي فطر الناس
عليها

وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم شبهها بالبهيمة المجتمعة الخلق وشبه ما يطرأ عليها من الكفر بجذع الأنف ومعلوم ان كمالها محمود ونقصها مذموم فكيف تكون قبل النقص لا محمود ولا مذمومة اهـ

وقد ذكر الحلال في جامعه في كتاب أحكام الملل باب الحكم المترتب على الفطرة

(أبناً) المروزي أن أبا عبد الله قال في سبى أهل الحرب انهم مسلمون اذا كانوا صغاراً وان كانوا مع أحد الابوين ويحتج بالحديث وذكر عنه نصوصاً كثيرة في هذا الباب

وقد سئل الزمري عن رجل عليه رقبة مؤمنة أيجزبه رضيع يعتقه قال نعم لانه ولد على الفطرة وهي الاسلام وقال الزمري يصلى على كل مولود متوفى وان كان اغيه لانه ولد على فطرة الاسلام والاسلام هو قول لاله الا الله وذلك في قوله تعالى (أفمن شرح الله صدره للاسلام) قال ابن عباس وأكثر المفسرين لقول لاله الا الله ولهذا كان معلوماً بالفطرة أنه لا بد لكل موجود من موجد ولكل مصنوع من صانع كما قال تعالى أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون يقول اخلقوا من غير خالق خلقهم أم خلقوا أنفسهم مع اعترافهم (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) قل (من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله) الآيات الثلاث

ولما كان علم النفوس بمحاجتهم وفقدهم الى الرب قبل علمهم بمحاجتهم الى الاله المعبود وقصدهم لدفع حاجتهم العاجلة قبل الآجلة

كان اقرارهم بالله اقرارا فطريا من جهة ربوبيته أسبق من اقرارهم به من جهة ألوهيته ولهذا انما بعث الرسل تدعوهم الى عبادة الله وحده لا شريك له فتفاصيل الامر والنهي انما تعرف من جهة الرسل

وأما الرب تعالى فهو معروف بالفطرة (قالت رسالهم أفي الله شك) فالتشركون من عباد الاصنام وغيرهم من أهل الكتاب معترفون بالله مقرون به انه ربهم وخالقهم ورازقهم وانه رب السموات والارض والشمس والقمر وانه المقصود الاعظم ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي عمران بن حصين كم تعبد اليوم الها قال ستة في الارض وواحد في السماء قال فأيمع اعد لرغبتك ورهبتك قال الذي في السماء رواء الترمذى قاله تعالى فطر الخلق كلهم علي معرفته فطرة توحيد حق من خالق بمنونا مطبقا مصطلما لا يفهم شيئا ما يحاف الا به ولا يلجج بلسانه بأكثر من اسمه المقدس فطرة بالغة

ولقد حدثنا شيخنا ابن قاضي الجليل عن بعض العلماء لا استحضره قال لو ترك طفل رضيع في بيت لا يكلم وله من يقوم بأمره لعرف ربه وطاق بالسريانية وكونه نطق بفطرته التي فطر عليها لم يستبعد فروع الانسان أشرف من كثير من المخلوقات قال ابن عباس من جميع المخلوقات قاله في قوله (ولقد كرنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تقضيل) ولا شك انه أفضل من الجمادات وقد فطر الله الجمادات على تسبيحه

وتحميده وتزيهه لعلها لا يفهما الا الذي أنطقها به قال تعالى (تسبح له السموات السبع والارض ومن فيهن وان من شئ الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم انه كان حليما غفورا) قال شيخنا ابن قاضي الجبل في هذه الآية قال تسبيحها تسبيح حقيق ولهذا قال انه كان حليما غفورا أى اذا كانت الجمادات التى لا تنتم تسبح بحمد خالقها فهو حلیم غفور اذ لم يعاقل المقصرين الذين كملت العممة في حقهم بالعقوبة وقال تعالى (ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والارض والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه) الآية وقال تعالى (يسبح لله ما في السموات وما في الارض وهو العزيز الحكيم) وقال تعالى (يسبح لله ما في السموات وما في الارض) والآيات كثيرة في هذا الباب وقد أتى بلفظ الماضى الدال على وقوع التسبيح وصدوره بلفظ المضارع الدال على استمرار التسبيح وتجديده كل وقت ولا يستمر معرفتها بخالقها وتسبيحها بحمده اذ قد فطرها عليه كما فطر بنى آدم على الاقرار بربوبيته ألسنت بر كم قالوا بلى لم يخاف منهم أحد وكما أخبر الله عن عباده أنهم يسبحونه بكرة وعشيا في قوله تعالى (في يوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) ا وقال تعالى (فأوحى اليهم أن سبحوا بكرة وعشيا) وقال تعالى (اذكروا الله ذكرا كثيرا وسبحوه بكرة وأصيلا) وكذلك أخبر سبحانه عن الجبال فقال تعالى في حق داود (انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والاشراق) قال أبو هريرة كان داود اذا سبح أجابته الجبال والطير

بالتسبيح والذكر وقال أبو الفرج ابن الجوزي قد روى أن داود كان إذا وجد فترة أمر الجبال فسبحت حتى يشتاق هو فيسبح وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجبل جمدان فقال هذا جمدان سبق المفردون قالوا وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله ذمرا والذاكرات فهذا جبل سبق المفردين بذكر الله الى ذكر الله بل قد أخبر سبحانه أنه خاطب الجمادات فقال تعالي (ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال أوبي معه والطير) والتأويب هو ترجيع التسبيح وأخر سبحانه عن الحجارة ان منها لما يهبط من خشية الله وهذا يدل على انها نمرق رهما معرفة تليق بها فان الخشية تستلزم العلم بالخشي وكذلك قوله (ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ائتيا طوعا أو كرها قلنا أيتنا طائعين) وهذا خطاب من يعرف ربه ويعقل أمره وليس هذا خطاب تكوين لمدموم فانه خاطبهما بعد وجودهما وكذلك قوله (اذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت) ومعنى أذنت أصغت واستمعت لقوله وأمره وكذلك اخباره عن الارض يوم القيامة انها يومئذ تحدث أخبارها وفي الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أتدرون ما أخبرها قالوا الله ورسوله أعلم قال أن تشهد على كل عبد بما عمل على ظهرها من خير أو شر وهذه شهادة نطق لما نحمله من الشهادة في هذه الدار لما أوحى لها فانه تعالى قال (بأن ربك أوحى لها) وكذلك أخبر سبحانه وتعالى عن سجدات مخلوقات له فقال تعالي (ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس

والقمر والنجوم والخيال والشجر والدواب وكثير من النفاس وكثير حق عليه العذاب ولو كان سجودها هو مجرد دلالتها على الصانع كما يقوله بعض المفسرين لما احتجوا بكثير من الناس بل جميع العالم دال على صانعه وأمثال هذا كثير في القرآن وما كان بهذه المثابة كيف يستنكر معرفته لربه وسجوده له وتسبيحه بحمده ولو لم يكن في هذه الآيات الا قوله تعالى (سبح لله ما في السموات وما في الارض وهو العزيز الحكيم) في أوائل هذه السور فانه سبحانه أنى بلفظ ما المتناولة لغیر أولى العلم قطما اما اختصاصا واما تغليباً ولا يصح حمل ما ذكرنا من الآيات على أولى العلم وتخصيصها بهم اذ لو أريد ذلك لحي بلفظ من المختصة بمن يعقل وان كان قد وقع في القرآن ما من يعقل ومن لا يعقل ففيه بحث ليس هذا محل ذكره

والمقصود اذا كانت هذه الجمادات قد فطرت على معرفة ربها وتسبيحه وتزيينه والانسان أشرف منها فلأن يفطر على معرفته بربه بطريق الاولى والاحرى لما ركب الله فيه من العقل والمييز والفتنة لاسيما وقد نطق الكتاب والسنة بأنه فطره على الاسلام والاسلام كلمة التوحيد كما تقدم وان كان الاسلام في الاصل هو الاستسلام والالتقياد

(فصل) ومن تمام الكلام على ان معرفة الله تعالى فطرية وتقدم الاستدلال بالآية والحديث فان أول ما يبدأ به في الاستدلال الكتاب والسنة ثم أقوال العلماء والمفسرين وان كان في أصل المسئلة الناس

متنازعون في أصل المعرفة بالصانع هل هي فطرية أو نظرية وإن شيخ الإسلام ابن تيمية يفصل فيقول يختلف باختلاف الناس ولكن الصحيح أنها فطرية لأنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة ولكن قد يمرض للفطرة ما يفسدها فنحتاج حينئذ إلى النظر فهي في الأصل ضرورية وقد تكون نظرية ثم المعرفة الواجبة لاتملىق بنظر خاص بل قد تحصل ضرورية فتنصفية النفس ورباضتها من أعظم الأسباب في حصول المعرفة الضرورية ولكن قد يحتاج إلى أمور يجب الإيمان بها فيتوقف على النظر فيجب النظر لما طرأ على الفطرة من الفساد فإن كون هذا العالم لا بد له من صانع وخالق ومدير فهذا ضروري فكونه لا يعرف هذا إلا بطريق النظر فيه نظر وأى نظر بل هو معلوم عقلا وواجب عقلا وقد أركزه الله تعالى في فطرة مخلوقاته متحركها وساكنها ناطقها وصامتها حيوانها وجمادها كما تقدم أنها مسبحة بحمده عارفة به ففي كل شيء له آية تدل على أنه واحد ومع دلالتها على الوحدة مسبحة بحمده معترفة به تسجد له وإن جميع المخلوقات خلا كفار الثقلين تسبح بحمده وتيسبح كل شيء بحسبه فلولوا إن كل شيء يسبح بحمده ويتزهد ويعظمه بما لا يفهمه نحن ولا يعلمه إلا الذي أنطقه به لما أخبرنا به وأنه دال على عظمته

وقد روينا في جزء الفريابي في كتاب الذكر له بإسناده عن ابن مسعود رضي الله عنه قال إن الحبل لينادي الحبل مقابله باسمه هل مر بك اليوم ذاكر الله عز وجل فإن قال نعم فيقول هنيأ لك لكن ماسر

علي اليوم أحد يذكر الله

وروى أيضا بإسناده عن أنس رضي الله عنه قال ما من صباح ولا رواح الا تنادى بقاع الارض بعضها بعضا يا جارة هل مر بك اليوم عبد فصلى عليك لله أو ذكر الله عليك فمن قائلة لا ومن قائلة نعم فاذا قالت نعم رأت بذلك لها فضلا فكل فطرة سليمة لم تجنأ لها الشياطين ولم تفسد عليها فطرتها تصدق بذلك وتقربه وتزداد ايمانا ولا يقول هذه أخبار آحاد وآثار لا تفيد شيئا في هذا الباب وانما هذه من باب الفرجة والمطالعة

قلنا يكفيننا ما تقدم لنا من اخبار الله تعالى في القرآن من الدلائل القطعى عن الحجارة ان منها لما يهبط من خشية الله وهذا يدل على انها تعرف ربها معرفة تليق بها والا لما هبطت من خشيته فان الخشية تستلزم العلم بالخشى وقد تقدم ذلك

قال ابن عبد السلام للعلماء في الحجارة وانها تهبط من خشية الله ثلاث مذاهب قالت الصوفية هي حيوان وفيها جزء حي تسبح الله تعالى وتخبر له وتسجد له وقال آخرون هذا من مجاز التشبيه وقال الاشعرى الله تعالى يخلق لها حياة عند ارادة ذلك منها نحو جبل الطور انتهى كلامه ذكره في النكت

قلت ما ذكره من هذه الاقوال * أما القول الاول فهو قول بعض جهة الصوفية والا فكون الحجارة حيوانا مما يعلم بالفطرة بطلانه * وأما القول الثانى كونه من مجاز التشبيه فان هذا مما يشهد

الكتاب والسنة بطلانه أما الكتاب فما تقدم لنا من الآيات على تسبيح كل شئ بحمده وأما السنة فتسبيح الحصى في كف النبي صلى الله عليه وسلم ثم في كف غيره من الصحابة تسبيحا يسمعه الحاضرون وقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لاعرف حجرا كان يسلم على قبل أن أبعث فهذا الحجر عرف ربه وعرف رسوله ولولم ينطق بكلام مسموع مفهوم مخصوص بذكر معين لما أخبر عنه ولهذا أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن جبل جمدان فقال هذا جمدان يحبنا ونحبه وكذلك أخبر عن أحد أنه يحبنا ونحبه وهذا جبل يبعثنا ونبغضه

قال ابن عباس لما أراد الله تعالى أن يتجلى لموسى تطاولت الجبال ليتجلى لها وتواضع زبير يعني الطور فتجلى له وهذا يدل على أنها تعرف ربها

وروى ابن الجوزي عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله وجعله دكا قال صار أعظمته ستة أجيال فوقعت ثلاثة بالمدينة أحد وورقان ورضوى ووقعت بمكة ثلاثة بئر وحراء وثور

بل هو سبحانه وتعالى قد خاطب الجمادات فقال تعالى (أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان) فهذا الأباء والاستعفاء بعد أن عقلت خطابه وفهمته وعلمت عجزها

وليس المقصود ذلك وإنما المقصود أن الإنسان أشرف عند الله

وأعظم من الجبال حتى من البيت لما روى ابن ماجه عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ويقول ما أطيبك وأطيب ريحك وأعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك

فمع شرف الانسان لا يركب الله في فطرته وعقله ما يعرفه ربه من غير دليل نظرى يحتاج فهمه الى عسر وقد ينتقض عليه أو يشككه فيه من هو ألحن بحجته منه

هذا الهدهد طير من الطيور وفي نظرنا عديم العقل يصيح كغيره من الطيور قد خاطب سليمان بأعظم التوحيد وأعلمه بقر ذلك فقال أحطت بمالم تحط به وجئتك من سبأ بنبأ يقين) الى قوله (الله لا اله الا هو رب العرش العظيم) هذا كله كلام الهدهد كما اتفق على ذلك المفسرون فمعرفة الله تعالى فطرية قد فطر الله تعالى عليها جميع الخوقات فان أريد بالمعرفة المعرفة التامة وهى معرفته بصفات الكمال ونسوت الجلال فيما لم يزل ولا يزال ومعرفة أسمائه وما أمر به وما نهى عنه وما أخبر به وما أراد من عبادته شرعا وما كرهه منهم ولم يرضه ولم يرد وتووعه فهذا ما يعلم الا بالسمع من جهة إرسال صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فعبادة الله تعالى والايمان به انما يجب بالسمع ويلزم بالبلاغ

قال الامام أحمد فى رواية الروزى معرفة الله تعالى فى القلب :فاضل وتريد وهذا يدل على ان المعرفة أصلها فى القلب فطرية ثم انما

تزيد وتمكن بظواهر الأدلة والقاضى أبو يعلى في المعتمد استدل بهذه الرواية على أنها كسبية وقال لأنها لو كانت فطرية لم ترد وقال في رواية يعقوب أن المعرفة لا تزيد ولا تنقص وهذه الرواية عكس الأولى وحملها القاضى على أنه أراد بالمعرفة ههنا الإقرار بالاسلام وهو لا يزيد ولا ينقص لأنه موقوف على الشهادتين وفيما قلناه نظر لأنه صدر في أول المسألة فقال معرفة الله تحصل بادلته الظاهرة وحججه "قاهرة وهي أنفسنا والسموات والأرض وما بينهما وذلك أن آثار الصنعة لازمة لهذه الأشياء فدل على صانع صنعها ومنشئ المنشأ هاذكره في المعتمد

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في الكلام على سورة القلم وذكر أن أول ما أوجب الله على نبيه وأمره به أقرأ باسم ربك الذى خلق ثم قال بعد كلام كثير فقد بين أن الإقرار بالاعتراف بالخالق فطرى ضرورى في نفوس الناس وإن كان بعض الناس قد يحصل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج الى نظري يحصل له به المعرفة وهذا قول جمهور الناس وعليه حذاق النظر أن المعرفة تحصل بالضرورة وقد تحصل بالظن لمن فسدت فطرته كما اعترف بذلك خلاق من أئمة المتكلمين انتهى

وقال الشيخ أيضا في شرح الاصفهانية وأما طريقة القرآن في إثبات الصانع فالأدلة قد بينا في غير هذا الموضع اختلاف الناس في الإقرار بالصانع هل هو فطرى أو نظري وبيننا قول من قال أنه فطرى وإن كل مولود يولد على الفطرة وأنه قد يصير نظريا لبعض الناس لما يمرض له من الشبهة ويستدل على ذلك بالأدلة الكثيرة انتهى فإذا قلنا هذا محدث

وكل محدث فلا بد له من محدث أو هذا ممكن وكل ممكن فلا بد له من موجب أو هذا موجود وكل موجود فلا بد له من موجب أو هذا مخلوق وكل مخلوق فلا بد له من خالق أو هذا مصنوع وكل مصنوع فلا بد له من صانع ونحو ذلك فهذا صحيح معلوم بالهطرة وقد يقول من يتخذلق بذنه ويهم أذهان الناس بالفساد ويركى الى ذهنه وعقله فيقول هذا يدل على محدث مطابق وواجب مطلق وواحد مطابق لا يمتنع تصويره من وقوع الشر كة فيه فلهذا يكلف الله تعالى الى ذهنه وفهمه وعقله فما يرشده الله الى الصواب ومن يضلل فلا تجده له وليا مرشدا فمن يهد الله فهو المهتد

فمن طلب الهداية من الله عز وجل واعترف بالعجز وعرف ربه بالقدرة ونفسه بالعجز وعلم أنه لا بد أن ينتهي الى فاعل قديم لا يكون الا واحدا وواجب بنفسه لا يكون الا واحدا فهو واحد مطلق عندنا أليس هو معنا في نفس الامر وآيات الله سبحانه وتعالى دالة على نفسه المقدسة الشريفة فهذا وأمثاله ممن فسدت فطرته لاسيما في معرفة ربه فلا بد من النظر ولهذا قدمنا أنها فطرية وان الشيخ رحمه الله قال وقد يعرض لبعض الناس من الشبه ما يفسد فطرته فلا بد له من النظر وهذا الذي عرض هو ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في نفس الحديث ان كل مولود يولد على فطرة الاسلام ولكن الشياطين أنهم فاجتالهم عن دينهم فمنهم من هودته ومنهم من نصرته ومنهم من مجسته ونقول ومنهم من وسوست له بما تشككه في خالقه وقد أخبر فقال عن رسله انهم قالوا

لقومهم أني الله شك فاطر السموات والارض يعنى خالق السموات والارض ومالي لأعبد الذى فطرني أى خلقني أني الخالق شك وقد قال هل من خالق غير الله

قال شيخ الاسلام ابن تيمية ذهب طوائف من النظار الى أن معرفة الله واجبة ولا طريق اليها الا بالنظر فأوجبوا النظر على كل أحد وهذا القول انما اشتهر في الامة عن المعتزلة ونحوهم ولهذا قال أبو جعفر السمناني وغيره ايجاب الاشعري النظر في المعرفة بقية بقيت عليه من الاعتزال وقد دخل في هذا القول طوائف من الفقهاء من أصحاب الائمة الاربعة كالقاضي أبي يعلى وأتباعه مثل أبي الفرج الشيرازي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم ومع هذا فقد اختلف كلام الاشعري وأصحابه في ايجاب النظر فقال أبو اسحاق الاسفرايني من اعتقد ما يجب اعتقاده هل يكتفي به اختلف الاصحاب فيه ثم ذكر كلامه وكلام الاشعري وأصحابه مطولا وذكر في المسألة قولين عنهم حتى ان أبا اسحاق نفسه اختلف كلامه ثم قال واختلفوا أيضا في النظر في قواعد الدين هل هو من فروض الاعيان أو من فروض الكفايات والذين أوجبوا النظر منهم من قال لا يصح الايمان الا به ومنهم من قال يصح الايمان بدونه لكن تاركه عاص وهذه الاقوال كلها ما يقوم الدليل من الكتاب والسنة الا على بعضها

ورأيت بخط بعض الفضلاء من أصحابنا وقال طوائف من العلماء النظر لا يجب على أحد اما لان الواجب الاعتقاد الجازم دون المعرفة

وذلك لا يحتاج الى نظر واما لان المعرفة لها طرق غير النظر فتحصل ضرورة وقد تحصل الهاما وقد تحصل بالتصفية وهو قول طوائف من النظار والفقهاء وأهل الحديث والصوفية وغيرهم وهو قول طائفة من أصحاب أحمد والشافعي وغيرهما والله أعلم

وقال بعض العلماء يجب النظر في حال دون حال وعلى شخص دون شخص فوجوبه من العوارض التي تجب على بعض الناس في بعض الاحوال لامن الوازام العامة فيقال كل علم وجب ولم يحصل الا بالنظر وجب النظر وأما اذا حصل ضرورة أو حصل العلم بدون النظر أو لم يكن العلم واجبا لم يكن النظر واجبا

وذكر شيخ الاسلام ابن تيمية في موضع من مصنفاته هذا الكلام وقال هذا اعدل الاقوال وكلام الأئمة والسلف انما يدل عليه والذين أوجبوا النظر ليس معهم ما يدل على عموم وجوبه انما يدل على انه قد عجب فانهم قالوا الواجب لا يحصل الا به لقوله تعالى (قل انظر واماذا في السموات والارض وما تنفي الآيات ولنذر) الآية وقوله (قل انما أعظمكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى) وقوله (فلينظر الانسان تخلق) فهذه النصوص خطاب مع المتكبرين الجاحدين فأمرُوا بالنظر ليعرفوا الحق ويقروا به ولا ريب ان النظر يجب على هؤلاء والذين خالفوا في وجوب النظر ومنعوا قالوا لا نسلم وجوب المعرفة ولا نسلم انحصار طريقها في النظر

والمقصود أن الذين أوجيوا لله على عباده أن يؤمنوا بالله ورسوله

وأن يطيعوا الله ورسوله فهذا فرض على كل أحد ووجوب الايمان بالله معلوم بالاضطرار من دين الاسلام ونصوص القرآن متظاهرة به قالعلم بمعرفة الله ضروري والالو كان نظريا لكان يجب على الرسل أول ما يدعونهم الى النظر وهذا مما علم فساد من دين الاسلام فان كل كافر اذا أراد لدخول في دين الاسلام أول ما يؤمن بالشهادتين فلو قال أنا أقر بالخالق لم يكن بذلك مسلما ولو قال أنا أعرف الله أنه رب العالمين ورازقهم ومديرهم لم يصير بذلك مسلما فمعرفة الله فطرة حاصلة للجمهور الخلق

فان قيل اذا كانت معرفته تعالى فطرية ضرورية وهي ثابتة في فطرة كل أحد وكيف ينكر ذلك كثير من النظار انظار المسلمين أو غيرهم وفي زعمهم انهم الذين يقيمون الأدلة العقلية على المطالب الالهية فيقال أول من عرف في الاسلام بالنسكار هذه المعرفة هم أهل الكلام الذين اتفق السلف على ذمهم من الجهمية والقدرية وهم عند سلف الامة من أضل الطوائف وأجهلهم هذا معنى ما ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية وكذلك ما أركزه الله في فطرة كل أحد انه اذا دألم يلتفت بمنة ولا يسرة بل يمجذ في قلبه ضرورة تطلب العلم ولهذا قال امام الحرمين لما أورد عليه معنى هذا قال حيرنى الهمدانى

وأما العلم الذى لا يحصل الا بالنظر فيجب لاجله النظر لهم القرآن الذى لا يحصل الا بتدبره والنظر فيه وكذلك يجب النظر في مسائل النزاع التي لا يعلم الحق فيها الا بالنظر فاذا أراد معرفة الحق فيها وجب

عليه النظر فاذا اجتهد غاية الاجتهاد وبذل وسعه وأداه النظر الى غير
الحق فيها نخطؤه مغفور له وله أجر اجتهاده وان أساب الحق فله أجران
قاله تعالى يلمننا الرشاد * ويوفقنا لاسداد * في أقوالنا وأفعالنا مما يحبه
ربنا ويرضاه ويفعل ذلك باخواننا من المؤمنين آمين انه ولي ذلك
والقادر عاينه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي الامي
وآله وصحبه وسلم

رسالة تتضمن أجوبة شيخ

الامام الحافظ ابن تيمية

عن الاحاديث التي

يروىها القصاص

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

سئل الشيخ تقي الدين بن تيمية عن أحاديث عن النبي صلى الله

عليه وسلم يروونها القصص وغيرهم بالعارق وغيرها فأجاب عنها

* منها ما يروون أنه قال (أدنى ربي فأحسن تأديبي)

أجاب الحمد لله المعنى صحيح لكن لا يعرف له إسنادات

* ومما يروونه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (لو كان المؤمن في

ذروة جبل قبض الله له من يؤذيه أو شيطاناً يؤذيه)

أجاب الحمد لله ليس هذا معروفاً من كلام النبي صلى الله عليه

وسلم * ومما يروونه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (لو كانت الدنيا دماً عبيطاً

كان قوت المؤمن منها حلالاً)

أجاب الحمد لله ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا

يعرف عنه - باستناده ولكن المؤمن لا بد أن يتيسر الله له من الرزق

ما يفتيه ويمتنع في الشرع أن يحرم على المؤمن ما لا بد منه فإن الله لم

يوجب على المؤمنين ما لا يستطيعونه ولا حرم عليهم ما يضطرون إليه

من غير معصية منهم وتحت ذلك كله قاله وكتبه أحمد بن تيمية

* ومما يروونه عنه صلى الله عليه وسلم عن الله (ما وسعني سمائي ولا

أرضي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن)

أجاب الحمد لله هذا مذكور في الأسراريات ليس له إسناد

معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ومعنى وسعني قلبه الإيمان بي

ومحبتى ومعرفتى ولا من قال ان ذات الله تحل في قاب الناس فهذا من
النصارى خصوا ذلك بالمسيح وحده

ومما يروونه عنه أيضا (القلب بيت الرب)

أجاب الحمد لله هذا كلام من جنس الاول فان القلب بيت الايمان

بالله ومعرفته ومحبته وليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم

ومما يروونه عنه أيضا (كنت كنزا لا أعرف فأحببت أن أعرف

فخلقت خلقا فمرفتهم بي فمرفوني)

أجاب ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له

اسناد صحيح ولا ضعيف

ومما يروونه عنه صلى الله عليه وسلم (أن عمر بن الخطاب رضى

الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تكلم مع أى بكر

كنت كالزنجى بينهما الذى لا يفهم)

أجاب الحمد لله هذا كذب ظاهر لم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث

ولم يروه الا جاهل أو ما جحد

ومما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (أنا مدينة العلم

وعلى بابها) |

أجاب هذا حديث ضعيف بل موضوع عند أهل المعرفة بالحديث

لكن قد رواه الترمذى وغيره ومع هذا فهو كذب

ومما يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم (ان الله يعتذر للفقراء

يوم القيامة ويقول وعزتى وجلالى ما زويت الدنيا عنكم لهُوا نكم على

لكن أردت أن أرفع قدركم في هذا اليوم انطلقوا الى الموقف فمن أحسن اليكم بكسرة أو سقاكم شربة من الماء أو كساكم خرقه انطلقوا به الى الجنة)

أجاب الحمد لله هذا الشأن كذب لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث وهو باطل مخالف للكتاب والسنة بالإجماع ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم (أنه لما قدم المدينة في الهجرة خرجت بنات النجار بالدقوف وهن يقنن طلع البدر علينا من ثنيات الوداع الى آخر الشعر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هزوا كرايكم بارك الله فيكم)

أجاب أما ضرب الذسوة الدف في الزواج فقد كان معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قوله هزوا كرايكم بارك الله فيكم فهذا لا يعرف عنه صلى الله عليه وسلم ومما يروون عنه أنه قال (لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان الناس لرجح إيمان أبي بكر على ذلك)

أجاب الحمد لله هذا جاء منه في حديث معروف في السنن وأما بكر رضى الله عنه وزن هذه الامة فرجع

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (اللهم انك أخرجني من أحب البقاع الى فاسكني في أحب البقاع اليك)

أجاب الحمد لله هذا باطل بل ثبت في الترمذى وغيره أنه قال لمكة والله انك لاحب بلاد الله الى الله وقال لك لاحب البلاد الى

مخاير انها أحب البلاد الى الله واليه

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم (من زارني وزار أبي إبراهيم
في عام واحد دخل الجنة)

أجاب الحمد لله حديث كذب موضوع ولم يروه أحد من أهل
العلم بالحديث

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم (فقراؤكم)
أجاب الحمد لله هذا اللفظ ليس مأثورا لكن معناه صحيح وان
الفقراء موضع الاحسان اليهم فهم تحصل الحسنات

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم (البركة مع أكابرکم)
أجاب الحمد لله قد ثبت في الصحيح من حديث جبير انه قال
كبر كبر أى يتكلم الاكبر وثبت من حديث الامامة انه قال فان استووا
أى فى القراءة والسنة والهجرة فليؤمهم أكبرهم سنا
ومما يروون أيضا (الشيخ في قومه كالنبي في أمته)

أجاب الحمد لله ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما
يقوله بعض الناس

ومما يروون أيضا (لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا)
أجاب الحمد لله هذا مأثور عن بعض السلف وهو كلام صحيح
ومما رووا عن على رضى الله عنه ان اعرابيا صلى وتقر صلاته
فقال له على لا تقر صلاتك فقال له الاعرابي لو تقرها أبوك مادخل النار

أجاب الحمد لله هذا كذب ورووه عن عمر وهو كذب
ومما يروون عن عمر رضى الله عنه أنه قتل أبا
أجاب هذا كذب فإن أبا عمر رضى الله عنه مات في الجاهلية قبل
أن يبعث الرسول صلى الله عليه وسلم

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم كنت نبيا وآدم بين السماء
والطين وكنت نبيا ولا آدم ولا ماء ولا طين

أجاب الحمد لله هذا اللفظ كذب باطل ولكن اللفظ المأثور الذى
رواه الترمذى وغيره أنه قيل يارسول الله متى كنت نبيا قال وآدم
بين الروح والجسد وفي السنن عن العراض بن سارية أنه قال انى عند
الله لمكتوب خاتم النبيين وان آدم لمنجدل في طيئته

ومما يروون أيضا العازب فرأشه من النار ومسكين رجل بلا
امراة ومسكينة امراة بلا رجل

أجاب الحمد لله هذا ليس من كلام النبى صلى الله عليه وسلم ولم
أجده مرويا ولم يثبت

ومما يروون أن ابراهيم عليه السلام لما بنى البيت صلى في كل
ركن ألف ركعة فأوحى الله تعالى اليه يا ابراهيم أفضل من هذا سد
جوعة أو ستر عورة

أجاب الحمد لله هذا كذب ظاهر ليس هو من كتب المسلمين
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا ذكر ابراهيم
وذكرت أنا فصلوا عليه ثم صلوا على واذا ذكرت أنا والانبياء غيرهم

فصلوا على ثم صلوا عليهم

أجاب الحمد لله هذا لا يعرف من كتب أهل العلم ولا عن أحد من العلماء المعروفين بالحديث

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم من أكل مع مغفور له غفر له

أجاب الحمد لله هذا ليس له اسناد عن أهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين وإنما يروونه عن سالم وليس معناه صحيحا على الإطلاق فقد يأكل مع المسلمين الكفار والمنافقون

ومما يروون أيضا من أشبع جوعة أو ستر عورة ضمنت له الجنة
أجاب الحمد لله هذا اللفظ لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون لا تنكروا الفتن فإن فيها حصاد المنافقين

أجاب الحمد لله هذا ليس معروفا عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون سب أصحابي ذنب لا يغفر

أجاب رحمه الله هذا كذب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

ومما يروون من علم أخاه آية من كتاب الله فقد ملك رقه

أجاب الحمد لله هذا كذب ليس في شيء من كتب أهل العلم

ومما يروون عنه آية من القرآن خير من محمد وآله

أجاب الحمد لله القرآن كلام الله منزل غير مخلوق فلا يشبه بالمخلوقين

واللفظ المذكور غير مأثور

ومما يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنا من العرب وليس العرب مني
أجاب الحمد لله هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه أيضا اللهم احبني مسكينا وأمتي مسكينا واحشمني
في زمرة المساكين

أجاب هذا يروى لكنه ضعيف لا يثبت ومعناه أحبني خضعاً
متواضعاً لكن اللفظ لم يثبت

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سمعتم عنى حديثاً
فأعرضوه على الكتاب والسنة فان وافق فارووه وان لم يوافق فلا
أجاب الحمد لله هذا مروي ولكنه ضعيف عن غير واحد من
الائمة كالشافعي وغيره

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال يا على اتخذ لك نملين
من حديد واقهما في طلب العلم ولو بالصين
أجاب الحمد لله ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الله تعالى لا تقونى
بنياتكم ولا تلافونى بأعمالكم

أجاب الحمد لله ليس هذا اللفظ معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم من قدم ابريقاً متوضئاً
فكانما قدم جواداً مسرجاً ما جوما يقال عليه في سبيل الله

أجاب هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف في
شيء من كتب المسلمين المعروفة

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم يأتي على أمتي زمان ما يسلم
بدينه الا من يفر من شامق الي شامق
أجاب الحمد لله هذا اللفظ ليس معروفا عن النبي صلى الله عليه
وسلم

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال حسنات الابرار
سيئات المقربين
أجاب الحمد لله هذا كلام بعض الناس وايس هو من كلام النبي
صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ستروا من أصحابي
هدية القاتل والمقتول في الجنة

أجاب الحمد لله هذا اللفظ لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومما يروون عنه اذا وصلتم الى ماشجر بين أصحابي فامسكوا
واذا وصلتم الى القضاء والقدر فامسكوا

أجاب الحمد لله هذا مأثور باسناد منقطع وماله اسناد ثبت
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم اذا كثرت الفتن فعليكم
بأطراف اليمن

أجاب الحمد لله هذا اللفظ لا يعرف
ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من بات في حراسة
كلب بات في غضب الرب

أجاب الحمد لله هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر النساء بالغنج لازواجهن
عند الجماع

أجاب ليس هذا عنه صلى الله عليه وسلم

ومما يروون عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من كسر قلبا فعليه جبره

أجاب الحمد لله هذا أدب من الآداب وهذا اللفظ ليس معروفا

عن النبي صلى الله عليه وسلم وكثير من الكلام يكون صحيحا لكن يمكن

أن يقال عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقدر اذ هذا اللفظ ليس

بمطلق في كسر قلوب الكفار والمتنافقين اذ به اقامة الملة والله أعلم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

وعلى آله وأصحابه وأزواجه والتابعين

رسالة للمؤلف أيضا في الجواب

عن حنفي صلي بجماعة

ورفع يديه في كل

تكبيرة وغير

ذاك

١
٢

بسم الله الرحمن الرحيم

سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في رجل خنفي صلى
بجماعة ورفع يديه في كل تكبيرة فأنكر عليه فقيه الجماعة وقال له ان
هذا لا يجوز في مذهبك وأنت مبتدع فيه فهل ما فعله نقص في صلاته
بخالف السنة وللإمامة أم لا

فأجاب الحمد لله أما رفع اليدين مع كل تكبيرة حتى في السجود
فايست هي السنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها ولكن الامة
متفقة على انه يرفع اليدين مع تكبيرة الافتتاح وأما رفعها عند الركوع
والاعتدال من الركوع فلم يرفه أكثر فقهاء الكوفة كإبراهيم النخعي
وأبي حنيفة والثوري وغيرهم وأما أكثر فقهاء الأمصار وعلماء
الأنار فأنهم عرفوا ذلك كما أنه استفاضت به السنة عن النبي صلى الله
عليه وسلم كالأوزاعي والشافعي وإسحاق وأحمد بن حنبل وأبي عبيد
وهي إحدى الروايتين عن مالك فإنه قد ثبت في الصحيحين من
حديث ابن عمر وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا
افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ولا كذلك بين
السجدين وثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين من
حديث مالك بن الحويرث ووائل بن حجر وأبي حنيفة الساعدي في
عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة وهو
معروف من حديث علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعدد كثير من
الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر إذا رأى من

يصلى ولا يرفع يديه في الصلاة حصبه وقال عقبه بن عامر له بكل
 إشارة عشر حركات والكوفيون حجهم ان عبد الله بن مسعود لم
 يكن يرفع يديه وهم معذورون فهذا قبل أن تباينهم السنة الصحيحة فان
 عبد الله بن مسعود هو الفقيه الذي بعثه عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 ليعلم أهل الكوفة السنة لكن قد حفظ الرفع عن النبي صلى الله عليه
 وسلم خلق كثير من الصحابة وابن مسعود لم يصرح بأن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يرفع الا أول مرة لانهم رأوه يصلى ولا يرفع الا أول
 مرة والانسان قد ينسى وقد يذهل وقد خفي على ابن مسعود التطبيق
 في الصلاة فكان يصلى واذا ركع طبق بين يديه كما كانوا يفعلون أول
 الاسلام ثم ان التطبيق نسخ بعد ذلك وأمر بالركب وهذا لم يحفظه
 ابن مسعود فان الرفع المنازع فيه ليس من نواقص الصلاة بل يجوز
 أن يصلى بلا رافع واذا رفع كان أفضل وأحسن وان كان الرجل متبعاً
 لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ورأى في بعض المسائل ان
 مذهب غيره أقوى فاتبعه كان قد أحسن في ذلك ولم يقدح في عدالته
 ولا دينه بلا نزاع بل هذا أولى بالحق وأحب الى الله ورسوله فمن
 يتعصب لواحد معين غير النبي صلى الله عليه وسلم كمن يتعصب لمالك
 أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة ويرى ان قول هذا المذهب هو الصواب
 الذى ينبغي اتباعه دون قول الامام الذى خالفه فمن فعل هذا كان
 جنهلاً ضالاً بل قد يكون كافراً فانه متى اعتقد انه يجب على الناس
 اتباع واحد بعينه من هؤلاء الائمة دون الامام الآخر فانه يجب أن

يستتاب فان تاب والا قتل بلى غاية ما يقال له انه يسوغ أو ينجي أو
يجب على العاصي أن يقلد واحدا بعينه من غير تعيين زيد ولا عمرو اما
أن يقول قائل انه يجب على الملمة تقليد فلان أو فلان فهذا لا يقوله
مسلم ومن كان مواليا للأئمة محبا لهم يقلد واحدا منهم فيما يظهر له انه
موافق للسنة فهو محسن في ذلك هذا أحسن حالا من غيره ولا يقال
لمثل هذا مذبذب على وجه النعم وانما المذبذب المذموم الذي لا يكون
مع المؤمنين ولا مع الكافرين بل يأتي المؤمنين بوجه والمنافقين بوجه
كما قال تعالى في المنافقين (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادهم واذا
قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلا
مذبذبين بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ومن يضالى الله فلن تجد
له سبيلا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كمثل الشاة المارة
بين الغنمين تعير الى هؤلاء مرة والى هؤلاء مرة فهؤلاء المنافقون
المذبذبون وهم الذين ذمهم الله ورسوله وقال في حقهم (اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون) وقال في حقهم (لم تر الى الذين تولوا قوما غضب
الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب وهم يعلمون)
فهؤلاء المنافقون الذين يتولون اليهود الذين غضب الله عليهم ما هم من
اليهود ولا منا مثل من أظهر الاسلام من اليهود وانصارى
وغيرهم وقلبه مع طائفة فلا هو مؤمن محض ولا هو كافر ظاهرا
وباطنا فهؤلاء المذبذبون الذين ذمهم الله ورسوله وأوجب على عبده

أَنْ يَكُونُوا لَا كُفَّارًا وَلَا مُنَافِقِينَ بَلْ يَحِبُّونَ اللَّهَ وَيُبْغِضُونَ اللَّهَ وَيُعْطُونَ
 لِلَّهِ وَيَتَمَعُّونَ لِلَّهِ قَالَ تَعَالَى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى
 أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُمْ إِلَى قَوْلِهِ (انَّمَا
 وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ
 وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ
 هُمُ الْغَالِبُونَ) وَقَالَ تَعَالَى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ
 أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ الْبَغْضَاءَ وَمَنْ يَبْغِضْكُمْ فَابْغِضُوا لَهُمْ) (لَا يَأْتِيَنَّكُمْ) (لَا يَأْتِيَنَّكُمْ) (لَا يَأْتِيَنَّكُمْ) (لَا يَأْتِيَنَّكُمْ)
 تَعَالَى (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ
 وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَمَلَةً يُحِبُّونَ) (لَا يَأْتِيَنَّكُمْ)
 اخوة فأصلحوا بين أخويكم)* وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد
 إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى وفي
 الصحيحين عنه أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك
 بين أصابعه وفي الصحيحين عنه أنه قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا
 يظلمه وفي الصحيحين أنه قال والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى
 يحب لأخيه ما يحب لنفسه وقال والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى
 تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أخبركم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم
 أفشوا السلام بينكم والله تعالى قد أمر المؤمنين بالاجتماع والائتلاف
 ونهاهم عن الافتراق والاختلاف فقال تَعَالَى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا
 اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) واعتصموا بحبل الله جميعا

ولا تفرقوا وادكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء، قال بين قلمكم
فأصبحتم بنعمته إخوانا) الى قوله (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه)
قال ابن عباس تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة
والفرقة القائمة الذين هم على منهاج الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين
والصحابة كانوا مؤتلفين متفقين وان تنازعوا في بعض فروع الشريعة
مثل الطهارة والصلاة والحج والطلاق والفرائض وغير ذلك فاجمعهم
حجة قاطعة وتنازعهم رحمة واسعة ومن تعصب لواحد بعينه من
الائمة دون الباقين فهو بمنزلة من يتعصب لواحد بعينه من الصحابة
دون الباقين كالرافضي الذي يتعصب لعلي دون الخلفاء الثلاثة وجمهور
الصحابة وكالحاربي الذي يقدر في عثمان وعلى وهذه طرق أهل البدعة
والاهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة والاجماع انهم مذمومون
خارجون عن الشريعة والمهاج الذي بعث الله به رسوله من تعصب
لواحد من الائمة بعينه فقد شبه بهؤلاء سواء تعصب لمالك أو أبي حنيفة
أو أحمد أو غيرهم ثم بماية المتعصب لواحد منهم يكون جاهلا بقدره في
العلم والدين وبقدر الآخرين فيكون جاهلا ظالما والله يأمر بالعلم
والعدل وينهى عن الجهل والظلم قال تعالى (وحملها الانسان انه كان
ظلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات
ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيمًا) وهذا
أبي يوسف ومحمد أتبع الناس لأبي حنيفة وأعلمهم بقوله وها خلفاء
في مسائل لا تكاد تحصى لما تبين لهما من السنة والحجة بموجب علمهما

أما وهما مع ذلك يعظمان لآلهما لا يقال فيهما مذبذب بل أبو حنيفة وغيره من الأئمة يقول القول ثم تبين له الحجة في خلافه فيقول بها ولا يقال له مذبذب فإن الإنسان لا يزال يطالب العلم والإيمان فإذا تبين له من العلم ما كان خافيا عليه اتبعه وليس هذا بمذبذب بل هذا مهتد زاده الله هدى وقد قال تعالى (وقل رب زدني علما) والواجب على كل مؤمن موالاة المؤمنين وإن يقصد الحق وبتبعه حيث وجدته ، ولم أن من اجتهد منهم فأصاب فله أجران ومن اجتهد منهم فأخطأ فله أجر الا جهاد وخصوه مغفور له وعلى المؤمنين أن يتبعوا إمامهم إذا فعل ما يسوغ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به وسواء رفع يديه أو لم يرفع يديه لا يقدر ذلك في صلاتهم ولا يبطلها لا عند أي حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحد ولو رفع الإمام دون المأموم أو المأموم دون الإمام لم يقدر في صلاة واحد منهما ولو رفع الرجل بعض الاوقات دون بعض لم يقدر ذلك في صلاته وليس لاحد أن يتخذ قول بعض العلماء شعارا يوجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر بالالا أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وثبت عنه في الصحيح نه عن أبا محذورة الاقامة شفعما شفعما كالاذان فن شفع الاقامة فقد أحسن ومن أفردا فقد أحسن ومن أوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضل ومن وإلى من يفعل هذا دون هذا

بمجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله
 التفرع عليها كثرة التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها حتى نجد
 المنتسب الى الشافعى يتعصب لمذهبه على مذهب أبى حنيفة حتى يخرج
 عن الدين والمنتسب الى أبى حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعى
 وغيره حتى يخرج من الدين والمنتسب الى أحمد يتعصب لمذهبه على
 مذهب هذا أو هذا وفي المغرب نجد المنتسب الى مالك يتعصب لمذهبه
 على هذا وهذا وكل هذا من التفرق والاختلاف الذى نهى الله
 ورسوله عنه وكل هؤلاء المتعصبين بالباطل المتبعين الظن وما تهوى
 الانفس المتبعين لاهوائهم بغير هدى من الله مستحقون الذم والعقاب
 وهذا باب لا يتحمل هذه الفتيا لبسطه فان الاعتصام بالجماعة والائتلاف
 من أصول الدين والفرع المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدم
 في الاصل بخفض النوع وجمهور المتبعين لاي عرفون من الكتاب
 والسنة الا ما شاء الله بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة أو آراء فسدة أو
 حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقا وقد تكون كذبا
 أو كانت صدقا فليس صاحبها معصوما يتمسكون بنقل غير مصدق عن
 قائل غير معصوم ويدعون النقل المصدق عن القائل المعصوم وهو
 مانقله الاثبات الثقات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فان الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين
 والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى قد
 أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه وقال تعالى (فلأوربك

لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا
خيما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن
أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) والله تعالى يوفقنا وسائر
أخواننا المؤمنين لما يحببه ويرضاه من القول والعمل والهدى والنية
والله أعلم * تمت

كتاب مناسك الحج تأليف الشيخ الامام العالم له الامنة
ناصر الاسلام والمسلمين وقامع الشرك والمشركين
آقاي الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحليم
ابن عبد السلام بن تيمية الحراني رضو
الله عنه وأرضاه وعنا وسائر
المسلمين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة ناصر السنة وماجى البدعة تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم ابن الامام مجد الدين عبدالسلام ابن عبدالله بن تيمية رضى الله عنه الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضال فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد فقد تكرر السؤال من كثير من المسلمين أن أكتب في بيان مناسك الحج ما يحتاج اليه غالب الحجاج في غالب الاوقات فاني كنت قد كتبت منسكا في أوائل عمرى فذكرت فيه أدعية كثيرة وقلدت في الاحكام من اتبعته قبل من العلماء وكتبت في هذا ماتين لى من من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مختصر امينا ولا حول ولا قوة الا بالله

فصل أول ما يعمله قاصد الحج والعمرة اذا أراد الدخول فيهما أن يحرم بذلك وقبل ذلك فهو قاصد الحج أو العمرة ولم يدخل فيهما بمنزلة الذى يخرج الى صلاة الجمعة فله أجر السعى ولا يدخل في الصلاة حتى يحرم بهاء وعليه اذا وصل الى الميقات أن يحرم والمواقيت خمسة ذو الحليفة والجحفة وفرن المنازل ويالم وذات عرق ولما وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت قال هن لاهلهم ولهن مرعاهن من غير اهلهم من يريد الحج والعمرة ومن كان منزله دونهن فله من أهله حتى أهل

مكة يهلون من مكة فذو الحليفة هي أبعد المواقف بيئها وبين مكة عشر
مراحل أو أقل أو أكثر بحسب اختلاف الطرق فان منها الى مكة عدة
طرق وتسمى وادي العقيق ومسجدها يسمى مسجد الشجرة وفيها بئر
تسميها جهال العامة بئر علي لظنهم ان عليا قاتل الجنب بها وهو كذب فان الجنب
لم يقاتلهم أحد من الصحابة وعلى أرفع قدراً من أن يثبت الجنب لقتاله ولا فضيلة
لهذا البئر ولا مذمة ولا يستحب أن يرمى بها حجارا ولا غيره . وأما الجحفة
فبينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل وهي قرية كانت قديمة معمورة وكانت
تسمى مهبة وهي اليوم خراب ولهذا صار الناس يحرمون قبلها من المكان
الذي يسمى رابعا وهذا ميقات لمن حج من ناحية المغرب كأهل الشام
ومصر وسائر المغرب اذا اجتازوا بالمدينة النبوية كما يفعلونه في هذه
الاولى اوقات أحرموا من ميقات أهل المدينة فان هذا هو المستحب لهم بالاتفاق
فان أخذوا الاحرام الى الجحفة ففيه نزاع وأما المواقف الثلاثة فينبى
كل واحد منها وبين مكة نحو مرحلتين وليس لاحد أن يجاوز الميقات
اذا أراد الحج أو العمرة الا باحرام . وان قصد مكة لتجارة أو لزيارة
فينبى له أن يحرم وفي الوجوب نزاع ومن وافق الميقات في أشهر الحج
فهو مخير بين ثلاثة أنواع وهي التي يقال لها التمتع والافراد والقران
ان شاء أهل بعصرة فاذا حل منها أهل بالحج وهو يخص باسم التمتع
وان شاء أحرم بهما جميعا أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبله
الطواف وهو القران وهو داخل في اسم التمتع في الكتاب والسنة
وكلام الصحابة وان شاء أحرم بالحج مفردا وهو الافراد

فصل في الافضل من ذلك فالتحقيق في ذلك أنه يتنوع باختلاف حال الحاج فان كان يسافر سفرة للعمرة ولا يحج سفرة أخرى أو يسافر الى مكة قبل أشهر الحج ويعتمر وقيم بها حتى يحج فهذا الافراد له افضل باتفاق الائمة الاربعة ~~والاحرام~~ بالحج قبل أشهره ليس مسنونا بل مكروه واذا فعله فهل يصير محرما بعمرة أو يحج فيه نزاع وأما اذا فعل ما يفعله غالب الناس وهو أن يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة ويقدم مكة في أشهر الحج وهن شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة فهذا ان ساق الهدى فالقران افضل له وان لم يسق الهدى فالتحليل من احرامه بعمرة افضل فانه قد ثبت بالنقول المستفيضة اني لم يختلف في صحتها أهل العلم بالحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حج حجة الوداع هو وأصحابه أمرهم جميعهم أن يحلوا من احرامهم ويجعلوها عمرة الا من ساق الهدى فانه أمره أن يبقى على احرامه حتى يبلغ محله يوم النحر وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد ساق الهدى هو وطائفة من أصحابه وقرن هو بين العمرة والحج فقال ليلىك عمرة وحجبا ولم يعتمر بعد الحج أحد ممن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم الا عائشة وحدها لانها كانت قد حاضت فلم يتمكنها الطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم قال تقضى الحائض للناسك كلها الا الطواف بالبيت فامرها أن تهل بالحج وتدع أفعال العمرة لانها كانت متمتعة ثم انها طلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها فأرسلها مع أخيها عبد الرحمن فاعتمرت من التعميم والتنعيم هو أقرب الحل الى مكة وبه اليوم المساجد التي تسمى مساجد عائشة ولم تكن هذه على عهد النبي

صلى الله عليه وسلم وإنما بنيت بعد ذلك علامة على المكان الذي أحرمت منه عائشة وليس دخول هذه المساجد ولا الصلاة فيها لمن اجتاز بها محرماً إلا فريضة ولا سنة بل قصد ذلك واعتقاد أنه يستحب بدعة مكروهة، أكل من خرج من مكة ليعتمر فإنه إذا دخل واحداً منها صلى فيه لأجل الإحرام فلا بأس بذلك ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر إلا لاعتد لا في رمضان ولا غير رمضان والذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة إلا عائشة كما ذكر وكان هذا من فعل الخلفاء الراشدين والذين استحبوا الأفراد من الصحابة إنما استحبوا أن يحج في سفرة ويعتمر في أخرى ولم يستحبوا أن يحج ويعتمر عقب ذلك عمرة مكعبة بل هذا لم يكونوا يفعلونه قط اللهم إلا أن يكون شيئاً نادراً وقد تنازع السلف في هذا هل يكون متمماً عليه دم أم لا وهل تجزئه هذه العمرة عن عمرة الإسلام أم لا وقد اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته أربع عمر * حمرة الحديبية وصل إلى الحديبية والحديبية وراء الجبل الذي بالتعميم عند مسجدة عائشة عن يمينك وأنت داخل إلى مكة فصد المشركون عن البيت فصالحهم وحل من إحرامهم وانصرف * وعمرة القضية اعتمر من العام القابل * وعمرة الجعرانة وإن كان قد قاتل المشركين بمنين وحنين من ناحية المشرق من ناحية الصائف وأما بدر فهي بين المدينة وبين مكه وبين الغزوتين ست سنين ولكن قرأتني أنكر لأن الله تعالى أنزل فيهما للملائكة لنصر النبي صلى الله عليه وسلم

والمؤمنين في القتال ثم ذهب فحاصر المشركين بالطائف ثم رجع وقسم غنائم حنين بالجمرة فلما قسم غنائم حنين اعتمر من الجمرة داخلا الى مكة لا خارجا منها للاحرام والعمرة الرابعة مع حجته فانه قرن بين العمرة والحج باتفاق أهل المعرفة بسنته وباتفاق الصحابة على ذلك ولم ينقل عن أحد من الصحابة انه تمتع تمتعا جل فيه بل كانوا يسمون القران تمتعا ولا نقل عن أحد من الصحابة انه لما قرن طاف طوافين وسعي سعيين وعامة المنقول عن الصحابة في صفة حجته ليست بمختلفة وانما اشبهت على من لم يعرف مرادهم وجميع الصحابة الذين نقل عنهم انه أفرد الحج كمائشة وابن عمر وجابر قالوا انه تمتع بالعمرة الى الحج فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة وابن عمر باسناد أصح من اسناد الافراد ومرادهم بالتمتع القران كما ثبت ذلك في الصحيح أيضا فاذا أراد الاحرام فان كان قاربا قال لبيك عمرة وحجا وان كان متمتعا قال لبيك عمرة وان كان مفردا قال لبيك حجة أو قال اللهم اني أوجبت عمرة وحجا أو أوجبت عمرة أو أوجبت حجا أو أريد الحج أو أريد بها أو أريد التمتع بالعمرة الى الحج فهما قال من ذلك أحزاه تنفق الأئمة ليس في ذلك عبارة مخصوصة ولا يجب شيء من هذه العبارات باتفاق الأئمة كما لا يجب التفاضل بآية في الطهارة والصلوة والصيام باتفاق الأئمة بل متى أتى بقصد الاحرام انعقد احرامه باتفاق المسلمين ولا يجب عليه أن يتكلم بقبل التلبية بشيء ويمكن أن يزعم العلماء هل يستحب أن يشكروا

بذلك كما تازعوا هل يستحب التلفظ بالنية في الصلاة والصواب
المقطوع به أنه لا يستحب شيء من ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم
يشرع للمسلمين شيئاً من ذلك ولا كان يتكلم قبل التكبير بشيء من
ألفاظ النية لاهو ولا أحماه بل لما أمر ضباعة بنت الزبير بالاشتراط
قالت فكيف أقول قال قولي لييك اللهم لييك محلى من الأرض حيث
تحبسنى رواء أهل السنن وصححه الترمذى ولفظ النسائي أنى أريد
الحج فكيف أقول قال قولي لييك اللهم لييك محلى من الأرض حيث
تحبسنى فإن لك على ربك ما استئنتيت وحديث الاشتراط فى صحيحين
لكن المقصود بهذا اللفظ أنه أمرها بالاشتراط فى التلبية ولم يأمرها أن
تقول قبل التلبية شيئاً لاشتراطاً ولا غيره وكان يقول فى تلييته لييك
عمرة وحجاً وكان يقول للواحد من أصحابه بهم أهملت وقال فى المواقيت
مهل أهل المدينة ذو الحليفة ومهل أهل الشام أحففة ومهل أهل
اليمن يلم ومهل أهل نجد وزن المنازل ومهل أهل العراق ذات
عرق ومن كان دونهن فهله من أهله والاهلال هو التلبية فهذا هو
الذى شرع النبي صلى الله عليه وسلم التكلم به فى ابتداء الحج والعمرة
وان كان مشروعاً بعد ذلك كما تشرع تكبيرة الاحرام ويشرع التكبير
بعد ذلك عند تغير الاحوال ولو أحرم احراماً مطلقاً جاز فبوأحرم
بالقصد للحج من حيث الجملة ولا يعرف هذا التفصيل جاز ولو أهل
ولم يفعّل التماس قصداً للنسك ولم يسم شيئاً بلفظه ولا قصد بقلبه
لتمتعاً ولا أفراداً ولا قرناً صح حجه أيضاً وفعل واحداً من الثلاثة

فان فعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه كان حسنا وان اشترط على ربه خوفا من المأرض فقال وان حبسني حابس فمحلى حيث حبستني كان حسنا فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ابنة عمه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أن تشتري على ربها لما كانت شاكية بخاف أن يصددها المرض عن البيت ولم يكن يأمر بذلك كل من حج وكذلك ان شاء الحرم أن يتطيب في بدنه فهو حسن ولا يؤمر المحرم قبل الاحرام بذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم لم فعله ولم يأمر به الناس ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أحدا بمبارة بعينها وانما يقال أهل بالحج أهل بالعمرة أو يقال لي بالحج لي بالعمرة وهو تأويل قوله تعالى (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) وثبت عنه في الصحيحين انه قال من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وهذا على قراءة من قرأ فلا رفث ولا فسوق بالرفع فالرفث اسم للجماع قولاً وعملاً والفسوق اسم للمعاصي كلها والجدال على هذه القراءة هو انراء في أمر الحج فان الله قد وصحه وبينه وقطع المراء فيه كما كنوا في الجاهلية قيسارون في أحكامه وعلى القراءة الاخرى قد يفسر به ما المعنى أيضا وقد فسروها بان لا يعاري الحاج أحدا والتفسير الاول أصح فان الله لم ينه المحرم ولا غيره عن الجدال مطلقا بل ائخذال قد يكون واجبا أو مستحبا كما قال تعالى (وجادلهم بالتى هي أحسن) وقد يكون ائخذال محرما في الحج وغيره كالجدال بغير علم

وكالجدال في الحق بعد ما تبين لفظ الفسوق يتناول ما حرمه الله تعالى ولا يختص بالسباب وان كان سباب المسلم فسوقا فالفسوق يبر هذا وغيره * والرفث هو الجماع وليس في المحظورات ما يفسد الحج الا جنس الرفث فلهذا ميز بينه وبين الفسوق * وأما سائر المحظورات كاللباس والطيب فانه وان كان يأم بها فلا تفسد الحج عند أحد من الائمة المشهورين . وينبغي للمحرم أن لا يتكلم الا بما يعنيه وكان شريح اذا أحرم كأنه الحية الصماء ولا يكون الرجل محرما بمجرد ما في قلبه من قصد الحج ونيته فان القصد ما زال في القاب منذ خرج من بلده بل لا بد من قول أو عمل يصير به محرما . هذا هو الصحيح من القولين والتجرد من اللباس واجب في الاحرام وليس شرط فيه فلو أحرم وعليه ثياب صح ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وباتفاق ائمة أهل العلم وعليه أن نزع اللباس المحذور

﴿ فصل ﴾ يستحب أن يحرم عقيب صلاة اما فرض واما تصوع

ان كان وقت تطوع في أحد القولين وفي الآخر ان كان يصلي فرضا حرم عقبه والافلاس الاحرام صلاة تحضه وهذا أرجح * ويستحب أن يفتسل الاحرام ولو كانت نفسه وحاضرا ن احتاج الى التتيف كتنظيم الاظفار وتنق الابيض وحاق العامة ونحو ذلك فعمل ذلك وهذا ليس من خصائص الاحرام وكذلك لا يمكن له ذكر فيما نقله الصحابة لكنه مشروع بحسب الحاجة وهكذا بشرع لمصلي الجمعة والعيد على هذا الوجه . واستحب أن يحرم في نوبين نظيفين ون كان أبيضين

فهما أفضل ويجوز أن يحرم في جميع أجناس الثياب المباحة من القطن
والكتان والصوف . والسنة أن يحرم في ازار ورداء سواء كانا مخيطين
أو غير مخيطين باتفاق الأئمة ولو أحرم في غيرهما جاز اذا كان مما
يجوز لبسه ويجوز أن يحرم في الأبيض وغيره من الألوان الجائزة
وان كان ملونا . والافضل أن يحرم في نعلين ان تيسر وانعل هي التي
يقال لها التاسومة فان لم يجد نعلين لبس خفين وليس عليه أن يقطعهما
دون الكعبين فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالقطع أولا ثم رخص
بعد ذلك في عرفات في لبس السراويل لمن لم يجد ازار أو رخص في
لبس الخفين لمن لم يجد نعلين وانما رخص في المقطوع أولا لانه يصير
بالقطع كالنعلين ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يلبس مادون الكعبين
مثل الخنف المكعب والجمجم والمداس ونحو ذلك سواء كان واجدا
لنعلين او فقدا هما واذا لم يجد نعلين ولا ما يقوم مقامهما مثل الجمجم
والمداس ونحو ذلك فانه أن يلبس الخنف ولا يقطعوه وكذلك اذا لم يجد
ازارا فانه يلبس السراويل ولا يفتقه هذا أصح قولى العلماء لان النبي
صلى الله عليه وسلم رخص في البدل في عرفات كما رواه ابن عمر
وكذلك يجوز أن يلبس كل ما كان من جنس الازار والرداء فله أن
يتخفف بالقباء والحية والقيص ونحو ذلك ويتغطى به باتفاق الأئمة
عرض ويلبسه . فلو باجمس أسفله أعلاه ويتغطى بالاحاف وغيره لكن
لا يغطي رأسه الا حاجة وانى صلى الله عليه وسلم نهى المحرم أن يلبس
القيص والبرس والسراويل والخنف واعمامة ونهاهم أن يغطوا

وأش الحرم بعد الموت وأمر من أحرم في حبة أن يزرعها عنه فما كان من هذا الجنس فهو في معنى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فما كان في معنى القميص فهو مثله وليس له أن يلبس القميص لأبكم ولا بشيركم وسواء أدخل يديه أو لم يدخلهما وسواء كان سليما أو مجروقا وكذلك لا يلبس الحبة ولا الثقباء الذي يدخل يديه فيه وكذلك الدرع الذي يسمى عرق حين وأمثال ذلك باتفاق الأئمة وأما إذا طرح اقباء على كتفيه من غير ادخال يديه ففيه نزاع وهذا معنى قول الفقهاء لا يلبس المحيط والمحيط ما كن من اللباس على قدر العضو وكذلك لا يلبس ما كان في معنى الخف كاللوق والخورب ونحو ذلك ولا يلبس ما كان في معنى السراويل كالتبان ونحوه وله أن يعقد ما يحتاج إلى عقده كالأزار وهميان النفقة والرداء لا يحتاج إلى عقده فلا يعقده فإن احتاج إلى عقده ففيه نزاع والاشبه جواز حيدش وهل المنع من عقده منع كراهة أو تحريم فيه نزاع وليس على تحريم ذلك دليل إلا ما نقل عن ابن عمر رضي الله عنه ففهم من قال هو كراهة تزيه كأي خفيفة وغيره ومنهم من قال كراهة تحريم وأما الرأس فلا يقصيه إلا بمخيط ولا غيره فلا يغطيه بعمامة ولا قنطرة ولا كوفية ولا ثوب ياصق به ولا غير ذلك . وله أن يستظل تحت السقف والشجر ويستظل في الحيمة ونحو ذلك باتفاقهم وأما الاستئلال بالحمل كالحجارة التي لها رأس في حال السير فهذا فيه نزاع والافضل للبحرمان أن يضحي لمن أحرم له كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يحجون وقد رأى ابن عمر رجلا طال

عليه فقال أيها المحرم أضح لمن أحرمت له ولهذا كان السلف يكرهون القباب على الحامل وهي الحامل التي لها رأس وأما الحامل المكشوفة فلم يكرهها إلا بعض السالك وهذا في حق الرجل وأما المرأة فأنها عورة فلذلك جاز لها أن تلبس الثياب التي تستتر بها وتستظل بالحمل لكن نهاها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنتقب أو تلبس القفازين والقفازان غلاف يصنع لئيد كما يفعله حمالة البزاة ولو غطت المرأة وجهها بشيء لا يمس الوجه جاز بالاتفاق وإن كان يسه فالصحيح أنه يجوز أيضا ولا تكلف المرأة أن نجافي سترتها عن الوجه لا يعود ولا بيد ولا غير ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بين وجهها وبيدها وكلاهما كبدين الرجل لا كراسه . وأزواجه صلى الله عليه وسلم كن يسدن على وجوههن من غير مراعاة المجافاة ولم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أحرام المرأة في وجهها واءب هذا قول بعض السلف لكن النبي صلى الله عليه وسلم نهاها أن تنتقب أو تلبس القفازين كما نهى المحرم أن يلبس القميص والخف مع أنه يجوز له أن يستر يديه ورجليه باتفاق الأئمة والبرقع أقوى من النقاب فلهذا نهى عنه باتفاقهم ولهذا كانت المحرمة لا تلبس ما يصنع لستر الوجه كالبرقع ونحوه فإنه كالنقاب وليس للمحرم أن يلبس شيئا مما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه إلا الحاجة كما أنه ليس للصائم أن ينظر إلا الحاجة والحاجة . نل البرد الذي يخاف أن يمرضه إذا لم يغط رأسه أو مثل مرض نزل به يحتاج معه إلى تغطية رأسه فيلبس قدر الحاجة

فإذا استغنى عنه نزع وعليه أن يقتدى بما بصيام ثلاثة أيام وأما بذلك شاة أو باطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من تمر أو شعير أو مد من بر وإن أطعمه خبزاً جاز ويكون رطلين بالعراقي قريباً من نصف رطل بالدمشقي وينبغي أن يكون مادوماً وإن أطعمه مما يأكل كالبقسماط والرقاق ونحو ذلك جاز وهو أفضل من أن يعطيه فحماً أو شعيراً وكذلك في سائر الكيفيات إذا أعطاه مما يقتات به مع أدمه فهو أفضل من أن يعطيه حباً محرداً إذا لم يكن عاديهم أن يطحنوا بأيديهم ويخبزوا بأيديهم والواجب في ذلك كله ما ذكره الله تعالى بقوله (اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تضعون أهلكم أو كسوتهم) الآية فأمر الله تعالى باطعام المساكين من أوسط ما يطعم الناس أهلهم. وقد تنازع العلماء في ذلك هل ذلك مقدر بالشرع أو يرجع فيه إلى العرف وكذلك تنازعوا في النفقة نفقة الزوجة والراجح في هذا كله أن يرجع فيه إلى العرف فيعلم كل قوم بما يضمون أهلهم. ولما كان كعب بن عجرة ونحوه يقتلون أحرارهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعم فرقاً من التمر بين ستة مساكين والمرق ستة عشر رطلاً بالقيساري وهذه الندية يجوز أن يخرجها إذا احتاج إلى فعل المحذور قبله وبعده ويجوز أن يذبح النسيك قبل أن يصل إلى مكة ويصوم الأيام الثلاثة متتابعة إن شاء ومفرقة إن شاء. وإن كان له عذر أخر فمأهاً والاعمال فعلها وإذا لبس ثم لبس مراراً ولم يكن أدى الندية أحزانه فدية واحدة في أظهر قولي العلماء

(فصل) فاذا أحرم لى بتلية رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليك اللهم ليك ابيك لاشريك لك ابيك ان الحمد والنعمة لك والملك
لاشريك لك وان زاد على ذلك ابيك ذا المعارج أو ليك وسعديك
ونحو ذاك جاز كما كان الصحابة يزيدون ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يسميهم فلم ينهم وكان هو يداوم على تليته ويلى من حين يحرم
سواء ركب دابة أو لم يركها وان أحرم بعد ذلك جاز والتلية هي
اجابة دعوة الله تعالى لحقه حين دعاهم الى حج بيته على لسان خليله
واللهي هو المستسلم المتقاد لغيره كما ينقاد الذي ايب وأخذ بليته والمعنى
انا مجيبوك لدعوتك مستسلمون لحكمته مطيعون لامرك مرة بعد
مرة لانزال على ذلك والتلية شعار الحج فافضل الحج المعج والنج فالعج
رفع الصوت بالتلية والتج اراقة دماء الهدى ولهذا يستحرفع الصوت
بها لارجل بحيث لا يجهد نفسه والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقتها
ويستحب الاكثار منها عند اختلاف الاحوال مثل أدبار الصلوات
ومثل ما اذا صعد نضرا أو هبط واديا أو سمع ملبيا أو أقبل الميلى
وانهار أو التقت الرفاق وكذلك اذا فعل مانى عنه وقد رؤى انه من
ابى حتى تغرب الشمس فقد أمسى مغفورا له وان دعا عقيب التلية
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله رضوانه والجنة واستعاذ
برحمته من سخطه والنار فحسن

(فصل) ونما يسمى عنه المحرم أن يتطيب بمسح الاحرام في
بدنه أو ثيابه أو يتعمد شمه الطيب وأما ندهن في رأسه أو بدنه بالزيت

والسمن ونحوه اذا لم يكن فيه طيب ففيه نزاع مشهور وتركه أولى ولا يقسم أظفاره ولا يقطع شعره وله أن يحك بدنه اذا حكه ويحتجم في رأسه وغير رأسه وان احتاج أن يحاق شعر الذكر جز منه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في وجهه رأسه وهو محرم ولا يمكن ذلك الا مع حلق بعض الشعر وكذلك اذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره وان تيقن انه انقطع بالمثل ويفتصد اذا احتاج الى ذلك وله أن يغتسل من الجنبية بالاتفاق وكذلك لغير الجنبية ولا ينكح المحرم ولا يشكح ولا يخطب ولا يصطاد صيدا برياً ولا يملكه بشر اموال اثمات ولا غير ذلك ولا يعين على صيد ولا يذبح صيداً قاصداً صيد البحر كالسمك ونحوه فله أن يصطاده ويأكله وله أن يقطع الشجر لكن نفس الحرم لا يقطع شيئاً من شجره وان كان غير محرم ولا من نباته المباح الا الاذخر وأما ما غرس الاس أو زرعوه فهو لهم وكذلك ما يبس من الثبات يجوز أخذه ولا يصطاد به صيداً وان كان من الماء كالسمك على الصحيح بل ولا ينظر صيده متى أر يقبضه ليقعد مكانه وكذلك حرم مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ما بين لابتها واللاية هي الحرة وهي الارض التي فيها حجارة سود وهو يريد في بربد والبريد أربع فراسخ وهو من عمر الى نور وعبره وجبل عند البقات يشبه العبر وهو الحمار ونورهو جبل من ناحية أحد وهو غير جبل نور الذي بمكة فهذا الحرم أيضاً لا يصاد صيده ولا يقطع شعره الا حاجة كآلة الركوب واحرث وبؤخذ

من حشيشه ما يحتاج اليه لاماف فان النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 لاهل المدينة في هذا لحاجتهم الى ذلك اذ ليس حولهم ما يستفنون به
 عنه بخلاف الحرم المكي واذا أدخل عليه صيد لم يكن عليه ارساله
 وليس في الدنيا حرم لا بيت المقدس ولا غيره الا هذان الحرمان ولا
 يسمى غيرهم حرما كما يسمى الجهال فيقولون حرم المقدس وحرم
 الخليل فان هذين وغيرهما ليسا بحرم بائق المسلمين والحرم المجمع
 عليه حرم مكة وأما المدينة فلها حرم أيضا عند الجمهور كما استفاضت
 بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتنازع المسلمون في
 حرم ثالث الا وحاء وهو وادبا اطائف وهو عند بعضهم حرم وعند
 الجمهور ليس بحرم ولا محرم أن يقتل ما يؤذي بمادته الاس كالحية والعقرب
 والفأرة والغراب واليكب العقور وله أن يدفع ما يؤذي من الآدميين
 والبهائم حتى لو سال عليه أحد ولم يدفع الا باقتال قاتله فان النبي صلى
 الله عليه وسلم قتل من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه
 فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو
 شهيد واذا قرصته البرغيث واقبل فيه اقاؤا عنه وله قتلها ولا
 شيء عليه والفاؤها أهدن من قتلها وكذلك ما يتعرض له من الدواب
 فينبى عن قتلها وان كان في نفسه محرما كالاسد والفهد فذا قتلها فلا
 جزاء عليه في أظهر قولي علماء وأما التفتى بدون التأذى فهو من
 الترفه فلا يفعله ولو فعله فلا شيء عليه ويحرم على المحرم لو طء
 ودمماته ولا يحل شيئا سواء كان امرأة ولا غير امرأة ولا يتبع بمقلة

ومس يد ولا نظر بشهوة فإن جامع فسد حجه وفي الانزال بغير الجماع نزاع ولا يفسد الحج بشيء من المحظورات الا بهذا الجنس فإن قبل بشهوة أو أمذى لشهوة فعليه دم

﴿ فصل ﴾ إذا أتى مكة جاز أن يدخل مكة والمسجد من جميع الجوانب لكن الانضل أن يأتي من وجه الكعبة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فإنه دخلها من وجهها من الناحية العليا التي فيها اليوم باب المعلاة ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لمكة ولا للمدينة سور ولا أبواب مبنية ولكن دخلها من التنية العليا تنية كداء بالفتح والدم المشرفة على المقبرة ودخل المسجد من الباب الاعظم الذي يقال له باب بنى شيبه ثم ذهب الى الحجر الاسود فإن هذا أقرب الطرق الى الحجر الاسود لمن دخل من باب المعلاة ولم يكن قديماً بمكة بناءه يعلو على البيت ولا كان فوق الصفا والمروة والمشر الحرام بناء ولا كان بمنى ولا يعرفات مسجد ولا عند الجمرات مساجد بل كل هذه محدثة بعد الخلفاء الراشدين ومنها ما أحدث بعد الدولة الاموية ومنها ما أحدث بعد ذلك فكان البيت يرى قبل دخول المسجد وقد ذكر ابن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريقاً وتعظيماً فمن رأى البيت قبل دخول المسجد فعل ذلك وقد استحب ذلك من استحبه عند رؤية البيت ولو كان بعد دخول المسجد لكن النبي صلى الله عليه وسلم

بعد أن دخل المسجد ابتداءً بالطواف ولم يصل قبل ذلك تحية المسجد ولا غير ذلك بل تحية المسجد الحرام هو الطواف بالبيت وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل لدخول مكة كما كان يبيت بذي طوى وهو عند آبار التي يقال لها آبار الزاهر فمن تيسر له المبيت بها والاعتسال ودخول مكة نهاراً والاقاميس عليه شيء من ذلك وإذا دخل المسجد بدأ بالطواف فبیتدى من الحجر الأسود يستقبله استقبالاً ويستلمه ويقبله إن أمكن ولا يؤذى أحداً بالمزاحمة عليه فإن لم يمكن استلمه وقبل يده والآخر أشار إليه ثم ينتقل للطواف ويجعل البيت عن يساره وليس عليه أن يذهب إلى ما بين الركنين ولا يثني عرضاً ثم ينتقل للطواف بل ولا يستحب ذلك ويقول إذا استلمه بسم الله والله أكبر وإن شاء قال اللهم يا منابك وتصديقاً بكتابك ووفاء بهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويجعل البيت عن يساره فيطوف سبعة ولا يخرق الحجر في طوافه لما كان أكثر الحجر من البيت والله أمر بالطواف به لا بالطواف فيه ولا يستلم من الأركان إلا الركنين اليمانيين دون الشاميين فإن النبي صلى الله عليه وسلم إنما استلمهما خاصة لأنهما على قواعد إبراهيم والآخراهما في داخل البيت فالركن الأسود يستقبله ويقبله واليماني يستلم ولا يقبل والآخرا لا يستلمان ولا يقبلان والاستلام هو مسحه باليد وأما سائر جوانب البيت ومقام إبراهيم وسائر ما في الأرض من المساجد وحيطانها ومقابر الأنبياء والصالحين كحجرة نبينا صلى الله عليه وسلم ومغارة إبراهيم ومقام نبينا صلى الله عليه وسلم والنبي

كان يصلى فيه وغير ذلك من مقابر الانبياء والصالحين وصخرة بيت المقدس فلا تسلم ولا تقبل باتفاق الائمة وأما الطواف بذلك فهو من أعظم البدع المحرمة ومن اتخذها ديناً يستتاب فإن تاب ولا يقتل ولو وضع يده على الشاذر وإن الذي يربط فيه أستار الكعبة لم يضره ذلك. في أصح قولى العلماء وليس الشاذر وإن من البيت بل جعل عماداً للبيت ويستحب له في الطواف الاول أن يرمل من الحجر الى الحجر في الاطواف الثلاثة والرمل مثل الهرولة وهو مسارعة المشى مع تقارب الخطا فان لم يمكن الرمل لازحمة كان خروجه الى حاشية المطاف والرمل أفضل من قربه الى البيت بدون الرمل وأما اذا أمكن القرب من البيت مع اكمال السنة فهو أولى ويجوز أن يطوف من وراء قبلة زمزم وما وراءها من السقائف المتصلة بحيطان المسجد ولو صلى المصلى في المسجد والناس يطوفون أمامه لم يكره سواء مرّ أمامه رحل أو امرأة وهذا من خصائص مكة وكذلك يستحب ان يضطبع في هذا الطواف والاضطباع هو أن يبدى ضبعه الايمن فيضع وسط الرداء تحت باطنه الايمن وطرفيه على عاتقه الايسر وان ترك الرمل الاضطباع فلا شيء عليه* ويستحب له في الطواف أن يذكر الله تعالى ويدعوه بما يشرع وان قرأ القرآن سرا فلا بأس وليس فيه ذكر محدود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأمره ولا بقوله ولا بتعليمه بل يدعو فيه بسائر الادعية الشرعية وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك فلا أصل له وكان النبي صلى الله عليه وسلم

يُحْتَمَّ طَوَافُهُ بَيْنَ الرَّكْنَيْنِ بِقَوْلِهِ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ
حَسَنَةً وَتَمَّا عَذَابُ النَّارِ كَمَا كَانَ يُحْتَمُّ سَائِرُ دُعَائِهِ بِذَلِكَ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ
ذِكْرٌ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ وَالطَّوَافُ بِالْبَيْتِ كَالصَّلَاةِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ
الْكَلَامَ فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ وَلِهَذَا يُؤْمَرُ الطَّائِفُ أَنْ يَكُونَ
مُتَطَهِّرًا الْعَاهَرَتَيْنِ الصَّغْرَى وَالْكُبْرَى وَيَكُونُ مُسْتَوْرًا الْعَوْرَةَ مُحْتَنِبًا
النَّجَاسَةَ الَّتِي يَحْتَنِبُهَا الْمُصَلِّي وَالطَّائِفُ طَاهِرٌ لَكِنْ فِي وَجُوبِ الطَّهَارَةِ فِي
الطَّوَافِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ أَمَرَ بِالطَّهَارَةِ لِلطَّوَافِ وَلَا نَهَى الْمُحَدِّثُ أَنْ يَطُوفَ وَلَكِنَّهُ طَافَ
طَاهِرًا لَكِنَّهُ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى الْخَائِضَ عَنِ الطَّوَافِ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا تَحْتَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَنَحْيُهَا التَّسْلِيمَ
فَالصَّلَاةُ الَّتِي أَوْحَبَ لَهَا الطَّهَارَةَ مَا كَانَ يَفْتَتِحُ بِالتَّكْبِيرِ وَيُحْتَمُّ بِالتَّسْلِيمِ كَالصَّلَاةِ
الَّتِي فِيهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ كَالصَّلَاةِ الْجَنَازَةِ وَسُجُودَتِي السَّهْوِ وَأَمَّا الطَّوَافُ
وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ فَيَمْسُكُ مِنْ هَذَا وَالْإِعْتِكَافُ يَشْتَرِطُ لَهُ الْمَسْجِدُ وَلَا
يَشْتَرِطُ لَهُ الطَّهَارَةُ بِالْإِتِّفَاقِ وَالْمُعْتَكِفُ الْخَائِضُ تَنْهَى عَنِ اللَّبَثِ فِي الْمَسْجِدِ
مَعَ الْخَيْضِ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَسْجِدَ فِيهِ مَحْدُثَةٌ هِيَ مُحْدَثَةٌ قَالَ أَحَدُ بَنِي حَنْبَلٍ
فِي مَنْاسِكِ الْحَجِّ لِابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُونُسَ أَنَّ أَبَانًا شَهِدَ عَنْ
سَهْدٍ وَمَنْصُورٍ قَالَا: إِنَّهُمَا عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَوَضِّئٍ فَلَمْ
يَرِيَاهُ بِأَسَاقِلِ عَبْدِ اللَّهِ - أَلَيْتَ أَبِي عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَطُوفَ
بِالْبَيْتِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَوَضِّئٍ لِأَنَّ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ صَّلَاةٌ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ
رُويَةٌ عَنْ سَهْدٍ فِي اشْتِرَاطِ طَهَارَةٍ فِيهِ وَوُجُوهَا كَمَا هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ

في مذهب أبي حنيفة لكن لا يختلف مذهب أبي حنيفة أنها ليست بشرط ومن طاف في حورب ونحوه لثلا بطاً نجاسة من ذرق اللحم أو غطى يديه لثلا بيس امرأة ونحو ذلك فقد خالف السنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ما زالوا يطوفون بالبيت وما زال اللحم بمكة لكن الاحتياط حسن ما لم يخالف السنة المألومة فإذا أفضى إلى ذلك كان خطأً وعلم أن القول الذي يتضمن مخالفة السنة خطأً كمن يخلع عليه نعليه في الصلاة المكتوبة أو صلاة الحنازة خوفاً من أن يكون فيهما نجاسة فإن هذا خطأً يخالف للسنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في نعليه وقال إن اليهود لا يصلون في نعالهم فخافواهم وقال إذا أتى المسجد أحدكم فليتنظر في نعليه فإن كان فيهما أذى فليدلكهما في التراب فإن التراب لهما طهور وكما يجوز أن يصلي في نعليه فكذلك يجوز أن يطوف في نعليه وإن لم يمكنه الطواف ماشياً فطاف راكباً أو محملاً أجزاءً بالاتفاق وكذلك ما يعجز عنه من واجبات الطواف مثل من كان به نجاسة لا يمكنه إزالتها كالاستحاضة ومن به سلس البول فإنه يطوف ولا شيء عليه باتفاق الأئمة وكذلك لو لم يمكنه الطواف إلا صرياً فطاف بالليل كما لو لم يمكنه الصلاة الاعرياً وكذلك المرأة احتاضت إذا لم يمكنها طواف الفرض إلا حائضاً بحيث لا يمكنها التأخر بمكة ففي أحد قولي العلماء الذين يوجبون الطهارة على الطائفت إذا طافت الحائض أو الجنب أو المحدث أو حامل لنجاسة مصلحاً أجزاء الطواف وعبدية دم أما شاة وأما بدنة مع الحيض والحنة وشاة مع الحرس الأصغر

ومنع الحائض من الطواف قد يعلى بأنه يشبه الصلاة وقد يعلى بأنها
ممنوعة من المسجد كما تمتنع منه بالاعتكاف وكما قال عن رجل لابي ابراهيم
صلى الله عليه وسلم وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود
فأمره تطهيره لهذه المبادات فنعت الحائض من دخوله وقد اتفق
العلماء على انه لايجب للطواف مايجب للصلاة من تحریم وتخليل
وقراءة وغير ذلك ولا يبطله مايبطلها من الاكل والشرب والكلام
وبغير ذلك ولهذا كان مقتضى تعليل من منع الحائض حرمة المسجد
أنه لا يرى الطهارة شرطاً بل مقتضى قوله انه يجوز لها ذلك عند الحاجة
كما يجوز لها دخول المسجد عند الحاجة وقد أمر الله تعالى بتطهيره
للطائفين والعاكفين والركع السجود والعاكف فيه لا يشترط له
الطهارة ولا تجب عليه الطهارة من الحدث الا صغر باتفاق المسلمين ولو
اضطرت العاكة الحائض الى ابتهاجها بالحاجة جاز ذلك وأما الركع
السجود فهم المصلون والطهارة شرط للصلاة باتفاق المسلمين والحائض
لا تصلى لا قضاء ولا أداء يبقى الطائف هل يلحق بالعاكف أو بالمصلي
أو يكون قسماً ثانياً بينهما هذا محل اجتهاد وقوله الطواف بالبيت
صلاة لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو ثابت عن ابن
عباس وقد روى مرفوعاً ونقل بعض الفقهاء عن ابن عباس أنه قال
إذا طاف بالبيت وهو جنب عليه دم ولا ريب أن المراد بذلك أنه يشبه
الصلاة من بعض الوجوه ليس المراد انه نوع الصلاة التي بشرط هب
الطهارة وهكذا قوله اذا أتى أحدكم المسجد فلا يشربك بين صاحبه

فانه في صلاة وقوله ان العبد في صلاة ما كانت الصلاة تمجده وما دام
ينتظر الصلاة وما كان بعمد الى الصلاة ونحو ذلك فلا يجوز لحائض أن
تطوف الا طاهرة اذا أمكنها ذلك باتفاق العلماء ولو قدمت المرأة
حائضا لم تطف بالبيت لكن تقف بعرفة وتفعل سائر المناسك كلها مع
الحيض الا الطواف فانها تنتظر حتى تطهر ان أمكنها ذلك ثم تطوف
وان اضطرت الى الطواف فطافت أحزأها ذلك على الصحيح من
قولي العلماء فاذا قضى الطواف صلى ركعتين للطواف وان صلاهما
عند مقام ابراهيم فهو أحسن ويستحب أن يقرأ فيهما بسورتي
الاخلاص قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم اذا صلاهما
استحب له أن يستلم الحجر ثم يخرج الى الطواف بين الصفا والمروة
ولو أخر ذلك الى بعد طواف الافاضة جاز فان أحج فيه ثلاثة أطوفة
طواف عند الدخول وهو يسمى طواف التروم والدخول والبرود
والطواف الثاني هو بعد التعريف ويقال له طواف الافاضة والزيارة
وهو طواف الفرض الذي لابد منه كما قال تعالى ثم إيقضوا منهم
وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق والطواف الثالث هو لمن
أراد الخروج من مكة وهو طواف الوداع واذا سمي عقيب واحد
منها أجزأه فاذا خرج لاسمي خرج من باب الصفا وكان النبي صلى الله
عليه وسلم يركب على الصفا والمروة وهما في جنب جبل مكة فيكبر
ويهلل ويدعو الله تعالى واليوم قد بنى فوقها دكتان فمن وصل الي
أسفل البناء أجزأه السعي وان لم يصعد فوق البناء فيطوف بالصفا

والمرورة سيما بتدبير الصفا ويحتم بالمرورة ويستحب أن يسرى في بطن الوادي من العلم الى العلم وهما معلمان هناك وان لم يسع في بطن الوادي بل مشى على هيئته جميع ما بين الصفا والمرورة أجزاء باتفاق العلماء ولاشئ ولا صلاة عقيب الطواف بالصفا والمرورة وانما الصلاة عقيب الطواف بالبيت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق السلف والائمة فاذا طاف بين الصفا والمرورة حل من احرامه كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه لما طافوا بهما أن يحلوا الا من كان معه هدى فلا يحل حتى ينحصر والمفرد والقارن لا يحلان الا يوم النحر ويستحب له أن يقصر من شعره ليدع الحلاق للحج وكذلك أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم اذا أحل حل له ما حرم عليه بالاحرام

﴿ فصل ﴾ فاذا كان يوم النترية أحرم وأهل بالحج فيفعل كما فعل عند الميقات وان شاء أحرم من مكة وان شاء من خارج مكة هذا هو الصواب وأصح النبي صلى الله عليه وسلم انما أحرموا كما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم من البطحاء والسنة أن يحرم من الموضع الذي هو نازل فيه وكذلك للمكي يحرم من أهله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان منزله دون مكة فمكة من أهله حتى أهل مكة يهلون من مكة والسنة أن يبيت الحاج بمكة فيصلون الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأما الايقاد فهو بدعة مكروهة باتفاق العلماء وانما الايقاد بمنزلة خاصة بمد الرجوع من عرفة وأما الايقاد

يقى أو عرفة فبدعة أيضا ويسبرون منها الى نمرة على طريق ضب من
يمين الطريق ونمرة كانت قرية خارجة عن عرفات من جهة اليمين
فيقيمون بها الى الزوال كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسبرون
منها الى بطن الوادى وهو موضع النبي صلى الله عليه وسلم القى صلى
فيه الظهر والعصر وخطب وهو في حدود عرفة ببطن عرنة وهناك
مسجد يقال له مسجد ابراهيم وانما بنى في أول دولة بني العباس فيصلى
هناك الظهر والعصر قصرا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ويصلى
خلفه جميع الحاج أهل مكة وغيرهم قصرا وجما يخطب بهم الامام كما
خطب النبي صلى الله عليه وسلم على بعيره ثم اذا قضى الخبسة أذن
المؤذن وأقام ثم يصلى كما جاءت بذلك السنة ويصلى بعرفة ومزدلفة
ومنى قصرا ويقصر أهل مكة وغير أهل مكة وكذلك يحجمون الصلاة
بعرفة ومزدلفة ومنى كما كان أهل مكة يعملون خاب النبي صلى الله
عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى وكذلك كانوا يعملون خاب أنى بكر
وعمر رضى الله عنهما ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه
أحدا من أهل مكة أن يتموا الصلاة ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى
أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ومن حكي ذلك عنهم فقد أخطأ ولكن
المتقول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذلك فى غروة افتح لما
صلى بهم بمكة وأما فى حجه فانه لم ينزل بمكة ولكن كان نازلا خارج مكة
وهناك كان يصلى بأصحابه ثم لما خرج الى منى وسرفة خرج معه أهل
مكة وغيرهم ولما رجع من عرفة رجعوا معه ولما صلى بطنى منى

صلوا معه ولم يقل لهم أنتموا صلاتكم فانا قوم سفر ولم يحدد النبي صلى الله عليه وسلم السفر لابعسافة ولا يزمان ولم يكن معنى أحد ساكتا في زمنه ولهذا قال متى مناخ من سبق ولكن قيل انها سكنت في خلافة عثمان وانه بسبب ذلك أتم عثمان الصلاة لانه كان يرى ان المسافرين يحمل الزاد والمزاد ثم بعد ذلك يذهب الى عرفات فهذه السنة لكن في هذه الاوقات لا يكاد يذهب أحد الى نمرة ولا الى مصلى النبي صلى الله عليه وسلم بل يدخلون عرفات بطريق المسازمين ويدخلونها قبل الزوال ومنهم من يدخلها ليلا ويبيتون بها قبل التعريف وهذا الذي يفعله الناس كله يجزي معه الحج لكن فيه نقص عن السنة فيعمل ما يمكن من السنة مثل الجمع بين الصلاتين فيؤذن أذانا واحدا ويقم لكل صلاة والايقاد بعرفة بدعة مكروهة وكذلك الايقاد بمعنى بدعة باتفاق العلماء وانما يكون الايقاد بزيادة خاصة في الرجوع ويقفون بعرفات الى غروب الشمس ولا يخرجون منها حتى تغرب الشمس واذا غربت الشمس يخرجون ان شاؤا بين العامين وان شاؤا من جانبيهما والعلمان الاولان عرفة فلا يجاوزها حتى تغرب الشمس والميلان بعد ذلك حد مزدانة وما بينهما بطن عرفة ويجتهد في الذكر والدعاء هذه العشية فانه ما روى ابليس في يوم هو فيه أصفر ولا أحقر ولا أغض ولا أدحض من عشية عرفة لما يرى من تنزيل الرحمة وتجاوز الله سبحانه عن الذنوب الأعظام الا ما روى يوم بدر فانه رأى جبريل يزع الملائكة ويصح وقوف الحائض وغير الحائض ويجوز الوقوف ماشيا وراكبا* وأما الأفضل.

فيختلف باختلاف الناس فإن كان ممن إذا ركب رآه الناس لما حجهم إليه
أو كان يشق عليه ترك الركوب وقف راكباً فإن النبي صلى الله عليه وسلم
وقف راكباً وهكذا الحج فإن من الناس من يكون حجه راكباً فضل
ومهم من يكون حجه ماشياً أفضل ولم يعين النبي صلى الله عليه وسلم
لعرفة دعاء ولا ذكر بل يدعو الرجل بما شاء من الادعية الشرعية
وكذلك يكبر ويهلل ويذكر الله تعالى حتى تغرب الشمس والاغتسال
لعرفة قد روى في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن
ابن عمر وغيره ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن
أصحابه في الحج إلا ثلاثه أعمال غسل الاحرام والغسل عند
دخول مكة والغسل يوم سرفه وما سوى ذلك كالفعل رمي الجمار
وللطواف والمبيت بمزدلفة فلا أصل له لآسن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا عن أصحابه ولا استجبه جمهور الاثنية لامالك ولا أبو
حنيفة ولا أحمد وان كان قد ذكره جماعة من متأخري أصحابه
بل هو بدعة إلا أن يكون هناك سبب يقتضي الاستحباب مثل أن يكون
عليه راحة يؤذى الناس بها فيغسل لارائها وسرفه كلها موقفة ولا
يقف ببطن عرة وأما صعود الجبل الذي هناك فليس من السنة
ويسمى جبل الرحمة ويقال له الال على ورن هلال وكذلك انقبة التي
فوقه يقال لها قبة آدم لا يستحب دخولها ولا الصلاة فيها والصواف
بها من الكبار وكذلك المساجد التي عند حرات لايسحب دخول
نئ منها ولا الصلاة فيها وأما الطواف بها أو بالصخرة أو بحجرة النبي

صلى الله عليه وسلم أو ما كان غير البيت العتيق فهو من أعصم البدع
المحرمة

﴿فصل﴾ فإذا أقاض من عرفات ذهب إلى المشعر الحرام على
طريق المأزمين وهو طريق الناس اليوم وإنما قال الفقهاء على طريق
المأزمين لانه إلى عرفة طريق أخرى تسمى طريق ضب ومنها دخل
النبي صلى الله عليه وسلم إلى عرفات وخرج على طريق المأزمين
وكان صلى الله عليه وسلم في المفاسك والاعباد يذهب من طريق ويرجع
من أخرى فدخل من اثنية العليا وخرج من اثنية السفلى ودخل
المسجد من باب نبي شدة وخرج بعد الدواع من باب حرورة اليوم
ودخل إلى عرفات من طريق ضب وخرج من طريق المأزمين
وأتى إلى حمرة العقبة يوم العيد من الطريق الوسطى التي يخرج منها
إلى خارج وفي ثم يطوف على يداره إلى الجمرة ثم يرجع إلى موضعه
بمنى الذي نحر فيه هديه وحلق رأسه ورجع من الطريق المتقدمة التي
يسير منها جمهور الناس اليوم فيؤخر المغرب إلى أن يصيبها مع العشاء
بمزدلفة ولا يراحم الناس بل إن وجد خيلوة أسرع فإذا وصل إلى
المزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجبال إن أمكن ثم إذا بركوها وصلوا
العشاء وإن أخر العشاء لم يضر ذلك ويبيت بمزدلفة ومزدلفة كلها يقال
لها المشعر الحرام وهي ما بين ما زحى عرفة إلى بطن محسر فإن بين
كل مشعرين حداً ليس منهما فإن بين عرفة ومزدلفة بطن عرنة وبين
مزدلفة ومنى بطن محسر قال النبي صلى الله عليه وسلم عرفة كلها

موقف وارفعوا عن بطن عسرة ومزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عسرة وهي كلها منجر وجفاج مكة كلها طريق والسنة أن يبيت بمزدلفة الى أن يطلع الفجر فيصلى بها الفجر في أول الوقت ثم يقف بالمسعر الحرام الى أن يسفر جدا قبل طلوع الشمس فان كان من الضعفة كالنساء والهييان ونحوهم فانه يتمجل من مزدلفة الى متى اذا غاب القمر ولا ينبغي لاهل القوة أن يخرجوا من مزدلفة حتى يطلع الفجر فيصلوا بها الفجر ويقفوا بها ومزدلفة كلها موقف لكن الوقوف عند قزح أفضل وهو جبل المقيدة وهو المكان الذي يقف فيه الناس اليوم قد بنى عليه بناء وهو المكان الذي يخضع كثير من الفقهاء باسم المسعر الحرام فاذا كان قبل طلوع الشمس أفاض من مزدلفة الى متى فاذا أتى محسرا أسرع قدر رمية بحجر فاذا أتى متى رمى جرة العقبة بسبع حصيات ويرفع يده في الرمي وهي الجرة التي هي آخر الجرات من ناحية متى وأقربهن من مكة وهي الجرة الكبرى ولا يرمى يوم النحر غيرها يرميها مستقبلا لها يعمل البيت عن يساره ومتى عن يمينه هذا هو الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ويستحب أن يكبر مع كل حصاة وإن شاء قال مع ذلك اللهم اجعله حيا مبرورا وسمايا مشكورا وذنباً مغفورا ويرفع يديه في الرمي ولا يزال يابى في ذهاب من مسعر الى مشعر مثل ذهابه الى عرفات وذهابه من عرفات الى مزدلفة حتى يرمي جرة العقبة فاذا شرع في الرمي قطع التلبية فانه حينئذ يشرع في التحال والعلاء في التلبية على ثلاثة أقوال منهم من

يقول يقطعها اذا وصل الى عرفة ومنهم من يقول بل يابى بعرفة
وغربها الى أن يرمى الجرة والقول الثالث انه اذا أقاض من عرفة الى
مزدلفة ابى وادا أقاض من مزدلفة الى نى ابى وهكذا صح عن النبي
صلى الله عليه وسلم

﴿ فـسـل ﴾ وأما التلبية في وقوفه بعرفة ومزدلفة فلم يثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم وقد نقل عن الحلفاء الراشدين وغيرهم أنهم
كانوا لا يلون بعرفة فاذا رمى جرة العقبة نحر هديه ان كان معه هدى
ويستحب أن تتحرر الابل مستقبلة القبلة قائمة معقولة اليد اليسرى
والبقر والغنم يضجها على شقها الايسر مستقبلا بها القبلة ويقول
بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك اللهم تقبل منى كما تقبلت من ابراهيم
خليلك وكذا ذبح بنى وقد سبق من الحل الى الحرم فانه هدى سواء
كان من الابل أو البقر أو الغنم ويسمى أيضا أضحية بخلاف ما يذبح
يوم النحر بالحل فانه أضحية وليس بهدى وليس بمى ماهو أضحية
وليس بهدى كما فى سائر الامصار فاذا اشترى الهدى من عرفات وساقه
الى منى فهو هدى باتفاق العلماء وكذلك ان اشترى من الحرم فذهب
به الى التميم وأما اذا اشترى الهدى من منى وذبحه فيها ففيه نزاع
فذهب مالك أنه ليس بهدى وهو منقول عن ابن عمر ومذهب الثلاثة
أنه هدى وهو منقول عن عائشة وله أن يأخذ الحصى من حيث شاء
لكن لا رمى بحصى قد رمى به ويستحب أن يكون فوق الحصى ودون
السندق ومن كسره جاز والنقاط الحصى أفضل من تكثيره من الجبل

ثم يحلق رأسه أو يقصره والحلق أفضل من التقصير وإذا قصره تسعة
الشعر وقص منه بقدر الاثثة أو أقل أو أكثر والمرأة لا تقص أكثر
من ذلك وأما الرجل فله أن يقصره ماشاء وإذا فعل ذلك فقد تحلل
باتفاق المسلمين إلى الأول فيلبس الثياب ويقلم أظفاره وكذلك له
على الصحيح أن يتطيب ويتزوج وأن يصطاد ولا يبق عليه من
المحظورات إلا النساء وبعد ذلك يدخل مكة فيطوف طوافي لا فاضة
إن أمكنه ذلك يوم النحر وإلا فعله بعد ذلك لكن ينبغي أن يكون في
أيام التمتع فإن تأخيره عن ذلك فيه نزع ثم يسي بعد ذلك سعي
الحج وليس على المفرد إلا سعي واحد وكذلك القارن عند جمهور العلماء
وكذلك المتمتع في أصح أقوالهم وهو أصح الروايتين عند أحمد وإس
عليه السعي واحد قال الصحابة الذين تنذوا مع النبي صلى الله عليه
وسلم لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة قبل التعميم فإذا
اكتفى المتمتع بالسعي الأول أحزاه ذاك كما يجزى للمفرد وللقارن
وكذلك قال عبد الله بن أحمد بن حنبل قيل لأبي إسحاق كم سعي بين
الصفا والمروة قال إن طوف طوافين يسي بالبيت وبين الصفا والمروة
فهو أجود وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس وإن طاف طوافين فهو
أحب إلى وقال أحمد حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا لا وراعي عن عطاء
عن ابن عباس أنه كان يقول المبرد والمتمتع يجزئه طواف بالبيت وسعي
بين الصفا والمروة وقد اختلفوا في الصحابة المتعمين مع لأبي صلى الله
عليه وسلم مع اتفاق الناس على أنهم طافوا أولاً بالبيت وسعي للصفا

والمرءة ولم يرجعوا من هرفة قيل انهم سمعوا أيضا به مد طواف
الافاضة وقيل لم يسمعوا وهذا هو الذي ثبت في صحيح مسلم عن جابر
قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة الا
طوافا واحدا طوافه الاول وقد روى في حديث عائشة انهم طافوا
مرتين لكن هذه الزيادة قبل انهما من قول الزمري لا من قول عائشة
وقد احتج بها بعضهم على أنه يستحب طوقان بالبيت وهذا ضيف
والاظهر ما في حديث جابر ويؤيده قوله دخلت المعصرة في الحج الى
يوم القيامة فالتمتع من حين أحرم بالمعرة دخل بالحج لكنه فصل
بتحليل ليكون أيسر على الحاج وأحب الدين الى الله الخفيفة السمحة
ولا يستحب للمستمع ولا لغيره أن يطوف لاقدم به مد التمرير بل
هذا الطواف هو السنة في حقه كما فعل الصحابة مع النبي صلى الله عليه
وسلم فاذا طاف طواف الافاضة فقد حل له كل شيء النساء وغير النساء
وليس بمضى صلاة عيد بل رمى جرة العقبة لم كصلاة العيد لاهل
الامصار والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصل جمعة ولا عبدا في السفر
لا بمكة ولا هرفة بل كانت خصيته بهرفة خطبة اسك لا خطبة جمعة ولم
يجهر بالقراءة في الصلاة هرفة

﴿فصل﴾ ثم رجع الى مفي فبيت بها ورمى الجمرات الثلاث
كل يوم بعد الزوال يتدنى بالجمرة الاولى التي هي اقرب الى مسجد
الحيف ويستحب أن يمشى اليها فيرميها بسبع حصيات * ويستحب له
أن يكبر مع كل حصاة وان شاء قال اللهم اجعله حججا مبرورا وسعيًا

مشكورا وذنباً مغفورا ويستحب له إذا رماها أن يتقدم قليلاً إلى موضع لا يصيبه الحصى فيدعو الله تعالى مستقبلاً القبلة رافعاً يديه .
 بقدر سورة البقرة ثم يذهب إلى الجمرة الثانية فيرميها كذلك فيقدمه .
 عن يساره يدعو مثل ما فعل عند الأولى ثم يرمي الثالثة وهي جمرة العقبة فيرميها بسبع حصيات أيضاً ولا يقف عندها ثم يرمي في اليوم الثاني من أيام منى مثل ما رمى في الأول ثم إن شاء رمى في اليوم الثالث وهو الأفضل وإن شاء تعجل في اليوم الثاني بنفسه قبل غروب الشمس كما قال تعالى فمن تعجل في يومين فلا أثم عليه الآية فإذا غربت الشمس وهو بمنى أقام حتى يرمي مع الناس في اليوم الثالث ولا ينفر الإمام الذي يقيم للناس المناسك بل السنة أن يقيم إلى اليوم الثالث والسنة للإمام أن يصلي بالناس بمنى ويصلي خلفه أهل الموسم ويستحب أن لا يدع الصلاة في مسجد منى وهو مسجد الحيف مع الإمام فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون بالناس قصراً بلا جمع بمنى ويقتصر الناس كلهم خلفهم أهل مكة وغير أهل مكة وإنما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بأهل مكة أنتم أصدقاتكم قالوا قوم سفر لما صلى بهم بكة نفسها قال لم يكن للناس إمام عام صلى الرجل بأصحابه والمسجد بنى إمام النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن على عهده ثم إذا نفر من منى فإن بات بالحصب وهو الأبطح وهو مأبين الخيل إلى المقبرة ثم نفر مد ذلك فحسن فإن النبي صلى الله عليه وسلم مات به وخرج ولم يبق بمكة بعد صدوره من منى فكانه ودع البيت وقال

لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده باليت فلا يخرج الحاج حتى
يودع البيت فيطوف طواف الوداع حتى يكون آخر عهده باليت ومن
أقام بمكة فلا وداع عليه وهذا الطواف يؤخره الصادر من مكة حتى يكون
بعد جميع أموره فلا يشتغل بعده بتجارة ونحوها لكن ان قضى
حاجته أو اشترى شيئاً في طريقه بعد الوداع أو دخل الى المنزل الذي هو
فيه ليحمل المتاع على دابته ونحو ذلك مما هو من أسباب الرحيل
فلا إعادة عليه وان أقام بعد الوداع أعاده وهذا الطواف واجب عند
الجمهور لكن يسهط عن الحائض وان أحب أن يأتي للملزم وهو ما بين
الحجر الأسود والباب فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه
ويدعو ويسأل الله تعالى حاجته فعمل ذلك وله أن يفعل ذلك قبل
طواف الوداع فان هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره
والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة وان شاء قال في دعائه
الدعاء المأثور عن ابن عباس اللهم اني عبدك وابن عبدك وابن أمتك
حلتني على ما سخرت لي من خلقك ويسرني في بلادك حتى باقني
بنعمتك الي بيتك وأعنتني على أداء نسكي فان كنت رضية عني
فازدد عني رضا والا فمن الآن فأرض عني قبل أن تنأى عن بيتك دارى
فبهذا أو ان الصرافي ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغباً
عنك ولا عن بيتك اللهم فأصحبني العافية في بدني والصحة في جسمي
والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما بقيتني واجمع
بي بين خيري الدنيا والآخرة لك على كل شيء قدبر ولو وقف عند

الباب ودما هناك من غير التزام للبيت كان حسنا فاذا ولى لا يقف ولا يطئ ولا يمشى القهقري قال الثعلبي في فقه اللغة القهقري مشية الراجع الى خلاف حتى قد قيل انه اذا رأى البيت رجيع فودع وكذلك عند سلامه على النبي صلى الله عليه وسلم لا ينصرف ولا يمشى القهقري بل يخرج كما يخرج الناس من المساعد عند الصلاة وايسر في عمل القارن زيادة على عمل المفرد لكن عليه وعلى المتعهدى بدنة أو بقرة أو شاة أو شوك في دم فمن لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر وسبعة اذا رجع وله أن يصوم الثلاثة من حين أحرم بالعمرة في أظهر أقوال العلماء وفيه ثلاث روايات عن أحمد قيل انه يصومها قبل الاحرام بالعمرة وقيل لا يصومها الا بعد الاحرام بالحج وقيل يصومها من حين الاحرام بالعمرة وهو الأرجح وقد قيل انه يصومها بعد التحلل من العمرة فانه حينئذ شرع في الحج ولكن دخات العمرة في الحج كما دخل الوضوء في الغسل قال النبي صلى الله عليه وسلم دخات العمرة في الحج الى يوم القيامة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا متعدين معه وانما أحرموا بالحج يوم النروية وحينئذ فلا بد من صوم بعض الثلاثة قبل الاحرام بالحج ويستحب أن يشرب من ماء زمزم ويتصلع منه ويدعو عند شربه بما شاء من الادعية الشرعية ولا يستحب الاعتسال بها * وأما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام كالمسجد الذي تحت الصفا ومن في سفيح في فيس ونحو ذلك من المساجد التي بنيت في آثر

النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كمسجد المولد وغيره فليس قصد
 شيء من ذلك من السنة ولا استحبه أحد من الأئمة وإنما المشروع
 اتيان المسجد الحرام خاصة والمشاعر عرفة ومزدلفة والصفاء والمروة
 وكذلك فمسجد الحياء والبقاع التي حول مكة غير المشاعر عرفة
 ومزدلفة وفي مثل جبل حراء والجبل الذي عند منى الذي يقال انه
 كان فيه قبة العداء ونحو ذلك فانه ليس من سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم زيارة شيء من ذلك بل هو بدعة وكذلك ما يوجد في
 الصرقات من المساجد المبنية على الآثار والبقاع التي يقارنهما من الآثار
 لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم زيارة شيء من ذلك بخصوصه ولا زيارة
 شيء من ذلك ودخول الكعبة ليس بمرض ولا سنة مؤكدة بل
 دخولها حسن والبي صلى الله عليه وسلم لم يدخلها في الحج ولا في
 العمرة لاعمرة الجمرانة ولا عمرة القصية وإنما دخلها عام فتح مكة
 ومن دخلها يستحب له أن يصلي فيها ويكبر الله ويدعوه ويذكره
 فإذا دخل مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثه أذرع
 والباب خلفه فذلك هو المنكر الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا يدخلها الا حافيا والحجر أكثر من البيت من حيث يتحنى
 وأما حائطه فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة وليس على داخل الكعبة
 ما يلبس على غيره من الحجاج بل يجوز له من أمشي حافيا وغير ذلك
 ما يجوز لغيره والاكثر من الطواف بالبيت من الاعمال الصالحة فهو
 أفضل من أن يخرج الرجل من الحرم وأتى عمرة مكة فان هذا لم

يكن من أهمال السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ولا رغب فيه النبي صلى الله عليه وسلم لامتة بل كرهه السلف

(فصل) واذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده فانه يأتي بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي فيه والصلاة فيه خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ولا تشد الرحال الا اليه والى المسجد الحرام والمسجد الانصفي هكذا ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهو مروي من طرق أخر ومسجده كان أسفح مما هو اليوم وكذلك المسجد الحرام اكن زاده فيهما الخلفاء الراشدون ومن بعدهم وحكم الزيادة حكم الزيد في جميع الاحكام ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فانه قد قال ما من رجل يسلم على الاراد الله عليّ روي حتى أورد عليه السلام رواء أبو داود وغيره وكان عبد الله بن عمر يقول اذا دخل المسجد السلام عايت يرسل الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبت ثم يهتدي وهكذا كان الصحابة يسلمون عليه ويسلمون عليه مستقبلي الحجره مستدري القبلة عند أكثر العلماء كما قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة قال يستقبل القبلة فمن أصحابه من قال يستدير الحجره ومنهم من قال يحملها عن يساره واتفقوا على انه لا يستلم الحجره ولا يقبها ولا يخوف به ولا يصلي اليها واذا قال في سلامه السلام عليك يا رسول الله يأتي الله بخيرة الله من خلقه يا أكرم الخلق على ربه يا ماء الثقلين فهذا كله من صفاته بأبي هو وأمي صلى الله عليه وسلم وكذلك إذا صلى عليه مع السلام

عليه فهذا مما أمر الله به ولا يدعو هناك مستقبل الحجرة فان هذا كله منهي عنه باتفاق الأئمة ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك والحكاية المروية عنه انه أمر المنصور أن يستقل الحجرة وقت الدماء كذب على مالك ولا يقف عند القبر لادعاء نفسه فان هذا بدعة ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه ولكن كانوا يستقبلون القبلة ويدعون في مسجده فانه صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد وقال لا تجعلوا قبري عيداً ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً وصلوا على حيثما كنتم فان صلاتكم تباركنا وقال أكثروا على من الصلاة يوم الجمعة وإيلة الجمعة فان صلاتكم معروضة على فقالوا كيف تمرض صلاتنا عليك وقد أمرت أي بليت قال ان الله حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء فاحبر انه يسع الصلاة والسلام من القريب وانه يبلغ ذلك من البعيد . وقال لمن افقه اليهود والنصارى تحذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لابرز قبره ولكنه كره أن يتخذ مسجداً أخر جاء في الصحيحين فدفعته الصحابة من موضعه الذي مات فيه من حجرة عائشة وكانت هي وسائر الحجر خارج المسجد من قبله وشرقيه لكن لما كان في زمن الوايد بن عبد الملك عمر هذا المسجد وغيره وكل نائبه على المدينة عمر بن عبد العزيز فأمر أن تشتري الحجر ويزاد في المسجد فدخلت الحجرة في المسجد من ذلك الزمان وبنيت من حرفة عن القبلة مسنمة ثلاثا يصل أحد البها فانه قال صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا على القبور ولا تصلوا إليها * رواه مسلم عن أبي

مرند غنوي والله أعلم • وزيارة القبور على وجهين زيارة شرعية وزيارة بدعية • فالشرعية المقصود بها السلام على الميت والدعاء له كما يقصد بالصلاة على جنازته فزيارته بعد موته من جنس الصلاة عليه قال سنة أن يسلم على الميت ويدعو له سواء كان نبيا أو غير نبى كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلم يأمر أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أحراهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم وهكذا يقول إذا زار أهل البقيع ومن به من الصحابة أو غيرهم أو زار شهداء أحد وغيرهم وأيست الصلاة عند قعرهم أو قبور غيرهم مستحبة عند أحد من أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الأنبياء والصالحين وغيرهم أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتدق أئمة المسلمين بل الصلاة في المساجد التي على القبور المأجورة وأما مكرهة • والزيارة البدعية أن يكون مقصود الزائر أن يطالب حوائجه من ذلك الميت أو يقصد الدعاء عند قبره أو يقصد الدعاء به فهذا ليس من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولا استحبة أحد من سلف الأمة وأئمتها وقد كره مالك وغيره أن يقول للفقائل زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهذا معظّم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم بل الأحاديث المذكورة في هذا الباب مثل قوله من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمت له حى الله الجنة.

وقوله من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي ومن زارني بعد مماتي حلت عليه شفاعة ونحو ذلك كلها أحاديث ضعيفة بل موضوعة ليست في شيء من دواوين الإسلام التي يعتمد عليها ولا نقلها امام من أئمة المسلمين لا الأئمة الأربعة ولا نحوهم ولكن روى بعضها البزار والدارقطني ونحوهما بإسناد ضعيفة ولأن من عادة الدارقطني وأمثاله يذكرون هذا في السنن ليعرف وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك فإذا كانت هذه الأمور التي فيها شرك وبدعة نهي عنها عند قبره وهو أفضل الخلق قاله عن ذلك عند قبر غيره أولى وأحرى ويستحب أن أتى مسجد قباء ويصلي فيه فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تطهر في بيته وأحسن الطهور ثم أتى مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه كان له كاجر عمرة * رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وقال النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد قباء كعمرة قال الترمذي حسن والفر إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه والدعاء والذكر والقراءة والاعتكاف مستحب في أي وقت شاء سواء كان عام الحج أو بعده ولا يعمل فيه وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يقبل في سائر المساجد وليس فيها شيء يمتنع به ولا يقبل ولا يعاف به هذا كله ليس لأحد إلا في المسجد الحرام خاصة ولا يستحب زيارة الصحرة بل المستحب أن يصلي في قبلي المسجد الأقصى الذي بناه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا يسافر أحد ليقف بغير عرفات ولا يسافر للوقوف بالمسجد الأقصى ولا للوقوف عند قبر أحد لامن الأنبياء ولا المشايخ ولا غيرهم.

بإتفاق المسلمين بل أظهر قولي السلام انه لا يسافر أحد لزيرة قبر من القبور ولكن تزار القبور بالزيارة الشرعية من كان قريبا ومن اجتاز بها كما ان مسجد قباء زار من المدينة وليس لاحد أن يسافر إليه لئيه صلى الله عليه وسلم أن تشد الرحال الا الى المساجد الثلاثة وذلك ان الدين مبني على أصليين أن لا يعبد الا الله وحده لا شريك له ولا يعبد الا بما شرع لا نعبد الله بالبدع كما قال تعالى (من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) ولهذا كن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل في لحي أحد شيئا وقال الفضل بن عياض في قوله تعالى ليلوكنه (أبيكم أحسن عملا) قل أخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا كن خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة وقد قال الله تعالى أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله والقصود بجميع العبادات أن يكون الدين كله لله وحده فقه حوسب ودوامه قول لذي بخاف وبرجي ويسئل ويهيب فيه الدين حاصا وله أسلم من في السموات والارض طوعا وكرها والفرآن مملوء من هذا كما قل تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم انا أنزلنا اليك الكتاب فاعبد الله مخلصا له دين ألا الله الدين الخالص الى قوله (قل الله أعبد مخلصا له ديني) في قوله (أقفر الله تأمروني أعبد بها الظاهرون اوقف تعالى) (م كن مشركا

يؤنيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله) الآيتين، قل تعالى (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يمكنون كشف الضر عنكم) الآيتين

﴿فصل﴾ قالت طائفة من السلف كان أفوام يدعون الملائكة والانبيا كاليسوع والعزير فانزل الله تعالى هذه الآية وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول) الآيات ومثل هذا في القرآن كثير بل هذا مقصود القرآن ولبه وهو مقصود دعوة الرسل عليهم وله خالق الخلق كما قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) فيجب على المسلم أن يعلم أن الحج من جنس الصلاة ونحوها من العبادات التي يعبد الله بها - وهذه لا شريك له وأن للصلاة على الحناجر وزيارة قبور الاموات من جنس الدعاء لهم ولدعاء للخلق من جنس المعروف والاحسان الذي هو من جنس الزكاة والعبادات التي أمر الله بها توحيد سنة وغيرها فيما شريك وبدعة كعبادات النصارى ومن أشبههم مثل قصد البقرة لغير العبادات التي أمر الله بها - فانه ليس من الدين ولهذا كان أئمة العلماء يبعدون من جملة البدع المذكورة السفر لزيارة قبور الانبياء والصالحين وهذا في أصح القولين غير مشروع حتى صرح بعض من قال ذلك ان من سافر هذا السفر لا يقصر الصلاة لانه سفر معصية وكذلك من يقصد بقعة لاجل الطالب من مخلوق هي منسوبة اليه كالقبر والمقام أو لاجل الاستمادة به ونحوه - فلهذا شريك وبدعة كما تفعله النصارى ومن أشبههم من وبدعة

هذه الامة حيث يحملون الحج والصلاة من جنس ملغولونه من الشرك
والبدع ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لما ذكر له بعض أزواجه
كنيسة بأرض الحبشة وذكر له من حسناتها وما فيها من التصاوير فقال
أولئك اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه
تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة ولهذا نهى العلماء
صلى الله عليه وسلم فيه عبادة لعبر الله وسؤال من مات من الانبياء أو الصالحين مثل
من يكتب رقعة ويلقها عند قبر نبي أو صالح أو يسجد لقبره أو يدعو
أو يرغب اليه وقالوا انه لا يجوز بناء للمساجد على القبور لان النبي صلى
الله عليه وسلم قال قبل أن يموت بخمس ليال ان من كان قبلكم كانوا
يتخذون النور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن
ذلك * رواه مسلم وقال لو كنت متخذنا من أهل الارض خليلا لاتخذت
أبا بكر خليلا وهذه الاحاديث في الصحاح وما يفعله بعض الناس من
أكل الثمر في المسجد أو تعليق الثمر في القناديل فبدعة مكروهة * ومن
حمل شيئا من ماء زمزم جاز فقد كان السلف يحملونه وأما الثمر
الصيحاتي فلا فضيلة فيه بل غيره من الثمر البرني والمجوة خير منه
والاحاديث انما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك
كما جاء في الصحيح من تصبح سبع تمرات عجوة لم يصبه ذلك اليوم
سقم ولا سحر ولم يحمى عنه في الصيحاتي شيء وقول بعض الناس انه
صاح النبي صلى الله عليه وسلم جهل منه بل انما سمى بذلك ليعبه
عقابه يقال تصوح التمر اذا يبس وهذا كقول بعض الجهال ان عبيد

الزرقاء جاءت معه من مكة ولم يكن بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم عين جارية الا الزرقاء ولا عيون حمزة ولا غيرها بل كل هذا مستخرج بعده ورفع الصوت في المساجد منهى عنه وقد ثبت ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى رجلين يرفعان أصواتهم في المسجد فقال لو أعلم انكما من أهل البلد لأوجضتكما ضرباً انما الاصوات لا ترفع في مسجده فما يفعل بعض جهال العامة من رفع الصوت عقب الصلاة من قولهم السلام عليك يا رسول الله بأصوات عالية من أقبح المنكرات ولم يكن أحد من السلف يفعل شيئاً من ذلك عقب السلام بأصوات عالية ولا منخفضة بل مافي الصلاة من قول صلى الله عليه وسلم عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته هو المنع من أن الصلاة عليه شريعة في كل زمان ومكان وقد ثبت في الصحيح انه قال من صلى على مرة صلى الله عليه بها عشر او في المسند أن رجلاً قال يا رسول الله أجعل عليك ثلاث صلواتي قال اذا بكفيتك الله تلك أمرك فقال أجعل عليك ثلاثي صلواتي قال اذا بكفيتك الله ثلاثي أمرك قال أجعل صلواتي كلها عليك قال اذا بكفيتك الله ما أمرك من أمر دنياك وأمر آخرتك وفي السنن عنه أنه قال لا تأخذوا قبري عيداً وصلوا على حينما كنتم فان صلاتكم تباني وقد رأى عبد الله بن حسن شيخ الحسين في زمانه رجلاً يتأب قبر النبي صلى الله عليه وسلم للدعاء عنده قال يا هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأخذوا قبري عيداً وصلوا على حينما كنتم فان صلاتكم تباني فما أنت ورجل

بالاندلس الا سواء ولهذا كان السلف يكثر من الصلاة والسلام عليه في كل مكان وزمان ولم يكونوا يجتمعون عند قبره لالقرأة ختمه ولا ابتعاد شمع والطعام واسقاء ولا نشاد قصائد ولا نحو ذلك بل هذا من البدع بل كانوا يفعلون في مسجده ما هو المشرع في سائر المساجد من الصلاة والقراءة ولذكر والدعاء والاعتكاف وتلايم القرآن والعلم وتعلمه ونحو ذلك وقد شاعوا أن النبي صلى الله عليه وسلم له مثل أجر كل عمل صالح فعمله أمته فانه صلى الله عليه وسلم قال من دعا إلى هدى فانه من الاجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً وهو الذي دعا أمته إلى كل خير فكل خير يعمله أحد من الأمة فله مثل أجره فلم يكن صلى الله عليه وسلم يحتاج أن يهدي إليه ثواب صلاة أو صدقة أو قراءة ن كان له مثل أجر ما يعملونه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً وكل من كان له أطوع وأتبع كان أولى الناس به في الدنيا والآخرة قال تعالى (قل هذه - بيدي أدعو إلى الله على بركة أنا ومن اتبعني) وقال صلى الله عليه وسلم ن آل أي فلان ايسوا لي بأولياء انما ولي الله وصالح المؤمنين وهو أوفى بكل مؤمن من نفسه وهو الواسطه بين الله وبين حوائجهم في تسليحهم ونهيهم ووعدهم ووعيبتهم فالللال ماحلله والحرام ماحرمه والدين مامشعره والله هو المعبود المسؤل المستعان به الذي يخاف ويرجي ويتوكل عليه قال تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقنه فاولئك هم المابزون) - جملة الصلوة - ثم الرسول كما قال تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله

وجعل الحشية والتقوى لله وحده لا شريك له ، قال تعالى (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله رغبون) فاضاف الايتاء الى الله والرسول كما قال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانها) فليس لاحد أن يأخذ الا ما أباحه الرسول وان كان الله آتاه ذلك من جهة القدرة والمالك فانه يؤتى الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يقول في الاعتدال من الركوع بعد السلام اللهم لا مانع مما أعطيت ولا معصى لما ملكت ولا ينفع ذا الجدة منك الجد أي من آتيتهم جدا وهو البحت والمسال والمالك فانه لا يخيه منك الا الايمان والتقوى وأما الأولى ففي الله وحده والرغبة فإليه وحده كما قال تعالى (وقالوا حسبنا الله وما يهل ورسوله وفقروا) إنا إلى الله راغبون) ولم يقولوا هنا ورسوله كما قال في الآية بل هذا طبع قوله (فاذا فرغت فاصب والى ربك فارغب) وقال تعالى (الذين قال لهم الذين ان الناس قد جئواكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) وفي صحيح البخاري عن ابن عباس انه قال حسبنا الله ونعم الوكيل قالها ابراهيم حين أتى في الارواق لما محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لهم الناس ان الناس قد جئواكم فاخشوهم فرادهم اتم وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقد قل تعالى (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين أي الله وحده حسبك وحسب المؤمنين الذين آمنوا ومن قال (نؤمن بالله والمؤمنين حسبك فقد ضل بل قوله من أكثر من الله وحده هو حسب كل مؤمن به والحسب

الكافي كما قال تعالى (أليس الله بكاف عبده) وقد تعالى حق لا يشركه فيه مخلوق كالعبادات والاخلاص والتوكل والخوف والرجاء والحج والصلاة والزكاة والصيام والصدقة والرسول له حق كالإيمان به وطاعته واتباع سنته وموالاته من بواله ومماداته من يعاديه وتقديمه في المحبة على الأهل والمال والتمس كما قال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين بل يجب تقديم الجهد الذي أسره على هذا كله كما قال تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتهموها ونجارة تخشون كسدها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين) وقال تعالى (والله ورسوله أحق

أن يرضوكم إن كنتم مؤمنين) وبسط ما في هذا المختصر

وشرحه مذكر في غير هذا الموضع والله سبحانه

وتعالى أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا

محمد وآله وصحبه وسلم والحمد

لله رب العالمين

آمين

يقول مصححه راحي عفوره الكريم* ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم

بك اللهم أحمدك حق حمدك يا واحد وأستمطرك غيث عفو كريم واحد
وأستمديك هداية التائبين العابدين وأسلم على سيد الخلائق
أحمد بن سيدنا محمد الرحمة المهداة لسائر الثقلين وآله وصحبه ومن بهديه
أهتدى صلاة وسلاما دائمين أبدا ﴿ وبعد ﴾ فقد تم طبع مجموع
الرسائل نسيج امام الأئمة الجهابذة الامثال شيخ الاسلام والمسلمين
خادم سنة سيد المرسلين من لا سبيل الى الوقوف له على ثاني سيدي
أحمد بن تيمية الحنبلي الحراني قدس الله روحه ونور ضريحه وكان
طبعها الزاهي الزاهر وتمثيل شكلها الفائق الباهر بالمطبعة العامرة
الشهيرة الشرفية ذات الادوات الكاملة البهية الثابت محل ادارتها
بشارع الخرافش من مصر المعزية العززية لملكها ومديرها (حضرة

السيد حسين أفندي شرف) تولاها الله واياه وبنا في كل

الامور لطف آمين وقد بدر بدر التمام وقاح مسك

الختام أواخر الثاني من الربيعين من سنة ١٣٢٤

من هجرة سيد الثقلين عليه صلاة الله

وسلامه مابدا شيء وراق ختامه

وآله وصحبه وسائر جنده

آمين

﴿ فهرست الجزء الاول من رسائل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ﴾

صحيفة

- ١ ترجمة المؤلف رضى الله عنه
- ٢ رسالة افرقان بين الحق والباطل وهي الاولى
- ١٤ ذكر معتقدات أهل الضلال والرد عليهم
- ٢١ فصل وكل من خالف ما جاء به الرسول الخ
- ٦٢ مطلب صريح الجنب للانس لاسباب ثلاثة الخ
- ١٨٠ الرسالة الثانية معارج الوصول
- ٢١٨ الرسالة الثالثة التبيان في نزول القرآن
- ٢٣١ الرسالة الرابعة في الوصية في الدين والدنيا الخ
- ٧٤١ الرسالة الخامسة في التوبة في العبادات وفيها مباحث
- ٢٥٧ الرسالة السادسة تتضمن السؤال عن امرش هل هو رد أم لا
والجواب عن ذلك
- ٢٦٣ الرسالة السابعة وتسمى الوصية الكبرى يتجاء به الرسول صلى
الله عليه وسلم ويان فصل أمته على سائر الامم
- ٣١٨ الرسالة الثامنة وتسمى الارادة والامر وفيها مساحت مهمات هي
التفطن لها والبحث عنها ومعرفة
- ٣٨٧ الرسالة التاسعة وفيها بيان اعتقاد القرية المتحيزة بصورة الى
قيام الساعة وهم أهل السنة والحجاء وتسمى العقيدة والاعتقاد

عقيدة

- ٢٠ الرسالة العاشرة وتسمى للمناظرة في العقيدة الواسطية
٤ الرسالة الحادية عشر واسمى العقيدة الحموية الكبرى
٢٠ : الرسالة الثانية عشر تتضمن السؤال عن الاستغاثة برسول الله
- إلى الله عليه وسلم هل جائزة أو محرمة والجواب عن ذلك

﴿ تمت ﴾

فهرست الجزء الثانى من مجموع الرسائل الكبرى لشيخ

الاسلام ابن تيمية رحمه الله

محيمة

- ٢ الرسالة الاولى وهى المسماة رسالة الاكليل فى المتشابهة وانتاوين
- ٣٦ الرسالة الثانية فى الجواب عن قول القائل اكل احلال متعدد لا يمكن وجوده فى هذا الزمان
- ٥٣ الرسالة الثالثة فى قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وفى راية بيت المقدس
- ٦٤ الرسالة الرابعة مراتب الارادة
- ١٠ الرسالة الخامسة فى القضاء والقدر
- ١١ الرسالة السادسة فى الاحتجاج بالقدر
- ١٥٣ الرسالة السابعة فى دجات اليقين
- ١٥٥ الرسالة الثامنة بين اهدى من الصلال
- ١٦١ الرسالة التاسعة فى سه الجمعة
- ١٨ الرسالة العاشرة بفسر المودعين
- ٢٠٣ الرسالة الحادية عشر بيان الحقود المحرمة
- ٢١١ الرسالة الثانية عشر فى معنى القياس
- ٢١٢ الرسالة الثالثة عشر فى حكم السماع والرقص
- ٢٠٣ الرسالة الرابعة عشر فى الكلام على العطفية

مجمعة

٢٢- الرسالة الخامسة عشر في الكلام على القصاص

٣٢- الرسالة السادسة عشر في الكلام على رفع الامام الخنفي يديه

في الصلاة

٣٤- الرسالة السابعة عشر في مناسك الحج

﴿ تمت ﴾